الطراز الأول

والكناز لما عليه من لغة العرب المعول

للإمام اللغوي الأديب

السيد علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني

المعروف بـ

ابن معصوم المدني

«ت ١١٢٠ هـ ق»

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت لإحياء التراث
٣٣٢

الطراز الأول

والكناز لما عليه من لغة العرب المعول

للإمام اللغوي الأديب

السيد علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني

المعروف بـ

ابن معصوم المدني

« ت ١١٢٠ هـ ق »

تحقيق

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث

المدني علي خان بن أحمد، ١٠٥٢ ـ ١١٢٠ هـ. ق.
الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل / علي بن أحمد بن محمد معصوم الحسيني المعروف بابن معصوم المدني ؛ تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. ـ مشهد: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، ١٣٨٤ ـ.
١٥ ج.
الفهرسة طبق نظام فيبا.
عربي.
١ ـ لغة عربية ـ مصطلحات. ألف. مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. ب. عنوان.
٤ ط ٣٦ م / ٦٦٢٠ BP ٤٩٢/٧٣
المكتبة الوطنية الإيرانية ٣٠٥٠٤ ـ ٨٤ م

شابِك (ردمك) ٧ ـ ٤٧٨ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ دورة ١٥ جزءاً احتمالاً
ISBN 964 - 319 - 478 - 7 / 15 vols.
شابِك (ردمك) ٥ ـ ٤٧٩ ـ ٣١٩ ـ ٩٦٤ / ج ٠
ISBN 964 - 319 - 479 - 5 / vol 0

الكتاب :	الطراز الأوّل / ج ٠
المؤلّف :	ابن معصوم المدني
تحقيق ونشر :	مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ مشهد
الطبعة :	الأُولى ذو الحجة ١٤٢٦ هـ
الفلم والألواح الحسّاسة (الزنكغراف) :	تيزهوش ـ قم
المطبعة :	ستارة ـ قم
الكميّة :	٣٠٠٠ نسخة
السعر :	١٥٠٠٠ ريال

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة آل البيت عليهم‌السلام لإحياء التراث
قم المقدّسة: شارع الشهيد فاطمي (دورشهر) زقاق ٩ رقم ١ ـ ٣
ص. ب ٣٧١٨٥/٩٩٦ هاتف: ٥ ـ ٧٧٣٠٠٠١ فاكس: ٧٧٣٠٠٢٠

المنهج الاستدراكي النقدي في اللغة

ودور السيّد عليّ خان في تطويره وتنميقه

« دراسة معجمية »

بقلم
السـيّد عليّ الشهرستانيّ

اللغة : جسر يربط الإنسان ببني نوعه ، وهي الاداة المثلى المعبرة عن أحاسيس الفرد وأفكاره وطموحاته .

وهي الوسيلة للإفصاح والإبانة عن المكنون ، بل هي الصورة الحاكية عن شخصية الإنسان وثقافته ومعلوماته .

قال ابن فارس عن الإعراب وأهمّيّته : الإعراب فيه تمييز المعاني ، ويوقِف على أغراض المتكلِّمين ، وذلك أنّ قائلاً لو قال (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب ، لم يُوقَفْ على مراده ، فإذا قال (ما أَحْسَنَ زيداً) أو (ما أَحْسَنُ زيدٍ) أو (ما أَحْسَنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده .

وكذا الحال بالنسبة إلى الحركات ، فهم يفرّقون المعاني بينها ، فلو قال (مِفْتَح) أرادوا الآلة الّتي يفتح بها ، و (مَفْتَح) لموضع الفتح ، و (مِقَصّ) لآلة القصّ ، و (مَقَصّ) للموضع الذي يكون فيه القص ...

وكأنَّ هذا وغيره هو الذي جعل البعض يقول عن أصل كلمة العرب والعربي : إنّه اشتُقّ من الإعراب ، وهو الإبانة ، فيقال : أَعْرب الرجلُ عن ضميره ، إذا أبان عنه .

والكلمة العربية تشتمل على مادة وهيئة ، فالمادة كـ (ض ر ب) الدالّة على الضرب ، وأمّا الهيئة ـ التي تُسَمّى بالبناء أو الوزن أو الصيغة ـ فيلحظ فيها الحروف الأصلية والزائدة (كسامع ، ضارب ، شارب ، مشروب ، مضروب ، مقتول ، ...) .

وبالاشتقاق تتحدّد الكلمة من حيث المادة والمعنى ، وما مهمّة بحث الأبنية أو الصرف إلّا تحديد الشكل أو البناء الذي يكسب معنىً زائداً يضاف إلى المعنى العام فيخصصه و يحدده .

إنَّ اللغة العربية تمتاز عن غيرها بكثرة المفردات ، والاتساع في الاستعارة والتمثيل ، وقلب الحروف ، والتمييز بين الفاعل والمفعول ، وبين التعجب والاستفهام ، والنعت والتأكيد ، وتعويض كلمة مكان كلمة ـ كإقامة المصدر مقام فعل الأمر ، والفاعل مقام المصدر ـ أو التقديم والتأخير كما هو الحال في تقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل .

وهو ما يوضح أن اللغة العربية واسعة جدّاً وتتألف من أصلٍ ومزيد ، وهذه الزيادة على الحروف ، إمّا أن تقع في أوّل الكلمة ، أو وسطها ، أو آخرها ، وقد تكون هذه الزيادة من الحروف الصوتيّة أو الهوائية (مد) و...

وقد استقصى علماء اللغة ، الحروف الزائدة في الكلام العربي فوجدوها لا تخرج عن عشرة حروف جمعوها في قولهم (سألتمونيها) ، وإذا أضفنا الحركات الثلاث وعددناها حروف مدٍّ قصيرة ، كان مجموعها ثلاثة عشر ، هي سبب تنوّع الألفاظ المشتقّة من مادة واحدة .

والكلمة المؤلفة من الحروف الأصلية ، إمّا ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية ، أو خماسية ، وإن كان البعض قد ردّ الألفاظ المؤلفة من أربعة حروف أو أكثر إلى الثلاثي بطريق الاشتقاق أو النحت !!

والثلاثي هو ما يتألف من ثلاثة حروف أصلية كـ(ض ، ر ، ب) ، والثنائي هو ما يتألف من حرفين أصلين كـ (ق ، د)

وقد سعى البعض في إرجاع الثلاثي إلى الثنائي ، وذلك بعد البحث عن الصلة المعنوية بينهما ، وكان الخليل (ت ١٧٥هـ) وسيبويه (ت ١٨٠هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وابن جني (ت ٣٩٢هـ) من الأوائل الذين طرحوا هذه النظرية ، وكان الأخير أدَقّهم وأجرأهم لتوثيق ما ذهب إليه ، إذ بسط القول في ذكر الأمثلة وما شاهده من صلات بين الالفاظ المشترِكة في حرفين ، أو في حرف واحد مع التشابه في الحروف الأخرى .

وقد اعتبر هؤلاء الحرف الثالث منوِّعاً للمعنى العام الذي تدلّ عليه الأصول الثنائية ، ومثال ذلك : قط ، قطع ، قطف ، قطل ، قطم ...

فالأصل في هذه الكلمات على رأي القائلين بالثنائية هما الحرفان الأوّلان منها ، وهما «قط» ، وأمّا الحرف الثالث فيها (ع ، ف ، ل ، م) فهي منوعة لمعنى القطع ، ومخصّصة له ، وكذلك (غمز ، غمس ، غمر ، غمق ، غم ، غما ، غمى) فالأصل فيها (غم) ويفيد التغطيه والإخفاء ، والحرف الثالث مخصِّصٌ تُفيدُ الكلمة بإضافته معنىً خاصاً من معاني التغطية .

ويمكن القول بمثل هذا في المواد أو المجموعات الّتي تشترك في النون والفاء (نف) ، والنون والباء (نب) ، أو القاف والصاد (قص) ، أو الفاء والراء (فر) وأمثالها .

هذا ، وإنّ غالب الذين ذهبوا إلى ثنائية الكلمة يعتقدون أنّ الكلمة وضعت في أوّل أمرها على هجاءٍ واحد ، متحرّك فساكن ، محاكاة لأصوات الطبيعة ، ثمّ فُثِّمت ـ أي زيد فيها حرف أو أكثر في الصدر ، أو القلب ، أو الطرف ـ فتصرّف المتكلّمون بها تصرّفاً يختلف باختلاف البلاد ، والقبائل ، والبيئات ، والأهوية .

فكان لكلّ زيادةٍ، أو حذفٍ، أو قلبٍ، أو إبدالٍ، أو صيغةٍ، معناةٌ، أو غايةٌ، أو فكرةٌ دون أُختها، ثمّ جاء الاستعمال فأقرّها مع الزمن على ما أوحته إليهم الطبيعة، أو ساقهم إليها الاستقراء، والتّتبّع الدقيق، وفي كلّ ذلك من الأسرار والغوامض الآخذة بالألباب، ما تجلّت بعد ذلك تجلّياً بديعاً، استقرّت على سُنن وأصول وأحكام لن تتزعزع...[١] ويسمّى هذا النوع من الاشتقاق بالاشتقاق الكبير.

وممّا تجب الإشارة إليه هنا، هو إن الخليل الفراهيدي أوّل من فتح باب الاشتقاق الكبير، أو قل التقاليب كـ (ركب، ربك، كبر، كرب، بكر، برك) لكنه لم يكن يعني بعمله إرجاع الحروف الأصليّة إلى معنى مشترك واحد بينها مثلما فعله ابن جني وغيره، بل إنّ عمله جاء طبقاً لمخارج الحروف.

وعليه فالقول بأنّ (ق، و، ل) وسائر تراكيبها تفيد الخفوف والحركة، وأنّ مقاليب (ك، ل،م) تفيد القوة والشدة، و (س، ل،م) تفيد الضعف واللين، وما شابه ذلك إنّما هو شيء جاء من قِبَل اجتهادات ابن جني في كتابه الخصائص وغيره.

أمّا الاشتقاق الصغير، فهو الأساس الثلاثي للكلمة وما يشتق منه، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية، وهو الذي تدور عليه رحى كتب اللغة فـ (ض، ر، ب) اشتق منه الضارب، والمضروب، واضرب، ويضرب، ويضربن و...

ومثله (ع، ر، ف) فقد اشتق منه عرّف، تعرف، تعارف، عُرف و...

هذا، وقد ألّف بعض المتقدّمين كالأصمعي، وقطرب، وأبي الحسن، والأخفش، وأبي نصر الباهلي، والمفضل بن سلمة، والمبرد، وابن دريد،

---

(١) نشوء اللغة العربية ونموها، لانستاس ماري الكرملي: ١.

والزجاج، وابن السراج، والنحاس وابن خالويه كتباً في الاشتقاق.

وأمّا الاشتقاق الصغير فإنّه يعني رجوع التصاريف المختلفة إلى معنى جامع مشترك بينها كما رأيته في (ض، ر، ب) و (ع، ر، ف) وهذا من خصائص اللغة العربية ولم يلحظ مثله في اللغات الأخرى.

فإذا اخذت كلمة (كتب) مثلاً واشتقاقاتها من (كاتب، مكتوب، كتاب، مكتبة، مكتب، يكتب، اكتب و...) وجدت أن الحروف الأصلية موجودة في كلّ مفردة منها، ومثله معنى الكتابة، على عكس اللغات الأخرى، حيث لا توجد صلة بين كلمات الأسرة الواحدة، فمثلاً (كَتَبَ) في اللغة الانجليزية تسمى (Write) والكتاب (Book) والمكتبة (Library) فلا علقة بين حروف ومفردات تلك اللغة، الأمر الذي جعل اللغة الانجليزية تختلف من جيل إلى آخر، ولا يلحظ الصلة اللغوية بين ماضيها وحاضرها.

ومثله الحالة المشاهدة في اللغة العبرية، فالتوراة لا يقرأها بلغتها العبرية إلّا أحبار اليهود، ونفر ممّن تفرّغوا لدراستها، وأما سائر اليهود فيقرأون التوراة كلٌّ بلغةِ سكان البلاد الّتي يعيش فيها، ومثله حال المسيحين مع لغتهم.

وهذا بخلاف العربية، إذ أنّ أبناءها اليوم وبعد ألف وأربعمائة سنة يفهمون أشعار الجاهليّين كما يفهمون أشعار أبي تمام، والبحتري، والمتنبي، وأبي العلاء المعرّي، والشريف الرضي، وهذان ما لا يلحظ في اللغات الاخرى، إذ أنّ اللغة القديمة عندهم تختلف عن الحديثة بشيء.

قال بلاشير: إنّ وحدة اللغة العربية هي وحدة أخلاقية ودينية قبل كلّ شيء، مؤسسة على وحدة تاريخ اللغة، وإنّنا كلّما درسنا اللغة الفرنسية لاحظنا أنّها تطوّرت عبر العصور بحيث نجد لها

> أطواراً، فإذا قارنّا حالة اللغة الفرنسية في العصور الوسطى وجدنا أنّها مغايرة للّغة المستعملة في القرن السابع عشر، وهذه أيضاً مختلفة عن لغتنا اليوم.
>
> هذه الوحدة في اللغة الفرنسية لا تتضح إلّا بالبحث والمقارنة، في حين أنّ وحدة اللغة العربية تتّضح للقارئ ولو كان أجنبياً لأوّل وهلة(١).

وبنظرنا أنّ فضل بقاء هذه الوحدة اللغوية المحبكة يرجع إلى الإسلام والقرآن ـ ذلك الكتاب السماوي المنزل على نبيّه محمّد ﷺ ـ الّذي حافظ على قوام هذه اللغة، وهو الذي جعل منها لغة عالمية يؤذِّنُ بها الفيلبيني، ويصلّي بها الأمريكي، ويتلو قرآنها الصيني والهندي والفارسي ويدعو بها الأسباني والإيطالي و...

وعليه، فالكلمة العربية هي لغة الدين، وهي مركّبة من المادّة الصوتية والقيمة التعبيرية الموحية، ولكلِّ حرفٍ منها ظلٌّ وشعاع، وصدى وإشعاع، ولو جمع الواحد منها مع الآخر كان له معنى ومفهوم يغاير الآخر، وإن كان البعض ـ كابن جني ـ يرى سرّاً في هكذا اختلاف، لأنّ «صعد» غير «سعد» إذ أنّ ما هو بالصاد جاء للصعود من الجبل والحائط لأنّها قوية، والسين لضعفها لما لا يظهر ولا يُشاهد حساً، إلّا أنّه مع ذلك فيه صعود الجدّ، لا صعود الجسم، فجعلوا الصاد لقوتها فيما يشاهد من الافعال المعالجة المتجشمة، وجعلوا السين لضعفها فيما تعرفه النفس وإنّ لم تره العين(٢).

---

(١) الفصحى من لغة القرآن.

(٢) انظر الخصائص ٢: ١٦١.

وقال ابن دريد في الجمهرة : الخَنَنُ في الكلام أشدّ من الغَنَنِ ، والخُنَّة أشدّ من الغُنَّة ، والأنِيتُ(١) أشدّ من الأنين ، والرَّنين أشدّ من الحنين .

وفي الإبدال لابن السكيت : يقال : القبصة أصغر من القبضة ، قال في الجمهرة : القَبصُ : الأخذ بأطراف الأنامل ، والقَبْضُ : الأخذ بالكفّ كلّها .

وقال الكسائي : القَضْمُ للفرس ، والخَضْمُ للإنسان .

وقال غيره : القَضْمُ بأطراف الأسنان ، والخَضْمُ بأقصى الأضراس .

وقال أبو عمرو : النضح ـ بالضاد المعجمة ـ : الشرب دون الريّ ، والنصح ، بالصاد المهملة : الشرب حتّى يروى ، والنشح ، بالشين المعجمة دون النضح بالضاد المعجمة ...(٢)

والتغيير قد يقع في وسط الكلمة كـ (ق ، ت ، ر) و (ق ، ط ، ر) و (ق ، د ، ر) فالتاء خافية ؛ كقولهم : قتر الشيء ، والطاء سامية متصعّدة (قطر) والدال ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء فتكون بين هذا وذاك .

وقد يأتي في آخر الكلمة كما في النضخ والنضح ، فالنضخ يأتي للماء وغيره ، وهو أقوى مما بالحاء ؛ كقوله ﴿ **فِيهِما عينان نضَّاخَتانِ** ﴾(٣) فاستعملت العرب الحاء لرقتها للماء الضعيف ، والخاء لغلظتها لما هو أقوى منه .

كانت هذه نماذج موضحة للقيمة التعبيرية للكلمة ، وهو ما يبحث غالباً في فقه اللغة لا في أنحاء اشتقاقها ، ونحن وإن كنّا لا نهدف التفصيل في مثل هذه الأمور لكنّا رأينا أنّ طرح بعض الشيء في هذا المجال ممّا لا يستغني عنه احد .

---

(١) أنت يأنت أنيتاً : أنّ .

(٢) المزهر ١ : ٥١ .

(٣) الرحمن :٦٦ .

والآن لنرجع إلى حقيقة الاشتقاق وأبنية المصادر، لكونها أوفق وأقرب لما نحن فيه، إذ من الثابت أنّ أسماء الأعيان -المشاهدة المرئيّة- وجدت قبل أسماء المعاني، فلا يعقل تصور التَّأَبُّل -أي اتّخاذ الإبل- قبل وضع لفظ «الإبل» نفسه، والتضلع قبل «الضلع»، والتبحر قبل «البحْر»، والسموّ قبل «السماء».

فأسماء الأعيان هي أصل الاشتقاق لا المصادر، لأنّ هذه المصادر كالأفعال لا تتقيد بموازين دقيقة، ولا تقاس اقيسة سليمة مطردة، وقد أكثر العرب اشتقاق الأفعال والمصادر من هذه الأسماء.

ولو لاحظت معاجمنا لرأيتها تمتلك من الجواهر الّتي تفرعت عنها الاحوال والصفات والمصادر والأفعال الشيء الكثير.

فمن الرأس اشتقوا: رَأَسْتُهُ رأساً: إذا أصبتَ رأسَهُ، ومن اليافوخ: أَفَخْتُهُ أَفْخاً: إذا ضربت يافوخه، فإن ضربت دماغه قلت دَمَغْتُهُ، وإن حاذيت صدغه بصدغك في المشي فقد صَدَغْتَهُ، وإن أصبت منخره فقد نَخَرْته و...

ومن أسماء الأقارب اشتقّوا المصادر والأفعال، فالتبنّي من الابن، والتأبّي من الأب، والتأمّم: اتخاذ الأمّ، والبعال والمباعلة: اتّخاذ البعل.

وولّدوا كثيراً من الألفاظ، من أسماء الأمكنة، فقالوا: أَحْرَمَ القومُ: دخلوا في الحرم، سَاحَلُوا: أَتَوا السّاحل، أَعْمَنَ الرَّجُلُ: أتى عمان، كَوَّفَ: صار إلى الكوفة، قدّس: أتى بيت المقدس، أَيْمَنَ: أَتَى اليمن.

ومنه: أَخرفوا، وأشتوا، وأَربعوا، وأَصافوا، وأَفْجَرُوا، وأَظْهروا، و...

إشارة للدخول في الخريف والشتاء والربيع والصيف والفجر والظهر و..، هذا شيء والشيء الآخر في هذا المجال هو الكلام عن أبنية المصادر وتحديد الصيغ الاسمية والفعلية، فقد سعى السيوطي إلى ذكر من صنّف في الصيغ الاسمية

والفعلية.

وكان سيبويه أوّل من أحصى الصيغ الاسمية، إذ اشار إلى ٣٠٨ بناءً للأسماء، ثمّ زاد ابن السراج اثنين وعشرين بناءً عليها، فصارت ٣٣٠، ثمّ أضاف إليها أبو عمر الجرمي صيغاً قليلة أخرى، وأخيراً جاء ابن خالويه بأمثلة يسيرة أُخرى في هذا السياق.

وقد روى صاحب المزهر عن ابن القطاع أنّه جمع ما تفرّق في تأليف الأئمّة حتّى بلغ (١٢١٠).

ونحن لسنا بصدد تأييد أو تخطئة السيوطي وابن القطاع، أو معارضة ما قالوه في حصر واستقصاء صيغ الأسماء والأفعال، لأن الذي يجب قوله هنا هو أنّ الصرفيّين كانوا قد حصروا أوزان الأفعال فكانت بضعة وعشرين بناءً، وهي الّتي يعرفها الطالب في دراسة الفعل ثلاثياً ورباعياً، مجرّدين ومزيدين، بمعانيهما الداخلة تحت كلّ قالب من قوالب هذه الأوزان.

وأمّا الأسماء، فمن الصعب حصرها لكثرتها، ولو اقتصرنا على ذكر أشهرها لطال بنا الحديث كذلك.

نحن لا نريد أن نردد قول ابن جني في أنّ الأسماء الّتي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، وأن الأفعال الّتي لا زيادة فيها تكون على أصلين فقط: ثلاثي ورباعي، وأننا لا نجد على خمسة أحرف فعلاً لا زيادة فيه(١).

---

(١) انظر المنصف لابن جني ١: ١٨ وهو شرح لكتاب التصريف للمازني ط الباب الحلبي بالقاهرة، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين.

ولن نقول بقول الصرفيين: إن الأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة تصلح جميعاً لأن تكون إسماً وصفة[١].

ولن نقطع مع حملة اللغة بأنّه «ليس في الكلام اسم على فُعِل ـ بضم الفاء وكسر العين ـ إنما هذا بناء يختص به الفعل المبني للمفعول نحو ضُرِب وقُتِل إلّا في اسم واحد وهو دُئِل[٢].

ولن نحظى بطائل إذا حصرنا هنا الأسماء الرباعيّة الّتي لا زيادة فيها في ستة أمثلة: خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية، وواحد تجاذبه الخلاف[٣].

أو حصرنا الأفعال الرباعية في (فعْلَلَ) للمعلوم، وفُعْلِلَ للمجهول.

ولن نجزم كما جزم الأوائل بأنّ الأسماء أقوى من الأفعال، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوّتها، واستغنائها عن الأفعال، وحاجة الأفعال إليها.

ولن نستقري أمثلة الأسماء الخماسية سواء أكانت أربعة أم خمسة.

ولن نحصي الزوائد في الأسماء والأفعال ـ ثلاثية أو رباعية أو خماسية ـ ما دامت زيادتها تمت بضرب من الإلحاق الصرفي كـ (كوثر وجدول وجيئل).

فكل هذه الحقائق يعرفها المشتغلون بأبحاث الصرف، وهي كثيرة، وقد تبعدنا عن الهدف.

بل الذي نريد قوله هنا هو: هل أنّ العرب كانوا كلّهم فصحاء بلغاء، أم أنّ بينهم من لا يعرف بعض الكلمات ويلحن فيها؟ ولماذا اتّخذت العرب لهجة قريش لغتها الرسمية، وهل جاء هذا لكونها بعيدة عن بلاد العرب من جميع جهاتها ـ حسبما قاله

---

(١) وهي فَعْل، وفَعَلَ، وفَعِل، وفَعُل، وفِعْل، وفِعَل، وفُعُل، وفُعِل، وفُعَل (المنصف: ١٨)

(٢) قارن بالمنصف: ٢٠.

(٣) وهي فَعْلَل، وفِعْلِل، وفُعْلُل، وفِعْلَل، وفُعْلَل وفِعِلّ (المنصف: ٢٥).

ابن خلدون ـ أم أنّها جاءت لمكانة قريش بين القبائل العربية، أو أنّها ترجع إلى عوامل الزمن وتقادم الأخذ عن قريش وما احيط بهذه اللهجة من قداسة بعد الإسلام، أم جاء لعوامل أخرى؟

نحن لا يسعنا ـ هنا ـ الإجابة عن هذه الأسئلة، وقد يكون فيما نصوّره عن الجزيرة العربية قبل الإسلام، وكيفية تأثّر العرب بالحضارات المجاورة جواب عن بعض هذه التساؤلات.

العرب وتأثّرهم بالحضارات المجاورة

قد أشرنا سابقاً إلى مكانة اللغة العربية، والآن نريد الإشارة إلى مدى تأثّر العرب بالحضارات المجاورة، وهل أنّ اختلاف اللهجات عندهم يضرّ بمكانة اللغة أم لا؟

ولبيان ذلك نعطي صورة بسيطة عن الحضارات المجاورة لنوقف القارئ على حقيقة الأمر.

كانت السومرية والأكدية والبابلية والآشورية من الحضارات القديمة الّتي استقرّت في شمال شبه الجزيرة العربية (العراق) ومنذ خمسة الآف سنة قبل الميلاد، وقد اهتم ملوك هذه الحضارات بالكتاب والمكتبة حتّى قيل بأن الملك (شرجينيا) أنشا مكتبة في (وركا) مملوءة بالكتب اللغوية والفلكية والشرعية والأدبية وغيرها، ثمّ نسخت بعد إنشائها بخمسة عشر قرناً بأمرٍ من أمير آشوري، وحفظها في دار خاصة بها كما تحفظ المكاتب اليوم، وعثر المنقبون على بقايا هذه المكتبة بين النهرين ونقلوها إلى المتحف البريطاني في لندن[١].

---

(١) انظر: تاريخ، آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان ١: ١٧ ـ ١٨.

وكانت حضارة بلاد الشام هي الأخرى عريقة، وترجع إلى ثلاثة الآف سنة قبل الميلاد، وممّا أسّسته الدول الفينيقية في القرن الخامس والعشرين ق.م مدينة جبيل، كما بنت مدينة بيروت (بيريت) في القرن الثاني والعشرين ق.م.

وقد امتاز هؤلاء بأنّهم على جانب عظيم من المعرفة والتفوّق في العلوم والآداب والصناعة، أما الآداب فقد ضربوا فيها بسهم عظيم، ووضعوا الهجائية واختصروها إلى اثنين وعشرين حرفاً بعد أن كانت عند البابليين والمصريين تُعدُّ بالمئات.

وكانت حضارة جنوب شبه الجزيرة تتمثّل بحضارة الدولة المعينية في اليمن والدولة السبئية والحميرية، اللتين كان أهلها على جانب عظيم من الرقيّ الصناعيّ والزارعيّ والعمرانيّ والثقافيّ، وقد كانت كتاباتهم على الطريقة الحلزونية، أي أنّها تبدأُ من اليمين إلى الشمال، فإذا انتهى الكاتب من السطر الأوّل وأراد كتابة السطر الثاني كتب من الشمال إلى اليمين.

وكانت إلى جانب تلك الحضارات حضارة وادي النيل التي تُعدّ هي الأخرى من أقدم وأعرق الحضارات المجاورة لشبه الجزيرة العربية، وقد كان أهلها على جانب عظيم من الرقي والتحضّر في العلم والعمران والزراعة، وقد بقي من مآثرهم العمرانية الأهرامات، أبو الهول، وغيرهما.

كان هذا استعراضاً للحضارات القديمة المجاورة لشبه الجزيرة العربية، جئنا به للتمييز بين الوضع داخل الجزيرة وخارجها، إذ الثابت جغرافياً أنّ أرضَ الجزيرة أرضٌ صحراوية قاحلة ليس فيها ماء ولا كلأ، وهي كما قال سبحانه حكاية عن لسان

إبراهيم ﴿رَبَّنا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ المحَرَّمِ﴾[١] ولم يكن فيها حتّى نهر واحد[٢] بل كان اعتماد الساكنين فيها على الأمطار والآبار الّتي تمتلي شتاءً وتجفّ صيفاً، وهذا الجفاف واليبس خلق عند سكانها حالة التنقّل بحثاً عن الكلأ والماء، فهم يجوبون البوادي بحثاً عنهما، وهذه الظروف جعلت العربي لا يستقرُّ حتّى يبدع في مجالات الزراعة والصناعات اليدوية إلّا نادراً، ولذا اعتمدوا على التجارة، خصوصاً قريش -التي هي رأس القبائل العربية في الجزيرة- وقد وصف سبحانه اشتغالهم التجارة بقوله ﴿لإِيلافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ﴾[٣].

وتظهر شدة الجفاف من خلال التنازع على شرف سقاية الحاج، ممّا نستطيع لمسه بوضوح في قوله سبحانه: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾.

وهذه البيئة الجغرافية والظروف الاجتماعية هي الّتي جعلت الجزيرة العربية بمأمن عن مطامع الدولتين العظميين آنذاك (الروم والفرس) كما جعلت هذه الأرض أرضاً آمنة يلجأ إليها أعداء الروم والفرس.

فقد هاجر إليها أوّلاً يهود فلسطين، فسكنوا يثرب، وهاجرت بعدهم قبائل الاوس والخزرج من اليمن فسكنوا فدك وتيماء، كل ذلك مضافاً إلى الأعاجم الوافدين من الفرس واليونان.

هذا، وإنّ العرب لم يكونوا في تلك البرهة من التاريخ ذوي تراث وحضارة، بل

---

(١) إبراهيم: ٣٧.

(٢) انظر المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، لجواد علي ١: ١٥٧.

(٣) قريش: ٢.

كان غالب سكان الجزيرة أُميّين لا يقرأون ولا يكتبون ، إذ لم يَدَعُوا أبناءهم لتعلّم العلم والكتابة ، وإن كانوا يعلمون بشرفهما ، حتّى أنّهم عَدّوا الرجل الكامل في الجاهلية من كان يعرف الكتابة ويحسن العوم والرّمي[١] ، وجاء وصفهم في الكتاب العزيز بقوله : ﴿**هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِنْهُمْ**﴾ ، وقوله تعالى : ﴿**وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ**﴾ وجاء عنه ﷺ قوله : (**إِنّا أُمّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نُحْسِنُ الشَّهْرَ هكذا**)[٢] .

إنّ الإشارة إلى الحالة الاجتماعية والثقافية في الجزيرة العربية قبل الإسلام جاءت لتوضيح عظمة الإسلام ، وكيف أنّه جعل من هذه الأمّة ـ خلال ربع قرن ـ أمّة تقود العالم وتحطّم أكبر دولتين آنذاك ، وتحكّم لغتها على البشرية .

ومِن الشَّطط في القول ، القول بأنّ كلّ العرب كانُوا فصحاء بلغاء يعرفون لغتهم ، بل لو تأنَّيت وتدبَّرت في تاريخهم لعرفت مؤثّرات تلك الحضارات على اللغة العربية .

لقد كان بين الصحابة من يسأل رسول الله ﷺ عن غريب كلامه ومعنى أقواله ، وهذا يعني عدم معرفتهم بكثير من المفردات اللغوية والاشتقاق العربي ، حتّى جاء عن عمر أنّه سأَل الصحابة عن معنى التخوّف في قوله تعالى ﴿**أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ**﴾ فسكتوا ، فقام شيخ من هذيل ، فقال : هذه لغتنا ، التخوف : التنقص .

قال عمر : فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها ؟

قال : نعم . قال شاعرنا زهير .

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي : ٥٢ ، القصد والأمم : ٢٢ كما في الدراسات للاعظمي .

(٢) صحيح البخاري ٣ : ٣٥ و ٤ : ١٠١ ، صحيح مسلم ٢ : ٧٦١ ح ١٥ .

تَخَوَّفَ الرَّجْلُ شاعرنا تامِكاً قَرِداً   كما تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفِنُ[(١)]

وسئل عمر بن الخطاب: ما الأبّ؟ فلم يعرف معناه[(٢)].

نعم، إنّ اللّغة العربية تأثّرت بالحضارات والثّقافات المجاورة كالفرس والإغريق و....

لأنّ الهارِبين من كسرى وقيصر وفرعون و... كانوا يلجأون إلى الجزيرة العربية لكونها في مأمن من الشّرور، وقد أثّر هؤلاء على اللغة العربية حتّى أكّد القرآن بأنّ اللسان الّذي نزل به هو عربي مبين، في قوله تعالى: ﴿لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهٰذا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾، فأضاف سبحانه «**المبين**» إلى «**العربي**» كي يؤكد بأنّه كلام فصيح لا كدرة فيه ولا عجمة ولا لحن.

وقد منعت العرب الأخذ من سكّان البراري المجاورين لغير العربي (كلخم وجذام) المجاورين لمصر وقبط، و (قضاعة وغسان وإياد) المجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى كانوا يقرأون بالعبرية، و (تغلب اليمن) لمجاورتهم اليونان، و (بكر) جيران النبط والفرس، و (عبد قيس وازد عمان) لأنّهم كانوا بالبحرين وكانوا يختلطون بالهند والفرس، و (أهل اليمن) لمخالطتهم الهند والحبشة، ولم توخذ اللغة إلّا من قريش، وقيس:، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض طيء..

علماً بأنّ الكلام العربي لم يصلنا بكامله، قال الكسائي: قد درس من كلام العرب كثير[(٣)].

وحكى يونس بن حبيب البصري، عن أبي عمرو، أنّه قال: ما انتهى إليكم ممّا

---

(١) تهذيب الالفاظ :٦.

(٢) انظر مقدمة الصحاح ١: ١٥.

(٣) انظر مقدّمه الصحاح: ٢٣.

قالت العرب إلّا أقلّه ، ولو جاءكم وافرٌ لجاءكم علم وشعر كثير[١].

وقال ابن فارس في (باب القول بأنّ لغة العرب لم تنته إلينا بكلّيّتها ، وأنّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير ، وأنّ كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله) : ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أنّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلّ ، ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير...[٢]

وقد ذكر السيوطي في المزهر ـ عن حمزة الإصبهاني في كتاب الموازنة ، عدد أبنية كلام العرب في كتاب العين ، وكما ذكر ذلك الزبيدي في مختصر كتاب العين عن الخليل ـ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار[٣] ، فكان شيئاً كثيراً جدّاً.

ولو أردنا استقصاء الكلام العربيّ المستعمل في لغتنا اليوم ، فلا نراهُ يتجاوز من عشرة آلاف مادة ، في حين أنّ الموجود في كتاب الصحاح للجوهري أربعون الف مادة ، وفي القاموس للفيروزآبادي أكثر من ذلك ، وفي التكملة للصغاني ستون ألف مادة ، وفي لسان العرب لابن منظور حوالي ثمانين ألف مادّة ، وفي التاج للزبيدي عشرون ألفاً ومائة ألف مادة[٤].

وهذا إن دل على شيء فإنّما يدلّ على سعة اللغة العربية ، وعدم استفادة أبنائها منها في العصور اللاحقة ، وهو الذي يدعونا للحفاظ على كتب اللغة والاهتمام

---

(١) نزهة الأولياء: ٣٣.

(٢) المزهر ١ : ٦٦.

(٣) المزهر ١ : ٧٤ ـ ٧٦.

(٤) انظر مقدمة القاموس للشيخ نصر الهورتي ١ : ٧ ومقدمة الصحاح ١ : ٢٣ ، والفصحى في لغة القرآن ١٠ : ٧.

بقواعد الإعراب والبناء، كما إنّ هذه الضآلة في الموادّ اللغويّة المستعملة بالنّسبة للمهملة، تدل على فداحة المقدار الضائع والذي لم يصل إلينا من لغة العرب، إذ لو لا القرآن والسنة والتدوين لاندثر الكثير من لغة العرب، كما حصل ذلك بالفعل من قبلُ كما سمعتَ.

وعليه فالإسلام أقرَّ تعدّد اللهجات للحفاظ على الوحدة الفكرية والسياسية عند العرب، وقد عقد ابن جني في خصائصه فصلاً باسم (اختلاف اللغات وكلّها حجة) قال فيه :... لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين[١].

وقال : فان كانت اللفظتان في كلام متساويتين في الاستعمال، كثرتهما واحدة، فإنّ أخلَق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين؛ لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها وسَعَة تصرُّف أقوالها ..[٢]

وقال ابن هشام : كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، وكلّ يتكلم على مقتضى سجيته الّتي فُطِرَ عليها، ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات..[٣]

وقد نقل ابن جني حكاية عن الأصمعي قال فيها : اختلف رجلان في الصقر، فقال أحدهما (**الصقر**) بالصاد، وقال الآخر : (**السقر**) بالسين، فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال : لا أقول كما قلتما، إنّما هو (**الزقر**).

ويعلق ابن جني على هذا بقوله : أفلا ترى إلى كلّ واحد من الثلاثة كيف أفاد في

---

(١) الخصائص ٢ : ١٢.

(٢) الخصائص ١ : ٣٧٢.

(٣) المزهر ١ : ٢٦١، وقارن بالنحو العربي على ضوء اللغات الساميّة ٣٩ ـ ٤٠.

هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معها ؟ وهكذا تتداخل اللغات...(١)

وهذا القول يشير إلى جواز اجتماع لغتين فصاعداً في كلام العرب، ويفيد الذاهبين إلى القول بحجية جميع اللغات، ولهذا ترى اللغوي حينما يذكر معنى كلمةٍ يقول: لغة في كذا، إشارة منه إلى ورود القول الثاني في لغة الآخر، وهو حجة.

ومن المشهور أنّ أفصح القبائل العربية كانت، تميم، طي، هذيل ...، لكونها بدوية ضاربة في الصحراء، وقد اشتهر منها الكثير من الشعراء، كأوس بن حجر، وسلامة بن جندل، وعلقمة بن عبدة، وعديّ بن زيد، وعمرو بن الأهتم، والبرّاق بن روحان، والأسود بن يعفر التميميّين.

ومن شعراء الطائيّين: حاتم الطائي، وإياس بن قبيصة، وأبو زيد الطائي، و...

ومن شعراء الهذليّين: أبو ذويب الهذلي، وعامر بن حليس، وخويلد بن خالد و...

وبهذا تكون المجموعة العربية، إمّا حجازية وهي المعروفة بـ(القرشية)، وإما نجدية شرقية والمعروفة بـ(التّميميّة)، وإنّ لغات هاتين المجموعتين موجودة في الأعم الأغلب من المعاجم اللغوية، إذ تجد تِعْلم ونِعْلم -بكسر حرف المضارعة- إلى جانب تَعْلم ونَعْلم، ووجود حُمْر وحُمْة إلى جانب حُمُر وحُمُة، ووجود حَقِدَ يحقَدُ إلى جانب حَقَدَ يحقِد، ووجود مَدْيون إلى جانب مَدِين، ومُرْية ومِرْية، وهيهات وأيهات(٢).

هذا ورأىٰ البعض أنّ العوامل السياسية والدينية والاجتماعية هي الّتي جعلت

---

(١) الخصائص ١: ٣٧٤.

(٢) اللفظة الاولى من جميع الأمثلة لتميم، والأخرى لقريش.

لهجة قريش هي الفصحى ، لكنّ هذا الرأي بعيد عن الصحّة على إطلاقه ، لأنّ في لغة تميم ما هو أوفق للقياس من لغة قريش في بعض الحالات ، لكنّ القول بأنّ لغة تميم أوفق بالقياس في جميع الحالات بعيدٌ جدّاً وغير صحيح أيضاً ، إذ المشهور الذي لا مراء فيه عند الجميع أنّ لغة قريش كانت أغزرها مادة ، وأرّقها أسلوباً ، أكثرها ثراءً ، وقد ارتفعت قريش من الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجّع قيس وعجرفيّة ضبّة ، وتَلْتَلة بهراء[١] .

وقد أكّد الفراء صفاء لغة قريش بقوله : كانت العرب تحضر الموسم كلّ عام وتحج البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلّموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ومستقبح الألفاظ ، وقد كان الشاعر من غير قريش يتحاشى خصائص لهجته ويتجنّب صفاتها الخاصّة في بناء الكلمة وإخراج الحروف وتركيب الجملة ليتحدث إلى الناس بلغة أَلِفُوها وتواضعوا عليها ، بعد أن أسهمت عوامل كثيرة في تهذيبها وصقلها .

وفي كتب اللغة إشارات إلى بعض المذموم من لهجات العرب ، ككشكشة ربيعة وقضاعة ، إذ هؤلاء يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شيناً ، فيقولون : رأيتكِش ، وبكش وعليكش .

والكسكسة هو أن يجعلون بعد الكاف أو مكانها سيناً في المذكّر .

ومن ذلك الفحفحة في لغة هذيل ، حيث يجعلون الحاء عيناً[٢] .

---

(١) انظر الخصائص ٢ : ١١ .

(٢) انظر المزهر ١ : ٢٢٢ ، مقدمة التاج : ٢٢ .

ومن ذلك الطُمطُمانيّة من لغة حمير: كقولهم: طاب امْهواء: أي طاب الهواء(١).

ومن ذلك العجعجة في لغة قضاعة، حيث يجعلون الياء المشدّدة جيماً، يقولون في تميميٍّ: تميمج؛ وقال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت! قال فُقَيْمجّ، فقلت: من أيهم؟ قال: مُرِّجّ، أراد فُقَيْميّ ومُرّيّ، ولذلك اشتهر إبدال الياء جيماً مطلقاً في لغة فقيم.(٢)

ومن ذلك شنشنة اليمن، تجعل الكاف شيناً مطلقاً، فيقولون (لبّيش اللهم لبّيش) أي لبّيك اللهمّ لبّيك(٣).

وكلامنا هذا لا يعني الدفاع عن لهجة قريش والتعريض بالأُخريات من أخواتها وإن كانت تلك الألفاظ شاذّة في قرائتنا ولغتنا اليوم، فشذوذها شيء وعدم كونها فصيحة شيء آخر.

نعم، إنّ القرآن تارة أخذ بلغة قريش، وأخرى بلغة تميم وإن كان في الأعمّ الأغلب يأخذ بلغة قريش، فلو أخذنا الثاء مثلاً فهي عند تميم تقابل الفاء عند الحجازيّين، فالأثاثي في لغة تميم تقابل الأثافي عند قريش، ومن ذلك قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وفومها﴾ بالفاء على لغة أهل الحجاز، وهو الثوم عند تميم.

وهناك فروقات كثيرة أخرى بين لغتي تميم وقريش لا يسعنا حصرها بل نشير إلى بعضها إجمالاً:-

فمن تلك المفارقات أن قريش تفتح عين الفعل الماضي، فتقول: زَهَدَ، حَقَدَ،

---

(١) انظر المزهر ١: ٢٢٣، مقدمة التاج: ٢٣.

(٢) أمالي القالي ٢: ٧٧.

(٣) المزهر ١: ٢٢٢.

وأما تميم فتكسرها غالباً فتقول: ـ زهِدَ، حَقِدَ.

وإذا ضمّت قريش عين المضارع وقالت: يفرُغُ فرُوغاً، فتَحَتْها تميم وقالت: يَفْرَغُ فرَاغاً.

وتقول قريش: بَرأتُ من المرض فأنا بَرَاء، وتقول تميم: بَرِئْت فأنا بَريء كما هي لغة سائر العرب.

وتقول قريش: أَوْصَدْتُ الباب، وتميم: آصدته.

وتقول قريش: وكّدت توكيداً، وتميم: أكّدت تأكيداً.

وتقول قريش: لاتَ الشيءَ يَلِيتُهُ، إذا نقصَهُ حقَّهُ، وتميم: أَلاتَهُ يُلِيتُه. و...

ومن تلك المفارقات أنّ الصيغة الدالّة على أسماء الزراعة هي (فِعال) بكسر الفاء على لغة الحجاز (قريش) فتقول: حِصاد وقِطاف، بينما هي (فَعال) بالفتح في لغة تميم، وقد جاءت بلغة تميم في القرآن في قوله تعالى ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾.

ولغة الحجاز حِج بالكسر، ولغة تميم حَج بالفتح.

والحجاز: مِريْة بالكسر، وتميم: مُريْة بالضم.

والحجاز: كراهة، وتميم: كراهِية.

والحجاز: رِضوان بالكسر، وتميم: رُضوان بالضم.

والحجاز: قلنسية، وتميم: قلنسوة.

ومن ذلك أنّ لهجة تميم تنبر الهمزة ـ أي تحقّقها ـ وتلتزم النطق بها، بعكس أهل الحجاز الّذين لا ينبرونها إلّا إذا أرادوا محاكاة التميميّين قال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكّة والمدينة لا ينبرون[1] ...

---

(١) لسان العرب ١: ١٤.

هذا، وإنّ القرآن نزل بنبر الهمزة، وهو يدلّ على أنّه كان يتّخذ لحن تميم في بعض الأحيان تخفيفاً منه على القبائل ومراعاةً للهجاتها، وأنّه لم يُلزِم أحداً بتحقيق الهمزة وإن التزمه في الوحي، فمالت قراءات أكثر الحجازيّين إلى التسهيل لا النبر كما هي الحال في قراءة نافع وأبي جعفر من أشهر قراء المدينة، فإنهما يقرآن (وبيس المهاد) (واصبح فُواد أمّ موسى فارغاً) (خاسياً وهو حسير).

ومن الفروق بين تميم وقريش أيضاً أنّ تميماً تجنح كثيراً إلى إدغام المثلين أو الحرفين المتجاورين المتقاربين، فالأمر من (غض) في لغة أهل الحجاز (اغضُضْ) بالفكّ كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ ـ أي اخفض الصوت ـ وأهل نجد يقولون (غُضَّ صوتك) بالإدغام.

وتميم تقول (إن تمسّكم حسنة) و(من يحلَّ عليه غضبي) (ولا تمنَّ تستكثر) وهي جميعاً في القرآن بلهجة قريش مفكوكة الإدغام.

كانت هذه نماذج من اختلاف اللهجات عند العرب وإن لم يكن هدفنا جمع فتات ذلك، حيث إنّ كتب اللغة كفيلة بجمع هذا المتناثر من اللهجات عند القبائل وتدوينه كي يؤمَن من الدخيل.

نعم، إنّ علماء اللغة من أجل المحافظة على أصالة القرآن والحديث النبوي ولغة العرب، جَدُّوا في جمع تلك المواد اللغوية في مصنّفاتهم، فمنهم من جمعها على حسب الموضوعات، وآخر جمعها على آخر الكلمة (لام الفعل)، وثالث جمعها وفق احرف الهجاء في أوّل الكلمة (فاء الفعل)، و و و...، وكلّ اتّبع أُسلوباً يختصّ به، وإليك ذلك على نحو التفصيل الأوّلي:

مناهج اللغويين في التدوين

كانَ يسرّني وأنا أقدّم لهذا الكتاب أن أقوم بدراسة مفصّلة عن اللّغة فقهاً وتاريخاً واشتقاقاً، ثمّ الإشارة إلى مناهج اللغويين، والتأكيد على منهجية المؤلف بأبعادها المختلفة بما فيها من الجدة والإبداع على نحو الخصوص، لكن المشاغل والبحوث الأخرى حالت دون تحقيق ما أصبو إليه، وحَدَث بنا إلى أن نكتفي بما يهمّ هذه التقدمة،

مراحل من التطور المعجمي

من الثابت أنّ المعجم العربيّ لم يُدَوَّن بهذه الصورة منذ قديم الزمان، بل قد مر بمراحل متعدّدة حتّى وصل إلى ما نحن فيه:

منها: تفسير الرسول لغريب كلامه ﷺ، واستشهاد الصحابة بالشعر على ما يريدونه.

ومنها: التصنيف الموضوعي والمعنوي للأشياء، مثل تدوين القدماء على أساس موضوعي، وتأليفهم في مواضيع مثل (النبات، الحشرات، الخيل، الإبل،...) وما شابه ذلك.

وكان النضر بن شميل (ت ٢٠٤) هو أوّل من اعتنى بالتدوين اللغوي في

النبات، إذ خصّ الزرع، والكرم، والبقول، والأشجار، والرياح، والسحاب، والأمطار بالجزء الخامس من مجموعته اللغوية المسماة بـ(الصفات)[١].

وتبعه في ذلك أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦) بكتاب النخلة، وأعقبهم الأصمعي (ت ٢١٣) بكتابه النخلة[٢]، ثمّ ألّف ابن الأعرابي (ت ٢٣١) كتاب صفة النخل (وله صفة الزرع والنبت والبقل كذلك)، وبعده ألّف أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥) كتاب النخلة، والزبير بن بكار (ت ٢٥٦) كتاب النخل.

وقد توقفت الكتابة عن النخل والنخلة في القرن الرابع حتّى جاء ابن سيدة (ت ٤٥٨) وجعل للنخل كتاباً في السفر الحادي عشر من كتابه «المخصَّص»، ثمّ تلاه أبو عيسى بن إبراهيم الربعي (ت ٤٨٠) إذ عقد باباً للنخيل في كتابه «نظام الغريب»، هذا عن النخل والنخيل.

وقد كتب أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥) كتاباً في التمر، ومحمّد بن حبيب (ت ٢٤٥)، والحسين بن خالويه (ت ٣٧٠) كتاباً في الشجر، وقد ألّف أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥) في الكرم خاصة.

ونُسب إلى أبي عبيدة (ت ٢١٠) كتاباً في النبات والشجر، وقيل أنّه ألّف كتاب الزرع كذلك.

وقد عقد أبو عبيد القاسم بن سلّام كتاباً في «الغريب المصنف» للشجر والنبات ولم يتعرض للإنسان.

وقد الف النضر بن شميل (ت ٢٠٤) وأبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت

---

(١) الفهرست لابن النديم: ٥٣.

(٢) الفهرست لابن النديم: ٥٥ وقد شك البعض في انتساب هذا الكتاب للاصمعي ودافع عنه آخر.

٢٠٦)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، وابن زياد الكلالي (ت ٢١٥)، ونصر بن يوسف ـ تلميذ الكسائي ـ وأحمد بن حاتم (ت ٢٣١)، وأبو يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٦)، وأبو عكرمة الضبي (ت ٢٥٠)، والجاحظ (ت ٢٥٥)، وأبو حاتم سهل بن محمّد السجستاني (ت ٢٥٥)، والرياشي (ت ٢٥٧)، كتباً في الإبل.

وكان أبو عبيد القاسم بن سلّام قد عقد باباً للإبل في الغريب المصنف.

وهكذا نرى أنّ العلماء العرب كتبوا عن بقية أنواع الحيوان ولم يقتصروا على ذكر أسماء الإبل، بل كتبوا في سائر الحيوانات كالخيل والبغال و.. وإن كانت الكتابة في الإبل هي الأكثر.

وقد ألّف قطرب (محمّد بن المستنير) (ت ٢٠٦)، ومعمّر بن المثنى أبو عبيدة (ت ٢٠٩ أو ٢١٣)، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢١٤)، وأبو زياد يزيد بن عبدالملك الكلالي (ت ٢١٥)، والأصمعي (ت ٢١٦)، وابن السكّيت (ت ٢٤٣) والسجستاني (ت ٢٥٥)، وأبو محمّد ثابت بن أبي ثابت (ت ٢٢٢) ـ ورّاق أبي عبيدة القاسم بن سلام ـ كُتُباً في الفروق.

وقد كان لهذه المصنفات دورٌ في المعاجم اللفظية التي دوّنت، إذ خدموا اللغويين الرُّحَّل إلى البادية بجمعهم تلك الألفاظ والأسماء.

ومنها: التصنيف اللفظي لكلام العرب، وهو ما نريد بسط الكلام فيه، إذ اختلفت المناهج والمعاجم، فطائفة رتّبت المعاجم اللفظية على مخارج الحروف وتقاليب الكلمة، وأخرى على القافية ولام الفعل، وثالثاً على حروف الهجاء والأبجدية.

وقد توخى البعض ضمن انتخابه لاحد المناهج هدفا اخر؛ كالاخذ بالصحيح

فقط، أو الجمع بين عدة أصول، أو الاستدراك، أو الاستدراك مع النقد وغيرها. وسيأتي توضيحه لاحقا.

وأما المناهج، فهي:

١ ـ منهج التقاليب

كان باني هذا المنهج ومؤسّسه الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥) الّذي أحصى اللغة العربية بتنقله في البادية، فهو الرائد العربي الأوّل الّذي جمع اللغة.

ومن المعروف أن قوام مدرسة الخليل هي ترتيب المواد على الحروف حسب مخارجها، وتقسيم المعجم إلى كتب، وتفريع الكتب إلى ابواب بحسب الأبنية، وحشد الكلمات في الأبواب، وقلب الكلمة إلى مختلف الصيغ الّتي تأتي منها.

وإليك الحروف حسب ما رتبها الخليل.

١ ـ خمسة أحرف حلقية، وهي الّتي مبدأها من الحلق: (ع، ح، ه، خ، غ).

٢ ـ حرفان لهويان، ومبدأهما من اللهاة، وهي: (ق، ك).

٣ ـ ثلاثة أحرف شجرية، ومبدأها من شجر الفم ـ أي مفرج الفم ـ وهي: (ج، ش، ض).

٤ ـ ثلاثة أحرف أسْلية، ومبدأها من أسلة اللسان ـ أي مستدق طرفه ـ وهي (ص، س، ز).

٥ ـ ثلاثة أحرف نطعيّة، ومبدأها من نِطع الغار الأعلى، وهي: (ط، د، ت).

٦ ـ ثلاثة أحرف لثوية، ومبدأها من اللثة، وهي (ط، ذ، ث).

٧ ـ ثلاثة أحرف ذلقية، ومبدأها من ذلق اللسان ـ وهو تحديد طرفي ذلق اللسان ـ وهي: (ر، ل، ن).

٨ ـ ثلاثة أحرف شفوية ، ومبدأها من الشفة ، وهي : (ف ، ب ، م) .

٩ ـ أربعة أحرف هوائية ، لعدم تعلّقها بشيء وهي : (و ، أ ، ي ، همزة) ، وبذلك تكون الحروف في اللغة العربية عند الخليل ٢٩ حرفاً اذ عدّ الألف اللينة والهمزة كلّاً على حِدَةٍ ، فزاد على الثمانية والعشرين المعهودة .

وقد نظم ابو الفرج سلمة بن عبدالله المعافري ما رتبه الخليل في العين بقوله :

يا سائلي عن حروف العين دونكها ... في رتبة ضمّها وزن وإحصاءُ

العين والحاء ثمّ الهاء والخاءُ ... والغين والقاف ثمّ الكاف أكفاء

والجيم والشين ثمّ الضاد تتبعها ... صاد وسين وزاي بعدها طاء

والدال والتاء ثمّ الظاء متصل ... بالظاء ذال وثاء بعدها راء

واللام والنون ثمّ الفاء والياء ... والميم والواو والمهموز والباء

وقد سار على منهج الخليل كثير من اللغويين كابن دريد (ت ٣٢١) في الجمهرة ، وابن فارس (ت ٣٩٥) في المجمل ، والقالي (ت ٣٥٦) في البارع ، والأزهري(ت ٣٧٠) في التهذيب ، والزبيدي (ت ١٢٠٥) في مختصر العين ، والصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) في المحيط ، وابن سيدة (ت ٤٨٥) في المحكم وغيرهم .

وهذا لا يعني أن هؤلاء كانوا مقلّدين للخليل في كلّ دقيقة من دقائق ما طرحه ، بل خالفوه فيما رسمه من منهج وأضافوا إلى ما قدّمه من موادّ لا تنقص من قدر هذا الإمام ، لأنّ هذه الإضافات منهم لا تتعدى في الغالب إلّا التكميل والتوثيق ، أمّا الابتكار فكان من حصّة الخليل فقط ، إذ أنّه سعى لحصر مفردات اللغة ـ كما حصر العروض من قبل بطريقة رياضية وحسابية ـ كما هو الملاحظ فيما قدمه من إحصاء لأبنية الثنائي والثلاثي والرباعي في كتابه .

فابن دريد مثلاً انتهج منهج الخليل لكن بشيء من التعديل في العرض، إذ قسّم الخليل كتابه إلى أربعة أبواب: الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، واللفيف، وجعل الباب الرابع للرباعي والخماسي، وأمّا ابن دريد فبنى معجمه على أساس من الأبنية طبقاً لأحرف الهجاء، أي أنّه اقتفى منهج الخليل في التقاليب، لكنّه خالفه بذكره الحرف الذي يلي الحرف المخصَّص به الباب فمثلا: لو جاء بـ (الخاء والدال) لأَردفه بـ (الخاء والذال)، فالخاء والراء ...

وهكذا في جميع الموارد، فيكون (ر، ج، ع) مذكوراً عنده في الجيم، لأنّ الجيم أسبق من الراء في الترتيب الألفبائي، وهذا لا يتّفق مع نسق الخليل الذي يجمع مقلوبات كلّ كلمة في نفسها، فمثلاً (ضرم) يذكرها في الضاد مع تقاليبها (ضمر، مرض، مضر، رضم، رمض)، وإذا جاء إلى كتاب الراء والميم أغفل ذكر الرضم والرمض والمرض لأنّه ذكرها في كتاب الضاد.

هذا، وقد استحسن البعض طريقة ابن دريد، واعتبرها البعضُ الآخر تعقيداً في المنهج، وتهجّم عليه ثالث كالأزهري ونفطويه، بل هجاه الأخير بأبيات، هي:

ابن دريد بقره   وفيه عِيٌّ وشَرَه
ويدّعي من حمقه   وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلّا   أنّه قد غيّره

وجاء ابن فارس (ت ٣٩٥) فلم يستسغ طريقتي الخليل وابن دريد، وان كان ممّن تأسّى بالأخير في الاشتقاق، لأنّ ابن دريد كان قد ردّ في كتابه «الاشتقاق» أسماء قبائل العرب وعمائرها، وأفخاذها وبطونها، وأسماء ساداتها وشعرائها وفرسانها وحكّامها إلى أصول لغوية اشتقّت منها هذه الأسماء، فتأثّر ابن فارس به في كتابه المقاييس وغيره.

قال في مقدمة كتابه (مجمل اللغة):

إنّي لمّا شاهدت (كتاب العين) الّذي صنفه الخليل بن أحمد ووعورة ألفاظه، وشدّة الوصول إلى استخراج أبوابه، وقصده إلى ما كان يطلّع عليه أهل زمانه الّذين جُبلوا على المعرفة ولم يتصعب عليهم وعورة الألفاظ، ورأيت كتاب (الجمهرة) الذي صنّفه أبو بكر بن دريد قد وفي بما جمعه الخليل وزاد عليه، لأنّه قصد إلى تكثير الألفاظ، وأراد إظهار قدرته وأن يعلم الناظرون في كتابه أنّه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين، وإن كان قصب السبق مسلّماً لهم، لأنّ بناء المتأخّر على ما قدّموه[١].

ولا يخفى عليك أنّ ابن فارس لم يرتّب كتابه (معجم مقاييس اللغة) على أوائل الحروف وتقاليبها كما صنع ابن دريد في الجمهرة، وكذا لم يتّخذ منهج الخليل أصلاً وإن لم ينكر أنّ قد اعتمد العين وكتابي أبي عبيدة ـ غريب الحديث، والمصنف الغريب ـ وكتاب المنطق لابن السكّيت والجمهرة لابن دريد فيما استنبطه من مقاييس اللغة[٢].

وأمّا الأزهري في التهذيب، والقالي في البارع، والصاحب في المحيط، فانهم قد اتّبعوا الخليل في منهجه لكنّهم اختلفوا معه في الترتيب وسعة الاستشهاد بالشعر وضيقه، وكيفية الاتيان بأسماء البلدان والأماكن وما شابه ذلك، فقال الأزهري في مقدّمة التهذيب:

---

(١) مجمل اللغة ١: ١٤١.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١: ٥.

(... ولم أر خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أول كتاب العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفّر [يعني ليثاً] أكمل الكتاب عليه بعد تلقّفه إياه عن فيه، وعلمت أنّه لا يتقدّم أحد الخليل فيما أسّسه ورسمه، فرأيت أن أحكيه بعينه لتتأمّل وتُردِّد فكرك وتستفيد منه ما بك الحاجة إليه).

حتّى ختم كلامه بالقول:

«وقد سمّيت كتابي هذا تهذيب اللغة لأنّي قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل من لغات العرب من الألفاظ الّتي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيّرها الغُتْم عن سننها، فهذّبت ما جمعت في كتابي من التصحيف والخطأ، وبقدر علمي، ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحشو الّذي لم أعرف أصله، والغريب الّذي لم يسنده الثقات إلى العرب[(١)].

وكان الأزهري قد قال قبلها:

«ولم أُودع كتابي هذا من كلام العرب إلّا ما صحّ لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة ثاقبة، اقترنت إليها معرفتي، اللّهمّ إلّا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفّر في كتابيهما فبيّنتُ شكّي فيهما وارتيابي بهما وستراها في مواقعها من الكتاب ووقوفي منها»[(٢)].

---

(١) مقدمة التهذيب للازهري ١ : ٥٤.

(٢) مقدمة التهذيب للازهري ١ : ٥٤.

نعم، إنّ الأزهري قد خالف الخليل في المهموز وأحرف العلّة؛ إذ حشد الخليل ما كان معتّلاً بحرف أو حرفين مع المهموز دون تفريق، وجعلهما في باب اللفيف، وأراد الأزهري إفراد المهموز وعزله عن المعتل لكنّه لم يوفّق لذلك.

وصَنَعَ الصاحب بن عبّاد صنيع الأزهري في باب اللفيف، إذ افتتح الباب بالصحيح، ثمّ ما كان مبدوءاً بالهمزة، ثمّ ما كان أوّله واواً، ثمّ ما كان أوّله ياءً، ولكنّه لم يتّبع هذا المنهج في الثلاثي المعتل.

والأزهري جعل الأبنية ستة بخلاف الخليل -الذي جعلها أربعة-:

١ -كتاب الثنائي المضاعف.

٢ -كتاب الثلاثي الصحيح.

٣ -كتاب الثلاثي المهموز.

٤ -كتاب الثلاثي المعتل.

٥ -كتاب الرباعي.

٦ -كتاب الخماسي، إلّا أنّه كان يذكر الكلمة بما يرادفها من أنواع القلب كما صنع الخليل.

وقد عنى الأزهري بالبلدان والمواضع والمياه عناية فائقة، حتّى عُدّ كتابه من أصح المصادر في هذا السبيل، لكون المنقول فيه حكاية عن حسٍّ لا عن حدس، ولو جُمعت هذه المفردات في كتابٍ لأضافت إلى المكتبة العربية والإسلامية كتاباً آخر في البلدان.

هذا بعض الشيء عن الأزهري وكتابه.

وأمّا القالي، فقد بدأ معجمه (البارع) بالهمزة، ثمّ الهاء، ثمّ العين، وذكر التقاليب المذكورة.

فالقالي قد اتّبع الخليل في منهجه، لكنّه خالفه في ترتيب الأبنية، فالأبنية عند القالي ستّة أبواب: الثنائي المضاعف، ويسميه: (الثنائي في الخط، والثلاثي في الحقيقة)، وأبواب الثلاثي الصحيح، وأبواب الثلاثي المعتل، وأبواب الحواشي، وأبواب الرباعي، وأبواب الخماسي، وكان (البارع) أوّل معجم عربيّ أُلّف في الأندلس وطالت كتابته (من سنة ٣٣٩ إلى ٣٥٦).

وأمّا الصّاحب بن عباد، فهو الآخر قد سار على منهج الخليل في (العين) سواءً فيما يتعلّق بتسلسل الحروف مقسّمة على مخارجها الصوتية، أو بترتيب الأبواب داخل كلّ حرف ابتداءً بـ «باب المضاعف الثنائي»، ثمّ باب الثلاثي الصحيح، ثمّ باب الثلاثي المعتل، ثمّ باب اللفيف، ثمّ باب الرباعيّ، ثمّ باب الخماسي.

وقد كان الصاحب قد عني في كتابه «المحيط» بذكر المجاز كثيراً وأغفل عن الشواهد وأسماء من نقل عنهم الغريب والنوادر، وقد وصفه القفطي بقوله: كثّر فيه الألفاظ وقلّل الشواهد، فاشتمل من اللغة على جزء متوفّر[١].

ومما يجب التنبيه عليه هنا هو أنّ الصاحب بن عبّاد كان من تلاميذ ابن فارس ـ كما تتلمذ عند غيره ـ وقد توّج ابن فارس هذه العلاقة بينهما بتسمية كتابه الجليل في فقه اللغة بـ (الصاحبي) نسبة للصاحب بن عباد[٢].

كانت هذه إشارة سريعة لأهمّ كتب التقاليب، والآن مع كتب منهج القافية:

---

(١) انباه الرواة ١: ٢٠١.

(٢) انظر مقدمة الصاحبي: ٢.

٢ ـ منهج القافية

وهي منهجيّة تنظر إلى الحرف الأخير من الكلمة وتجعله باباً، أمّا الحرف الأوّل منها فتجعله فصلاً، وذلك لثبوت لام الكلمة وعدم تغيّرها في جميع الحالات.

إذ أنّا نعلم بأنّ ميزان الكلمة هو (الفاء، والعين، واللام)، والتغيير يلحق بما قبل لام الكلمة كما هو المشاهد في أفْعَل، وفَعَّلَ، وفاعَلَ، وانْفَعَلَ، وافْتَعَلَ، وافْعَلَّ، وتفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، واسْتَفْعَلَ، وافْعَوْعَلَ، وافْعَوَّل، وافْعَالَّ.

وهذه هي أوزان مزيد الفعل الثلاثي المجرّد، ويظهر منها أنّ التغيير تناول الفاء والعين، فتارة يتقدم الفاءَ حرفٌ، وتارة حرفان، وتارة ثلاثة، وكذلك العين، فإنّها قد تنفصل عن الفاء وقد تنفصل عن اللام، وقد تضعَّف.

وأمّا لام الكلمة (لام الفعل) فتبقى ثابتة لا تتغير مهما اختلفت صورة الكلمة إلّا في حالات قليلة، ومتى ما لحقها التغيير والتضعيف انتقلت إلى أوزان أخرى ولا تعتبر من الثلاثي، بل تصير رباعية أو خماسية.

وقد انتهج هذا المنهج الجوهري في كتابه (الصحاح) وعُدّ عند العلماء الرائد الأول لهذه المدرسة وإن ادّعى بعضُهُم أنّ الفارابي (خال الجوهري)[(١)] هو المؤسس لهذا المنهج قبله، بل ذهب الدكتور كرنكو Krenkow إلى أبعد من ذلك حيث اتّهم الجوهري بسرقة مواد كتاب الفارابي[(٢)] وإدخالها في الصحاح.

---

(١) للفارابي كتاب (ديوان الادب) وقد تناوله ابو سعيد محمّد بن جعفر بن محمّد الغوري ـ احد ائمّة اللغة، وزاد عليه في ابوابه وجعله في عشرة مجلدات، وكذا هذبه الحسن بن المظفر النيسابوري (٤٤٢) وسماه (تهذيب ديوان الادب).

(٢) انظر مقالته في مجلة الجمعية الاسيوية الملكية المطبوعة سنة ١٩٢٤ بعنوان (بواكير المعاجم العربية حتّى عصر الجوهري).

وهذا بهتان وفحش عظيم ، لأنّ التقاءهما في نقطة أو نقاط لا يعني أنّه سرق من الاول ، ولو صح هذا الكلام لكان الأزهري سارقاً لكتاب العين .

وقد استدرك بعض الأعلام على الصحاح ، ونقده آخرون كالهروي (ت ٤٣٣) وياقوت الموصلي (ت ٦١٨) وابن القطّاع (ت ٥١٥) وابن برّي (ت ٥٨٢) والصغاني= الصاغاني (ت ٦٥٠) ، والقفطي والبطليوسي (ت ٦٤٢) ، وابن الحاج الأشبيلي (ت ٦٥١) والتبريزي (ت ٥٠٢) والشاطبي (ت ٦٨٤) ، والصفدي (ت ٧٦٤) والسيوطي (ت ٩١١) ، والقرافي (ت ١٠٠٨) ، والقرشي (كان حياً ٦٨١) وابن الخواري (وكان حياً ٥٨٠) والفيروزابادي (ت ٨١٦) ، وابن الصائغ ، والشريف والقرماني ، والقارضي ، والهمداني والاويسي والتنوخي (ت ٧٢٣) وغيرهم .

وقد كان ابن بري والصغاني هما أشهر مَن استدرك على الصحاح ، لأنّ الصغاني ألّف كتابه (التكلمة والذيل والصلة) ليستدرك على الجوهري ما فاته من مواد اللغة في صحاحه ، أو ما وقع فيه من وهم أو خطأ ؛ لقوله :

(هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري رحمه الله في كتابه ، وذيّلتُ عليه وسميّته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدعٍ استيفاء ما أهمله واستيعاب ما أغفله)...

وقد استقى الصاغاني كتابه هذا من نحو ألف كتاب في غريب الحديث واللغة والنحو والصرف ، إذ قال في آخر كتاب التكملة :

(فمن رابه شيء ممّا في هذا الكتاب فلا يتسارع إلى القدح والتزييف ، والنسبة إلى التصحيف والتحريف ، حتّى يعاود الأصول الّتي استخرجت منها ، والمآخذ الّتي أُخذت على تلك الأصول ، وإنها تُرْبِي على ألف مصدر من كتب غريب الحديث : كغريب أبي

عبيدة، والقتيبي، والخطّابي، والحربي، والفائق للزمخشري والملّخص للباقرجي، والغريب للسمعاني، وجمل الغرائب للنيسابوري؛ ومن كتب اللغة والنحو ودواوين الشعراء وأراجيز الرجاز، وكتب الأبنية وتصانيف محمّد بن حبيب: كالمنمق والمؤتلف، وما جاء على اسمين أحدهما أشهر من صاحبه، وكتاب الطير، وكتاب النخلة؛ وجمهرة النسب لابن الكلبي، وأخبار كندة له، وكتاب افتراق العرب له، وكتاب المعمَّرين له، وكتاب أسماء سيوف العرب المشهورة له، وكتاب اشتقاق أسماء البلدان له، وكتاب ألقاب الشعراء له، وكتاب الأصنام له؛ والكتب المصنفة في أسماء خيل العرب، وكتاب أيام العرب، وكتب المذكر والمؤنث، والكتب المصنفة في أسامي الأسد، وفي الأضداد، وفي أسامي الجبال والمواضع والبقاع والأصقاع، والكتب المؤلفة في النبات والأشجار، وفيما جاء على فَعالِ مبنياً، والكتب الّتي صنفت فيما اتفق لفظه وافترق معناه، والكتب المؤلفة في الآباء والأمهات والبنين والبنات، ومعاجم الشعراء لدعبل والآمدي والمرزباني، والمقتبس له و...).

ولم يكتف الصغاني بهذا بل سعى لتصحيح ما وقع فيه الجوهري من أوهام وأغلاط وتصحيف وتحريف من الكلمات والأعلام وأسماء المواضع والشواهد، وأكمل الشواهد الشعرية الناقصة، وصحّح نسبة كبيرة منها.

وأمّا ابن برّي المقدس المصري (ت ٥٨٢) فقد أراد بكتابه (التنبيه والإيضاح عمّا وقع من الوهم من كتاب الصحاح) الإشارة إلى أخطاء الجوهري في الصحاح،

وهذا الكتاب كان لأستاذه عليّ بن جعفر بن عليّ بن جعفر بن عليّ السعدي المعروف بابن القطاع الصقلي (ت ٥١٥) أولاً، ثم بنى عليه ابن بري ولكنه لم يكمله لإدراكه المنية وهو في باب الشّين فصل الواو (وقش أو ومش) فبقي الكتاب ناقصاً، لكنّه بقي ـ والحق يقال ـ أنّه أحد المصادر اللغوية الّتي لا غنى عنها.

وقد اتبع هذه المدرسة جمع من اللغويين كمحمّد بن الحسن في الراموز والصغاني في كتبه الأخرى كالعباب ومجمع البحرين، ثمّ الفيروزآبادي في القاموس والزبيدي في تاج العروس.

لقد أراد الفيروزآبادي بقاموسه أن يناقش الجوهري ويخطئُهُ فيما قاله من موارد الغلط في صحاحه، وذلك بعد فراغ الفيروزآبادي من كتابه الكبير في اللغة الموسوم بـ (اللامع المعلم العجاب الجامع بين المحكم والعباب).

قال في مقدمة القاموس:

ولمّا رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري وهو جدير بذلك، غير أنّه فاته نصف اللغة أو أكثر، إما بإهمال المادّة، أو بترك المعاني الغريبة النادّة، اردت أن يظهر للناظر بادى بدء فضل كتابي هذا عليه... إلى أن يقول:

«ثمّ إني نبّهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله خلاف الصواب، غير طاعن فيه ولا قاصد بذلك تنديداً له وإزراءً عليه وغضاً منه، بل استيضاحاً للصواب واسترباحاً للثواب».

ثمّ يقول:

«واختصصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لتداوله واشتهاره

بخصوصه، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه...».

وبهذا يمكن القول بأنّ الجوهري كان الرائد الأول لهذه المدرسة، لأنّه وفّى على الغاية ووصل فيه إلى النهاية، وإنّ استدراك ونقد بعض اللاحقين لا يضرّ بزيادة الجوهري لمنهج القافية[١].

هذا، وقد اتبع سيدنا المصنّف هذا المنهج في كتابه (الطراز الأول) لكن بشيء من الجدّة والإبداع، والوقوف عند تخطئات الفيروزابادي للصحاح واستنصاره للجوهري، ولنا، وقفة مع المؤلف ومنهجه لاحقاً إن شاء الله تعالى.

٣ـ المنهج الألفبائي

وهو أحد المناهج التي نبهنا عليها من قبل وأوّل من رسم أصول هذا المنهج ورتّب معجمه حسب أوائل حروف الهجاء من القدماء هو أبو عمرو الشيباني (ت ٢٠٦هـ) في كتاب الجيم[٢]، إذ قسّم كتابه إلى عشرة أجزاء، فرّق عليها المواد مرتبة على حروف الهجاء بالترتيب الأبجدي الحديث المعروف اليوم وهو: أ ب ت ث ج ح خ...

لكنّه لم يُراعِ الحرف الثاني والثالث فيها، بل كان يحشر في باب الألف كل كلمة يرتضيها، فافتتح كتابه بكلمة الأوق، الألب، المأفول، الأفق، الأروح ثمّ المأموم وأنهى باب الألف بكلمة (الإدة).

---

(١) انظر مقدمة الصحاح: ١٠٣.

(٢) ولهذا الكتاب اسمان آخران هما: كتاب الحروف وكتاب اللغات (إنباه الرواة ١: ٢٢٤ و ٢٧).

وقد اتبع محمّد بن تميم البرمكي هذا المنهج في كتابه المنتهى(١)، إذ نظر إلى الحرف الذي تبتدي به الكلمة وراعى الحرف الثاني إذا كان اللفظ ثلاثياً، والثالث إذا كان رباعياً، والرابع إذا كان خماسياً.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا، هو أنّ البعض قد يتصور أنّ الزمخشري هو مبتكر الأبجدية الحديثة، لكنّ هذا تسرع في القول، إذ سبقه أبو عمرو الشيباني ومحمّد بن تميم البرمكي وآخرون.

نعم، إنّ الزمخشري كان هو الأول ممّن أفرد المجاز عن الحقيقة، والكناية عن التصريح، ودوّن اللغة في عقدٍ منظومة.

إنّ القدامى لم يكونوا يستسيغون هذا المنهج الأبجدي، لأنّ فاء الكلمة غير ثابتة في موضعها، وكانوا يرجّحون ترتيب معاجمهم على (لام الفعل) لثبوته، لكنّ الباحثين الجدد استساغوا هذا المنهج ورجّحوه على ما سبق لسهولته، وقد اتبع هذا المنهج -غير الشيباني في كتاب الجيم، والبرمكي في كتاب المنتهى، والزمخشري في الاساس- والفيوميّ في المصباح، والرازي في مختار الصحاح، ولويس معلوف في المنجد، ومجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط، والخوري الشرتوني في أقرب الموارد، وغيرهم.

---

(١) صنف هذا الكتاب عام ٣٩٧ هـ ومنه نسخ في المدينة انظر (فهرست مكتبة كويرلي رقم ٢/٦٥١١).

الخلاصة

اتضح ممّا سبق أن المعاجم اللغوية كتبت على نحوين:

تارة: على المعاني والمواضيع وأسماء الأشياء، كما هو المشاهد في كتب الغريب المصنف، والفروق، والإبل، والخيل، والطير، والأمطار، وما شابه ذلك، وما كتب في الزرع، والكرم، والبقول، والنخل، والأشجار، والرياح، والسحاب، والأمطار، وما شابه ذلك، وقد استفاد اللغويون من هذه المصنفات في كتاباتِهم، وبذلك تكون هذه المصنفات وما شابهها ـ من كتابات بعض النحويين والصرفيين في الهمز[1] والتثنية والجمع[2] واللامات[3] ومعاني الحروف[4] وغيرها ـ قد ساعدت أصحاب المعاجم في رسم ما يصبُون إليه في بحوثهم.

وأخرى: كتبت على الألفاظ، وهذه على انواع، أمّا على أول الكلمة، أو على آخرها، أو على التقاليب أو...

وعليه فالمناهج اللفظية: تارة اتّخذت التقاليب كأساس في عملها، كالخليل في العين، وابن دريد في الجمهرة، والقالي في البارع، والازهري في التهذيب، والصاحب في المحيط.

وقد عنى ابن جني، وابن فارس بالربط بين دلالات الصور واستنبطا معاني مشتركة عامة بينها، وسمّي عملهما بالاشتقاق الكبير كما هو الملاحظ في الخصائص والمقاييس، وهذا ما لم يفعله القدماء الأوائل من روّاد هذا المنهج الّذين

---

(١) ككتاب الهمز لقطرب (ت ٢٠٦) وابن زيد (ت ٢١٥).

(٢) ككتاب التثنية والجمع لابي عبدة(ت ٢١٠).

(٣) ككتاب اللامات لابن فارس والزجاجي (ت ٣٧٧) والنحاس.

(٤) ككتاب معاني الحروف أو معاني الحروف للرمانيّ (ت ٣٨٤) أو الازهية في علم الحروف للهروي(ت ٤١٥).

كانوا يذكرون صور التقاليب دون التعرّض للربط بين دلالات تلك الصور، فكان عملهم أقرب إلى الجرد والإحصاء من الاستنباط ورعاية وجه الربط.

وتارة أخرى اتّخذت القافية أو الأبجدية كمنهج في الترتيب والعرض كما سبق بيانه.

وهناك من اقتصر على ذكر الصحيح من اللغة فقط، كما هو المشاهد في الصحاح والمجمل والتهذيب. قال السيوطي عن المعاجم اللغويه:

(وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح، بل جمعوا فيها ما صّح وغيره، وينبّهون على ما لم يثبت غالباً، وأوّل من التزم الصحيح مقتصراً عليه الإمامُ أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري، ولهذا سمّى كتابه الصحاح، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في الحديث، وليس المدار فيه في الاعتماد على كثرة الجمع بل على شرط الصحة)(١).

وقد قال ابن فارس مثل هذا القول في مقدمة كتابه مجمل اللغة:

«... قد ذكرنا الواضح من كلام العرب والصحيح منه دون الوحشي المستنكر».

وقال في آخر كتابه: «واقتصرت على ما صحّ عندي سماعاً، ولو لا تَوخّي ما لم اشكك فيه من كلام العرب لوجدت مقالاً...»(٢).

وقد ادّعى الأزهري جمعه للصحيح كذلك، فقال:

«ولم أُودع كتابي هذا من كلام العرب إلّا ما صح لي سماعاً منهم، أو رواية عن ثقة، أو حكايةً عن خطّ ذي معرفة ثاقبة اقترنت إليها معرفتي، اللّهمّ إلّا حروفاً وجدتها لابن دريد وابن المظفر في كتابيهما فبيّنت شكّي فيها و...»(٣).

---

(١) المزهر ١: ٧٩.

(٢) هذا ما حكاه الزبيدي عن ابن فارس (انظر مقدمة التاج ١: ٤٠).

(٣) تهذيب اللغة ١: ٤٠.

وهناك من جدّ في الجمع بين الأصول المهمة غير هادفٍ في عمله الاستنباط والاستدلال، واقتصاره على الصحيح فعمل هؤلاء يشبه عمل بعض المحدثين من أهل السنة والجماعة الذين جمعوا بين الأصول الحديثية، كابن الاثير الذي جمع بين الكتب الستة في كتابه جامع الأصول ولم يزد عليها شيئاً، ومثل ذلك كان صنع المتقي الهندي في كتابه كنز العمال.

أو أنّه يشبه عمل بعض محدثي الشيعة كالحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة الذي جمع فيه بين الكتب الروائية الاربعة عند الشيعة بشيء من الإضافة والترتيب.

وعليه، فان عمل هؤلاء هو أقرب إلى الترتيب والمنهجية من الاستنباط وإعمال الفكر، وإن كان في تبويب هؤلاء وعنونتهم للأبواب إشارة إلى ما يستنبطونه من الاخبار.

وعلى هذا كان عمل ابن منظور في لسان العرب، إذ جمع بين خمسة كتب لغوية، هي: الصحاح للجوهري، وحاشية ابن بري، والتهذيب للأزهري، والمحكم لابن سيدة، والجمهرة لابن دريد.

وكان عمل الخوري في ينابيع اللغة(١)، أو البطليوسي في الجمع بين الصحاح والغريب المصنف(٢)، والتنوخي في تهذيب التهذيب(٣) من هذا القبيل.

قال ابن منظور في مقدمة اللسان:

«وليس لي من هذا الكتاب فضيلة أمتُّ بها، ولا وسيلة أتمسّك بسببها، سوى أنّي جمعت فيه ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع

---

(١) فالخوري في كتابه قد جرّد الصحاح من الشواهد وضمّ إليه تهذيب اللغة للأزهري والشامل لأبي منصور الجبان، والمقاييس لابن فارس دون إشارة أو تعليق.

(٢) وهو كتاب ألّفة أبو اسحاق إبراهيم بن قاسم البطليموسى (٦٤٤).

(٣) وهو كتاب جمع فيه بين الصحاح والتهذيب والمحكم.

باليسير، وطالب العلم منهوم، فمن وقف على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فعهدته على المصنف الأوّل، وحمده وذمّه لأصله الذي عليه المعوّل، لأنّني نقلت من كلّ أصل مضمونه، ولم أبدل منه شيئاً، فيقال ﴿ فإنّما إثمه على الذّين يبدّلونه ﴾، بل أدّيت الأمنة، في نقل الأصول بالنص، وما تصرّفت فيه بكلام غير ما فيها من النص، فليعتدّ من ينقل عن كتابي هذا أنّه ينقل عن هذه الأصول الخمسة، وليَغْنَ عن الاهتداء بنجومها فقد غابت لما أطلعت شمسه..)[١].

وهناك: **معاجم اعتمدت بعض الكتب لكن لا بصورة بدائية** ومنهج جمعي وإعدادي بسيط، بل اجهد المؤلف فيها فكر واستخدم طرق الاستنباط، واستدرك ونَقَدَ، ومن هذا القبيل كتاب (مقاييس اللغة)، لابن فارس، وكتاب (ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهذيب) لابن المعالي الخوري، صاحب كتاب (ينابيع اللغة) آنف الذكر، أو (التكملة والذيل والصلة) للصغاني، أو (التنبيه والإيضاح عمّا وقع من الوهم في كتاب الصحاح) لابن بري، فهذه الكتب الثلاثة الاخيرة سعت في الاستدارك على الجوهري ونقده.

ولا يخفى عليك بأن كتاب القاموس كان السبّاق في هذا المضمار إذ جدّ الفيروزآبادي لجمع سقطات الجوهري والكشف عن عواره، ومن هذه الكتب كذلك كتاب سيّدنا المترجم له «الطراز الأول» فإنه وإن كان بحّد ذاته كتاباً لغوياً نافعاً قد عنى بالمنهج الاحصائي، لكنّه أيضاً نهج منهج الاستدراك على من سبقه ونقد مواطن النقد في أعمال من تقدّمه من أرباب المعاجم، وهنا يتضح سعيه وجدّه للوقوف على سقطات اللغويين عموماً، والمجد الفيروزآبادي على نحو الخصوص، وهذا ما سيأتيك بيانه بشيء من التوضيح والتفصيل عند بيان ما للمؤلّف من منهجية وميزات وخصوصيات.

---

(١) مقدمة لسان العرب ١ : ٨.

المؤلِّف والمؤلَّف

المؤلِّف

هو العلّامة الأديب، سليل الشجرة النبوية والدوحة العلوية، صدرالدين السيّد عليّ خان المدني ثمّ الهندي وأخيراً الشيرازي.

• ولد المترجم له بالمدينة وقيل بمكّة[1] ليلة السبت الخامس عشر من جمادى الأولى سنة ١٠٥٢ من أبوين كريمين.

والده: العالم الفاضل نظام الدين أحمد بن الأمير محمّد معصوم الحسيني الحسني[2]، وقد قال المصنف في مقدمة سلافة العصرعنه وعن بقية أجداده: لا أقف على حدّ حتّى أنتهى إلى أشرف جدّ[3].

والدته: ابنة الشيخ محمّد بن أحمد المتوفى سنه ١٠٤٤ إمام الشافعية بالحجاز.

• انحدر من أسرة علمية أغلبهم من العلماء والأمراء، وله رسالة شرح فيها الأحاديث الخمسة المسلسلة بآبائه، فرغ منها سنة ١١٠٩، وقد عرّف نفسه في (سلوة الغريب وأسوة الاديب:٨٤)، بقوله: وزيد بن عليّ هو الأب التاسع والعشرون من أجدادنا وبه يتصل نسبنا هكذا:

فأنا عليّ بن أحمد نظام الدين، بن محمد معصوم بن أحمد نظام الدين بن إبراهيم بن سلام الله بن مسعود عماد الدين بن محمّد صدر الدين بن منصور غياث الدين بن محمد صدر الدين بن

---

(١) رياض العلماء ٣: ٣٦٥.

(٢) لجده السيّد محمّد معصوم المتوفى ١٠٤٤ شعر ذكره المصنف في سلوة الغريب:٢٠٢.

(٣) سلافة العصر: ١٠.

إبراهيم شرف الملّة بن محمّد صدر الدين بن إسحاق عزّ الدين بن عليّ ضياء الدين بن عربشاه فخر الدين بن الأمير عزّ الدين أبي المكارم بن الأمير خطير الدين بن الحسن شرف الدين أبي عليّ،بن الحسين أبي جعفر العزيزي، بن علي أبي سعيد النصيبيني ، بن زيد الاعشم أبى ابراهيم ،بن علي ،[بن الحسين] أبي شجاع الزاهد ، بن محمّد أبي جعفر بن عليّ أبي الحسين بن جعفر أبي عبدالله بن أحمد بن نصير الدين السكيني النقيب ، بن جعفر أبي عبدالله الشاعر بن محمّد أبي جعفر ، بن زيد الشهيد بن عليّ زين العابدين بن الحسين أبي عبدالله سيّد الشهداء بن أمير المؤمنين عليّ بن أبى طالب عليهم السلام (١)

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع

وقال الميرزا عبدالله الأفندي في رياض العلماء :

... ثمّ اعلم أنّ أحمد السكّين ـ أحد اجداد المصنّف ، وقد يقال أحمد بن السكين ـ هذا الذي قد كان في عهد مولانا الرضا صلوات الله عليه ، وكان مقرباً عنده عليه السلام في الغاية ، وقد كتب لأجله كتاب فقه الرضا عليه السلام ، وهذا الكتاب بخطّ الرضا عليه السلام موجود في الطائف بمكّة المعظمة في جملة كتب السيّد بالخطّ الكوفي ، وتاريخها سنة مائتين من الهجرة ، وعليها إجازات العلماء وخطوطهم ، وقد ذكر الامير غياث الدين المنصور ـ المذكور نفسُهُ في بعض إجازاته بخطّه هذه النسخة ،

---

(١) في أسماء بعض سلسلة آبائه وأجداده اختلاف : انظر أيضاً رياض السالكين ١ : ٣١ ـ و ١٣٩ .

ثمّ أجاز هذا الكتاب لبعض الأفاضل ، وتلك الإجازة ـ بخطّه أيضاً موجودة من جملة كتب السيّد علي خان عند أولاده بشيراز[١] .

• اشتغل المترجم له بالعلم ، بعد أن تركه والده عند أمه وهو صبي ، مهاجراً إلى حيدرآباد الهند بطلب من السلطان عبدالله قطب شاه ، مزوجاً السلطان ابنته إيّاه ومسنداً إليه شؤون الديوان وتدابير الدولة .

• كان السيّد علي أبو سعيد النصيبي (الجدّ السادس عشر للمترجم له) أوّل من انتقل من رجال هذه العائلة إلى شيراز ، وكان جدّه السيّد محمّد معصوم أوّل من غادر شيراز إلى مكّة المعظّمة ، وذلك بعد انتقال عمه وختنه الامير نصير الدين حسين إليها .

• سافر المترجم له إلى حيدرآباد باصرار من والده[٢] وهو لم يتجاوز الرابعة عشر من عمره في ليلة السبت السادس من شهر شعبان سنة ١٠٦٦ ، وقد طال سفره إليها تسعة عشر شهراً ، كتب فيها رحلته في قصاصات ثمّ دونها في سنة ١٠٧٤ وأتّمها في عام ١٠٧٥ ، وهي المطبوعة اليوم باسم (رحلة ابن معصوم المدني ، أو سلوة الغريب ، وأسوة الأديب) .

• وصل المترجم له إلى حيدرآباد يوم الجمعة لثمان بقين من شهر ربيع الاول سنه ١٠٦٨ .

• ظلّ المترجم له في رعاية والده إلى أن توفّاه الله سنة ١٠٨٦ فصار في رعاية قطب شاه .

---

(١) رياض العلماء ٣: ٣٦٥.

(٢) لو اردت المزيد يمكنك مراجعة الصفحة ٣٦ من (سلوة الغريب) وللمترجم له ولاخيه اشعار في فراق مكّة انظر في ٣٨ ـ ٢٩ من سلوة الغريب ..

• أمضى المترجم له ثمان عشرة سنة في حيدرآباد تعرف فيها ـ في نادي أبيه ـ على جمع من العلماء والأدباء، ذكر أسماءهم في كتابه سلوة الغريب[١].

• تولّى المترجم له مناصب مهّمة في الدولة أيّام والده، حتى حسده بعض منافسيه وخصوم أبيه بالذات، وأخذوا يدبّرون المكائد للقضاء عليه، فخرج إلى السلطان محمّد اورنك زيب شاه في (برهان بور) وقد اشار المصنّف إلى هذه الحادثة بقوله:

وحثوا الجياد السابحات ليلحقوا   وهل يلحق الكسلانُ شأْوَ أخي المجدِ

فساروا وعادوا خائبين على وجى   كما خابَ من قد باتَ منهم على وَعْدِ

وفي هذه الفترة ألّف المصنف كتابه (الحدائق الندية في شرح الصمدية) وقال في ختامه: (وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح المبارك مع تشويش البال...).

• لما أطيح بحكم قطب شاه، جدّ أنصار الحاكم الجديد في النيل من أصدقاء الشاه، فهرب السلطان محمّد اورنك زيب شاه فجدّوا في طلبه، لكنهم لم يوفقوا لذلك، وكان المترجم له صديقاً له وقد نظم بعض الأبيات في مدحه[٢]، وقد قرّبه الأخير فصار من أعاظم أمراء دولته، وقلّده قيادة كتيبة من الجيش تعدادها ألف وثلاثمائة فارس، وأعطاه لقب الخان، فعرف السيّد بعلي خان، واصطحبه الشاه إلى اورنك آباد فأقام المترجم له فيها مدة، ثمّ جعله والياً على (ماهور)، ثمّ أعطاه رئاسة الديوان في (برهان بور) لمدة سنتين، أي إلى عام ١١١٤، حيث طلب السيّد من الشاه أن يسمح له بالعودة إلى مكّه لحجّ بيت الله ولقاء الأحبة والأصدقاء فيها، لأنّه

---

(١) سلوة الغريب من ص ٢٠٦ إلى ٢٣٩.

(٢) انظر مقدمة رياض السالكين ١: ٩، أنوار الربيع ٦: ١٤٩.

كان يحنّ إليها كثيراً .

فسمح له السلطان بذلك ، فترك الهند بعد ثمان وأربعين سنة راجعاً إلى وطنه ومسكنه ، فدخل المدينة ومكّة وبقي في مكة مجاوراً مدة ، ثمّ عرّج إلى العراق فزار كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء ، ثمّ توجه إلى خراسان لزيارة الإمام الرضاعليه السلام ، ثمّ ذهب إلى أصفهان فوصلها سنة ١١١٧ في عهد السلطان حسين الصفوي ، فأهداه ماكتبه في الهند في شرح الصحيفة السجادية ، وأخيراً حطّ رحاله في مدينة شيراز ، فأقام بالمدرسة المنصورية الّتي بناها جدّه السابع العلّامة غياث الدين منصور ، وانصرف بكلّيته إلى التدريس والتأليف وهناك كان أكبر همه الاشتغال بتأليف (الطراز الأول) حتّى توفاه الله بشيراز في ذي القعده عام ١١٢٠[١] ودفن بحرم الشاه چراغ أحمد بن الإمام موسى بن جعفر سلام الله عليهما عند جده غياث الدين المنصور صاحب المدرسة المنصورية .

مشايخه ، والرواة عنه

١ ـ يروي عن أبيه السيّد نظام الدين أحمد ، عن السيّد نورالدين ، عن صاحِبَي المعالم والمدارك .

٢ ـ وعن الشيخ علي بن فخر الدين محمّد بن الشيخ حسن ـ صاحب المعالم ـ ابن الشهيد الثاني المتوفى ١١٠٤ .

٣ ـ وعن شيخه وأستاذه الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني ، عن الشيخ

---

(١) هذا أقرب الاقوال لاشتهاره عند أولاده وفي سبحة المجران : ٨٧ أنه توفى سنة ١١٧ هـ، وفي رياض العلماء سنة ١١١٨ هـ، وفي روضات الجنات : ٣٩٨ وسفينة البحار ٢ : ٢٤٦ : سنة ١١١٩ هـ.

حسام الدين الحلي، عن البهائي، كما صرّح بذلك في أوّل سنده إلى الصحيفة السجادية الكاملة.

٤ ـ وعن العلّامة المجلسي بالإجازة، كما أنّ العلّامة المجلسي روى عنه أيضاً.

٥ ـ ويروي عنه الامير السيّد محمّد صالح الحسيني الخاتون آبادي كما عن اجازته الكبيرة الموسومة بمناقب الفضلاء، وغيرها من الإجازات.

٦ ـ وعنه السيّد الامير محمّد حسين بن الامير محمّد صالح الخاتون آبادي المتوفى ١١٥١.

٧ ـ والشيخ باقر بن المولى محمّد حسين المكّي كما في الإجازة الكبيرة للسيّد الجزائري.

أصدقاؤُهُ وبعض فضلاء عصره

١ ـ الشيخ جعفر كمال الدين البحراني(١).

٢ ـ شرف الدين يحيى بن عبدالملك القصاص المتوفى ١٠٧٤(٢).

٣ ـ الأديب أحمد بن محمّد بن علي الجوهري(٣).

٤ ـ السيّد محمّد بن عبدالله الحسيني ـ كبريت المدني ـ المتوفى ١٠٧٠(٤).

٥ ـ محمّد بن عبدالحسين البحراني(٥).

---

(١) سلوة الغريب: ٦٦ و ٢٢٤.

(٢) سلوة الغريب: ٦٢.

(٣) سلوة الغريب: ٩٥.

(٤) سلوة الغريب: ١٠١.

(٥) سلوة الغريب: ١٥٣.

٦ ـ الشيخ محمّد بن علي بن يوسف الشامي[(١)].
٧ ـ السيّد عمار بن بركات بن أبي نمي[(٢)].
٨ ـ الشيخ حسين بن شهاب الدين الشقي[(٣)].
٩ ـ الشيخ عفيف الدين عبد الحسن بن الحسين[(٤)] وغيرهم.

مولفاته

للسيّد المدني تأليفات ونوادر قيّمة، فَلَهُ كتب في الحديث، والأدعية المأثورة، والتراجم، والرحلات، والشعر، والبديع، والنحو، والصرف، وإن كانت السمة الغالبة على مؤلفاته هي ما يتعلق بعلوم اللغة والنحو. وإليك تلك المصنفات:

١ ـ أنوار الربيع في أنواع البديع

وهو كتاب شرح فيه قصيدته البديعية الّتي نظمها في اثنتي عشرة ليلة، في مائة وسبعة وأربعين بيتاً، بزيادة بيتين لنوعين من البديع على بديعية صفي الدين الحلي المولود سنة ٦٧٧ والمتوفى ٧٥٠، الّتي سماها بـ(الكافية البديعية في مدح خير البرية).

والمصنف سعى في كتابه هذا المقارنة بين بديعيته وبديعيات الآخرين، كالصفي الحلي، وابن جابر الأندلسي، وشرف الدين المقري وغيرهم.

إذ أورد في كتابه أكثر من اثني عشر ألف بيتاً كشاهد شعري، وتعرّض إلى

---

(١) سلوة الغريب: ٢٠٦.
(٢) سلوة الغريب: ٢١٣.
(٣) سلوة الغريب: ٢٣٣.
(٤) سلوة الغريب: ٢٣٩.

حوادث تأريخية ومسائل فقهية وطرائف أدبية ممّا يبهج النفوس ويوسع المدارك.

فرغ من تصنيفه عام ١٠٩٣ وقد أرخه بقوله.

بعون الله تمّ الشرح نظماً ونثراً مخجلاً درّ النظام

ومسك ختامه مذ طاب نشراً أتى تاريخه (طيب الختام)

وقد طبع هذا الكتاب مرتين: إحداهما في سنة ١٣٠٤ في ايران على الحجر، والثانية بمطبعة النعمان في النجف الاشرف عام ١٣٨٨ بتحقيق شاكر هادي شكر في سبعة مجلدات.

٢ ـ سلوة الغريب وأسوة الأديب

أو رحلة ابن معصوم المدني إلى حيدرآباد الهند، سجّل فيه ما شاهده أثناء السفر في البحر والبر، انتهى من تأليفه عام ١٠٧٥.

طبع هذا الكتاب عام ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ في بيروت دار عالم الكتب / ومكتبة النهضة العربية بتحقيق شاكر هادي شكر.

٣ ـ ديوان ابن معصوم

قال الأميني: وله شعر كثير لا يوجد في ديوانه السائر الدائر، منه تخميس ميمية شرف الدين البوصيري الشهيرة بـ(البردة) أولها مخمّساً.

يا ساهر الليل يرعى النجم في الظلم وناحل الجسم من وجدٍ ومن ألم

ما بال جفنك يندو الدمع كالغيم أمن تذكّر جيرانٍ بذي سلم

مزجت دمعاً جرى من مقلةٍ بدم؟

وهذه التخميسة قد طبعت على انفراد في كراس، وديوان ابن معصوم مطبوع في سنة ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م في دار عالم الكتب / مكتبة النهضة العربية في بيروت.

٤ ـ رياض السالكين في شرح صحيفة سيد الساجدين .

«وهو شرح كبير جداً ، من أحسن الشروح وأطولها ، وقد أورد فيه فوائد غزيرة عن كتب كثيرة غريبة عزيزة ، نقل فيها أقوال سائر الشرّاح والمحشين ، وتعصّب فيه للشيخ البهائي من بين الشرّاح ، وطوّل البحث في أكثر العلوم ولا سيّما العلوم العربية .

وقد أخذ من شرحه هذا المولى الجليل مولانا محمّد حسين بن المولى حسن الجيلاني في شرحه الكبير على الصحيفة السجادية ، ثمّ لمّا اطّلع هذا على ذلك وطالع شرحه بالغ في إنكاره وسبّه ، ولمّا عثر هذا المولى على ذلك أخذ ثانياً في ردّ كلامه في أكثر مواضع شرحه المذكور»[١] .

وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات بصورة حجرية ومحققة ، وقد طبعته موخراً (مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم) بتحقيق السيّد محسن الأميني في سبعة أجزاء.

٥ ـ نغمة الأغان في عشرة الأخوان = نغمة الأغاني في عشرة الاخوانِ.

وهي ارجوزة في العشرة والأخلاق ، ذُكرت برمّتها في كشكول المحدث البحراني المسمى (أنيس المسافر) وهي مطبوعة معه ، أولها :

يقول الراجي الصمد ... علي بن أحمد
حمداً لمن هداني ... بالنطق والبيان
وبعد فالكلام ... لحسنه أقسام
وخيره ما طربا ... مستمعاً وأعجبا

---

(١) رياض العلماء ٣: ٣٦٦.

وهـــذه أرجـــوزه ... فـــي فـــنّها وجـيزه
ضـــمّنتها مـــعاني ... في عشـرة الأخـوانِ
ســـمّيته إذ طـــربا ... بـــنظمه وأغـــربا
بـ «نـــغمة الأغـاني ... في عشرة الأخـوانِ»

وآخرها:

ثـــمّ الصـــلاة أبـــداً ... عـــلى النـــبيّ أحـــمدا
مـــا طـــار طـــير فشـــذا ... ولاح فـــجر فـــبدا

وقد طبعت هذه المنظومة مستقلّة في مجلّة العرفان الصيداوية[١].

٦ ـ الكلم الطيّب والغيث الصيّب

كتاب في الأدعية والأحراز المأثورة، فيه فوائد جليلة، بقي ناقصاً لم يتمه.

أوله: الحمد لله الّذي يصعد إليه الكلم الطيّب والعمل الصالح يرفعه ومن لديه ...

طبع بالحجر في الهند.

٧ ـ الحدائق الندية في شرح الصمدية

هو شرح لكتاب الصمدية للشيخ البهائي، فرغ من تأليفه ١٠٧٩، قال عنه الافندي: .. طويل الذيل حسن الفوائد، وهو شرح لم يعمل مثله في علم النحو، وقد نقل فيه أقوال جميع النحاة عن كتب كثيرة غريبة[٢].

طبع مكرراً في إيران والعراق.

---

(١) الذريعة ٢٤٢ : ٢٣٦.

(٢) رياض العلماء ٣: ٣٦٦ وعنه في الروضات ٤: ٣٩٥ واعيان الشيعة ٨: ١٥٢.

٨ ـ شرحان على الصمدية أيضاً (المتوسط والصغير).

الظاهر أنهما مفقودان.

٩ ـ الفرائد البهية في شرح الصمدية.

هكذا ذكره آغا بزرك الطهراني في الذريعة[١]، وقال: له عدة نسخ في سبهسالار برقم ٨١٠٧، ومكتبة شاه عبدالعظيم الحسني برقم ٩٢١ بعنوان «الفوائد» بالواو، والظاهر أنّه أحد الشروح الثلاثة على الصمدية.

١٠ ـ سلافة العصر في محاسن الشعر بكلّ مصر.

ترجم فيه لجملة من شعراء وأعيان عصره من العامّة والخاصّة، مرتّباً على أقسام خمسة ١ ـ أهل الحرمين ٢ ـ أهل الشام ونواحيها ٣ ـ أهل اليمن ٤ ـ أهل العجم والبحرين والعراق ٥ ـ أهل المغرب.

أوّله: يا من اودع جواهر الكلم حقائق الشفاه...

شرع في تأليفه سنة ١٠٨١ وفرغ منه سنة ١٠٨٢، سلك فيه مسلك الثعالبي في يتيمة الدهر، والباخرزي في دمية القصر. طبع في مصر سنة ١٣٢٨، وأعيد طبعه بالأوفسيت مرّتين، كانت أولاهما على نفقة أمير قطر، وطبع كذلك في إيران.

١١ ـ ملحقات السلافة مشحونة بكلّ أدب وظرافة = تذييل السلافة.

«فيه تراجم كثيرة ألحقها بأصله من غير ملاحظة ما هو ترتيب الأصل من الأقسام الخمسة، وفي تلك التراجم ترجمة الشيخ جمال الدين محمّد بن عبدالله النجفي المالكي من ذريّة مالك الاشتر، الذي ترجمه في الاصل أيضاً ووصفه بقوله: ذو

---

(١) الذريعة ١٦: ١٣٤.

النسب الاشتري والأدب البحتري...»[١].

١٢ ـ الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة

رتبه على اثنتي عشرة طبقة ١ ـ الصحابة ٢ ـ التابعين ٣ ـ المحدثين الذين رووا عن الائمّة الطاهرين ٤ ـ علماء الدين ٥ ـ الحكماء والمتكلمين ٦ ـ علماء العربية ٧ ـ السادة الصفوية ٨ ـ الملوك والسلاطين ٩ ـ الأمراء ١٠ ـ الوزراء ١١ ـ الشعراء ١٢ ـ النساء.

أوّله: الحمد لله الذي جعل لعباده المؤمنين لسان صدق...

ويظهر من مقدمته أنّه ألّفه في كبر سنه لقوله: بعد أن اشتعل الرأس شيباً وامتلات العيبة علماً... أخذت في تاليف هذا الكتاب.

طبع جزء واحد من هذا الكتاب في النجف الاشرف سنة ١٣٨٢ هـ، يضم الطبقة الأولى وقسماً من الطبقة الرابعة وجزءاً قليلاً من الطبقة الحادية عشرة، وهو كلّ ما عثر عليه من الكتاب.

١٣ ـ التذكرة في الفوائد النادرة

وهو على شاكلة الكشكول للشيخ البهائي، نقل عنه المحدث البحراني في أوائل كشكوله[٢].

١٤ ـ المخلاة في المحاضرات

وهو نظير الكشكول للشيخ البهائي أيضاً، وهو غير الكتاب آنف الذكر كما

---

(١) الذريعة ٤: ٥٥.

(٢) الذريعة ٤: ٢٥.

استظهر ذلك صاحب الروضات بعد ذكره لكتاب المخلاة[1].

١٥ ـ الزهرة في النحو

ذكرهُ صاحب الروضات (٤ : ٣٩٦)، والذريعة (١٢ : ٧٢) والغدير (١١ : ٣٤٨)، واعيان الشيعة وغيرهم.

١٦ ـ رسالة نفثة المصدور

أشار إليها المترجم له في كتابه أنوار الربيع (٢ : ٣٤٣) في باب الكلام الجامع.

١٧ ـ كتاب محك القريض

ذكر المصنف اسم هذا الكتاب في باب المغايرة من كتابه أنوار الربيع بقوله: «وقد أمليت كتاباً لطيفاً وديواناً طريفاً في مقاصد الشعر، ترجمته بمحك القريض..».

١٨ ـ منظومة في علم البديع

ذكر هذه المنظومة الميرزا عبدالله الأفندي في رياض العلماء ٣: ٣٦٧، وقد تكون هي نفسها منظومته تلك الّتي شرحها في أنوار الربيع، فتأمل.

١٩ ـ رسالة في المسلسلة بالآباء

شرح فيها الأحاديث الخمسة المسلسلة بآبائه، فرغ منها سنة ١١٠٩ (الغدير ١١:٣٤٨).

٢٠ ـ موضح الرشاد في شرح الارشاد في النحو

ذكره الحاج خليفة في كشف الظنون، وقد يعني بالإرشاد كتاب إرشاد الهادي

---

(١) الذريعة ٢٠: ٢٣٢/٢٧٢٧.

في النحو لمسعود بن عمر التفتازاني.

٢١ ـ رسالة في أغاليط القاموس

ذكره الافندي في رياض العلماء (٣: ٣٦٧) وعنه أخذ صاحب الروضات ٤: ٣٩٥.

٢٢ ـ الطراز الأوّل

وهو الماثل بين أيدينا.

وقفة قصيرة

ذكر الاستاذ أحمد عبدالغفور عطار في مقدمته على كتاب الصحاح للجوهري ص ١٧٣ اسم سيدنا المترجم له ضمن شراح القاموس، وذلك بعد أن أتى بـ (تاج العروس) للزبيدي، و (إضاءة الراموس) لمحمّد بن طيب الفاسي، فقال تحت الرقم «٣»:

شرح القاموس لابن معصوم، السيد علي خان بن السيد الامير نظام الدين احمد بن محمد معصوم الحسيني الدشتكي الشيرازي الشيعي (١٠٥٢ ـ ١٢٣٥هـ)[١].

ثمّ قال بعدها في صفحة ١٧٧ وتحت الرقم «٣٥»:

طراز اللغة، للسيد علي خان، نقد فيه القاموس، وردّ على صاحبه ماوَهَّمَ فيه الصحاح.

---

(١) اخطأ الاستاذ في سنة وفاة المؤلف فتارة قال سنة ١٢٣٥، وفي صفحه ١٩١: قال سنة وفاته ١١١٧، والصحيح أن وفاته سنة ١١٢٠.

وفي صفحه ١٩١ عدّه ضمن من دافع عن الصحاح بالخصوص تحت الرقم «٦٢».

ويفهم من ترتيب الاستاذ العطار أن للسيد عليّ خان ثلاثة كتب: أحدها شرح للقاموس، والآخر نقد له، وثالث استنصار للجوهري، لأنّه تارة ذكره ضمن شراح القاموس، وأخرى فيمن نقده، وثالثة فيمن استنصر ودافع عن الصحاح والجوهري.

فهل أنّ للسيد علي خان رسالة مستقلّة في الاستنصار للجوهري؟ إنّ هذا ما لم نره ولم نعرفه، ولعلّه مما انفرد به الأستاذ العطار.

نعم، ذكر الميرزا عبدالله الأفندي وجود رسالة للمصنف في أغاليط القاموس، ويفهم من كلامه أنّها غير الطراز؛ لقوله بعد أن ذكر كتاب (الطراز الأول): «ورسالة في اغاليط الفيروزآبادي في القاموس وهي رسالة حسنة»[1].

فإن كان الأستاذ العطار يفهم من وجود هذه الرسالة وجود التلازم بين تغليط الفيروزآبادي والتصحيح للجوهري فذاك شيء، وإن لم يذهب إلى ذلك فكان عليه أن يذكر أنّه كرّر ـ أسماء كتب السيّد عليّ خان المدني ـ باعتبار المواضيع، وما رسمه من تقسيم وليست هي عناوين مستقلة، هذا كلّه بغض النظر عن أنّ تعريف الطراز بأنّه شرح للقاموس مجازفة واضحة!

والحق أن رسالة التغليط إن ثبتت فلا تُثبت التلازم بين تخطئة المؤلف للفيزوزآبادي والتصحيح للجوهري، لأنّك ستقف لاحقاً على تخطئة المؤلف للجوهري أيضاً في بعض المواضع من كتابه هذا: وهذا لا يخالف ما نذهب إليه من أنّ همّ المؤلف كان الاستنصار للجوهري عموماً في الطراز.

---

(١) مقدمة الصحاح: ١٧٧.

وعليه، فلو أردنا الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة وتصويبها فنقول: أن السيّد علي خان لم يكتب في اللغة إلّا كتاب (الطراز الأول)، وبما أن هذا الكتاب فيه نقود للفيروزآبادي وتصحيحات للجوهري ـ وشرح للقاموس حسب ما ادعاه ـ فقد عدّها الأستاذ ـ تساهلاً ـ كتباً مستقلة[1].

نعم يمكن إفرادُ كلٍّ من الموضوعين في رسالة لاحقاً، والقول بأنّ: له رسالة كذا وكذا مُسْتَلاَّتٍ من الطراز، لكنّه الآن قولٌ وادّعاء لا يمكن البت به قبل أوانه.

ويؤيد ما قلناه هو عدم وجود نسخ لهذه الرسائل المزعومة في المكتبات العامة، ولم يذكرها الشيخ آغا بزرك الطهراني في كتابه (الذريعة إلى مصنفات الشيعة) بل اكتفى بذكر الطراز الأول وحده دون الكتابين الآخَرَين المزعومَين.

ولو صح وجود رسالة له في الأغاليط أو الاستنصار للجوهري لذكرهما الزبيدي في تاج العروس ضمن عدِّه لأسماء مَن شرح أو استدرك أو نقد الفيروزآبادي لقوله:

«... ومنهم كالمستدرك لما فات، والمُعترض عليه بالتعرض لما لم يات، كالسيّد العلّامة عليّ بن محمد معصوم الحسيني الفارسي»[2].

وهو واضحٌ في أنّه ليس لسيّدنا المترجم له كتاب آخر غير الطراز، وإلّا لذكره.

---

(١) وخصوصاً لو اعتقد الاستاذ بان الاستدارك بالمواد والشواهد والرجال والبلدان و.. هو يعني الشرح، حيث إن كتاب سيدنا المترجم له ليس بشرح بالمعنى المتصور كالتاج و..، نعم في جملته توجد زيادات واستداركات على القاموس، فهو ليس بشرح بل هو كتاب مستقل، فتامل.

(٢) مقدمة تاج العروس، للزبيدي ١: ٣.

المؤلَّف

يعدّ كتاب (الطراز الأول) من أهم كتب السيّد عليّ خان المدني، كما يعدّ من الكتب الّتي كتبت استدراكاً، ونقداً على كتب وأقوال الآخرين، إذ عرفنا وجود نهجين أساسيين في كتابة اللغة.

أحدهما: الجمع والترتيب المعجمي المجرّد لمفردات اللغة.

وثانيهما: الاستدراكي النقدي الناظر على مناهج السابقين من اللغويين.

وبما أن كتابنا من النمط الثاني، كان لزاماً علينا ـ قبل بسط الكلام عن المؤلَّف ـ الإشارة إلى أمرين:

أحدهما: إلى المنهج العام عند اللغويين، وتفسيرنا لبعض مصطلحاتهم كالمثلث، الضد، الإبدال، المعرب، القلب.

وثانيهما: بيان منهج الاستدراك النقدي وكيفية تطور المعاجم اللغوية من حيث الكمّ والموادّ اللغوية العربية بحيث صارت المعاجم بمرور الزمان تحوي الكثير من المبعثر في بطون الكتب والمنتشر في الرسائل، وفي شروح دواوين العرب وغيرها ثمّ الوقوف عند تخطئات الآخرين.

وهل أنّهم كانوا محقّين فيما قالوه، أم وردت نقودات وردود عليهم؟

وهل أنّ المؤلّف وفّق لما كان يرجوه وصحت نقوداته على الاخرين، ام أنّه وقع فيما وقعوا فيه؟ وان كان الاخير يستدعي وقتاً طويلاً لاثباته، لكننا سعينا وبقدر المستطاع اعطاء صورة عما فعله المؤلف في كتابه وللقارئ ان يحكم بالنتيجة.

مشيرين إلى أننا قد اكثرنا الشواهد في هذه الدراسة؛ لان بيان منهجية كاملة

وتثبت مدعيات ضخمة عن الكتاب والمؤلف لا يمكن تطبيقه بشاهد وشاهدين ، إذ كلما كثرت الشواهد اقترب المدعى إلى الصواب ، ولولاه لصارت هذه الدراسة مدعيات بلا ادلّة ، أو قل مدعيات ضخمة بادلّة قليلة .

المنهج العام عند اللغو يين .

هذا عنوان عام كان علينا بحثه ، لكن في غير هذه المقدمة التي لا نتوخّى إلّا إيقاف القراء على الضروري من المعلومات والمقدّمات ، مكتفين بما وضحناه سابقاً عن مناهج اللغو يين ، آملين أن نوفق للكلام عنها بشكل أوسع في مكان آخر .

وكذا الحال بالنسبة لتفسيرنا للمصطلحات ، فهي كثيرة ولا تسع هذه المقدمة بيانها ، فاكتفينا بذكر خمسة اصطلاحات منها كنموذج ، وذلك لشيوعها وكثرة استعمالها في المعاجم ، وإليك الكلام عن :

المثلّث

وهي الكلمة الّتي اختلف ضبطها على ثلاثة صور (الضم ، الكسر ، الفتح) مع الاتفاق ، أو الاختلاف في المعنى .

ومثال الأول ـ أعني مع الاتفاق في المعنى ـ فإنه قد يأتي في حركة فاء الفعل مثل : الغُمْر ، الغِمْر ، الغَمْر . وأخرى في عين الفعل كـ : الرَّجُل ، الرَّجِل ، الرَّجَل . وثالثة ، تكون في ضمتين تقابلان فتحتين وكسرتين كـ : السُّمْسُم ، السِّمْسِم ، السَّمْسَم .

ومثال الثاني ـ أي مع الاختلاف في المعنى ـ فهو كـ : البَضع ، بالفتح : تقطيعُ اللحم ، والشقُّ ، والريُّ من الماء ، والبَضْعُ : مصدر بضَعَتُ المراة ، إذا باشرتها .

البَضْع والبِضْع ، بالفتح والكسر : ما بين واحد إلى خمسة في قول أبي عبيدة وفي قول غيره : ما بين واحد إلى عشرة .

البُضع، بالضم: النكاح.

وغالب ما في كتابنا والمصادر هو من الشق الأول، وقد اهتم الأعلام بالمثلّث فجمعوها في مصنفات، بعضها مفقودة كـ(كتاب أبي زيد الانصاري (ت ٣١٥)[١]، والوشاء (ت ٣٢٥)[٢]، والشمشاطي (كان حياً ٣٧٧)[٣]، والهروي (ت ٤٣٣)[٤]، وأبي بكر يحيى بن علي الشيباني (ت ٥٠٢)[٥]، وأبي حفص البلنسي القضاعي (ت ٥٧٠)[٦]، والزواوي المغربي الحنفي (ت ٦٢٨)[٧]، وعزالدين محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت ٨١٩)[٨] وغيرهم.

وأُخرى مخطوطة نأمل لها أن ترى النور ككتاب القزاز النحوي (ت ٤١٢)[٩]، وابن الحوري (ت ٥٥١)[١٠]، والطائي (ت ٦٧٢)[١١]، والمجد الفيروزآبادي (ت ٨١٧)[١٢].

---

(١) معجم الادباء ١١ : ٤١٦، بغية الوعاة ١ : ٥٨٢ ـ ٥٨٣.

(٢) الفهرست لابن النديم ١٢٦، معجم الادباء ١٧ : ١٣٢، بغية الوعاة ١ : ١٨.

(٣) معجم الادباء ١٤ : ٢٤١.

(٤) انظر العُباب حرف الهمزة.

(٥) البلغة في شذور الذهب ١٦٨.

(٦) بغية الوعاة ٢ : ٢٢٣، الذيل الكملة لكتابي الموصول والصلة.

(٧) بغية الوعاة ٢ : ٣٤٤.

(٨) كشف الظنون ٢ : ١٥٨٧.

(٩) نسخة منه في المكتبة الرضوية على مشرفها السّلام.

(١٠) نسخة في مكتبة عباس العزاوي.

(١١) نسخة منه في الظاهرية، وقد طبع بشرح احمد بن الامين الشنقيطي بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩.

(١٢) نسخ منه في دار الكتب والخزانة العامة بالرباط.

وثالثة مطبوعة كـكتاب مثلثات قطرب (ت ٢٠٥) والّذي حقّقه الدكتور رضا السويس، وكتاب المثلّث لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١)، وكتاب نيل الأدب في نظم مثلثات العرب لحسن بن علي قورية الخليلي (ت ١٢٦٢) المطبوع ببولاق سنة ١٣٠٢، وهناك منظومة بعنوان (نفحة الاحكام في مثلث الكلام) للشيخ عبدالهادي الابياري (١٣٠٥).

وقد حقق الأستاذ الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي كتاب المثلث لابن السيد البطليوسي في مجلدين، وطبعته دار الرشيد ببغداد عام ١٩٨١.

ونحن قد أكّدنا سابقاً بأنّ النوع الأول من المثلثات (أي المتفقة في المعاني) يرجع إلى اختلاف لهجات العرب، إذ لم يُعهد أن تنطق قبيلة واحدة بالفاظ مختلفة.

وإليك بعض المثلثات في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة «بدأ»: كان ذلك في مَبْدء الأمر ـ ويضم ـ ومبتدئه، وفي بُدْأَته مثلثة، وفي بَدَأَته محرّكة: في أوّله.

• وفي مادة «بذأ»: بَذُؤَ ـ كقرب ـ ويثّلث بَذاءً وبذاءة.

• وفي مادة «برأ»: بَرِئَ المريضُ مثلثّة ـ بُرْءاً بالضمّ ويفتح وبَرُوءاً.

• وفي مادة «بهأ»: بَهَأْتُ به ـ مثلثة العين ـ بَهْأً وبُهُوءاً: أنست به.

• وفي مادة «نسأ» قال: نُسِئَت المرأة، بالبناء للمفعول: تأخّرَ حيضها فَرُجِي حملها، أو ظهر وحملت أوّل ما تحمل؛ عن الاصمعي. وهي نُِسءٌ مُثَلَّثة ونَسُوء ـ كصبور ـ لا نسيء.

• وفي مادة «هنأ» قال: والهناء ـ ككتاب: القطران؛ تقول: هَنَأْتُ الإبل ـ كمنعتُها ـ أهْنَؤُها (مثلّثة النون) هنأً وهناءً، كدبغٍ ودِباغ، إذا طليتها به، فهي مَهنؤَةٌ، والاسم الهنْء، كعِهْن.

• وفي مادة «خمص» قال: خَمِصَ بَطْنُهُ ـ بتثليث الميم ـ خَمْصاً كفَلْس وسَبَب وقُفْل ...

• وفي مادة «قصص» قال: وقُصاص الشعر وقصاصته مثلّثين، والضم أعلى.

الضد

وهو استعمال كلمة واحدة في معنيين كالقُرْء للحيض والطهر، والغريم للطَّالب والمُطالَب، والقنيص للصائد والصيد، والمسجور للمملوء والفارغ، والضد هو نوع من الاشتراك اللفظي.

> قال أبو الحسين أحمد بن فارس: من سنن العرب في الأسماء أن يسمّوا المتضادّين باسم واحد نحو الجَوْن للأسود والجَوْن للابيض[(١)].

وقد أنكر ابن درستويه وجود مسألة الضد في الكلام العربي، وكتب كتاباً في إبطال الأضداد[(٢)]، لكنّ ابن فارس ردّه بكتابٍ، فقال في الصاحبي (... وقد جردنا في هذا كتاباً)[(٣)].

وهناك كتب كثيرة أُلِّفت في الضد، ككتاب قطرب (ت ٢٠٦)، والأصمعي (ت ٢١٦) وأبي محمد عبدالله بن محمد بن هارون التوزي (ت ٢٣٠)، وابن السكيت (ت ٢٤٤) والسجستاني (ت ٢٥٥)، وابن الأنباري (ت ٣٢٨) وابن الطيب اللغوي (ت ٣٥١) وابن الدهان (ت ٥٦٩) والصغاني (ت ٦٥٠) وغيرهم.

---

(١) الصاحبي :٦٦.

(٢) انظر المزهر ١ : ٣٩٦.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٦٦ ـ ٦٧.

وإليك بعض الاضداد المذكورة في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة «جفأ»: جَفَأْتُ البابَ: أغلقته وفتحته؛ ضدٌّ.

• وفي مادة «رقأ»: رَقَأَ بينهم، كمنع: أفسد وأصلح؛ ضدّ.

• وفي مادة «نوأ» ناءَ ينوء نَوءاً: نهض وارتفع بمشقّةٍ وثقلٍ، وسقط؛ ضدّ.

• وفي مادة «ورأ» قال: وراء: ظرف مكانٍ تكون بمعنى خلف وبمعنى قدّام؛ ضدٌّ وبمعنى سوى عن الفرّاء ومجرّدة بمعنى الجانب.

• وفي مادة «هأهأ» قال: وهَأْهَأَ بالكلب: زَجَرَهُ، وأشلاه؛ ضدّ.

• وفي مادة «قرأ» والقَُرْء بالفتح والضم والأوّل اشهر: الحيض والطهر؛ ضدٌّ... وأَقْرَأتِ المرأة: حاضت وطهرت؛ ضدٌّ.

• وفي مادة «لفأ» قال: لَفَأه حقّه، كمنعه: انتقصه وبَخَسَهُ، وأعطاه إيّاه كلّه؛ ضدٌّ.

• وفي مادة «قلص» قوله: قلصت البئر: نزحت، وكثرت ماؤها، وارتفع إلى أعلاها؛ ضِدٌّ. قال: والقلْص، كفلس: كثرة الماء وقلّته وهو من الأضداد.

• وقد غفل السيّد المصنف ان ينبه في مادة (دأدأ» على انه من الأضداد، لقوله: «دأدأ الصبيّ: سكّنه، و ـ مهده: حرّكه».

الإبدال أو التعاقب

ويعنى بالإبدال هو جعل حرف مكان آخر مع الإبقاء على بقية الحروف وترتيبها وهيئتها، كأن يقول ثوم وفوم، حثوان وحثيان، حثيث وحفيف.

قال ابن فارس في كتابه في فقه اللغة: من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، يقال: **«مَدَحَه ومَدَهَه»**،

و «فَرَسٌ رِفِلٌّ، ورِفْنٌّ»، وهو كثير مشهور قد ألّف فيه العلماء[١].

وممّن ألّف في الإبدال ابن السكيت (ت ٢٤٤)، وأبو إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧) وأبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١) وغيرهم.

وقد اختلفوا في التسمية، هل هي الإبدال أم التعاقب؟ فذهب بعض إلى تسميتها إبدالاً، وذهب بعض آخر كابن جني إلى أنّها تعاقب.

ويجري هذا الإبدال تارة بين حرف واحد مثل قَضْم وقَطْم، وقد يجري بين حرفين كـ (سحق وسهك)، فالحاء بدل من الهاء وهما أختان، والقاف بدل من الكاف وهما أُختان.

وقد يجري بين حروف ثلاثة في الكلمة الواحدة نحو (درأ وطلع)، فالدال والطاء متعاقبتان لأنّهما نطعيتان، والراء واللام ذلقيتان واختان، والهمز والعين أُختان حلقيتان.

وقد علمت بذلك أنّ ما مر عليك في حكاية الأصمعي عن الأعرابي (سقر، صقر، زقر) كان من هذا الإبدال الشائع الصحيح في لغة العرب.

وإليك بعض الإبدال في كتاب الطراز، ذاكرين ما كان لغة منهم فيه أيضاً، لأنّها تناسب الإبدال:

- قال في مادة «دربأ»: دَرْبَأْتُ فلاناً، كدربيته، بابدال الهمزة ياء، كما قالوا في دَهْدَهْتُهُ دَهْدَيْتُهُ.

- وفي مادة «شسأ»: الشاسئ الجاسئ، ابدلت الجيم شيناً، كما قالوا في مُدمج مُدْمَش.

---

(١) المصدر نفسه.

● وفي مادة «شمأ» قال: الشّمأ: الشَّمَع، كسبب فيهما ـ وهو موم العسل ـ أُبدِلت العين همزة، لغة تميمية، قال الخليل: تميم تبدل الهمزة من العين، والعين من الهمزة، يقولون في خبع: خبأ، وفي نَزَأ: نَزَعَ.

● وفي مادة «صدأ»: الصَّدَأ، كجَبَل: اللطيف الجسم، وأصله الصَّدَع، بالعين أُبدلت همزة، كما قيل في أُبابٍ عُباب.

● وفي مادة «صرأ» قال: صَرَأ: صَرَخَ، أبدلوا الخاء المعجمة همزة، قال الأخفش عن الخليل: هو من غريب ما أبدلوه.

● وفي مادة «عنظأ» قال: عنظأ الرجل: لغة في حَنْظَأ ـ بالحاء المهملة ـ أي بَذِئَ وأفحش في كلامه.

● وفي مادة «فرأ» قال: الفَرَأ، كرشأ وفضاء: حمارُ الوحش، وتُبدلُ همزته ألفاً، فيقال: فرى كثرى. الجمع فِراء وافراء كجبال واسباب.

● وفي مادة «فشأ» قال: «تفشأ المرضُ فيهم: انتشر، لغة في المهملة» وقد كان المصنف قد قال قبلها في مادة «فسأ» تفسأ فيهم المرض: فشا وانتشر.

● وفي مادة «ورأ» قال: وتورَّأت عليه الأرضُ: لغة في تودَّأت (بالدال).

● وفي مادة «حذأ» قال: «حَذِئَت الشاةُ حَذَأً، كتعبت: لغة في حَدِئت بالدال المهملة» وكان قد ذكر في مادة «حدأ» قولهم: حَدِئت الشاةُ: اشتكت من انقطاع سلاها في بطنها.

● وفي مادة «دثأ» قال: الدَّثِي، كعجمي: المطر يكون بعد الربيع، أو ما يجيء صيفاً، ونتاج الغنم فيه. والدَّفَئي ـ بالفاء ـ لغة فيه.

واعادها في مادة «دفأ» فقال: والدَّفئي، ـ كعجمي ـ من المطر، كالَّدثئي بالمثلثة زنة ومعنى. فلاحظ كيف ذكر مادة دفأ في محلها وأحال على ما ذكره في دثأ.

• وفي مادة «وبأ» قال: وبَأَ إليه، وأَوْبَأَ، لغةٌ في وَمَأَ وَأَومأَ: إذا أشار إليه.

• وفي مادة «ودأ» قال: دَأْني لغة في دعني، وهذا يناسب من يجعل العين همزة.

• وفي مادة «طرص» قال لغة في الطِّرس.

• وفي مادة «قفص» قال: في شرحه للأثر (بيوت القافصة) أي الجماعة القافصة: وهم اللِّئام والصاد بدلٌ من السين؛ من قولهم: عَبدٌ أقفس وأمَة قفساء.

• وفي مادة «قمص»: والقُمَّصى -كزُمَّكى- لغة في القُبَّصَى بالموحدّة، وهو العدو السريع.

المعرب

وهو تعريب كلمة أجنبية إلى العربية وفق قواعد وأصول مكتوبة في كتب المعُرّبات، وهذا التغيير تارة يكون بإبدال حرف من حرف، أو زيادة حرف، أو نقصان حرف، أو إبدال حركةٍ بحركةٍ، أو إسكان متحرّك، أو تحريك ساكن و....

كأن يبدلوا الكاف قافاً في العربية (كاشان، قاسان) أو الشين سيناً (دشت، دَسْت).

وقد يغيّرونه إلى أنحاء مختلفة كـ (كربك، كربج، قربق).

وقد عرفّه المصنف السيّد علي خان المدني في المصطلح من مادة «عرب»، قال:

المُعَرَّبُ، كمُعَظَّم: ما استعملته العَرَبُ من الأَلفاظِ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتِها وتكلَّمت به على منهاجها، تقول: عَرَّبَتْهُ العَرَبُ تَعْرِيباً، وأَعْرَبَتْهُ إعْراباً.

وهناك مصنفات في المُعرّبُ من الكلام الأعجمي، أشهرها ما هو لابن منصور الجواليقي (موهوب بن احمد بن محمد بن الخضر المتوفى ٥٤٠)، وللبشبيشي المتوفى (٨٣٠) كتاب (التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ الدخيل) وللشهاب الخفاجي المتوفى (١٠٦٩) (شفاء العليل فيما ورد في كلام العرب من الدخيل) وكتب اخرى لغيرهم.

وإليك بعض المعرّبات في الكتاب:

• قال في مادة «أمص»: الآمِصُ والآميصُ، كصاحِب وهابيل: مُعَرَّبُ الخامِيزُ: وهو مَرَقُ السِّكْباج المُبَرَّدُ المُصَفّى من الدُّهنِ، وأصلُهُ: يَخ آميز: أي المَخْرُوجُ بالثَّلْج، وتبدل الهمزة عيناً فيقال: عامِصٌ وعاميص؛ وهو بالعربية الهُلام.

• وفي مادة «قربج» قال: القُرْبُجُ، كقُرْطُم: لغةٌ في الكربُج بالكاف، وهو الحانوت، معرَّب كُربه.

• وفي مادة «طبرزد» قال: الطَبَرْزَد -كزَبَرْجَد- من السكَّرِ والملح: الصُلْبُ الشديد، وإذا أُطلقَ يراد به السكّر الأَبلوج معرّب تَبَرْزدْ، والتَبَرُ بالفارسية: الفاس كأنَّهُ نُحِتَ من جوانِبِه بفاس، يقال: سكَّرٌ طَبَرْزَدٌ، فيكون صفةً تابعةً له في الإعراب.

• وفي مادة «مرج» قال: المَرْجُ، كفَلْس: الأَرض الواسعة ذات النبات ترعى فيها الدوابُّ، معرَّب مَرْز.

• وفي مادة «منج» قال: المَنْجُ، كفَلْس: مالزق من التمر بعضه ببعض اثنتان وثلاث، والبنج أو حبُّهُ، معرَّب مَنْك.

وبالضمِّ: اللوز المرُّ أَو شجرُهُ، والماش الأَخضر معرَّب مُنْك -كقُفْل- وهي لفظة هنديَّة.

• وفي مادة «يرج» قال: اليارَجُ، بفتح الراء: لغة في اليارِقِ؛ وهو الدستبند أَو

الدملُجُ أو السوارُ أَو غيرُ الملويّ منه وهو القُلْب ، معرَّبان .

القلب

وهو تقديم بعض حروف الكلمة على بعض كـ(رجب ، جبر ، بـجر ، جـرب ، ربج ، برج) وقد مر الكلام عنه سابقاً ويعرف عن الصرفين بالقلب المكاني وعـند اللغوين بالاشتقاق الأكبر أو الاشتقاق الكبير..

واللغويون درسوا ظاهرة القلب الاشتقاقيّ وعلاقة القلب المكـاني بـاختلاف اللهجات ثمّ وصلوا إلى عدم وجود علاقة بينها وبين اختلاف اللهجات(١) .

لا نريد الإطالة في هذا المجال بل نريد الإشارة إلى كون هذه الظاهرة اللغوية هي من مظاهر التنوّع االغوى عند العرب ، وهي موجودة في معاجم اليوم ، وهم تارة يشيرون إلى كونها من المقلوب واخرى لا يشيرون ؟ .

وقد عرف السيّد علي خان المقلوب في كتابه (الطراز) بقوله :

« والقلب في علم التصريف يقال لمعنيين : أحدهما : تصيير حرف العلة إلى حرف علة آخر . والثاني : تصيير حـرفٍ مكـان حـرف بـالتقديم والتاخير كـ جذب وجبذ ».

وإليك بعض المقلوب في كتاب الطراز:

• قال المصنف في مادة « بسأ » في شرح الحديث « لو كان أبو طالب حياً لراى سيوفَنا وقد بَسَأت بالمآثل » : أي مَرَنت على الفتك بهم وهم أفاضل القوم ، مقلوب الأماثل .

• وفي مادة « تفأ » قال : تَفِئَةُ الشيء ، كتَحِلّة : أوانُه وإبّانُه ، كأنّه مقلوبُ تـئِفَّةٍ ،

---

(١) انظر كلام ابن دريد « باب الحروف التي قلبت وزعم قوم من النحوين ، أنّها لغات » .

بتقديم الهمزة، فلاحظ قوله «كأنه» فإنّ الذي في التاج أنّها لغةٌ أخرى.

● وفي مادة «ثفأ» قال: «ثَفَأَ القِدر: فثَأَها. وفي مادة «فثأ» قال: فثأتُ القِدْرَ سكنت غليانها بالماء ...» ولم ينص ولم ينبه على أنّها من المقلوب.

● في مادة «روأ» قال: راءَ كجاء لغة في رأي مقلوبةٌ منها.

● وفي مادة «صيأ» قال: صاءَ الفرخُ والعقربُ والفأرُ والخنزير يصيء صَيْئاً، من باب جاء: صاح وصوّت وأصلُهُ صَأَى يَصْأى صَئْياً، ثمّ قلبوه، كما قالوا في رأي راءَ، وفي شأَهُ شاءَهُ.

● وفي مادة «ضاء» قال: والضِّئاء بهمزتين بينهما الف: مقلوب الضِّياء.

● وفي مادة «كيأ» قال: كاءَ عن الامر -كباعَ- كَيْأَةً: هابَهُ وجَبُنَ عنه ولم يُقدم عليه، ككاءَ كَوْءاً -من باب قال- وكَأْواً على القلب.

● وفي مادة «ماء» قال: ماء السّنّورُ يَمُوء مُؤاءً، كغُراب بهمزتين: صاح، وهو مقلوب مَأى -مهموز العين- كقولهم في صَأَى صاء، وفي رأى راءَ.

● وفي مادة «نوأ» قال: ناءَ الرَّجُلُ: بَعُدَ، مقلوب من نأى، كراء مِنَ رَأَى.

● وفي مادة «ومأ» قال: ووامَأه مؤامَأة: حاكاه وباراه، مقلوب وأمه، أو لغة فيه.

● وفي مادة «شيص» قال: الشيصى، كعِيسى، وتمدّ أو هو ضرورة والفصيح: القصر، أو بالعكس، وواحدته: شيصة وشيصاة.

● وفي مادة «ربص» قال التربص: الترقب، التوقف ... قيل: هو مقلوب التصبر.

● وفي مادة «رفص» قال الرُّفْصة، كغرفة: نوبة الماء، وهي قَلْب الفُرْصة.

كانت هذه مصطلحات عامة تستعمل كثيراً في كتب اللغة، ولا يختص بها مؤلف دون آخر إلّا سعة وضيقاً، وقلّة وكثرة، وقد ذكر المترجم له في (طرازه) كثيراً منها جرياً مع المشهور. ونحن لا نرى ضرورة لحصر تطبيقاتها في الكتاب، وإن فعلها بعض الكتاب الجُدد فيما قدّمه من دراسة معجميّة لأحد الكتب اللغوية!!

المنهج الاستداركيّ النقديّ في اللغة

تقدّمت الإشارة إلى المعنى بهذا المنهج، والمراد منه هو استدراك ما فات على المعاجم السابقة من اللغات العربية والمعربّة والحقيقية والمجازية، والفصحى وغيرها، وذكر اسماء الأماكن والاعشاب والادوية وغيرها، وإثبات ذلك في محالّه من الأبواب والفصول اللغوية، كما علمت بأنّ المراد من النقد هو التنبيه على ما وقع لهم من الأغلاط والتصحيفات، ونقل ما هو غير ثابت، وما هو من غلط العوام وأشباهها من الوجوه التي تستدعي التوقف عندها والنقد لها، خصوصاً مع بُعد الزمان عن اللغة الأمّ وابنائها، مما يزيد في مثل تلك الأغلاط والأوهام.

وقد صرّح المؤلف في مقدمة (الطراز) بأنّه أودع كتابه ما لم تحوه المعاجم المتداولة، وإنّه فاقها بالاستدراك والانتقاء والنقد فقال:

«على أنّك أيها الفطن الألمعي، واللقن اللوذعي، إذا وعيتَ ما أوعيتُ، وفَلَيْتَ ما أمليتُ، رأيته قد حوى ما لم تحوه البحور المحيطة، وخيطت شواكله على ما خَلَت عنه المهارقُ البسيطة ...».

ثمّ راح يذكر الجمهرة والصحاح والمحكم والعباب والتهذيب والمجمل ولسان العرب والقاموس، ويبين ميزة طرازه عليها، وهذا ما عنيناه بالمنهج الاستدراكي، فإنه استدرك على هذه المعاجم الكثير مما خلت عنه كما ستقف عليه لاحقاً، واودع معجمه ما يروق ويحسن، وتستعذب جنا عذباته الالسن، إلى غير ذلك من النكت والملح ونخب الموضوع والمصطلح، مع التقصي في البيان والتبيين.

ومن جهة ثانية اعتنى المصنف بمنهج النقد والتثبت في النقل، حيث صرح بذلك في مقدمته فقال أنّه يتثبت في المداحض والمزال، ويتعمق في التمييز بين الراجح والزال، ولا يجمد على ما وجده في كتاب، فقال:

«فإنّ هذه اللغة الشريفة الّتي رفع الله مقدارها، وجعل على ألسنة خيرته من خَلقِهِ مدارها، لم تكن تؤخذ إلّا بالسماع والتلقين، أو الرواية الوافية ببلج الحق وثلج اليقين، وعلى هذا جرى السلف من العلماء في سالف الدهر، فجنوا من رياضها يانع الثمر ونافح الزهر، وما كانوا ليتّكلوا على ما في بطن صحيفةٍ ومتن مجلة ما لم يشافهوا به الجهابذة من المشايخ الجلة، ثمّ طمست آثار تلك الأعلام، وعمَّت سُبُل الهدى غاشية الظلام، وحار طرف الدليل، وطاح صوت الحادي، وأمسى الخرِّيتُ ينادي: إنَّهُ الليل وأضواج الوادي.

فلم يبق إلّا الرجوع إلى ما أودعه العلماء في بطون الدفاتر، والنهوض إلى الاقتباس منها بعزم غير فاتر، وإذ قد تعذّر الاستفهام عند الاستبهام، والحصول على الصواب، بالسؤال والجواب.

فمن اللازم للّبيب الحازم أن يتثبت في المداحض والمزال، ويتعّمق في الميز بين الراجح والزال، وأن لا يأمن غائلة التعجيل، بالمبادرة إلى الإثبات والتسجيل حتّى يتقصّى في الاستقراء، لا سيّما عند التصنيف والإقراء، فمن جمد على ما وجدَ في كتاب، فقد استهدف لنبل اللوم وسهام العتاب، وكأين

ممن صنف وألف، وكلّف نفسه من كُلفة الإفـادة مـا كـلَّف، مـا زاد عـلى أن مـلأ المـزاد، بـما وجَـدَ ورأى، وأكـتب ونأَى، ولم يَـدر أخطا أم أَصـاب، وجـنى الشـهد أم الصـاب؟ فـهو حـاطب ليـلٍ، وخاطب ويب وويل».

وهذا المنهج النقدي لم يكن بدعاً من السيد المصنف، بل كان ومازال محط انظار المحققين من اللغويين الذين لا يذعنون لكلّ منقول بسهولة إلّا بعد التحقيق والتثبت من النقل وصحته، خصوصاً بعد تطاول الأزمان وترامي الأقطار، واختلاف النسخ اليوم بشكل أكثر بكثير من السابق، حتّى أنّ الخليل وهو إمام اللغة ومؤسس معجمها لم يسلم من النقد والتغليط، وقل مثل ذلك في ابن دريد وغيره من أئمّة اللغة وأساطينها، وهذا يعني أنّ الحقيقة هي الهدف لا التقديس، وأنّ ضبط اللغة العربية والحفاظ على سلامتها هو الهدف المنشود.

ومن هنا كان السيّد المصنف ممن واصلوا هذا الطريق لكن بـعناية كـبيرة قـد لا توجد في معجم آخر، فإنّه حاول أن يوضح كل ما فيه اختلاف، والتنبيه على ما وقع لهم من أغلاط واوهام وتصحيفات وتحريفات كما سعى إلى إثبات الفصيح، والتنبيه على المولّد وعلى أغلاط العامّة، على أنّه وبلا ريب صبّ اهتمامه الأوّل على بيان أغلاط الفيروزآبادي بالذات كما سيأتيك إيضاح ذلك، ولكنّه لم يـقتصر على أغلاطه، بل غلّط حتّى الجوهري وغيره من أئمّة اللغة، مما يدلّ على أنّه كان جادّاً في تطبيق منهجه النقدي بعد تطبيق منهجه الاستدراكي.

وبمرور سريع على سير تغليطات وتخطئات من لحق لمن سبق يتبين لنا أهمية هذا المنهج في تهذيب اللغة وصقلها وتنقيتها وإيصالها إلى الأجيال بافضل شكل ممكن، خالٍ عن الشوائب:

مَن خَطّأَ الخليل

كان هذا هو منهج كثير من اللغويين القدامى، حيث كانوا يستدركون وينقدون من سبقهم، وما كانوا ليتكّلوا على المصنفات.

ومن الذين استدركوا على الخليل بن أحمد الفراهيدي -أوّل من صنّف في اللغة وفق برنامج صوتي خاص- هو المفضل بن سلمة[(١)] وأبو بكر بن دريد والجهضمي والسدوسي وغيرهم، فبعض هؤلاء اختلفوا معه في المنهجية والترتيب، والبعض الآخر اعترض عليه لتفرّده بذكر كلمات لم تسمع، أو لإهماله أبنية مستعملة[(٢)]، أو عدم استيفائه الصيغ الواردة في كلام، أو إشارات منهم إلى وجود أخطاء صرفية وتصحيفات وتحريفات في العين[(٣)].

وقد أشار ابن منظور إلى ذلك وهو في معرض النقد للخليل، فقال:

(كأن واضعه شَرَع للناس مورداً عذباً وحلّأهم عنه، وارتاد لهم مرتعاً ومنعهم منه، قد أخّر وقدّم، وقصد أن يعرب فأعجم، فرَّقَ الذهنَ بين الثنائي المضاعف والمقلوب وبدَّدَ الفكرةَ باللفيف والمعتل والرباعي والخماسي، فضاع المطلوب)[(٤)].

---

(١) وقد رده أبو محمّد بن درستويه في كتاب خاص، قال السيوطي (ورواه بن درستويه وله كتاب في الردّ على المفضل بن سلمة فيما نسبه من الخلل إليه) المزهرا: ٨٩.

(٢) انظر تخطئة ابن دريد للخليل، وأنّه صحف (يوم لغات) بالغين المعجمة، وإنما هي بالمهملة (المزهر ٢: ٣٥٣).

(٣) انظر جرد ذلك في المزهر ٢: ٣٨١ـ ٣٩٠ عن الزبيدي في استدراكه على العين.

(٤) انظر مقدمة لسان العرب ١: ٧.

قال ابن جني في الخصائص:

أما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أنّ هذا التخليط لحق هذا الكتاب مِن قِبَلِ غيره، وإن كان للخليل فيه عمل فإنّما هو أنّه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماءً، ولم يَلِهِ بنفسه، ولا قرّره ولا حرّره، ويدلّ على أنّه قد كان نحا نحوه أنّني أجد فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة، وصنعة في بعض الأحوال مستحكمة، وذاكرت به يوماً أبا علي فرأيته منكراً له.

فقلت له: إن تصنيفه منساق متوجّه، وليس فيه التعسف الذي في كتاب الجمهرة، فقال: الآن إذا صنّف إنسان لغة بالتركية تصنيفاً جيداً أيؤخذ به في العربية! أو كلاماً هذا نحوه[١].

أمّا الزُّبيدي في مختصر العين فقد وضّح سرّ كثرة الأغلاط في العين بقوله:

«وذلك أنّا قلنا في صدر الكتاب ونحن نربأ بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له، بل نقول: إنّ الكتاب لا يصحّ له ولا يثبت عنه، وأكثر الظنّ فيه أنّ الخليل سبَّب أصله، وثَقَّف كلام العرب، ثمّ هلك قبل كماله، فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع فيه والخطأ الموجود فيه.

هذه لفظتنا نصاً، وقد وافقنا بذلك مقالة أبي العباس أحمد بن

---

(١) السيوطي في المزهر ١: ٧٩ عن الخصائص ٣: ٢٨٨.

يحيى ثعلب[١] قبل أن نطالعها أو نسمع بها حتّى ألفيناها بخطّ الصولي في ذكر فضائل الخليل.

قال الصولي: سمعت أبا العباس ثعلباً يقول: إنّما وقع الغلط في كتاب العين، لأنّ الخليل رسمه ولم يحشه، ولو أنّ الخليل هو حشاه ما بقي فيه شيئاً، لأنّ الخليل رجل لم يُرَ مثيله.

قال: وقد حشا الكتابَ قومٌ علماء إلّا أنّه لم يؤخذ عنهم الرواية، وإنما وُجِدَ بنقل الورّاقين، فلذلك اختل الكتاب»[٢].

من خطّأ ابن دريد

وأمّا ابن دريد، فقد خطّأه الأزهري ونفطويه وابن خالويه وغيرهم، إما استنصاراً للخليل أو تخطئة مباشرة لنفسه.

قال الأزهري عن ابن دريد ما نصه:

«وممّن ألف في عصرنا الكتب فوُسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ الّتي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب الجمهرة وكتاب اشتقاق الأسماء، وكتاب الملاحن، وحضرته في داره ببغداد غير مرّةٍ، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرياشي، وعبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن عرفة الملقب

---

(١) ذلك مذكور في المزهر ١ : ٧٨.

(٢) المزهر ١ : ٨٢.

بنفطويه عنه فاستخفّ به، ولم يوثّقه في روايته.

ودخلت يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمرّ لسانُه على الكلام، من غلبة السكر عليه، وتصفّحت كتاب الجمهرة له فلم أره دالاً على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزلّها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها، فأثبتها في كتابي في مواقعها منه، لأبحث عنها أنا أو غيري ممّن ينظر فيه، فإن صحّت لبعض الأئمّة اعتُمِدَت، وإن لم توجد لغيره وقفت، والله الميّسر لما يرضاه وما يشاء»(١).

وقد مرّ عليك هجاء نفطويه وتحامله على ابن دريد.

وجاء ابن خالويه فاستدرك على مواضع من الجمهرة، ونبه على أوهام وتصحيفات لابن دريد قال السيوطي -بعد أن ذكر هجاء نفطويه لابن دريد وذهابه إلى أنّ هذا الطعن كان لما بينهما من منافرة عظيمة(٢)-:

«قلت: ظفرت بنسخة بخطّ أبي النمر أحمد بن عبدالرحمن بن قابوس الطرابلسي اللغوي، وقد قرأها علي ابن خالويه بروايتِهِ لها عن ابن دريد وكُتِبَ عليها حواشي من استدراك ابن خالويه على مواضع منها، ونبّه على بعض أوهام وتصحيفاتٍ»(٣).

---

(١) تهذيب اللغة للازهري ١: ٣١.

(٢) المزهر ١: ٩٣.

(٣) المزهر ١: ٩٥.

مَن خطّأ قطرباً

وهو محمد بن المستنير البصري المعروف بقطرب، ألف في معاني القرآن، والعلل في النحو، والاشتقاق، والمصنّف الغريب في اللغة، والرد على الملحدين في متشابه القرآن، وقد نقد آراءه بعضُ الأعلام كالأزهري، فقال:

«.. ومن نظراء الليث محمد بن المستنير المعروف بقطرب، وكان متّهماً في روايته عن العرب، أخبرني أبو الفضل المنذري أنّه حضر أبا العباس أحمد بن يحيى فجرى في مجلسه ذكر قطرب فهجّنه ولم يعبأ به.

وروى أبو عمرو في كتابه الياقوتة نحواً من ذلك، قال: وقال قطرب في قول الشاعر:

مثلَ الذَّميمِ على قُزْمِ اليعاميرِ [(١)]

زعم قطرب أنّ اليعامير واحدها يعمور: ضرب من الشجر، وقال أبو العباس: هذا باطل، سمعت ابن الأعرابي يقول: اليعامير: الجداء، واحدها يعمور، وكان أبو إسحاق الزجاج يُهجّن من مذاهبه في النحو أشياء نَسَبَهُ إلى الخطأ فيها» [(٢)].

---

(١) صدره: ترى لأخفافها من خلفها نسلاً.

ترى لاخفاقها من خلفها تلا.

(٢) تهذيب اللغة ١: ٣٠.

من خطّأ الصاحب بن عبّاد

هناك نقود واستدراكات وردت على الصاحب بن عباد[١]، منها نقودات الأزهري على أحمد بن محمد البشتيّ المعرف بالخارزنجي، والّتي هي بطبيعة الحال نقود على الصاحب بن عباد؛ لأنّ الصاحب أخذ من الخارزنجي كثيراً، فتخطئة الخارزنجي تعني تخطئه الصاحب كذلك.

فللخارزنجي كتب مثل كتاب العين، والتفصلة والتفضلة، وتفسير أبيات أدب الكاتب، قال الأزهري:

> فنظرت في أوّل كتاب البشتيّ[٢] [ويعني به الخارزنجي] فرأيته أثبت في صدره الكتب المؤلفة الّتي استخرج كتابه منها فعدّدها[٣]...

ثمّ قال: قال أحمد بن محمد البشتيّ: استخرجت ما وضعته في كتابي من هذه الكتب...

ثمّ قال: ولعلّ بعض الناس يبتغي العنت بتهجينه والقدح فيه، لأنّي أسندت ما

---

(١) قال الزبيدي في تاج العروس في مادة (م ض ع) والمضغة، بالضم: بقية الكلام، هكذا نقله الصغاني في كتابه عن ابن عباد، ووجد هكذا في نسخ المحيط، وهو غلط والصواب بقية من الكلأ، ولم ينبه عليه الصاغاني وأورده صاحب اللسان على الصواب، ولله در الجوهري حيث قال: ان المحيط لابن عباد فيه، اغلاط فاحشة، ولذا ترك الأخذ منه.

(٢) ويعني به كتاب تكملة العين وهو مفقود اليوم.

(٣) وهنا عدد الازهري اسماء الكتب الّتي أخذ منها الخارزنجي تركناها للاختصار (انظر تهذيب اللغة ١: ٣٢ـ٣٣).

فيه إلى هؤلاء العلماء من غير سماع .

قال : وإنما إخباري عنهم إخبار من صحفهم ، ولا يزري ذلك على من عرف الغثّ من السمين ، وميّز بين الصحيح والسقيم ، وقد فعل مثل ذلك أبو تراب صاحب كتاب الاعتقاب ، فإنّه روى عن الخليل بن أحمد ، وأبي عمرو بن العلاء ، والكسائي ، وبينه وبين هؤلاء فترة .

قال : وكذلك القتيبي ، روى عن سيبويه والأصمعي وأبي عمرو ، وهو لم يرَ منهم أحداً . ثمّ قال الأزهري تعليقاً على ذلك :

« وقد اعترف البشتي بأنّه لا سماع له في شيء من هذه الكتب ، وأنّه نقل ما نقل إلى كتابه من صُحفهم ، واعتلَّ بأنّه لا يزري ذلك بمن عرف الغثّ من السمين ، وليس كما قال ، لأنّه اعترف بأنّه صحفي ، والصحفيّ إذا كان رأس ماله صحفاً قرأها فإنّه يصحّف فيكثر ، وذلك أنّه يخبر عن كتبٍ لم يسمعها ودفاتر لم يدرِ أصحيح ما كُتِبَ فيها أم لا ، وإن أكثر ما قرأنا من الصحف الّتي لم تضبط بالنقط الصحيح ، ولم يتولَّ تصحيحها أهل المعرفة ، لَسَقِيمة لا يعتمدها إلّا جاهل » .

ثمّ عرّج الأزهري على أمر آخر وهو تجاسر البشتي على الخليل و...

والحقّ هو أنّ الأزهرى لم ينصف في محاكمته للبشتي ، لأنّ كون السماع لا يساوق الصحة دائماً أمرٌ مفروغ عنه ، ولكن من سمعوا وقعوا أيضاً في الغلط والتصحيف والتحريف فهاهم أئمّة اللغة العربية صحّفوا وحرّفوا ووقعوا في أفحش الأغلاط ،كالأصمعي وقطرب ، وأبي عمرو بن العلاء ، والمفضّل بن سلمة ، والخليل وسيبويه ، وابي الخطاب والأخفش وابن الأعرابي والفراء واللحياني والجاحظ وثعلب وابن قتيبة والمبرد وابن السّكّيت ، وقد فصّل حمزة بن الحسن الاصبهاني هذه التصحيفات في كتابه (التنبيه على حدوث التصحيف) .

وأمّا النكتة الثانية التي ذكرها ، فجوابها : أنّ هناك الكثير ممّن استدركوا على الخليل أو صحّحوا له بعض أخطائه ، ولو راجعت كتاب كشف الظنون لرأيت اسماء من خطّأوا الخليل .

والمهم لدينا هنا ليست محاكمة الأزهري ، وإنّما المقصود هو أنّ منهج التخطئة والتغليط كان شائعاً ذائعاً .

من خطّأ الجوهري

هناك جمع من الأعلام قد استدركوا أو نقدوا الصحاح للجوهري رغم تأثّرهم به ، منهم :

أبو محمد عبدالله بن برّي المصري (ت ٥٨٢) صاحب التنبيه والإيضاح عما وقع من الوهم في كتاب الصحاح .

والحسن بن محمد بن الحسن الصغاني صاحب التكملة والذيل والصلة .

وأبو الفضل محمد بن عمر بن خالد القرشي المعروف بجمال القرشي (كان حياً سنة ٦٨١) في كتابه (القراح بتكميل الصحاح).

والشيباني القفطي (ت ٦٤٦) حيث ألّف كتاب (الاصلاح لما وقع من الخلل في الصحاح) .

وأبو العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسي المالكي المعروف بابن النجاح الاشبيلي (ت ٦٥١) ، حيث كتب كتاب (نقود على الصحاح) .

وصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤) في كتاب (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم) .

وأبو الفضل محمد بن عمر القرشي في كتابه (نور الصباح في أغلاط الصحاح)

وغيرها من الكتب.

قال أبو زكريا الخطيب التبريزي عن الصحاح: «إلّا أنّه مع ذلك فيه تصحيف لا يشك في أنّه من المصنّف لا من الناسخ، لأنّ الكتاب مبنيّ على الحروف ... قال: ولا تخلو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط، وقدردّ على أبي عبيدة (معمر بن المثنى) في الغريب المصنّف مواضع كثيرة منه، غير أنّ القليل من الغلط الّذي في الكتب إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم في تصحيحه وتنقيحه معفوٌّ عنه»(١).

وقال القفطي: (.. ولمّا دخلت منه نسخة إلى مصر نظرها العلماء فاستجودوا مأخذها وقربه، ولمحوا فيها أوهاماً كثيرة انتدبوا لإصلاحها وزادوا فيها بعض ما لعله اخلَّ به من ألفاظ لغوية، الحاجة داعية إليها، فلا شبهة في أنّه نقلها من صُحُفٍ فصحّف، وانفرد في تصريف الكلمة برأيه فحرَّف)(٢).

وقال الباخرزي صاحب الدمية: «... فهو أحسن من الجمهرة، وأوقع من تهذيب اللغة، وأقرب متناولاً من مجمل اللغة، هذا مع تصحيف فيه في مواضع عدّة أخذها عليه المحقّقون، وتتبّعها العالمون، ومن ما ساء قط؟! ومن له الحسنى فقط»؟!

فإنّه رحمه الله غلط وأصاب، وأخطأ المرمى وأصاب، كسائر

---

(١) في تقييداته على الصحاح والّتي اطلع عليها الزبيدي في خزانة الامير أَزبك (مقدمة التاج: ٥).

(٢) إنباه الرواة ١: ١٩٥.

العلماء الذين تقدّموه، أو تأخّروا عنه، فإنّي لا أعلم كتاباً سُلِّم إلى مؤلفه فيه، ولم يتبعه بالتتبُّع من يليه»(١).

وقال الفيروزآبادي في مقدمة كتابه:

(ولمّا رأيتُ إقبال الناس على صحاح الجوهري وهو جدير بذلك...) الخ.

إلى أن يقول:

«واختصصت كتاب الجوهري من بين الكتب اللغوية ـ مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة ـ لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرّسين على نقوله ونصوصه..»(٢).

وبهذا يتبيّن أنّ الجوهريَّ كان آخر من توجّهت نحوه سهام النقد والانتقاد قبل الفيروزآبادي، وقد كان الأخير من الذين وجّهوا نقوده على الجوهري، فإنّه كان يريد مناقشة الجوهري وإظهار عجزه للقارئ لكنّه عجز أن يرسم منهجاً خاصاً به أو يجدّد فيه ولو بعض التجديد ـ كما فعل السيد علي خان في طرازه ـ بل راح يترسّم منهج الجوهري في النظام والترتيب ولم يوفّق في كثير من مؤاخذاته على الجوهري كما سيتبين لك.

---

(١) انظر الدمية في ترجمة الجوهري.

(٢) انظر مقدمة القاموس.

من خطّأ الفيروزآبادي

القاموس كغيره من الكتب اللغة ، فيه الغث والسمين ، والشهد والحنظل ، وفيه الصحيح كما فيه الأوهام والاغاليط والتصحيفات .

وهذا الكتاب نال من الشهرة وذيوع الصيت ما ندر أن يناله كتاب آخر من كتب اللغة ومعاجمها ، حتّى أنّ لفظة القاموس التي معناها البحر العظيم ووسطه ومعظمه وقعره الأقصى صارت علماً لغويّاً لمعجم الفيروزآبادي ، ثمّ لذيوع هذا الكتاب وشهرته بين الناس صارت كلمة القاموس تطلق توسّعاً على كل معجم لغوي أو غيره ، فيقال : القاموس اللغوي ، والقاموس الانجليزي ، وقاموس الأمثال ، وقاموس الرجال ، وغيرها[١] .

ورغم ما ناله هذا الكتاب من الإعجاب ، وما قيل في مدحه وإطرائه ، ورغم ما كتب حوله من تأليفات في مختلف زواياه ، بالشرح والاختصار والتوضيح وفك غوامضه ونقده وتوهيمه والمقارنة بينه وبين الصحاح ، رغم كل ذلك نرى أنّ هذا المعجم اللغويّ على جلالته كأنّه كتاب رموز وطلاسم ، جعل مؤلفه ، اللغة من خلاله في قوالب جامدة متحجرة ، بحيث إن القارئ فيه لا يتذوق حلاوة اللغة وحُسن استعمالاتها وشواردها ونوادرها ، ولا يجد الروح الحية النابضة التي امتازت بها لغة العرب ، ولا يحس بطلاوتها وحسن رونقها ، وجمال تنوع أساليبها ، وفنون ملحها ونوادرها وحكاياتها .

وحسبك دليلاً على ذلك أنّك تجد أئمّة اللغة والمعنيين بها كأنّهم لم يكادوا يستسيغون بقاءَه على ما هو عليه ، لما فيه من الوعورة والصعوبة والاختصار

---

(١) انظر المعجم الوسيط ٢ : ٧٥٨، ومقدمة الصحاح : ١٧٣ .

بأسلوب جاف وعبارة جامدة، فلذلك كتبوا له الشروح والتعليقات والحواشي وحاروا في فكّ غوامضه.

فقد كتب الزَّبيدي (ت ١٢٠٥) «تاج العروس من جواهر القاموس» وهو شرح للقاموس، وكتب محمد ابن طيب الفاسي (ت ١١٧٠) «إضاءة الراموس» في شرحه أيضاً، والف أحمد عاصم بن جناني العينتابي الرومي (ت ١٢٣٥) «الاقيانوس في شرح وترجمة القاموس» هذا إلى غيرها من الشروح التي ليس هنا محل ذكرها.

فإنّ المعجم اللغوي يراد منه إيصال اللغة إلى أكبر عدد من طالبيها، فهو في الواقع ينبغي له أن يكون موصلاً للّغة، قريبَ التناول. شارحاً لمفرداتها واستعمالاتها وغوامضها، لا أنّه يحتاج إلى شرح وإيضاح وتبيين، وإلّا لقلّت فائدته، وانحصرت بطبقة خاصة من خبراء اللغة والمختصين بها كما هو الواقع اليوم.

ولهذا الذي قلناه اضطر البعض أن يشرح مغلقه، فألّف محمد بن يحيى القرافي «القول المأنوس بشرح مغلق القاموس»، وألّف علي بن أحمد الهيتي (الذي كان حيّاً سنة ١٠٥٢ هـ) «مختصر القاموس» وحل فيه رموز القاموس، ووضع جم غفير من اللغويين عليه حواشي وتعليقات وإيضاحات.

وعلى كل حال، فإن ما يهمنا الآن هو أنّ الفيروزآبادي تحامل على الجوهري تحاملاً غريباً، وحاول بكل حيلة توهيمه وتغليطه حتّى فيما كان الجوهري هو المصيب فيه، فوقع المجد الفيروزآبادي نفسه في كثير مما وهَّم فيه الجوهري، فما وهَّم فيه الجوهريّ مدخول عليه وقد سبقه غيره إليه كما صرح السيّد المصنف بذلك في خطبة كتابه.

ومن هنا ألّف علماء اللغة ونحاريرها الكتب والرسائل والدراسات في المقارنة والموازنة بين الصحاح والقاموس، واستنصر كثير منهم للجوهري وردوا

الفيروزآبادي، ومن ثمّ ألّف الكثير منهم تأليفات خاصة في أوهام الفيروزآبادي وأغلاطه.

ولا يخفى عليك أنّ الدفاع عن الجوهري وتغليط الفيروزآبادي متلازمان في كثير من الأحيان، بل إنّ شراح القاموس كالزبيدي في تاج العروس لم يعدموا أن يدلوا بدلوهم ويبينوا ما وقع في القاموس من الاغلاط والأوهام والتصحيفات والتحريفات وغيرها.

فمن الكتب التي أُلّفت في مجال المحاكمة بين الصحاح والقاموس والاستنصار للجوهري، وتغليط القاموس:

١ ـ «بهجة النفوس في المحاكمة بين الصحاح والقاموس» للقرافي المصري، المتوفى ١٠٠٨ هـ.

٢ ـ «الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط» لمحمد بن مصطفى الداوودي، المعروف بداود زاده (ت ١١٠٧هـ) جمع فيه الأغلاط التي عزاها الفيروزآبادي إلى الصحاح وردّ عليها.

٣ ـ «رسالة العنقاء المغرب الواقع في القاموس» للشيخ محمد عبدالرحمن الدنوشري الشافعي (ت ١٠٢٥).

٤ ـ «مرج البحرين» لأويس القاضي ابن محمد، المعروف بـ «ويس» (ت ١٠٣٧) أجاب فيه على اعتراضات الفيروزآبادي على الصحاح.

٥ ـ «الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد للصحاح» لأبي زيد عبدالرحمن بن عبدالعزيز التادلي.

٦ ـ «فلك القاموس» لعبد القادر بن أحمد اليمني، من تلاميذ الطيب الفاسي، علّل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس، وفضّل الصحاح عليه، وتتبع فيه ما وهَّمَهُ

فيه الفيروزآبادي، وردّ عليه.

٧-كتاب أبي عبدالله محمد بن أحمد الدلائي الشهير بالمسناوي (ت ١١٣٦ هـ) وهو نقد للقاموس ودفاع عن الصحاح.

٨ - «الجاسوس على القاموس» لأحمد فارس الشدياق، حيث نقد فيه الفيروزآبادي وبين أغلاطه ومعايب القاموس.

٩ - «تصحيح القاموس» لأحمد تيمور باشا.

هذا، إلى كثير غيرها من الكتب والرسائل والحواشي التي لم يخلُ شيء منها من الإشارة إلى تغليطات وأوهام الفيروزآبادي، والدفاع عن الجوهري، والتنبيه على تحامل الفيروزآبادي عليه.

وفي هذا المجال يبرز الإمام اللغوي العلّامة الاديب السيّد علي خان المدني في طليعة العلماء اللغويين الذين استنصروا للجوهري، وتتبعوا عثرات وزلات الفيروزآبادي، حيث قال رحمه الله في مقدمة طرازه الأوّل:

وإني لأَعجَبُ من المجد الفيروزآبادي، وهو المتَسم بالامامة في معرفة الالسان الضاديّ، إذ صنّف قاموسه، وشنَّفَ قابوسه، وتصدّى للتنبيه على أغلاط الجوهري في صحاحه، وخاض في غمر التشنيع عليه وضحضاحه، زاعماً أنّه لم يقصد بذلك مراءً، ولا تنديداً به وإزراءً، بل استيضاحاً للصواب، واسترباحاً للثواب، وحذرا من أن يُنمى إليه التصحيف، أو يُعزى إليه الغلط والتحريف، كيف خالف قولَهُ فعلُهُ، وزلَت بقدمه نعلُهُ؟!

فوقع في الأغلاط والأوهام، فيما تحار فيه ثواقبُ الأفهام، ومن التصحيف والتحريف، والغلط في مسائل النحو والتصريف، فيما

لا يكاد يقضى منه العجَب، ولا تنقضي عن طرفيه جُمادَى ورجب، كما ستقف عليه في أثناء الكتاب مفصَلا، وتجده في أطوائه إن شاء الله تعالى مُحَصَّلاً. على أنّ ما تتبع به كلام الجوهريّ وتَعقَّبَ، ونَقَّرَ عنه بزعمه ونَقَّب، أكثره مسبوق إليه، ومدخول فيه عليه.

وهنا يصبُّ السيّد المدنيُّ قسطاً وافراً من جهده على تبيين أغلاط الفيروزآبادي وأوهامه، وتصحيفاته وتحريفاته، وما وقع فيه من الطوامّ من الأغلاط في مسائل النحو والصرف، فذكر السيّد المصنف جملة وافرة من ذلك، بحيث لو أنّها جُمعت لصارت كتاباً مستقلاً يستحق الدراسة والبحث، فإنّه أودع في تغليطاته عيون المباحث وروائع الالتفاتات ودقائق العربية كما سترى بعض ذلك قريباً.

ولم يكن السيّد المصنف إلّا طالباً للحقيقة، غير متحامل عبثاً على الفيروزآبادي، ولذلك نراه ربّما دافع وردَّ تغليطات بعض من غلّطه تحاملاً، ففي مادة «هرأ»، قال:

وهُرِئَ القوم والنَّعَمُ، على ما لم يُسَمَّ فاعله: اشتدّ عليهم البرد، فالقوم مَهْرُؤُون، والنَّعَمُ مَهْرُوءةٌ، ولا تَقُل: هَرِئوا ولا هَرِئَت، بالبناء للفاعل، وما ذكره الفيروزآبادي من قوله: «وبخط الجوهريّ: هَرِئَ، كَسَمعَ، وهو تصحيف» يريد أنّه وَجَد بخطِّهِ مضبوطاً بفتح الفاء وكسر العين على وزن سَمِعَ، لا أنّه وجد بلفظ قوله «كسمع» كما توهّمه كثيرون فتعقبوه بأنّ نسخ الصحاح ليس فيها لفظة «كسمع».

فالمصنف أنصف في الدفاع عن الفيروزآبادي، وأقرّ ما ذكره من الخطأ الموجود في نسخ الصحاح، ولم يتمحّل في الدفاع عن الجوهري كما صنع ذلك الزبيدي في

التاج[(١)].

هذا، ولم يقتصر السيّد المصنف على تغليط الفيروزآبادي، بل غلّط ووهَّمَ أئمّة آخرين من أئمّة اللغة وتعقب عليهم، مثل أبي عبيدة وأبي حيان وأبي علي الفارسي وابن الأثير والجوهري وغيرهم، فمثّل بذلك منهج النقد خير تمثيل، لأنّه يستخلص ما يراه صواباً من بين ركام المنقولات، ثمّ يبيّن ما وقع للآخرين من مجافاةٍ للصحيح.

وبتقسيم أَوَّليٍّ لمنهجه النقدي يمكننا أن نقسمه إلى ثلاثة أقسام:

أوّلها: ما نقد فيه الفيروزآبادي في القاموس

وثانيها: ما نقد فيه الجوهري والفيروزآبادي معاً.

وثالثها: ما نقَدَ فيه الآخرين.

وهناك أيضاً نقودات متفرّقة أخرى في ثنايا الكتاب يعرفها اللبيب من خلال مطالعته، كما في مادة «ببب» حيث نبّه الفيروزآبادي على ثلاثة أغلاط للجوهريّ فيها، فزاد عليها السيّد المصنف غلطاً رابعاً له لم يتنبّه له الفيروزآبادي.

قال الجوهري في «ببب»: يقال للأحمق الثقيل: بَبَّةٌ ... وهو أيضاً اسمّ جارية؛ قال الراجز:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّه جارية خِدَبَّه
مُكْرَمةً مُحَبَّه تَجُبُّ أَهلَ الكعبه

أي تغلبهم حُسْناً.

وقال الفيروزآبادي: وقول الجوهري: بَبَّةُ اسمُ جاريةٍ غَلَطٌ، واستشهاده بالرّجز أيضاً غَلَطٌ، وإنّما هو لَقَبُ عبدالله بن الحرث، وقوله قال الراجز غلطٌ أيضاً

---

(١) انظر تاج العروس ١: ٥٠٨ ـ ٥٠٩.

والصواب: قالت هند بنت أبي سفيان وهي ترقّص ولدَهَا: لأُنكحنّ ... الخ.

وقال السيّد المصنف: «وبَبَّةُ، كحَبّة: الاحمق الثقيل ... ولقبُ... عبدالله بن حارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، لأنّه كان أصمَّ وبه لوثة، أو هو صوتٌ كان يصوّت به في طفوليّته فلُقِّب به، وكانت امه هند بنت أبي سفيان بن حرب بن أميّة ترقّصه به وهو صبي، فتقول: لأُنكحنّ ببّه .. الرجز، أي تغلبهم حُسناً.

وقول الجوهري: ببّة اسم جارية، وإنشاده هذا الشعر شاهداً عليه، لراجز، وروايته: لأَنْكِحَن ـ بفتح الهمزة[1] ـ أربعة أغلاط، لم يتفطّن الفيروزآبادي للرابع منها».

وهناك شيء لا يستهان به من هذا القبيل في الكتاب وتداخل في تغليطات بعض المغلّطين، لكن المهم منها هو الأقسام الثلاثة التي ذكرناها، وإليك مفرداتها من فصل الهمزة من الطراز:

الأوّل: ما نقد فيه الفيروزآباديّ

وهذا القسم يتضمن الكثير من دفاعات السيّد المصنف عن الجوهري في أثناء نقده للفيروزآباديّ، وهذا هو الذي أوقع أحمد عبدالغفور عطار في الوهم فعدّ استنصاره للجوهري رسالة على حِدَة كما تقدمت الإشارة إليه، فلا تغفل.

● قال في مادة «أبأ» الأَباءُ، كسَحاب: الأَجَمُ، أو من الحلفاء والقصب خاصةً ثمّ أطلق على القصبِ نفسه؛ كإطلاق الوشيجِ على الرّماح، وهو في الأصل شجرةٌ أو

---

(١) الموجود في الصحاح «لأُنكحن» بضم الهمزة.

عروقها الواحدة أباءَةٌ .

قال الفيروزآباديّ : هذا موضع ذكره كما حكاه ابن جني عن سيبويه ، لا المعتل كما توهّمه الجوهريّ وغيره ، انتهى .

ولم يتوهّم الجوهريّ ولا غيره ، بل رأوه من الإباء بمعنى الامتناع ؛ تفاديا من جعله من باب سَلِسَ لقلّته ، وخاصّةً إذا كانت الفاء واللام همزةً مع ثقلها ، واسم الجنس إذا صحّ فيه اشتقاقٌ حُمِلَ عليه .

قال الرضيُّ وغيره : قالوا : أصلُ أباءةٍ أَبايَةٌ وإن لم يُسمع ؛ لأنّ فيها معنى الإباء وهو الامتناع ؛ لامتناعها من السلوك بما ينبُتُ فيها من القصب وغيره .

ومن العجيب أنّ الفيروزآباديّ ذكره في المعتل أيضاً قائلاً : هو الأَجَمَةُ من الحلفاء ؛ لأنّ الأجمةَ تَمْنَعُ ، والقصب ، وموضعه المهموز ، انتهى .

وهو ظاهر التناقض ؛ فإنّ قوله « لأنَّ الأَجَمةَ تمنع » يقتضي أنّها من الإباء ، فهي معتلّةٌ كما ذهب إليه الجمهور ، وهو يناقض قوله « وموضعه المهموز » ، وقولَهُ هنا « هذا موضع ذكره لا المعتل » ، فإن زعم أنّ المهموز هو الذي بمعنى القصب دون الذي بمعنى الأَجَمة فقد وَهِم في الفرق بينهما ، ولا قائل به ، فكان المتوهّم هو لا غيره(١) ، وهذه أوّل غلطاته ، وبَدْءُ فرطاته عفا الله عنه .

• وقال في مادة « أشأ » الأَشاءُ ، كسحاب : صغارُ النخل ، واحدته بهاءٍ ، وهمزته عند سيبويه أصلية ، وعند الجمهور منقلبة عن واو أو ياء ؛ لقِلّة باب أجأ ، ولتصغيره على أُشَيٍّ ، ولهذا لم يذكروه إلّا في المعتل .

---

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهري في ضمن محاكمته ونقده وتغليطه للفيروزآبادي .

وتوهيم الفيروزآباديّ للجوهريّ(١) في ذكره هنا تعنُّتٌ، على أنّه تابعه عليه فأعادَ ذكره ثمّة غير منبّه عليه.

• وقال في مادة «جبأ»: وجُبَّى بالضمّ والتشديد: اسم لعدّة قرى، موضعه «جبب» لأنّه بالف مقصورة، لا ممدودة كما توهّمه الفيروزآباديّ فذكره هنا، فقد نصُّوا على أنّه في الأصل اسمٌ أعجميٌّ، وليس في كلام العجم ممدودٌ، قالوا: وكان القياس أن ينسب إليه جُبِّيٌّ أو جُبَّويٌّ أو جُبّاويّ كنسبتهم إلى حُبلى، لكنّهم نسبوا إليه جُبّائيٌّ نسبتهم إلى الممدود على غير قياس.

• وقال في مادة «حشأ»: والمِحْشَأُ، كمِنبر: كساء غليظ يؤتَزرُ به، وقول الفيروزآبادي: يُتَّزَرُ به، غلط؛ لقوله بنفسه «ولا تقل اتَّزر به»(٢).

• وقال في مادة «رجأ» أرجَأْتُ الأمرَ: أَخَّرْتُهُ ووقَّفْتُهُ. وأَرْجَأَتِ الحاملُ: دَنَت لأَنْ يخرجَ ولَدُها، والناقةُ: دنا نتاجها، فهي مُرْجِئٌ ومُرْجِئَةٌ، والصائدُ: أَخْفَقَ. وترك الهمزِ لغةٌ في الكُلِّ.

قال الجوهريُّ: يقال: رجلٌ مُرْجِئٌ، مثال مُرْجع، والنسبة إليه: مُرجئيٌّ، مثال مُرْجِعيّ، هذا إذا هَمَزْتَ، فإذا لم تهمِزْ قُلتَ: رجلٌ مُرْجٍ، مثال مُعْطٍ، وهم المُرْجِيَّةُ بالتشديد.

وتعقّبه الفيروزآباديّ، فقال: إذا لم تهمز فَرَجُلٌ مُرْجِيٌّ بالتشديد، وإذا همزت فرجُلٌ مُرْجئٌ كمُرْجع، لا مُرْجٍ كمُعْطٍ، ووهم الجوهريّ، وهُم المُرْجِئَة بالهمز، والمُرْجِيَةُ بالياء مخفّفة لا مشدّدة، ووهم الجوهريّ، انتهى.

---

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهريّ واستنصاره له.

(٢) انظر مادة «أزر» من القاموس.

وهو الواهمُ لا الجوهري[١]، وذلك من جهاتٍ :

إحداهما : قوله : «إذا لم تهمز فرجل مُرْجِيٌّ بالتشديد» وهو غلط صريح ، والصواب : مُرْجٍ كمُعْطٍ ، إلّا أن يريد النسبة ، وهو خلاف الظاهر من عبارته .

الثانية : قوله : «إذا همَزْتَ فَرَجُلٌ مُرْجئٌ كمُرْجع ، لا مُرْجٍ كمُعْطٍ ووهم الجوهري» وهو تشنيع بحت ، فإن الجوهريّ لم يقل «إذا همزت فرجُلٌ مُرْجٍ كمعطٍ» بل قال : «إذا لم تَهمِز قُلتَ : رجلٌ مُرْجٍ ، مثال مُعطٍ ، وهو صحيح بل متعيّن .

الثالثة : قوله : «وهم المرجئة بالهمز ، والمُرجِية بالياء مخفّفة لا مشدّدة ، ووهم الجوهريّ» فإنه توهّمَ أنّ الجوهريّ أراد بقوله «وهم المرجِيّة ، بالتشديد» اسم الفاعل ، وإنما أراد النسبة مع عدم الهمز ، وهو صحيح ، وكيف يُتَوَهَّم أنّه اراد به اسم الفاعل مع قوله «إذا لم تهمز قلت : رجل مُرْجٍ مثال معطٍ» ؟! ولكنّ هذا الرجل أُغري بتتبّع العثرات مع سوء فهمه ، والله المستعان .

• وفي مادة «رزأ» قال : وفلانٌ كريمٌ مُرَزَّأٌ ، كمعظّم : يصيب الناسُ من ماله فيقع النقصان فيه لسخائه .

وقول الفيروزآباديّ : وَهِمَ الجوهريّ في تخفيفه ، لا أصل له ، بل هو بالتّشديد في ما صحّ من نسخ الصحاح[٢] ، فإن وقع في نسخته مخفّفاً فالغَلَطُ من ناسخها .

• وفي مادة «سيأ» قال : وقولُ الفيروزآبادي «تَسَيَّأَتِ الأُمورُ : اختلفت» تصحيف[٣] إنّما هو تَشَيَّأَتْ بالمعجمة ، كأنّها صارت أَشياءَ مختلفةً .

• وفي مادة «شيأ» قال : واختلفوا في منع أشياء .... وقال الكسائي : هي جمع

---

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهري واستنصاره له .

(٢) لاحظ إن هذا التغليط بناء على ما في نسخة الفيروزآباديّ من الصحاح حسب ما يظهر .

(٣) ادعى المصنف أنّه تصحيف ، مع أنّ غير الفيروزآباديّ نقله بالسين .

شيءٍ، ووزنها أَفعالٌ، كبَيت وأبيات، وشيخ وأشياخ، ومُنِعَت الصرف لشبهها بحمراء في كونها جمعت على أشياوات كما جمعت حمراء على حمراوات.

قال الجوهريّ: وهذا القول يدخل عليه ألا يُصْرفَ أبناءٌ وأسماءٌ.

وتعقبه الفيروزآباديّ بأنّه لا يلزم، لأنّهم لم يجمعوا أبناء وأسماء بالألف والتاء.

وهذا عجيبٌ منه، فإنَّ كتب الصنعة كاد أن لا يخلو منها كتاب من حكاية أبناوات وأسماوات ... إلّا إن كان لم يطّلع عليه، فلم يكن للبدار بالإنكار وجهٌ[1].

• وقال في مادة «صرأ» قال الفيروزآباديّ: أهملوه، وليس كذلك[2]، قال حفصُ الأمويُّ:

هــلّا بــنا غــالباً سألتِ إذا هاج من الجِـرْبياء مَـصْرَؤُها

قال السيرافي: الجِربياء الشمال، ومَصْرَؤُها هُبُوبُها، وعلى هذا فهو مصدر صَرَأَتِ الريح -كمنعت- إذا هبّت.

وصرأ: صَرَخَ؛ أبدلوا الخاء المعجمة همزةً. قال الأخفش، عن الخليل: هو من غريب ما أبدلوه.

• وفي مادة «غأغأ» قال: الغَأْغأُ، كسَلْسَل: أصواتُ الخطاطيف الجبلية؛ وهي العواهق. وقول الفيروزآباديّ: العواهق الجبلية، لا وجه له[3]؛ فإنّ الخطّاف لا يقال له: عَوْهَقٌ، حتّى يكون جبلياً، كما أنّ الحمار لا يقال له: فَرَأٌ، إلّا إذا كانَ وحشيّاً.

• وفي مادة «غرقأ» قال: الغِرْقئُ، كحِصْرم: قشرةُ البيض الملتزقة ببياضه؛ يشبّه

---

(١) لاحظ قصور الفيروزآباديّ في النحو.

(٢) لاحظ قلة بضاعة الفيروزآباديّ في الاستقصاء في مستعملات اللغة.

(٣) لاحظ عدم دقة الفيروزآباديّ في شروحه اللغوية، أو قصور باعه وعدم معرفته بهذا الفرق الظريف.

بها الثياب في جودة النسج .

قال الزجّاج : همزته زائدة ؛ لأنّه في معنى الغرق ؛ لأنّ هذه القشرة تحتوي على ما تحتها وتخفيه ويخفيها ما فوقها .

وقال ابن جنّي : هي أصلية ؛ لأنّه لا يحكم بزيادة الهمزة في غير الأول إلّا بثبت ، وما ذكر من الاشتقاق ليس بقاطع بل هو احتمال ، ولو سُلِّم فيجوز أن يكون المعنى واحداً مع اختلاف الأصلين ، كما في كرف الحمار ، أي رفع رأسه ، والكرفئ : السحاب ؛ لارتفاعه .

ومن عجيب ما يحكى أنّ الجوهري ذكر هذا اللفظ هنا ، ونبّه على أنّ همزته زائدة ـ في قولِ الفراء ـ لأنّه من الغَرَق ، وتبعه الفيروزآباديّ في ذكره هنا غير منبِّهٍ على ذلك ، ثمّ قال في «غ رق» : همزته زائدة وهذا موضعه ، ووهم الجوهريّ ، وهو تحامُلٌ غريب[(١)] .

• وفي مادة «فندأ» قال : الفِنْدَأْوَةُ ، بالكسر : الفأس الحادّة ، كالفِنْدَأْية ، الجمعُ فناديد على غير قياس . وفرق الفيروزآباديّ بين الكلمتَين وحكمه بزيادة الهمزة في الأولى ، وأصالتها في الثانية ، تحكُّمٌ بحتٌ[(٢)] ؛ فإنّهما ونظائرهما من باب فِنْعَلْو عند سيبويه ، فالهمزة أصليّة عنده في جميع الباب .

• وفي مادة «فيأ» قال : وجاء فلان على تفيئةِ فلان ، كتريكة : على أثره ؛ والتاء

---

(١) لاحظ بيانه لتحامل الفيروزآباديّ على الجوهريّ بلا مسوّغ ، فإن لأصالة الهمزة وزيادتها وجه ، وقد نبه الجوهريّ على ذلك في «غرفأ» . ثمّ قال السيّد المدني بعد ذلك وغرقأت الدجاجةُ بيضها : باضته وليس عليه إلّا الغرقئ ، و [غرقأت] البيضةُ : خرجت كذلك . قال أبو حيّان : وهو دليل على أصالة الهمزة فيه . فقوّى ما صنعه الجوهريّ .

(٢) لاحظ عدم ضلوع الفيروزآباديّ في الاشتقاق والتصريف .

مزيدةٌ. قال جار الله: هي مقلوبة من التئفّة؛ قُدِّمت العين واللام -أعني الفائين- على الفاء -أعني الهمزة- ثمّ أُبدلت ثانية ياءً؛ كقولهم: تظنَّيْت، ولو كانت تَفْعِلَةً من الفيء لخرجت على زنة تَهيئةٍ، وعلى هذا فموضع ذكرها «أف ف» لا هنا كما توهّمه الفيروزآباديّ[١].

● وفي مادة «قدأ» قال: القِنْدَأْوُ، كجِنْطَأْو، وبالهاء: الصلبُ الشديدُ، والجَرِيءُ المُقدِمُ، والغليظُ القصيرُ، وشديدُ الرأسِ، وكبيرُهُ الحقيرُ الجثَّةِ المعروقُ، والسيِّئُ الخُلُقِ، والسيِّئُ الغذاءِ، والجملُ السريعُ، والناقةُ قِنْدَأْوَةٌ.

وفأسٌ قِنْدَأْوَةٌ: حادَّةٌ.

قال الفيروزآباديّ: ووَهِمَ أبو نصرٍ فَذَكَرَهُ في الدالِ. وهو تعقّبٌ في غيرِ محلِّهِ، فلعلَّهُ لا يَرى همزَتَه أصليّةً؛ فقد اختلفَ القومُ في هذا اللفظِ وما هو على وزنِهِ على أقوالٍ:

فقال ابنُ دريدٍ: وزنُهُ فِعْلَأْوٌ؛ قال في الجمهرةِ: لم يَجِئْ على فِعْلَأْوَةٍ إلّا سِنْدَأْوَةٌ: جريءٌ، ورجلٌ حِنْطَأْوَةٌ: عظيمُ البطنِ، وكِنْثَأْوَةٌ: عظيمُ اللحيةِ وقِنْدأْوَة: صلبٌ شديدٌ، وعِنْدَأْوَةٌ نحوُهُ. وذكرُ الجوهريِّ له في الدالِ بناء على هذا القولِ.

وقال السيرافيُّ: الأَولى أنْ يُحكَمَ بأصالةِ جميعِ حروفِ ما جاءَ على هذا الوزنِ، فيكونُ كجِرْدَحْلٍ، وعلى هذا فموضعُهُ المعتلُّ.

وقال الفرّاءُ: الزائدُ في هذا الوزنِ إمَّا النونُ وحدَها فهو فِنْعَلٌّ، وإمّا النونُ مع الهمزة فهو فِنْعَأْلٌ. وجَعَلَ النونَ زائدةً على كلِّ حالٍ.

وقال سيبويهِ: الواوُ مع ثلاثة أُصولٍ من الغوالبِ فيُحكَمُ بزيادتِها، وكلٌّ واحدةٍ

---

(١) لاحظ عدم ضلوع الفيروزآباديّ في الاشتقاق والتصريف.

من النونِ والهمزةِ رسيلتُها في المُثُلِ المذكورِ، فيُجعَلُ حكمُ إحداهُما في الزيادةِ حُكمَ الواوِ وإن لم يكونا من الغوالبِ، والحكمُ بزيادة النون أولى من الحكمِ بزيادةِ الهمزةِ؛ لكون زيادةِ النون في الوسطِ أكثرَ من زيادة الهمزةِ فوزنُهُ فِنْعَلْوٌ.

قال: وإنَّما لَزِمَ الواو الزائدة في الأَمثلةِ المذكورةِ بعدَ الهمزةِ لأَنَّ الهمزةَ تَخفى عندَ الوقفِ والواوُ تُظهِرُها.

فَظَهَر أنّ تعقيبَ الفيروزآباديّ للجوهريّ إمّا عن جهلٍ باختلافِ القوم، أو تحاملٍ لا وجهَ له(١).

• وقال في مادة «كمأ» الكَمْءُ، كفَلْس: نباتٌ معروف ينتأ من الأرض بلا أصل ولا ورق ولا زهر، وهو واحد الكَمأَة، عكس تمر وتمرة، وهو من النوادر؛ يقال: جَنَيْتُ كَمْأً واحداً، وكَمْأَين، وثلاثة أَكْمُؤٌ -كأفلس- وكَمْأَةً كثيرةً. هذا هو المعروف في اللغة، وما ذكره الفيروزآبادي من أنّها للواحد، والكَمْءُ للجمع على القياس في قول، أو هي تكون واحدةً وجمعاً، لا مُعَوَّلَ عليه(٢).

• وقال في مادة «لألأ»: واللؤلؤة في قول زهير:

كأنّـــها بـــلوى الأجـــمادِ لؤلؤةٌ أو بَطْنِ فيحانَ مَوشِيُّ الشوى لهقُ

قال أبو عبيدة: أراد بها البقرة الوحشية، وهو من التشبيه بالمجاز؛ كما تقول: كأنّ لسانَه عقيقة، تريد السيف، فقول الفيروزآباديّ: اللؤلؤة البقرة الوحشية. ليس

---

(١) لاحظ جهل الفيروزآباديّ باختلافهم في وزن «قِندأو» و «قِندأوة»، أو معرفته بذلك الاختلاف وتحامله على الجوهري. وفي هذا دفاع في محلّه عن الجوهريّ.

(٢) الفيروزآبادي ذكر جميع الأقوال في هذا الموضع، وقدّم بالذكر ما هو المعروف عند أهل اللغة، فلا محذور عليه، فما ذكره السيّد المصنّف يصلح تنبيهاً على الأصح المعروف، وأنّ باقي الوجوه ضعيفة وإن نُقلت عن بعض كبار الأئمّة.

بصواب(١).

• وقال في مادة «لمأ»: وألْمَأ به، وعليه: اشتمل عليه، أي ذهب به فواراه. وقول الفيروزآباديّ: إذ عُدِّيَ بالباء فبمعنى ذهب به، وبـ«على» فبمعنى اشتمل، موهِمٌ أنّ بين التعديتين فرقاً في المعنى، وليس كذلك، فإنّ الاشتمال على الشيء هنا ليس إلا بمعنى الذهاب به ومواراته؛ من قولهم: اشتمل عليه، إذا واراه بثوبه.

قال ابن السكيت في اصلاح المنطق، والتبريزي في التهذيب: يقال ذهَبَ ثوبي، وما أدري مَن ألمأَ عليه، ومَن ألمأَ به؟ أي من ذهب به، فإن كان غرضه توجيه تعديته تارة بالباء، وتارة بـ«على» مع اتّحاد المعنى ـ بتضمينه معنى الذهاب في الأولى، والاشتمال في الثانية ـ فليس تحته كبير أمر، ألا ترى أنّهم يقولون: مررت به، ومررت عليه، في كثير من الأفعال، فلو ذهب اللغوي يوجِّه نحو ذلك خرَجَ عن غرضه(٢).

• وقال في مادة «ليأ»: اللّياء، كضياء: حبٌّ كالحِمِّص شديد البياض ـ تشبه به المرأة البيضاء؛ فيقال: كأنّها اللياءُ، وقيل: هو اللوبياء ـ وسمكة بحرية يتخذ منها الأتراس فلا يحيك فيها شيءٌ، وهذا موضع ذكره لا المعتل؛ إذ لا يعرف له تصرّف، ولا مانع من الحكم بأصالة همزته، وذكر الفيروزآباديّ له في الموضعين لا وجه له(٣).

---

(١) وقد صرّح الراغب والزمخشري وابن فارس بأنّ إطلاق اللؤلؤة على البقرة الوحشية مجاز، فليس اللؤلؤة حقيقة في البقرة الوحشية كما في عبارة الفيروزآبادي، وهذا يدل على عدم إلمامه بأساليب العرب واستعمالاتها.

(٢) لاحظ ضيق عطن الفيروزآباديّ وقلّة معرفته باستعمالات العرب.

(٣) لحظ هذا الإشكال على منهجية الفيروزآباديّ، المبتني على عدم بيان الفيروزآباديّ لوجه

• وفي مادة «ملأ» قال: مَلَأْتُ الوعاءَ -كمنعته- مَلْأً ومَلْأَةً -بالفتح والكسر كتَمرة وسِدْرة- ومَلَّأْتُهُ تَمْلِئَةً، فامتَلَأَ، وتمَلّأَ، وهو ملآنُ، وهي مَلْأَى، وملآنةٌ لغةٌ لبعض بني أسد دون سائر العرب، وإطلاق الفيروزآباديّ غيرُ صوابٍ[١]، وهي أوعيةٌ وغرائرُ مِلاءٌ، كرِجال.

• وقال في مادة «نبأ» وقول العرب إنّ مسيلمةَ لَنُبَيِّئُ سَوْءٍ، على مثال غُزَيِّلٍ، تصغير نَبِيءٍ.

قال الفيروزآباديّ: هذا فيمن يجمعه على نُبَآءَ، وأمّا من يجمعه على أَنبياءَ فيصغّره على نَبِيٍّ، وأخطأ الجوهريُّ في الإطلاق. يريدُ أنّ النُّبَيِّئَ -على مثال غُزَيِّلٍ بالهمز- إنّما هو تصغير نَبِيءٍ مهموزا، وهو المجموع على نُبَآء كفقهاء، وأمّا تصغيرُ نَبِيٍّ -بالإبدال والإدغام المجموع على أَنْبِياءَ كأصفياء- فهو نُبَيٌّ -كقُصَيٍّ- بحذف إحدى اليائين؛ كما قالوا في تصغير عليّ: عُلَيٌّ.

وقد أخطأ في هذه التخطئةِ؛ لأنّ الجوهريَّ يرى أنّ النبيَّ من النبأ بمعنى الخبر كما صرَّح به، فتصغيره عنده نُبَيِّئٌ كغُزَيِّل سواءٌ جمع على نُبآءَ مهموزاً، أو على أنبياءَ مبدلاً؛ لأنّ الإبدال فيه عارضٌ، فإذا صُغِّرَ رُدَّ إلى أصلِهِ في التصغير، كيف وهو أحدُ أدلّتهم على أصالة همزِهِ! فإطلاقه في غير محلّه[٢].

نعم، من يرى أنّ النَّبيَّ من النباوةِ فتصغيره عنده نُبَيٌّ -كقُصَيّ- لا غير. وتصغيرُ

اشتقاقه من المهموز أو المقصور.

(١) لاحظ عدم دقة الفيروزآباديّ في إطلاق العبارات، فإن «ملأى» هي القياس ولغة العرب، وليست «ملآنة» على حدّها، فاطلاق الفيروزآباديّ وتسويته بينهما مجافٍ للصواب.

(٢) لاحظ دفاعه عن الجوهريّ، وهو محق في ذلك، وعدم فهم الفيروزآباديّ.

النُبُوَّة ـ مهموزةً ومبدلةَ ـ نُبَيْئَةٌ بالهمز كجُهينة، ومنه قولهم: كانت نُبيئَةُ مسيلمةَ نُبَيْئَةَ سَوْءٍ.

• وقال في مادة «ندأ» نَدَأْتُ الشيء: كرهته، نقله الجوهريّ عن الأصمعي.

وقد أشار بقوله «نقله الجوهريّ عن الأصمعي» إلى تبرئة ساحة الجوهريّ من الوَهَم الذي رماه به الفيروزآباديّ مردّداً، حيث قال: «نـدأه، كمنعه: كـرهه، أو الصواب فيه بذأه ـ بالباء الموحّدة والذال المعجمة ـ ووهمَ الجوهريّ» حيث وهّم الجوهريَّ بناءً على صحة «بذأه» دون «ندأه» فأراده السيّد المصنف بيان أنّ الجوهريّ ناقل ما عن الأصمعي، فالتبعة على الأصمعي لا عليه إن لم نقل انهما لغتان كما أشار إلى ذلك صاحب التاج.

• وقال في مادة «نشأ»: واستنشى الأخبار ـ بمعنى تتبعها ـ بالياء لا بالهمز، ووهِمَ الفيروزآباديّ(١).

• وفي مادة «وبأ» قال: ووَبَأَ إليه، وأوبأ: لغة في وَمَأَ وأَوْمَأَ، إذ أشار إليه، أو «أَوْبَأَ» يختص بالإشارة إلى خلف، و «أومأ» يختص بالإشارة إلى قدام؛ لا بالعكس، وغلط الفيروزآباديّ(٢)، قال الفرزدق:

ترى الناس ما سرنا يسيرون خلفنا

وإن نحنُ أَوبَأْنا إلى الناس وقّفوا

---

(١) وقد وقع في هذا الوهم جماعة آخرون، وقد نص ابن السكيت وغيره أنّه مقصور وإذا هُمِزَ فالهمزة ليست بأصل، راجع مادة «نشأ» و «نشأ» من معاجم اللغة وكتب غريب الأثر. وهذا النوع من الوهم ناشئ عن التحريف.

(٢) لاحظ عدم فهمه لعبارات اللغويين، ونقله ما يخالفهم، وانظر ما قاله في تاج العروس هنا.

أي إن أشرنا إلى خلفٍ وقفوا. والرواية المشهورة «وإن نحن أَومأنا» فيكون الإيماء الإشارة مطلقاً، والإيباء يختص بها إذا كانت إلى خلفٍ.

• وفي مادة «ورأ»، قال في كلمة «وراءَ»: قال ابن جنّي: همزتها أصليّة؛ لتصغيرها على وُرَيِّئَة بالهمز.

وقال الجمهور: هي بدل من ياءٍ؛ لقولهم: تواريت بالياء. فتوهيم الفيروزآباديّ للجوهريّ في القول باعتلالها لا وجه له[١].

وحكمها في الإعراب والبناءِ حُكمُ سائر الجهات السّتّ، فإن أضيفت لفظاً أُعرِبَت نصباً على الظرفية، أو خفضاً بـ «من» وإن قطعت عن الإضافة لفظاً ونيّةً أعربت كذلك ونُوِّنت، فإن حذف المضاف ونُوي لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنوَّن، وإن نُوِيَ معناه بُنيت على الضم. وقول الفيروزآباديّ: هي مثلّثةُ الآخر مبنيّة[٢]، وَهَمٌ صريح، أو إيهام قبيح، على أنّ إثبات دعوى الحكم ببنائها مثلّثةً دونه خرط القتاد[٣].

• وقال في مادة «ومأ»: وقال بعضهم: الإيماء أن تشير بيدك إلى من أمامك ليتقدّم، فإن أشرتَ إلى مَن خلفك ليتأخّر أو يقف فهو الإيباء ـ بالباء الموحّدة ـ لا بالعكس كما توهّمه الفيروزآباديّ[٤].

---

(١) لاحظ تحامله على الجوهريّ مع أنّ الجمهور معه في كون همزة «وراء» منقلبة عن ياء. أضف إلى ذلك ان الفيروزآباديّ نفسه ذكرها في المعتل دون تنبيه، فغلطه من وجهين، وتحامله في غير محله. ولاحظ دفاع السيّد المصنف عن الجوهريّ.

(٢) وأعاد هذا القول في مادة «ورى» وسكت عليه صاحب التاج في الموضعين.

(٣) وهو يستلزم جهله بالنحو والإعراب، أو ادّعاؤه ما لم يعرفه النحو يون.

(٤) وقد مرّ هذا التوهيم في «وبأ» وأحال عليه الفيروزآباديّ هنا، فكأنه أعاد غلطه.

• وقال في مادة «هوأ» والمُهْوَئِنُّ ـ كمُطمَئِنّ ، وتفتح الهمزة ـ للصحراء الواسعة ، موضعُ ذكره حرف الهاء من باب النون ؛ لقولهم : اهوَأنَّتْ المفازة ـ كاطمأنت ـ أي اتّسعت . ووزنه عند الجمهور «مُفْوَعِلٌّ» ، وعند السيرافي «مُفْعَلِلٌّ» ، فنونه أصلية على القولين . وذكرُ الجوهريِّ له هنا لا يُعَدُّ وَهَماً ؛ لاحتمال أنّه يرى اشتقاقه من الهَوْء[1] ـ أُلحِق باقشعرّ ـ بزيادة النونين كما ذهب إليه بعضهم في ارجحَنَّ ، وأنّه من الرجحان . ثمّ وقفت على نسخة من القاموس أُلحِقَ فيها ما نصَّهُ : «وذكره هنا وَهَمٌ للجوهريّ ؛ لأنّ وزنه مُفْعَولٌّ ، والواو زائدة ؛ لأنّها لا تكون أصلاً في بنات الأربعة» انتهى .

وهو غَلَطٌ صريح ؛ لأنّ تمثيله بمُفْعَوِلّ وذكره له في «هون» صريح في أنّ الواو عين الكلمة ، فيكف تكون زائدة ؟ ومقابلته الهمزة بالواو في الوزن غلطٌ آخر .

إلّا ان يكون الناسخ حرّف «مُفْوَعِلاًّ» إلى «مُفْعَوِلّ» كما يرشد إليه حكمه بأنّه من بنات الأربعة ، فتكون الهمزة عنده أصليّة ، لكن يناقض ذلك ذكره له في «هون» من غير تنبيه على أصالة الهمزة ، فإنّه يقتضي أنّ الهمزة عنده زائدة ، والكلمةَ ثلاثيةٌ ، وتوهيم الجوهريّ لا وجه له كما عرفت .

هذه جملة من . توهيمات السيّد المصنف للفيروزآباديّ ، ومنها يظهر إمكان تقسيم تلك النقودات حسب مواردها ، فإن منها الاغلاط والاوهام اللغوية التي وقع فيها نتيجة لسوء فهمه لعباراتهم .

---

(١) لاحظ دفاعه عن الجوهريّ ، والتوهيم الذي بعده بناء على بعض النسخ واما النسخة الصحيحة الموجودة اليوم ففيها «مُفْوَعِلٌ» وهو موافق لرأي الجمهور .

ومنها: ما وقع فيها نتيجة لتصحُّفِها عليه[١].

ومنها: ما لم ينفرد به لكن عدّه السيّد غلطاً أو وهماً وتصحيفاً طبقاً لما هو الأصح.

ومنها: الأغلاط النحوية والصرفية والاشتقاقية التي وقع فيها الفيروزآباديّ.

ومنها: أغلاطه في منهجية الكتاب كما في ذكره لكلمة واحدة في موضعين دون بيان لمحلّها الأصلي.

ومنها: تحامله على الجوهريّ وتغليطه إياه وتوهيمه له بلا مبرّر علمي.

ومنها: ذكره لما ورد عن بعض العرب في عَرض ما ورد عن جميع العرب، و..و..و.. مما يحتاج كل ذلك إلى بحوث وافية، وتقسيم لماهية تلك النقودات، فإن تجلية وجوه نقودات السيّد للفيروزآباديّ مهمة صعبة تحتاج إلى دراسة مستقلة وافية يتبين من خلالها ملامح عبقرية السيّد المصنف وابداعه في المنهج النقدي، وخصوصاً نقوداته للفيروزآباديّ التي لم يسبقه إليها أحدٌ رغم كثرة ماكتب من النقود للقاموس.

ومع دفاع السيّد المصنف عن الجوهريّ محقّاً في الأغلب الأعم من دفاعاته، نراه لا يقدّس الجوهريّ تقديساً أعمىٰ، ولا يتوخى إلّا بيان الحقيقة، ولذلك كان قسط وافر من النقد قد أشرك فيه الجوهريّ والفيروزآباديّ.

---

(١) وقد مرَّ مثاله في مادة «نشأ». وأوضح منه وأصرح ما وقع في مادة «أسد» من التصحيف؛ الأُسْدي، كتركي: ضرب من الثياب؛ جمع ثوب، وقول الفيروزآباديّ: نبات، تصحيف قبيح.

٢ ـ ما نقد فيه الجوهريّ والفيروزآباديّ معاً

إن كتاب الصحاح رغم عظمته وعظمة مؤلّفه الإمام اللغويّ الجوهريّ، لم يسلم من النقود، ولم يخل من الأغلاط والأوهام، وقد عرفت أنّ كثيراً من تغليطات الفيروزآباديّ لهذا الإمام اللغويّ كانت في غير محلّها، وتحاملاً بلا مسوّغ عليه، لكنّ ذلك لا يصدنا عن القول بأن قسماً منها كانت في محلّها، وإن حاول البعض تصحيحها بوجوه بعيدة وتمحّلات غريبة، لكنّ هناك منها ما غلّطه فيها الفيروزآباديّ، ووقع هو أيضاً في الغط، فكان الإشكال متقابلاً في الطرفين، وقد ذكر السيّد جملة صالحة من هذا النوع، إليك بعضها:

• قال السيّد المصنف في مادة «أثأ»: وأَثَأْتُهُ بِسَهْمٍ إثاءةً ـ كأَبَحْتُهُ إباحةً ـ أي رميته به، موضعه «ث و أ» كما أورده الفارابي في ديوان الآدب(١)، لا هنا كما توهّمه الفيروزآباديّ تبعاً لأبي عبيد(٢)، ولا «ث أ ث أ» كما توهّمه الجوهري.

• وقال في مادة «ثفأ»: الثُّفَاءُ كغُراب وتفّاح: حبّ الرَّشّاد، واحدته بهاءٍ، ومنه الحديث: ما في الأمرّين من الشِّفاء الصَّبِرِ والثُّفاء.

قال جار الله: سُمِّيَ بذلك لِما يَتبَعُ مذاقَه من لذع اللسان لحدّته؛ من قولهم: ثفاه يثفوه و يثفيه، أي تَبِعَهُ، وهمزته منقلبة عن واو أو ياءٍ على اللغتين(٣).

---

(١) ومثله صنع الصاغاني حيث أورده في «ثأثأ» من تكملته وصرح بان موضعه «ثوأ».

(٢) لكنّه ذكره في «ثأثأ» منبهاً على أن موضعه «ثو»، وذكره في «ثوأ» ثمّ قال: وذكر في «أثأ» فكأنّه متخبّط في موضعه.

(٣) وصرّح بمثل ذلك الصاغاني في العباب. وهو الصحيح اشتقاقاً، وإن احتمل ابن سيده ضعيفاً ان الهمزة هكذا وضعاً. انظر تاج العروس.

وعلى هذا فموضع ذكره المعتل لا هنا كما وقع في الصحاح والقاموس .

• وقال في مادة « ثوأ » : وأثأته بسهم ،كأبحته : رميته به ، هذا موضعه ، لا « أث أ » ولا « ث أث أ » . فأعاد منبّها على ما ذكره في « أثأ » .

• وقال في مادة « حبطأ » واحبنطأ : انتفخ بطنه ، وامتلأ غضباً ، ولصق بالأرض ، واصله من الحَبْط ؛ زيدت النون والهمزة[(١)] ، أو الياء للإلحان ، فموضعه « ح ب ط » ، لا هنا ووهم الفيروزآباديّ[(٢)] ، ولا « ح ط أ » ووهم الجوهريّ[(٣)] .

• وقال في مادة « حفتأ » قال : الحَفَيْتَأ ،كسَمَيدع : الرجل القصير السمين ، وذكره في « ح ل ت » وهمٌ للجوهريّ ، وأهمله الفيروزآباديّ هنا[(٤)] .

• وقال في مادة « رقأ » : والرَّقُوء ، كرسول : ما يوضَعُ على الدم ليرقَأَ ، ومنه قول قيس بن عاصم لولده : « لا تسبّوا الإبلَ ، فإنّ فيها رَقوءَ الدم ومَهرَ الكريمة » ، أي بها يحقن الدم؛ لأنّها تُدفَعُ في الديات، فيكفُّ صاحبُ الثأر عن طلبه ، فيحقن دم القاتل. ووهم الجوهريُ ، فقال : في الحديث[(٥)] ، والفيروزآبادي ، فقال : قول أكثم[(٦)] .

---

(١) قال ابن بري : صواب هذا أن يذكر في ترجمة « حبط » لأن الهمزة زائدة .

(٢) حيث ذكره بعد « حبأ » وعدَّ جميع حروفه أصلية . والصواب ما ذكره السيّد المصنف ، لأنّهم يقولون : حَبط بطنُ الرجل ، إذا انتفخ لطعامٍ أو غيره . وقد وهم الفيروزآباديّ فشارك الجوهريّ في وهمه حيث ذكره في « حطأ » .

(٣) حيث زعم زيادة النون وأصالة الهمزة .

(٤) حيث زعم زيادة النون واصالة الهمزة .

(٥) وهذا التوهيم بناءً على اختصاص « الحديث » بما عن النبيﷺ ، وإلّا فلم يخطأ الجوهريّ إذ إطلاق الحديث على قول الصحابي ليس بعزيز عند العامّة ، وكتب الغريب مشحونة بذلك ، وقيس بن عاصم صحابي .

(٦) هذا التوهيم بناءً على ما اختار السيّد المصنف ، وإلّا فإن للفيروزآباديّ موافقين في أن

• وقال في مادة «رنأ»: ويَرْنَأَ لحيتَهُ: خضبها به [أي باليُرنّاء]، والياء في اوله زائدة قطعاً؛ لإجماعهم على أنّها لا تكون مع ثلاثة اصولٍ إلّا زائدة، سواء كانت أوّلاً أو وسطاً أو أخيراً، وذِكرها في فصل الياء من هذا الباب كما صنعه الجوهريّ والفيروزآباديّ وهمٌ[١].

٣ـ ما نقد فيه الآخرين

كان السيّد المصنف‏ حريصاً على التهذيب والتتبع والتدقيق، فلذلك نقد وخطّأ ووهّم الفيزوزآباديّ ودافع عن الجوهريّ، ونقدهما معاً وربّما انفرد بنقد الجوهريّ لوحده، أو في عداد جماعة آخرين، كما أنّه كان ينقد أعلاماً آخرين من أعلام اللغة، مبيّناً موطن الخطأ والوهم عندهم.

• فقد مرّ عليك في مادة «أثأ» توهيمه للفيروزآباديّ تبعاً لأبي عبيد، وتثليثهما الجوهريّ في الوهم.

• وقال في مادة «حفسأ»: الحَفَيْسَأ، كسميدع: الرجل القصير اللئيم الخلقة، وذكرُ الجوهريّ له في «ح ف س» وهم. فوهم الجوهريّ لوحده.

• وقال في مادة «زأزأ»: قِدْرٌ زُؤازِئَةٌ وزُؤَزِئة ـكعُلابطة وعُلَبِطَة ـ أي عظيمة واسعة؛ لضمّها الجزورَ أجمع. وذكرها في المعتل وَهَمٌ.

• وقال في مادة «فتأ» فتأتُ النارَ: أطفَأْتُها، حكاه ابنُ مالك عن الفراء، وتوهَّمَ أبو حيان أنّه تصحيف عن «فثأ» بالمثلثة، وليس به.

الكلام لأكثم.

(١) وقد صرح أبو حيان زيادة الياء، وإليه ذهب ابن جني سيدة. والفيروزآباديّ تبع الجوهريّ والصاغاني في التكملة والعباب في هذا الوهم.

• وقال في مادة « منأ » المنيئَةُ ، كسفينة : الجلدُ أوّل ما يُدبَغ ، وما دام في الدباغ ، والدباغ الذي يُدبغ به ، والمَدْبَغة .

وقول الفارسي : هي مَفْعِلَة من النِيءِ ـ وهو اللحم لم ينضج ـ يدفعُهُ قولهم : منَأْتُهُ .

• وقال في مادة « وثأ » : وقد وُثئت يدُهُ ـ بالبناء للمفعول ـ ولا تقل وَثئت كتعبت .

• وقال في الأثر من مادة « وجأ » (فوَجَأْتُ عُنُقَهَا) ضربتها بيدي ، أو رضضتها دقّاً . وقول ابن الأثير في جامع الأصول : وَجَأْتُ عُنُقَهُ ، إذا دُستَها برجلك ، وَهَمٌ ؛ لأن الدَّوسَ بالرجلِ وَطْءٌ لا وَجْءٌ .

وهناك الكثير من هذا النمط من النقودات والتنبيهات التي ذكر فيها أعلاماً بخصوصهم وقعوا فيها ، تراها في ثنايا الكتاب وموادّه ، مضافاً إلى ما نبّه عليه من الاغلاط والأوهام ولم يصرّح بأسماء غالطين أو واهمين بأعيانهم ، مكتفياً بالإشارة الإجمالية لذلك .

• ففي الأثر من مادة « رزأ » قال : « المؤمن مُرَزّى » كمعظّم بترك الهمزة تخفيفاً : مصابٌ بالأرزاء فيما يحبّ أو كثيراً ما تصيبه الرزايا ، ومن ضبطه بتشديد الياء فقد وهم ..

• وقال في مادة « سبأ » : السّابياء ، كالسافياء : المشيمة ؛ قال جار الله : هي من سبأتُ جِلدَه ، إذا سلخته . وعلى هذا فأصل يائها الهمز ، وهنا موضع ذكرها لا المعتل . فأشار معرّضاً بمن ذكرها في المعتل .

• وقال في المثل من مادة « فرأ » : «كل الصيد في جوف الفرا» اصله أن ثلاثة نفر اصطاد أحدهم ظبياً ، والآخر أرنباً ، والثالث حماراً ، فاستطال صاحب الظبي

وصاحب الأرنب على صاحب الحمار، فقال لهم ذلك، أي كل صيدٍ دونه لعظمه. يُضرب لمن يُفَضّل على اقرانه. وتمثل به النبيّ ﷺ في أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطّلب، لا أبي سفيان بن حرب كما توهّمه غير واحد(١).

• وقال في الأثر من مادة «نتأ»: (ناتئ الجبين) أي مرتفعه، يروى بلا همز تخفيفاً، وأصله الهمز، فهذا موضع ذكره لا المعتل كما تُوُهِّمَ.

• وقال في الأثر من مادة «وجأ»: (ضحى بكبشين موجوءَين) ولا تقل مُوَجأَين ـ كمُكْرَمَيْن ـ فانه خطأ من الرواة(٢).

هذه بعض النماذج المبينة لمنهج السيّد المصنف النقدي في اللغة وعلومها، اقتصرنا على أخذها من كتاب الهمزة، ذكرناها لتقف على ما قلناه من براعته فيها وضلوعه في التدوين، وأنّه يُعدّ بحقٍّ من المجدِّدين في معاجم اللغة العربية، من حيث النقد وعنايته الفائقة بتقديم الصحيح الفصيح، دون نقل الكلمات على عواهنها، ومن حيث الاستدراك والسعة وتكثير المشتقات والمستعملات كما سيأتيك بيان بعض الشيء عنه، وعن منهجيته في «طرازه الأول» بعد قليل:

---

(١) سياتي في ميزاته ومنهجيته في المثل.

(٢) سياتي في ميزاته ومنهجيته في الأثر.

منهج الكتاب وميزاته

المنهج الاجمالي للكتاب

لقد رسم السيّد المصنف منهجه العام في مقدمته للكتاب، فصرّح بأنّه ينقل أوّلاً ما تكلمت به العرب في المادة اللغوية، ثمّ يتعرض لغريب القرآن وغريب الأثر، ويذكر المجاز، والمصطلح، وأمثال العرب، قال:

«هذا كتاب جمعت فيه من لسان العرب ما يُحظى منه بارتشاف الضَّرَب، وأحرزت فيه من غريب القرآن والأثر، ما يُرضى منه صدق العين والأثر، وأضفت إلى ذلك من بيان مجازات الكلام. ومصطلحات العلماء الأعلام، وأمثال العرب العرباء»(١).

ثمّ قال في مقدّمته مفصِّلاً هذا الترتيب المجمل، فقال:

«وأمّا طريقة تحريره، وأسلوب تقريره، فإني أبدأ الفصل من الباب، باللغة العامّة، ثمّ الخاصة بالكتاب، ثمّ أجيء على الأثر بالأثر، ثمّ بالمصطلح فالمثل»(٢).

فكان ترتيبه هو أن يذكر:

---

(١) مقدمة المصنف: ٣ ـ ٤.

(٢) مقدمة المصنف: ٨.

١ ـ اللغة العامة ـ والمجاز.

٢ ـ الكتاب.

٣ ـ الأثر.

٤ ـ المصطلح.

٥ ـ المثل.

فمع علمنا أنّ المجاز داخل في معاني كل صيغة من الصيغ، يبقى الكتاب خماسيَّ الترتيب في كل فصل.

«هذا إذا اشترك الجميع في المادّة، واشتبك في سلوك تلك الجادّة، وإلّا ذكرتُ ما اتفق، انفرد أو ارتفق»[(١)].

وهذه الطريقة طريقة جديدة مبتكرة، لم يسبقه إليها أحد من المؤلفين والمصنفين، لا من القدماء ولا من المتأخرين، فإنهم في تآليفهم وتصانيفهم يخلطون الحقيقة والمجاز، بل ربّما قدموا المجاز على الحقيقة، ويأتون في أثناء سرد المواد اللغوية بما أرادوه أو سنح لهم من تفسير بعض الفاظ الكتاب والأثر، وربّما جاءوا ببعض الأمثال، وبعض المصطلحات التي غالباً ما يذكرون منها ما يتعلق بعلوم اللغة، كاصطلاحات علم العروض والقوافي، أو النحو والتصريف، دون أن يتعرضوا لباقي المصطلحات التي لها أصول لغوية صحيحة.

وهم في كل ذلك لا يلتزمون منهجاً محدّداً، ولا ترتيباً معيّناً، بل يذكرون ما يذكرون من ذلك بحسب مناسبته لمكان المادة اللغوية المشروحة.

على أنّ كثيراً من ألفاظ غريب القرآن والأثر والمصطلح والمثل تحتمل أكثر من

---

(١) مقدمة المصنف: ٨.

وجه لغوي، ويختلف في تفسيرها اختلافاً متباعداً، فيكون ذكرها في مكانٍ ما دون آخر، تضبيع لباقي المعاني، وخلطٍ لصواب الآراء.

وإذا ذكروا الوجوه المتعدّدة وفسّروها، كانت بعض الوجوه في غير محلها، أعني غير مناسبة لمكان المعنى المذكورة فيه، وذلك ما يتعب طالب الشرح، ويجعل تناول المعاني صعباً عسيراً، يحتاج إلى جهد واستقصاء.

فأمّا فصله بين الحقيقة والمجاز

فهو بهذا الفصل جعل استعمالات العرب في أنصبتها الموضوعة لها والمستعملة فيها، وميّز بين ما هو حقيقة عندهم وما هو مجاز، وهذا ما يجعل تناول اللغة الصحيحة سهلاً جدّاً بخلاف ما سارت عليه معاجم اللغة، من خلطها بين الحقيقة والمجاز، وربّما قدموا المجاز بالذكر ثمّ ذكروا الحقيقة، ولعل هذا الخلل في المعاجم هو الذي حدا بالزمخشري في أساسه أن يفصل بين الحقيقة والمجاز، فكان له قدم السبق بذلك، لكننا نرى من لحقه لم يقتفوا أثره، ربّما كان ذلك لوعورة الطريق وصعوبة المسلك، فإنّ التفريق بين الحقيقة والمجاز، لا يستطيع ميزه إلّا من أوتي غاية الحظ من الأدب، والإلمام بفصل الخطاب من كلام العرب، ومن كان ضليعاً في علم المعاني.

وقد اقتفى السيّد عليّ خان أثر الزمخشري في إفراده الحقيقة عن المجاز، ولمّ شعث الاستعمالات، مضيفاً الكثير من الاستعمالات المجازية، وربّما بيّن وجه مجازيّتها وعلاقتها بالأصل اللغوي في بعض الأحايين، فرفع بذلك خللاً عظيماً كان في معاجم اللغة.

قال الاستاذ فارس الشدياق: «ومما أحسبه من الخل أيضاً تقديم المجاز على الحقيقة، أو العدول عن تفسير الألفاظ بحسب أصل وضعها،... مثال ذلك لفظة

«عبر» أصلُ وضعها للنهر؛ يقال: عبر النهر عَبراً وعبوراً إذا قطعه إلى الجانب الآخر ثمّ شبّه به عَبْر الرؤيا وتعبيرها أي تفسيرها، وحقيقة معناها عبور أمر من مجهول إلى معلوم، مع أنّ الجوهري ابتدأ هذه المادة بالعِبرة وهي الاسم من الاعتبار، والفيروزآبادي ابتدأ بعبر الرؤيا، والزمخشري ابتدأها بقوله: الفرات يضرب العِبرَين بالزَّبد وهما شَطّاه، وناقةٌ عُبْرُ أسفار: أي لا تزال يسافر عليها، غير أنّ الصغاني وصاحب المصباح ابتدءا بعَبَرَ النهر، وهو الحقّ لأنّ عبور النهر كان للعرب الزم من عبر الرؤيا»[١].

أقول: وابتدأ ابن منظور بقوله: عَبَر الرؤيا يعبُرُها عَبْراً وعبارةً، وعبّرها فَسّرها وأخبر بما يؤول إليه أمرها. ثمّ ذكر كلاماً كثيراً ثمّ قال: وقيل: أُخذ هذا كله من العِبْر وهو جانب النهر...

وابتدأ الصاحب في محيطه المادة بقوله: «عَبَرَ الرّؤيا عَبْراً وعبارةً وعَبَّرَها، جميعاً...»[٢].

وابتدأ ابن دريد في جمهرته المادة بقوله: «والعِبْرُ شاطئ النهر، وهما عِبران... وعَبَرتُ النهر أعبُره عَبْراً، وكذلك عَبَرْتُ الرّؤيا أعبُرُها وعَبَّرْتها تعبيراً، والاسم العبارة...»[٣]

والفيومي وإن ذكر «عبرتُ النهر» في صدر المادة، لكنّه حين ذكر «عَبَرت الرؤيا» لم يشر إلى مجازيتها ووجه أخذها من عبور النهر[٤].

---

(١) الجاسوس: ١١ ـ ١٢.

(٢) المحيط في اللغة ٢: ٣٤.

(٣) جمهرة اللغة ١: ٣١٨.

(٤) انظر المصباح للفيومي: ٣٨٩.

فأمّا السيّد عليّ خان، فقد تجاوز هذه الإشكاليّة، فبدأ بما عرفته العرب من عبور النهر، ثمّ ذكر عبر الرأيا وبين علاقة المجاز بالحقيقة، فقال:

«عبرتُ النهر عبراً وعُبُوراً ـكنصر ـ تجاوزته وقطعته عرضاً من احد جانبيه إلى الآخر... وعَبَر الرؤيا عَبْراً وعبارة: فسَّرها، وحقيقته ذكر عاقبتها وآخر أمرها؛ من عُبُور النّهر؛ كأنّه عبَرَ من ظاهرها إلى باطنها»(١).

ولهذا نظائر كثيرة، تجدها في أغلب المواد اللغوية، وتجدها في المجاز، حيث كان دأب السيّد المصنف وديدنه، ذكر الحقيقة، ثمّ المجاز، وبيان العلاقة بينها في بعض الاحيان.

وأمّا إفرادهُ الكتاب

فهو أيضاً له نفس ما قلناه من ميزة سهولة التناول، وجمع المعاني المفسّرة في مكانٍ واحد، مضافاً إلى تسهيله الاطلاع على القراءات إن وجدت في آية ما من الآيات الكريمة، ومعناها.

ففي مادة «حسس» من اللسان نراه في تفسير قوله تعالى: ﴿**فلما أحس عيسى منهم الكفر**﴾(٢) كلّما تعرّض لمعنى من معاني المادة تحتمله الآية جاء بها وفسّرها به، قال:

«وتحسّست من الشيء أي تَخَبَّرت خبره، وحَسَّ منه خبراً وأَحسَّ، كلاهما: رأى، وعلى هذا فسّر قوله تعالى: ﴿**فلما أحسّ عيسى منهم الكفر**﴾. وحكى اللحياني: ما أَحسَّ منهم أحداً، أي ما رأى. وفي التنزيل العزيز: ﴿**هل تحس منهم**

---

(١) الطراز «عبر».

(٢) آل عمران: ٥٢.

من أحد﴾ معناه هل تبصر هل ترى؟ ...».

وقال بعد خمسة أسطر:

«وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿**فلّما أحس عيسى منهم الكفر**﴾ وفي قوله ﴿**هل تُحِسّ منهم من أحد**﴾، معناه: فلما وجد عيسى، قال والاحساس الوجود ... وقال الزجاج: معنى أحسّ علم ووجد في اللغة ... وقال الليث في قوله تعالى: ﴿**فلّما أحسّ عيسى منهم الكفر**﴾ أي رأى، يقال: أحسست من فلان ما ساءني، أي رايت ....».

فهنا يلاحظ تكرر الآية ونقل الأقوال فيها، وإدخال آية اخرى معها وتكرارها مرّتين، كل ذلك مما يشوش على الطالب، ويجعل العثور على خلاصة معنى الآية صعباً، ناهيك عن أنّهم يشرحون موضع الشاهد منها دون معناها كاملاً.

ومثل هذا نجده في تهذيب الازهري حيث نقل ما قاله الفراء فيها وفي قوله: ﴿**هل تحس منهم من احد**﴾، ثمّ ما قاله الزجاج، ثمّ نقل ما قاله المنذري في قوله تعالى: ﴿**لا يسمعون حسيسها**﴾، وفي قوله: ﴿**هل تحس منهم من احد**﴾، ثمّ نقل ما قاله الليث ...[(١)].

واقتُصر في الصحاح على تفسير الآية بمعنى «رأى»[(٢)] ومثله صنع الزبيدي في التاج[(٣)].

وفي المفردات قال الراغب: «﴿**فلّما أحسّ عيسى منهم الكفر**﴾ فتنبيه أنّه قد ظهر منهم الكفر ظهوراً بان للحسِّ فضلاً عن الفهم»[(٤)].

---

(١) انظر تهذيب اللغة ٣: ٤٠٧ ـ ٤٠٨.

(٢) الصحاح، للجوهريّ ٢: ٩١٨.

(٣) تاج العروس ١٥: ٥٤١.

(٤) المفردات للراغب: ١١٦.

فها هم بين مختصر مخل، وبين مطوّل خالطٍ للآيات، ومفرّق للمعاني مكرّر للآية حسب معانيها.

ومقابل هذا نرى حسن صنيع السيّد المدني، في فصله للكتاب، وذكره كل آية على حدةٍ، وتفسيرها بوضوح، ونقل المعاني الموجودة فيها بلا ارتباك ولا تكرار، قال:

«﴿فلّما أحس عيسى منهم الكفر﴾، عَلم، أو عرف، أو وجد، أو رأى ـ من رؤية العين أو القلب ـ أو خاف، أقوالٌ. والكفر: جحود نبوّته وإنكار معجزته».

فجمع الاقوال في تفسير «أحس» من الآية، ثمّ استطرد فشرح المراد من الكفر، وبذلك تبيّن معنى الآية كاملاً، فأفاد في شرح الكتاب شرح المادّة المتوخّاة، وشرح معنى الآية المباركة، بكل وجوهها، بأحسن عبارة واوضح ترتيب، وبلا تعقيد ولا خلط بالآيات الأخرى.

وفي إفراده الأثر

مثل ما سبق من فائدة هٰذه المنهجية، ووضوح المعنى أو المعاني، والتخلّص من الارتباك.

ففي مادة «نمر» من اللسان قال بعد أن ذكر النمر الحيوان المعروف: «وفي الحديث: نهى عن ركوب النِّمار، وفي رواية: النّمور، أي جلود النمور، وهي السباع المعروفة، واحدها نمر، وإنما نهى عن استعمالها لما فيها من الزينة والخُيلاء ولانه زي العجم أو لأن شعره لا يقبل الدباغ عند أحد الأئمّة إذاكان غير ذكي، ولعل أكثر ما كانوا يأخذون جُلودَ النمور إذا ماتت، لأنّ اصطيادها عسير، وفي حديث أبي أيّوب: انه أُتى بدابة سرجها نمور فنزع الصُّفَّة ...».

ثمّ ذكر بعد أكثر من صفحة معنى تنمَّرَ «أي تنكّر وأوعد لأن النمر لا تلقاه أبداً إلا متنكراً غضبان ...»، ثمّ استرسل في ذر الاستعمالات حتّى قال بعد عشرين سطراً: «وفي حديث الحديبية: قد لبسوا لك جلودَ النمور، هو كناية عن شدّة الحقد والغضب تشبيهاً بأخلاق النّمر وشراسته ...».

ثمّ قال بعد ثمانية أسطر: «وفي الحديث: فجاءه قوم مجتابي النمار... كأنّها أخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض ...»، ثمّ استرسل فذكر بعض الآثار إلى ان قال: «وفي حديث خباب: لكنّ حمزة لم يترك له إلّا نَمِرة ملحاء، وفي حديث سعد: نبطي في حُبوته، اعرابيّ في نَمِرَته، اسدٌ في تامورته ...».

فهذه المعاني كلها ترجع إلى النّمر الحيوان المفترس المعروف، نراها مشتتة في المادة غير مجموعة في مكان واحد.

ولم يذكر في التهذيب إلا «وفي الحديث فجاءه قوم مجتابي النمار»[(١)]، ولم يذكر في الصحاح ولا القاموس شيئاً من الأثر.

وأما السيّد عليّ خان فإنه أفرد الأثر، فقال:

«نهى عن ركوب النمار» ويروى النمور، وهما جمع نمر، أي جلودها لِما فيها من الريبة والخيلاء، ولأنّه زي العجم، ولان شعره لا يقبل الدباغ، ولعل اكثر جلودها انما تؤخذ بعد موتها؛ لان اصطيادها عسير. وفي حديث الحديبية «لبسوا جلود النمور» أي اظهروا العداوة وكشفوها وتشمروا للشر وجدّوا في إبدائه، أو اشتد حقدهم وغضبهم! تشبيهاً بأخلاق النمور وشراستها.

---

(١) التهذيب، للازهري ١٥: ٢١٩.

«عربى في نمرته» : ككلمة : هي البردة المخططة تلبسها الاعـراب.
ومنه : «لكنّ حمزة لم تكن له إلا نمرة ملحاء».
وحديث «جاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار» وهي جمع نَمِرة. وقد مرّ في (ج و ب).

فذكر ما أراد بشَرحه وفَسْرَهُ من الأثر مفرداً، مقدّماً النمر الحيوان، ثمّ المجاز منه الذي بمعنى الشر، ثمّ ذكر الآثار التي فيها ذكر النمرة بمعنى الثياب المخططة.

كل هذا مع توضيح شاف للمعنى دون تطويل ونقل للأقوال المختلفة، فإنّ هدفه هو إيصال اللغة لا استعراض الأقوال، واستقصاء نقولات اللغويين، إذ لا داعي لذلك مع عدم الاختلاف أو وقوع النزاع فيه.

وأمّا المصطلح

فإن السيّد المدني مضافاً إلى إفراده إياه، ذكر كثيراً من المصطلحات من أنواع العلوم ولم يقتصر على مصطلحات علوم اللغة.

ففي مادة «جزأ» مثلاً من اللسان ذكر المجزوء من الشعر، بعد ذكره لمعنى الجُزء في كلام العرب بمعنى النصيب، ثمّ ذكر حديث «الرؤيا الصالحة جزء من ستة واربعين جزءاً من النبوّة» والاختلافات في روايته من حيث العدد، ثمّ ذكر الحديث «الهديُ الصالح والسمت الصالح جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة» وشرحه على ما في شرحه من اختلافات، ثمّ ذكر الحديث «ان رجلا اعتق ستة مملوكين عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله فجزّأهم أثلاثاً ثمّ أقرع بينهم فاعتق اثنين وارقّ أربعة» ثمّ شرح معناه واختلاف الفقهاء الاربعة في ذلك.

ثمّ قال: «والمجزوء من الشِّعر: ما حُذف منه جُزآن أو كان على جُزأين فقط، فالأُولى على السّلب والثانية على الوجوب.

وجَزَأَ الشِّعرَ جَزْءاً وجَزَّأه فيها: حذف منه جُزأين أو بَقّاه على جُزْأين.

التهذيب: والمجزوء من الشعر: إذا ذهب فعل كل واحد من فواصله، كقوله:

يظن الناسُ بـالمِلكيـ ـنِ أنّهما قـد التَأَمـا

فان تَسْـمَعْ بـلأمهما فإنّ الأمـرَ قـد فَـقَما

ومنه قوله:

أصـبح قـلبي صـردا لا يشـتهي أن يـردا

ذهب منه الجزء الثالث من عَجُزه».

ثمّ راح يذكر باقي معاني مادة «جزأ»...

ولم يذكر الفيروزآبادي والجوهري حتّى هذا المصطلح العروضي.

وفي المحيط: والشعر المجزوء إذا ذهب منه فِعْلٌ واحد من فواصله[(١)].

وفي تكملة الصاغاني: المجزوء من الشعر ما سقط منه جزآن[(٢)].

وفي العين: والمجزوء من الشعر إذا ذهب فصل واحد من فصوله.

مثل قوله:

يظن النّاسُ بالملكين

وذكر مثل ما مرّ عن التهذيب[(٣)] وفي العباب: المجزوء من الشعر ما أُسقط منه جزآن، وبيته قول ذي الاصبع العدواني:

عـذير الحـيّ مـن عَـدْوا نَ كَـانوا حَـيَّةَ الأرض[(٤)]

---

(١) المحيط في اللغة ٧: ١٥٢.

(٢) التكملة والذيل للصاغاني ١: ١١.

(٣) العين، للخليل ٦: ١٦٣ ـ ١٦٤.

(٤) العباب الزاخر واللباب الفاخر ١: ٣٤.

وهكذا نراهم يذكرون هذا المصطلح فقط واينما اتفق مكانه من المادة ويدورون حوله، ولا يأتون بشيء آخر، حتّى كأنّ لغة العرب عجزت أمام المصطلحات مع أنّها ليست كذلك قطعاً.

ولذلك نرى السيّد المدني يفرد «المصطلح» ويذكر امّهات المصطلحات التي ترجع إلى الأصل اللغوي لمادة جزأ، قال:

(المصطلح: **الجُزءُ: ما يتركّب الشيء منهُ ومن غيره.**

والجزء الذي لا يتجزّأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهم.

والجُزئيّ الحقيقي: ما يمنعُ نفسُ تصوّره عن وقوع الشركة فيه؛ كزيد.

والجزئيّ الاضافي: كلُّ أخَصَّ تحت الأعم؛ كالإنسان بالاضافة إلى الحيوان.

والجُزءُ في العروض: ما من شأنه أن يكون الشعرُ مقطعاً به، وهي عشرة اجزاء، أربعة اصول، وستّة فروع.

والمجزوء: بيت ذهب جُزءا عروضه وضربه.

والإجزاء: هو الأداء الكافي لسقوط المتعبَّدُ به، وقيل: سقوط القضاء).

فهنا نرى ذكر السيّد المدني للاصطلاح الفلسفي ثمّ المنطقي ثمّ العروضي ثمّ الفقهي.

والذي يهمّنا هنا هو ذكره للمصطلح العروضي تحت عنوان «المصطلح» لا كيفما اتفق، ثمّ إنّه ذكر الجُزء العروضي وأوضحه، ثمّ ذكر البيت المجزوء، بحيث تبيّن أنّ المجزوء مأخوذ من سقوط «الجزء» مع أنّ باقي المعاجم كما سردناها عليك

لم تذكر إلّا المجزوء دون بيان الجزء ، ذكر المصنف ذلك بعد فراغه عن بيان المعنى أو المعاني اللغوية لمادة «جزأ» ؛كل ذلك بلا تطويل ممل ولا إيجاز مخلّ ، هذا مع خلوّه من الخلط بالكتاب أو الأثر أو المثل .

وأمّا المثل

ففي مادة «صفر» قال في لسان العرب : «والصفير : من الصوت بالدواب إذا سُقيت ، صَفَرَ يَصْفِرُ صَفِيراً ، وصَفَرَ بالحمارِ وصَفَّرَ : دعاه إلى الماء . والصافر : كل ما لا يصيد من الطير. ابن الأعرابي : الصَّفاريّة الصعوة والصافر الجبان ؛ وصَفَرَ الطائر يصفِرُ صفيراً أي مكا ؛ ومنه قولهم في المثل : أجبن من صافر وأصفرُ من بُلبل ، والنسرُ يصفِر ... » .

وفي الجمهرة ويقال : ما بالدار صافر ، أي ما بها أحد . ومن أمثالهم «أجبن من صافر» وله تفسيران ، وليس هذا موضعه[(١)] .

وفي الصحاح : «وصَفَر الطائر يَصفِرُ صفيراً ، أي مَكَا ، ومنه قولهم «أجْبَنُ مِن صَافِرٍ» و «أَصْفَرُ من بلبلٍ» ... »[(٢)] .

وفي المحيط للصاحب قال «وفي المثل : أجبن من صافر ، وهو الذي يصفِرُ لريبة ، وقيل هو طائر يتعلق برجليه وينكس رأسه ثمّ يصفر ليلته»[(٣)] .

وتاج العروس على سعته وتأخره عن السيّد علي خان لم يأتِ بجديد ، فذكر مثل ما في اللسان لكنّه أضاف معنىً آخر وهو اللصّ ، فقال : «والصافر : اللصّ»

---

(١) جمهرة اللغة ٢ : ٧٤٠.

(٢) الصحاح في اللغة ٢ : ٧١٥.

(٣) محيط اللغة ٨: ١٣٢.

كالصفّار ككتّان؛ لأنّه يَصفِرُ لريبة، فهو وَجلٌ ان يُظهَرَ عليه، وبه فسّر بعضهم قولهم «اجبن من صافر» (و) الصافر (طير جبان) ينكس راسه ويتعلق برجله، وهو يصفر خيفة ان ينام فيؤخذ، وبه فَسَّر بعضهم قولهم «أجبنُ من صافر» ويقال أيضاً: أصفرُ من البلبل»[١].

فها هي المعاجم تارة تذكر بعض المعاني للمثل، وأخرى تشير إلى بعض معانيه إشارة، وكل ذلك تذكرة عند الصفير بمعنى المكاء، مع أنّ المثل يحتمل معان أخرى كما سترى. ولذلك أفرد السيّد علي خان المثل، وجمع فيه وجوه شرحه بعد أن فرع من ذكر المادة اللغوية واستعمالاتها الحقيقية والمجازية وبعد أن ذكر الكتاب والأثر والمصطلح، فقال:

«أجبن من صافر» هو كل ما يصفر من الطير؛ وهو ما يُصاد منها دون ما يصيد. أو هو الطائر المسمّى التُّنَوِّطُ والصَّفَارِيّة. أو هو الداخل الذي يصفر بالمرأة للرِّيبة، وإنما يجبن لخوفه ان يُعلم به فيفتضح. أو هو فاعل بمعنى مفعول؛ أي الذي إذا صُفِرَ به هَرَبَ.

فجمع كل المعاني للمثل دون إرباك ولا تعقيد، ولا تطويل ولا اخلال، على أنّ المثل وشروحه موجودة في كتب الأمثال، لكن المعاجم غفلت أو تغافلت عنها فلم تذكر إلّا ما مرّ عليك مقتضباً مشوّشاً.

فهذا هو المنهج الاولى والتقسيم الإجمالي لكل فصل من فصول الكتاب.

وقد وضح السيّد المصنف عن منهجه في خطبة الكتاب بقوله:

«وأمليته حاوياً للفصيح، والثابت الصحيح، والآحاد والمتواتر،

---

(١) تاج العروس ١٢: ٣٣٥.

والشوارد والنوادر، معتمداً في النقل على الكتب المشهورة، وأمّهات الزبرِ المأثورة، مع الأخذ بالثقة في البيان والتعريف، والتحرّز في الضبط عن التصحيف والتحريف، غير متّكل على النقل دون النقد، إلّا ما أجمع عليه أهل الحل والعقد»(١).

ثمّ تعجّب المصنفُ من الفيروزآبادي في تصدّيه للتنبيه على أغلاط الجوهري، مع أنّه هو بنفسه وقع في الأغلاط والاوهام، والتصحيف والتحريف، والغلط في مسائل النحو والتصريف، ناهيك عن أن ما تعقب به الجوهري اكثره مسبوق إليه(٢).

ثمّ أشار رحمه الله إلى أنّه فيما اقتطفه من كلام العرب وصنّفه حوى **ما لم تحوه البحور المحيطة** وبرَّز على غيره من امهات المعاجم المشهورة المتداولة في جهة من الجهات وميزة من الميزات، فامتاز على الجمهرة والصحاح والمحكم والعباب والتهذيب والمجمل ولسان العرب والقاموس، **بحُسن الانتقاءِ والانتقاد، وتمييز النقادة من النّقاد، وإيرادِ ما. يروق ويحسن، مضافاً إلى النكت والمُلَح ونخب الموضوع والمصطلح، مع التقصي في البيان والتبيين، والتحري في التخصيص والتعيين، ورعاية المناسبة في سَوق الكلمات بين معانيها الملتئمات ثمّ إذا افتقر لفظ إلى شكله مثّلَهُ بلفظ آخر من شكَله»**(٣).

ثمّ قال في أواخر مقدمته:

«و إذا مَنَّ الله بإتمامه وتطوّل، سميته «الطراز الأول» إذ كان أوّل

---

(١) مقدمة المؤلف: ٤.

(٢) انظر ص ٥ من مقدمة المؤلف.

(٣) انظر مقدمة المؤلف: ٦ ـ ٧.

مصنَّفٍ جمع هذا الجمع »[١].

وعليه يتلخص منهج السيّد المصنف بـ:

١ ـ سعته وجمعه للّغات والاستعمالات مع ذكر النكت والمُلَح.

٢ ـ رعاية المناسبة في سَوق الكلمات، فيبدأ بالفعل الثلاثي ثمّ الرباعي ثمّ باقي الصيغ واستعمالاتها وذكر ما يناسبها.

٣ ـ تمثيل اللفظ بلفظ آخر تحرّياً للضبط.

٤ ـ ذكر ما أجمع عليه أئمّة اللّغة دون نقد، فإن اختلف في شيء حقّق الصواب وأثبت بعد النقد والتمحيص والتمييز.

٥ ـ التحرز عن التصحيف والتحريف.

٦ ـ الحرص على سلاسة العبارة وسهولتها، متقصيّاً في البيان والتبيين.

٧ ـ ذكر الفصيح والثابت الصحيح.

٨ ـ ذكر الآحاد والمتواتر.

٩ ـ ذكر الشوارد والنوادر. ونحن قد وقفنا على تفاصيل مهمّة لهذه المنهجيّة ـ من خلال تحقيقنا للكتاب ـ حيث عثرنا على الخيوط الأساسية، والميزات التفصيلية التي امتاز بها هذا المعجم اللغوي العظيم سواء ضمن التي ذكرها المصنف انفا أو التي لم يذكرها في مقدّمته، حيث سنبيّنها بأمثلتها.

وكيف أنّ هذا المعجم اللغوي «الطراز» مضافاً إلى بكارة منهجيته الخماسية، رفَعَ كثيراً من مساوئ المعاجم المتقدّمة عليه، في دقة تحقيقاته اللغوية، وفي كيفية عرضه للمادة، وكثرة تفريعاته واستدراكاته، وترتيبه الموادّ وتنسيقها، من حيث

---

(١) مقدمة المؤلف: ٨.

الافعال ثلاثيد ورباعيد ومزيداتها، ومن حيث حركة عين الفعل في ماضيه ومضارعه، ومن حيث المصادر واستقصائها وارجاع كل مصدر إلى فعله دون خلط بينها، ومن حيث تعميمه القياس في القياسيات مما لم يقيسوا عليه من قبله ولم يذكروه، ووو... وكثير من تفاصيل ميزاته التي شأ بها باقي المعاجم اللغوية المتداولة. والان مع الميزات التفصيلة في تقسيمات المؤلف الخماسية:

اللّغة العامة

لقد أشار السيّد المصنّف إشارة مجملة غير مفسّرة إلى أنّ كتابه حوى ما لم تحوه البحور المحيطة، ولم يبين ذلك، فتتبعنا ما نقله مقارناً بأشهر المعاجم اللغوية المتداولة والتي عليها المدار، فرأينا ما ينقله السيّد المصنف يمتاز عليها بالسعة والشمولية وكثرة المواد المنقولة وكثرة الاستعمالات والاشتقاقات. وكان مصبّ عملنا على حرفي الهمزة والصاد باعتبارهما أوّل وآخر ما كتبه رحمه الله، وربّما جرى في الأثناء ذكر ميزات من مواد لغوية في أبواب أخرى من الحروف، لاعطاء صورة أقرب للكمال والشمولية.

أ ـ ما ذكره من اللغات والاستعمالات مما لم تذكره المعاجم المتداولة، سواء الحقيقة منها أم المجازية، فلا تكاد تمرّ بمادة إلّا وتجد فيها الجديد الذي ينوف على ما في المعاجم من حيث السعة والجمع.

• ففي مادة «ثمأ» قال: «**ثَمَأَ لحيتَهُ ـ كمَنَعَ ـ وثَمَّأَها بالتشديد: خضبها**». ولم تذكر المعاجم المتداولة لغة التشديد.

• وفي مادة «حصأ»، قال: «**الحِنْصِئُ، كزِبْرِج: الضعيف من الرجال، كالحِنْصَأْوِ كجِرْدَحْل، وبهاءٍ**». ولم تذكر المعاجم الحِنصئ كزِبرِج، وإنّما اقتصروا على

«الحِنْصَأ»، وفي نسخة من القاموس «الحِنْصاء». فالحِنْصَأْوِ والحِنْصَأْوَة أيضاً مما لم يذكروه وذكره السيّد المدني.

• وفي مادة «حضأ» قال: **«الحُضَيَّا، بالضمّ: لهبُ النار»**.

• وفي مادة «حظأ» قال: **«الحَظِيئة، كسَفِينة: الفرقة من الناس»**. ولم نعثر عليهما في المعاجم.

• وفي مادة «حلأ» قال: **«المِحْلَأَةُ، كمِحْبَرَة: حديدةٌ يُحلأُ بها الأديم، كالمَحْلُؤَةِ، كمَكْرُمة»**. وهذه الثانية ـ أعني المحْلُؤة ـ لم نجدها في المعاجم.

• وفي مادة «دأدأ»، قال: **«دَأدَأَ المكيالَ: دَعْدَعَهُ»**. ولم تذكرها المعاجم في مادة «دأدأ»، ويظهر أنّها من الإبدال، إذ أنّ من منهج السيّد المصنف رحمه الله أنّ يأخذ المبدل والمبدل منه ويضعها في موضعها كما سيأتي، فالدَعْدَعَة هي المَلْءُ، قال طرفة:

نحنُ بنو أُمّ البنين الأربعة ... المطعمون الجفنة المُدَعْدَعَه

أي المملوءة.

• وفي مادة «رثأ» قال: **«المَرْثَأ، كمَرْبَع: ما يجيش به الصدر عند الغضب من الكلام لاختلاطه»**. وهذا الاستعمال صحيح قطعاً وفقاً لمعنى المادّة، ولكن لم نَرَ من نقله من معاجم اللغة وغريب الأثر.

• وفي مادة «ردأ» قال: **«ويُقال للعِدْلِ: رِدْءٌ ورِدْءَةٌ»**.

• وفي مادة «رطأ» قال: **«الرَّطَاءُ والرَّطاءَة: الحُمقَ»**. واللغتان الثانيتان في تُذكرا في المعاجم، أعني «رِدَءَة» و«الرَّطاءَة».

• وفي مادة «زنا» قال: **«زَنَّأَ عليه تزنِئَةً: ضَيَّقَ، والاسم المَزْنُؤَةُ، كمَكْرُمة»**. واسم المصدر هذا لم نعثر عليه عند غير السيّد المصنف رحمه الله.

• وقال في مادة «فـرأ» : «**الفِراءُ: إِبلٌ كانت لأبي قرط من بني يربوع تدعى بهذا الاسم**». ولم نجدها.

• وقال في مادة «فيأ» : «**الفَيْئَة، كعَيبة، وتكسر: الحِين، وطائرٌ يشبه العقاب إذا خاف البرد انحدر إلى اليمن**». ولغة الكسر انفرد السيّد المصنف من بـين المـعاجم بذكرها، فالذي في القاموس والتاج واللسان: الفَيْئة طائر كالعُقاب، والحِين.

وفي التكملة(١) والعُباب(٢): الفَيْئة: الحِدأة التي تصطاد الفراريج من الديار.

وفي حياة الحيوان: الفينة: طائر يشبه العقاب إذا خاف البرد انحدر إلى اليمن؛ قاله ابن سيدة، والفينات الساعات، يقال: لقيته الفَينة بعبد الفَيْنَة، أي الحين بعد الحين، وإن شئت حذفت الالف واللام فقلت: لقيته فينة، فكأنّ هذا الطائر لمّا كان فى حين ينحدر إلى اليمن وفي حين آخر ينحدر عنها، سمّي بـاسم الزمـان»(٣).

وعلى كل حال فإنّ نقولاتهم خالية عن لغة الكسر، في الحِين وفي الطائر.

• وفي مادة «قأقأ» قال: «**القِئْقِئُ، كالغِرْقئ زنةً ومعنىً... كالقِيقِئ ـ بـالياء بـين القافين ـ والقِيقَاءَةِ كحِرْباءَة**».

والمذكور في معاجم اللغة أنّ القيقاءة هي المشربة، والأرض الغليظة، وقشرة الطلعة كما في اللسان والصحاح والتهذيب، ولم يذكروا أنّ القيقاءة هـي الغِـرقئ، فذكرها السيّد المصنف رحمه الله(٤).

---

(١) التكملة والذيل، للصاغاني ١: ٤١.

(٢) العباب الزاخر ١: ٩٣.

(٣) حياة الحيوان ٢: ١٩٣.

(٤) لكن هناك لغات أخرى فات على السيّد ذكرها مع أنّه يجمع اللغات في مثل هذه المواطن. ففي التهذيب ٩: ٣٧٢ ذكر القيقيّة، وفي العباب والتكملة للصغاني ذكر القِنْقِنَة، وفي اللسان

• وفي مادة «قمأ» قال: «**قَمَأَهُ كدَفَعَهُ زنةَ ومعنىً**».

وهذا المعنى لم نَرَه في معاجم اللغة، وإنما الموجود «قَمَأَهُ: قَمَعَهُ» وقال الزبيدي في تاج العروس: (قال شيخنا: صرح أهل الصرف والاشتقاق أنّ هذا ليس لغة أصلية، بل بعض العرب أبدلوا الهمزة عيناً). لكن السيّد عليّ خان كأنّه لا يرتضي الابدال، وإلّا لقال «قَمَأه كقمعه زنة ومعنى»، ثمّ إنّ القَمعَ غير الدفع، فيبقى السيّد المصنف ذاكراً ما لم يذكروه.

• وقال في مادة «كدأ»: «**أرضٌ مَكْدُؤَةٌ، كمَكْرُمة: يكثر فيها كُـدْءُ الزرع**». ولم يذكروها.

وقال: «**كَدَأَ الرَّجُلُ، كمَنَعَ: عدا وأَحْضَرَ**». ولم يذكرها أحد من المعجميين، بل الموجود في العباب والتكملة في مادة «كدا»، واللسان مادة «دأدأ»، والقاموس «كدأ»: كَوْدَأَ: إذا عدا.

• وفي مادة «كلأ» قال: «**كَلَأَ الله في عمره: مدّ فيه وأخّره**». ولم نجد إلّا قول الزمخشري في الأساس: كَلَأَ عُمْرُهُ طال وتأخّر.

• وفي مادة «كيأ» قال: «**فلانٌ كَيْءٌ عن الفحشاء: متباعد عنها**»(١). ولم تذكره المعاجم.

• وفي مادة «لمأ»، قال: «**لَمَأَ الشيءَ، وعليه: أخذه برّمته**». والمذكور في

١: ٣٠٥ في مادة «حرب» ذكر القَيْقَاءَة.

(١) لعلّه استفاده من قول أبي حزام العكلي:

وإني لكَيْءٌ عن الموئبات … إذا ما الرطيء انمأى مَرْثؤُه

فان الموئبات هي المخزيات كما في مادة «وأب» من اللسان. فكانّه فسّر البيت بالمتباعد عن الفحشاء، فهو أعم من تفسيرهم الكيء بالجبان الضعيف الفؤاد.

المعاجم لَمَأ الشيءَ، دون التعدية بـ«على».

وانفرد في هذه المادة بقوله: «**لَمَأ على الظبية، قَنَصَها، وفي نسخة قبضها**».

وفيها أيضاً قال: «**لَمَأ على الشيء: استولى عليه سرّاً وعلانية، كلَمَّأَه تلمئةً**». وقد ذكر السيّد المصنف لغة التضعيف ومصدرها «لَمَّأَهُ تَلْمِئَةً» لكنّه أخل بعدم ذكره «لَمَأَه» بنفس المعنى، حيث ذكروها ولم يذكرها.

وفي هذه المادة أيضاً، قال: «**الملمُؤَةُ، كمَكْرُمة: موضع الشيء الذي يوجد فيه ويكون به، وحجرٌ يقع عليه الطائر، والشبكة، وقترة الصائد؛ لأنّه يستتر فيها**».

ولم نعثر على الملمؤة بمعنى الحجر الّذي يقع عليه الطائر، وهو صحيح قطعاً بقرينة معاني هذه الصيغة، فجمع كل معاني الملمؤة، وزاد عليها هذا المعنى الذي لم يذكروه.

• وفي مادة «ملأ» قال: «**المَلأ كسبب: المشاورة والاجتماع ... والأمل والجماعة وأشراف القوم**». ولم نَرَ من ذكر الملأ بمعنى الأمل. نعم، قالوا أنّ الملأ هو الطمع، فلعله أراده.

• وفي مادة «نسأ» ذكر **النَّسأة كهِجرة، مصدراً أو اسم مصدر من قولهم نَسَأتُ عنه الدَّينَ، أي أخَّرتُهُ**. ولم يذكرها غيره.

• وفي مادة «نصأ» قال: «**نَصَأْتُ الفرس عليهم: حملته. وما نَصَأك على هذا الأمر: ما بعثك عليه**». ولم يذكروهما.

• وفي مادة «هتأ»، قال: «**مضى من الليل هِتْءٌ ـ كفَلس ويكسر ـ... وهيتِئٌ، كزبرج ... أي جانب**». والموجود في القاموس هِيتأ كدِرهم ومثله في اللسان، ولم يذكروه كزبرج، وهو موجود في المنجد، فهو يفوق ما قبله من المعاجم.

• وفي مادة «هجأ» قال: «**هَجَأَ الرَّجُلَ: أسكته**». انفرد بها.

وفيها، قال: «**والهُجَأَةُ كرُطَبَة: الضفدع الصغير، والاحمق**». ولم نجد من نص على الهُجَأة بمعنى الضفدع الصغير، وإنما المنقول هو «الهَجَاة» بمعنى الضفدع الصغير، كما في اللسان والقاموس مادة «هجو» والجمهرة(١). وهي الهَاجَة أيضاً كما في الجمهرة وعلى كل التقادير فإنّ مما امتاز به الطراز هو ذكره للهُجَأة في المهموز مع عدم وجودها في المعاجم المتداولة التي عليها المدار في اللغة.

• وفي مادة «هجأ» قال: «**وهِجَأْ هِجَأْ، كهِدَعْ هِدَعْ: زجرٌ للاسد**». والمنقول في كتب اللغة هو «هَجاً هَجاً» و «هَجَا هَجَا» وغيرهما كما في التهذيب(٢) واللسان مادة «هجج»، ولم يذكروا هجأ هجأ مهموزاً، بل المصنف نفسه في مادة «هجج» قال: هَجَا وهَجْ ـ بالسكون ويكسر مُنَوّناً ـ زجر للاسد والذئب وغيرهما. فما ذكره بالهمز هنا مما انفرد به رحمه الله ولم يذكروه في معاجمهم.

• وفي مادة «هدأ»، قال: «**مَهْدُؤَة الطير، كمَكْرُمة: موضعها التى تهدأ وتبيت فيه**». ولم يذكروها.

وفيها قال: «**هدئَ سنامُ البعير والناقة: صَغُر لكثرة الحمل، فهو هَدِئٌ كحَذِر، وهي بِهاءٍ**». وهاتان الصفتان للمذكر والمؤنث لم تُذكرا في المعَاجم(٣).

---

(١) انظر اللسان ١٥: ٣٥٣ والقاموس المحيط ٤: ٤٠ والجمهرة في اللغة ٢: ١٠٤٧.

(٢) انظر التهذيب ٥: ٣٤٤، اللسان ٢: ٣٨٧.

(٣) بل المسموع المنقول الموافق للقياس هو ما في اللسان والقاموس والتاج، من قولهم: الهدآءُ من الإبل، التي هَدِئَ سنامُها من الحمل. ونص عبارة القاموس: «**الهدآءُ ناقة هدئَ سنامها من الحِمل**». وهذا يقتضي أنّ مذكرها «أَهْدَأ».

وأمّا القياس فان نعت «فَعِلَ» من الادواء الباطنة والهيجانات والخفة والامتلاء أن يكون عل «فَعِل»، وقياس ما كان من العيوب الظاهرة أن يكون على أَفْعَل ومؤنّثه فَعْلاء. (انظر شرح

وقال أيضاً في هذه المادة: «**ورَجُلٌ أَهْدأُ: شديد الثبات بالمكان لا يبرح**». ولم يذكروها.

• وفي مادة «هرأ» قال: «**هَرَأَ البردُ الزرعَ: أيبسَهُ، والاسم المـهرُؤة، كـمَكْرُمة، يقال: شتاؤنا له مَهْرُؤة**». ولم تذكر المعاجم المهرؤة وذكرها السيّد المصنف سعة واستقصاء في اللغة.

• وفي مادة «هيأ» قال «**هَـيَّأ الله الأمـرَ: يَسّـره وسـهَّله**». والعـجب، أنّ هـذا الاستعمال رغم تداوله وانتشاره في شتى المصنفات، لم يذكر في معاجم اللغة في بابه، وذكره السيّدالمصنف.

• وفي مادة «ودأ»، قال: «**الوَدَأ ـ كسَبَب ـ الهلاك، الجمع أَوْداء، كأسباب**». ولم يذكر أحد سواه هذا الجمع، وهو قياسي، وقد وزن بـ سبب وأسباب ايذاناً منه بذلك.

وفي مادة «وضأ»، قال: «**استَوْضَأْتُ الشيءَ» استحسنته واستنظفته**». ولم نر من ذكر هذا، مع انه صحيح قطعاً استفعال من وَضُؤَ.

وفي المجاز من مادة «وطأ» قـال: «**وَطَّأ نفسه على الأمر: ذلّلها له لتـحتمله**». وهذا أيضاً شائع الاستعمال منتشر في اللسان والكلام، لكنهم لم يذكروه.

ومن المجاز أيضاً قوله: «**وُطئَ فِراشُهُ: زُنِيَ بامرأَته**». وهذا ستعمال صـحيح، وعلاقة مجازيته بالحقيقة أوضح من أن تخفى، ولم يذكروه، ناهيك عن انه جاء في الأثر النبوي «ولكم عليهن أن لا يوطِئنَ فُرُشكم أحداً تكرهونه» فإنه ربّما فسّر بالزنا،

الشافية ١: ١٤٣ ـ ١٤٤). نعم قد يدخل فَعِلٌ على أَفْعَل في العيوب الظاهرة نحو حَـدِبٍ وأَحْدَب وقَعِسٍ وأَقْعَس، ولكن ذلك يحتاج إلى السماع.

وربّما فسّر بظاهر المنع من إدخال الأجنبي إلى البيت.

• وفي فصل الباء، قال في مادة «أرب»: «**أَرِبَ مالُهُ: كَثُرَ. وقال: أَخَذَه بإِربَةٍ لا يعرفها، وهي شيء يخدعه به**» ولم يذكروا هذين الاستعمالين.

• وفي مادة «أنب»، قال: «**الأَنْب كفَلْس: فاكهة معروفة منابت شجرها الهند واليمن، وقد تبدل همزتها عينا**».

• وقال في مادة «عنب»: «**وكفَلس: ثمرة هندية معرّب أَنْب، واحدتها بهاء**».

• وفي مادة «بسب» قال: «**الباسَب، كقالَب: جوهر كالزمرّد في لونه ومائه، لا يميّز بينهما إلّا البصير الناقد ومعدنهما واحد**». وهذا مأخوذ قطعاً من كتب الجواهر والمعادن وغيرها، ولم يذكروه.

• وفي فصل الصاد، قال في مادة «خوص»: «**في المجاز: ومن الكناية: هذه أرض ما تُمسكُ خوصتُها الطائر، أي رَطْبَة الشجر إذا وقع عليه الطائر مال به عُودُها من رطوبته ونَعمته**». وهذه لم يذكروها، ولا ذكروا وجه هذه الكناية اللطيفة.

• وفي مادة «فصص» قال: «**فَصَّصْتُ الخاتمَ تفصيصاً**: ركّبت فيه **فصَّهُ**».

والفصيص: شجر تنبت في أصله الكمأة. وكلا هذين غير موجودين في معاجم اللغة المتداولة.

وخلاصة القول هنا، هو أنّ السيّد المدني ذكر كثيراً من الاستعمالات اللغوية والمفردات التي لم تذكر في المعاجم المتداولة، ذكرها آخذاً لها من بطون الكتب ومطاوي الأسفار، واضعاً لها في مواضعها من الفصول.

ب ـ استدراكه بعض الموادّ اللغوية كاملة.

ونتيجة لسعة اطّلاع السيّد المصنف، واستقصائه اللغات، وحرصه على لمّ شتات أكبر قدر من مفردات اللغة واستعمالاتها، رأيناه يستدرك موادَّ كاملةً على اللغويين، فيذكرها في محالّها، محاولاً عدم الاخلال بشيء منها، وإليك بعض المواد الكاملة التي ذكرها ولم تُذكَر في المعاجم المتداولة.

• فقد ذكر مادة «برب» وقال: **البَرْبَى، كسكرى: كلمة قبطية، اسم لبيت الحكمة، الجمعُ بَرَابي ـ كصحاري ـ وهي أبنية عجيبة ببلاد مصر، فيها تماثيل وصور مختلفة موجودة إلى الآن.**

ولم تذكر هذه المادة ولا هذا المعنى في المعاجم المتداولة، وهي مذكورة في رسم «برابي» من معجم البلدان[١]، نعم ذكر هذه المادة ومعناها الزبيدي في التكملة والذيل والصلة[٢]، لكنّه متأخر عن السيّد المدني.

• وذكر مادة «بعقب» قائلاً:

«**بَعْقُوبا، بالفتح: قرية كبيرة على عشرة فراسخ من بغداد، ينسب إليها جماعة من أهل العلم.**

وبُعَيْقِبَةُ، مصغَّرة: قرية بينها وبين بعقوبا فرسخان، وهي التي أنعم بها المسترشد بالله على الحيص بيص فلم يرضها، وبها كانت الواقعة بين

---

(١) انظر ما سيأتي من أخذه من كتب التفسير والحديث والمثل والبلدان وغيرها.

(٢) التكملة والذيل والصله، للزبيدي ١: ١٤٧.

البقس وبين المقتفي بالله.

وباعَقُوبا، بزيادة الف بعد الباء الاولى: قرية بأعلى النهروان، منها أبو هاشم الباعَقُوني».

وهذه البلدان لم تذكر في ضمن مادة «بعقب»، بل لم تذكر المادة كلها في المعاجم، مع ان هذه البلدان كلها معروفة مشهورة، وفي معجم البلدان وغيره مذكورة، أخذها السيّد المصنف، وذكر أَنّها من «بعقب»، فاستدرك عليهم هذه المادة كاملة.

• وذكر مادة «خشلب» وقال فيها: «**المَخْشَلَبُ، بفتح الميم والشين المعجمة بينهما الخاءُ ساكنةً، وفتح اللام: خرز كاللؤلؤ يتخذ منه قلائد للجواري، إليه يُنْسَبُ محمد بن الأصبغ المَخْشَلَبِي المحدِّث، ذكره ابن السمعاني في الانساب**». وَلم يَذكروا هذه المادة في معاجم اللغة، وقد صرّح السيّد المصنف بمأخذه فيها، وحكم بزيادة الميم فذكر مادة «خشلب» التي لم يذكرها غيره.

• وذكر مادة «أنج» فقال: «**أُنْج، كقُفْل: ناحية بين الموصل وأرمينية**». وهي في معجم البلدان، ولم يذكروها.

• وذكر مادة «بغرج» فقال: «**بُغْراجُ، بالضم: قوم من الترك، بلادهم مسيرة شهر، لهم مَلِكٌ عظيم الشأن يذكر أَنّه علويٌ من ولد يحيى بن زيد، وعندهم مصحف مذهب على ظهره أبياتٌ في مرثية زيد بن علي، وهم يعبدون ذلك المصحف، والنسابون على انّ يحيى بن زيد لا عقب له**». وهذه المادة وهذا المعنى لم يذكروه.

• وذكر مادة «برسج» فقال: «**بَرْسَجَان، كزعفران، ويقال برساجان: أحد قواعد بلاد الترك**». ولم يذكروها.

• وذكر مادة «بستيباج» فقال: «**البُسْتِيباج: اسم رومي للحسك، وهو نبات**

معروف». ولم يذكروه.

• وذكر مادة «قدعج» فقال: (**القِدْعاجُ، كسرداب: الطويل؛ عن ابن القطاع في كتاب «الطوال»**). فقد استدرك عليهم مادة «قدعج» ومعنى القدعاج، وذكر مصدره في ذلك، مشعراً بأنّ المعاجم لم تذكره.

• وذكر مادة «سغبر» فقال: «**السَّغْبَر، كجعفر: نباتٌ لا ساق له ولا زهر ولا ثمر يُتداوى بعروقه، وهو المسمى بالفارسية سَرَخْسَا**». ولم يذكروا هذه المادة ولا هذا المعنى، فاستدركه عليهم.

• وذكر مادة «لمر» قائلاً: «**لامْرِي، بسكون الميم وكسر الراء: مدينة بجزيرة جاوه في بحر الهند، ويقال لها: رَامْلي**». ولم يذكروها، ولعلّه استفادها من خلال سكناه في الهند.

• وذكر مادة «بخرز» فقال: «**باخَرْزُ، بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء: ناحية بنيشابور، منها علي بن الحسن الباخَرْزي صاحب دمية القصر، وجماعة من العلماء والفضلاء**». وهذه المادة مهملة في المعاجم، انفرد المصنف من بينهم بذكرها.

• وذكر مادة «سعفص» فقال: «**سَعْفَصُ، كجعفر: اسم احد الملوك الثمانية الذين يسمّى كل واحد منهم بكلمة من «أبي جاد»، قال المنتصر بن المنذر المدني:**

ملوك بني حطّي وسَعْفُصَ في الندى ... وهَوَّزُ أربابُ الثنيّة والحجرِ»

وهذه المادة وهذا المعنى غير مذكور في هذا الموضع من معاجم اللغة، ولو أردنا استقصاء ما استدركه عليهم من المواد اللغوية لطال المقام، وفيما ذكرناه من النبذ، كفاية وغنى للتدليل على سعة اطلاع السيّد المصنف، ومبلغ استدراكه الموادّ اللغوية كاملة على معاجم اللغة، وذلك بعد ان يتتبع المعاني ويرجعها إلى اشتقاقها؛ من حروفها الاصلية والمزيدة، فيكون عنده مادة كاملة يستدركها في أبواب اللغة

وفصولها.

ج ـ ما ذكره من مفردات اللّغة واستعمالاتها التي لم يذكروها مستفيداً من القياس اللغويّ في مواطن اطّراده.

• فمن ذلك ما في مادة «روأ» حيث قال: «**رأيٌ مُرَوّأٌ، كمُعَظَّم: صادر عن رويّة ونظر**». لم نَرَ من ذكره، وهو صحيح اشتقاقاً؛ لأنّه اسم مفعول من قولهم روَّأ في الأمر تروئةً، نظر فيه وفكّر وتدبّر.

• وفي مادة «سطأ» قال: «**سطأ المرأةَ ـ كمَنَع ـ نكحها، فهو ساطئ**» واسم الفاعل «ساطئ» قياسي ولم يذكروه فذكره السيّد المدني واستدركه في محله من الهمز.

• وفي مادة «صاء» قال: «**صاء الفرخُ يصيءُ صَيْئاً. أَصْلُهُ صَأَى يَصْأَى صَئْياً**». فإنّ المصدر «صيئاً» قياسي، ولم يذكروه، فلم يفت السيّد المصنف ذكره توسّعاً في اللغة وإلماماً باستعمالاتها.

• وفي مادة «فشأ»، قال: «**أَفْشَأَ عليهم، استكبر فهو مُفْشئٌ**». فذكر اسم الفاعل ولم يذكره أحد سواه من أصحاب المعاجم، مع أنّه قياسي، ووارد في قول أبي حزام العكلي:

ونـدّك مُـفشئٌ ريّختُ منه … نـؤُوراً آضَ رِئْـدَ نـؤُورِ عُـوطِ

• وفي مادة«فيأ» قال: «**فاءَ الغنيمة: حازها، كتَفَيَّأَها واستفاءَها**». والذي في المعاجم فاءَ الغنيمة واستفاءها، دون تفيَّأها، مع أنّه تَفَعُّلٌ يفيد معنى طلب رجوع الغنيمة إلى الغانم، ويساوق الاستفعال في «استفَاءَها» وقالوا في مثله: تفيَّأَ الأخبارَ

واستفاءَها تتبعها كأنّه يطلب رجوعها إليه .

• في مادة « فيأ » أيضاً قوله : « **ومن المجاز: تفيّأ واستفاء بفَيئه ، كاستظلّ بِظِلّه** » .
والذي ذكرته المصادر « تفيأ بفيئه بمعنى استظل بظله » ولم يذكروا استفاء ، مع أن الاستفعال يساوق التفعّل في هذا المورد ، فجاء بالاستفعال هنا كما جاء بالتفعّل في سابقه حرصاً على لم شمل اللغة وجمع شتاتها واستعمالاتها القياسية التي لم يذكروها .

• وفي مادة « قرأ » قال : « **القَرّاءُ ، كعباس كثيرُ القراءةِ ، ومُجيدها** » . والذي ذكرته المعاجم هو المعنى الثاني حيث قالوا : « القرّاء حَسن القراءة » فذكر السيّد المصنف معنى كثير القراءة لأنّ صيغة فعّال موضوعة لمعنى المبالغة والتكثير ، ولذلك وزنه بـ« عباس » إيذاناً منه بأنّه مقاس .

• وفي مادة « قمأ » قال : « **قَمَأَتِ الماشية : سمنت ، كأَقْمَأَت ، فهي قامِئَة ومُقِمئة** » .
والذي في كتب اللغة « قمَأَتِ الماشية قموءاً فهي قامئة » ، وزادت بعض المصادر كالقاموس : كأَقْمَأت . فنسّق السيّد المصنف الفعلين وذكَرَ مصدريهما ، وهما قياسيان ، والثاني من المصدرين لم يذكروه كما علمت .

• وفي مادة «كدأ» قال : « **أَكْدَأَتِ الأرضُ إذا لم تُنبِت ، كَكَدَأت ، فَهِي مُكدِئة وكادِئَةٌ** » .

والذي ذكرته المعاجم « أرضٌ كادئةٌ بطيئة النبت » فذكروا اسم الفاعل من كَدَأت الأرض فقط ، مع أنّ ابن القطاع في كتابه الافعال قال : «كدأتِ الأرض : أبطأ نباتُها ، وكَدِأَكَدَأً وأَكْدَأَكذلك»(١) .

---

(١) الافعال لابن القطاع ٣: ١٠١ ـ ١٠٢ .

فذكر السيّد المصنف الفعلين «كَدَأ» و «أكدأ» واسم الفاعل منهما «كادئة ومكدئة» مع أن المعاجم خلت عن ذكر الفعلين الماضيين في الأرض، وذكروا اسم الفاعل «كادئة» فقط. وهو نقص كبير عندهم، تلافاه السيّد المصنف في طرازه الأول.

• وفي مادة «كلأ» جاء السيّد عليّ خان المدني بمصدر «كَلَّأ» المضعّف في كثير من موارد المادة «تكلئة»، كما في قوله مثلاً: «**كلَأَ في أمره: تأمّل ونظر، ككَلَّأَ تكلئة**».

مع أنّ غالب المعاجم تذكر المصدر «تكليئاً» فقط، معرضة عن المصدر تكلئة، مع انه قياسي ها هنا(١)، فلذلك نرى السيّد المصنف في مثل هذا المورد إما أن يذكر كلا المصدرين «التفعيل والتفعلة» أو يقتصر على ذكر ما أغفلوه أو أهملوه وهو «التفعلة» كما هنا في «التكلئة».

• وفي مادة «لبأ» قال: «**أَلبَأَتِ الشاةُ ولدها: أرضعته، كلبَّأَتْهُ تلبئةً**». والمصادر لم تذكر إلّا لَبَّأَتْهُ تلبيئاً.

وفي مادة «لطأ» قال: «**أَلْطَأَهُ بالأرض: ألصقه بها**».

لم نر من ذكرها، لكنها صحيحة باعتبار أن فعلها الثلاثي المجرد لازم وهو «لَطَأَ» قالوا: لَطَأَ بالأرض ولَطِئَ، أي لصق، فتعديته بهمزة النقل قياسية، وكذلك لو قال: لَطَّأَه بالأرض، لكان صحيحاً.

• وفي مادة «مرأ» قال: «**مَرُؤَ الطعامُ مَرَاءً ومَرَاءَةً**».

والمصدر الأوّل لم نر من ذكره، مع أنّه الغالب في باب كرم. ففي شرح الشافية

---

(١) انظر شرح الشافية ١: ١٦٣ ـ ١٦٤. وفي شرح ابن عقيل ٣: ١٢٨ ـ ١٢٩ قال: فما كان على وزن فَعَّلَ وكان مهموزاً فمصدره على تفعيل وعلى تَفْعِلة، نحو خَطَّأَ تخطيئاً وتخطئةً...

«وفَعُل نحو كَرُم على كرامة غالباً» فعالة في مصدر فَعُل أغلب من غيره، وقيل: الأغلب فيه ثلاثة: فَعَال كجَمَال، وفَعَالة ككرامة، وفُعْل كحُسْن، والباقي يحفظ حفظاً»[1].

وفي الافعال للسرقسطي، قال أبو عثمان: وقال أبو زيد: مَرُؤَ الشيء مراءةً ـعلى مثلاكرم كرامة ـ إذاكان مريئاً، وهذا هو أقيس[2].

فاستفاد السيّد المصنف من القياسي وذكر ماكان أقيس فجمع مصدري مروؤ، ما نصوا عليه والآخر القياسي.

• وفي مادة «نبأ» قال: «**أَنْبَأْتُهُ بكذا: أخبرته به، وأَنبأتُهُ إياه: أَعلمته، كنبَّأتُهُ تنبيئاً وتنبئة**».

ومصادر اللغة لم تذكر هذين المصدرين، واقتصر في العباب على «نبّأته تنبئة»، وهم وإن كانوا ربما يعرضون عن ذكر القياسي اعتماداً على أنّه معلوم للقارىء، إلّا أنّ السيّد المصنف لا يفوته غالباً أن يذكر مثل هذا وإن كان في غاية الوضوح، حرصاً منه على تطوير المنهج الاستدراكي النقدي، فإن إغفال مثل هذا ـولا شك ـ نقص في معاجم العربية، اراد السيّد المصنف ـفوفق في كثير منه ـ رفعه وتقديم اللغة حية نابضة بكل مفرداتها واستعمالاتها المسموعه والمقيسة، الفصحى والافصح.

• وفي مادة «نسأ»، قال: «**نَسَأَك الله، ونَسَأ في أَجَلِك، وأَنْسَأ فيه ونَسَّأ فيه تنسِئَة: أطال أجلك وأبقاك**».

---

(١) شرح الشافية ١: ١٦٣.

(٢) الافعال للسرقطي ٤: ٢٠٨.

ونَسَّأ فَعَّلَ وهو يفيد التأكيد، ومصدره قياسي كما عرفت ولم يَذكروه.

• وفي مادة «وبأ» قال: «**وَبَأتُ الشيءَ -كمنعته- عبأتُهُ، كوَبَّأْته توبئةً**».

فالمصدر «توبئة» قياسي، ذكره السيّد المصنّف ولم يذكروه.

• وفي مادة «ودأ» قال: «**ودَأْتُ عليه الأرضَ: سوّيتها، ووارَيْتُهُ فيها، كودَّأْتُها عليه تَوْدِيئاً وتَوْدِئَةً، فتوَدَّأَتْ هي عليه تَوَدُّءاً: وارته واستوت عليه**».

والمصادر اقتصرت على ذكر «ودَّأها عليه توديئاً» فذكر السيّد المصنف المصدر القياسي الآخر «تودِئةً» جمعاً لاطراف اللغة. كما أنّهم لم يذكروا مصدر «تودَّأَتْ عليه هي»، وذكره السيّد المصنف «تَوَدُّءاً» وهو قياسي، توسّعاً في اللغة وذكر مفرداتها.

• وفي مادة «وذأ» قال: **وذَأَهُ -كمَنَعَهُ- زجره، وشتمه وعابه، فهو واذءٌ له؛ قال أبو حزام العكلي:**

ولست بواذئ الأَحباء حوباً

واسم الفاعل هذا «واذئ» مع أنّه قياسي، ووراد في شعر أبي حزام، لم يذكروه في «وذأ»، نعم ذكروا هذا البيت -كما في العباب والتاج- لابي حزام في مادة «علط» لأنّ عجزه:

ولا تنداهُمُ جَشراً عَلُوطي

فاسم الفاعل هذا مضافاً إلى كونه قياسياً، نرى السيّد المصنف يأتي به من مادة أخرى ويضعه في مكانه المناسب، وهذه من ملامح منهجيته كما سياتي بيانها حين يأخذ لغات مذكورة في المقصور وفيها لغة في الهمزة اللغويون يذكرونها في المقصور فقط، فيأتي السيّد المصنف بلغة همزها في المهموز، وكذلك في المواد الأخرى يأتي بمفرداتها في اماكنها مع أنّ سائر المعاجم تذكرها في غير محلها

بمناسبة مفردة أخرى يريدون بيانها في مادة أخرى.

• وفي مادة «وضأ» قال: «**واضَأَهُ وضاءً ومواضَأَةً: فاخره بالوضاء، فوَضَأَهُ يَضَؤُهُ ويَوْضَؤُهُ: غلبه فيها**».

والذي ذكرته المعاجم «واضَأَهُ فَوَضَأَهُ يَضَؤُهُ: فاخره بالوضاءة» فامتاز السيّد المصنف عليها بذكره مصدري وَاضَأَ القياسيّين وهما «وضاء» و «مواضأة»، توسّعاً في اللغة وجمعاً لمفرداتها.

وكذلك امتاز بذكره الفعلين المضارعين لـ «وَضَأَهُ» وهما «يَضَؤُهُ» و «يَوْضَؤُهُ» فإن المصادر اقتصرت على ذكر الأول دون الثاني، مع أنّ الأول من الشواذ، والثاني هو القياس، لأنّ افعال المبالغة[1] كلّها كنَصَرَ يَنْصُرُ، فالقياس إذن هو وَضَأَهُ يَوْضَؤُهُ[2].

• وفي فصل الباء قال في مادة «جعب»: «**الجَعْبَة: كنانة السهام، الجمعُ جِعَابٌ وجَعَبَتٌ**».

والجمع الثاني قياسي[3]، ذكره المصنف ولم يذكروه.

• وفي فصل الباء من مادة «جرب» قال: «**أَجْرَبَ البعيرُ الأَجْرَبُ الإبِلَ: أعداها**».

ولم تذكر المصادر «أجرب» متعدياً، مع أن تعديته قياسيّة، ناهيك عن ورود هذا الاستعمال في الأثر في قولهم «**أَجْرَبَ بعيرٌ فأَجْرَبَ مائةَ بعيرٍ**»[4].

---

(١) كذا في التاج. والصواب: المغالبة. انظر شرح الشافية ١: ٧٠.

(٢) انظر تاج العروس ١: ٤٩١.

(٣) انظر شرح الشافية ٢: ١٠٩.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي: ٣١٥، ومسند احمد ١: ٢٦٩ و ٣٢٨.

د ـ أخذه المعاني من كتب التفسير والأثر والمثل والطب والحيوان وغيرها.

كان من منهج السيّد المصنّف في إلمامه بمفردات لغة الضّاد واستعمالاتها ووجوه تصرّف كلماتها، أخذه المعاني والمفردات التي لم تُذكر في معاجم اللغة من كتبٍ شتّى، ككتب التفسير وشروح الحديث وغريب الأثر، وكتب الأمثال والطبّ والحيوان والبلدان وغيرها من الكتب، واستدراك ما فات على أرباب المعاجم ذكره.

على أننا لا ننكر أن تكون تلك المستدركات ربّما وُجدت في كتب لغويه أخرى غير المعاجم المتداولة، لكننا بالتتبع والاستقصاء لم نجدها إلّا في مظانها التي سنذكرها، وبالتالي فإنّ ما نصبو إليه بالدرجة الأولى هو بيان امتياز كتاب «الطراز الاول» على باقي امهات المعاجم من حيث السعة اللغوية والشمولية والاستقصاء في الجمع وذكر أكبر قدر استطاعه مما لم يذكروه.

• ففي مادة «سوأ» قال: «**ساءَهُ سوءاً ـ بالفتح ـ وسُوءاً وسَوَاءً وسَواءَةً، وسَوائيةً، وسَوَايةً، وسُوأى، ومساءَةً، ومسائيةً، ومَسَايةً: فعل به ما يكره، وغمّه، فاستاء هو، فهو مُسْتاء**».

فها هنا عدّ السيّد المصنف السُّوأى من مصادر «ساء»، مع أنّ المعاجم اقتصرت على التصريح بأنّها اسم مصدر لا مصدر.

وحين رجعنا إلى «الكتاب» من مادة «سوأ» وجدنا السيّد المصنف يشرح الآية العاشرة من سورة الروم وهي قوله تعالى ﴿**ثمّ كان عاقبة الذين اساءوا السّوأى**﴾ بمعاني اسم المصدر. ثمّ قال: أو هي مصدرٌ كالبُشرى وصف به العقوبة مبالغة، وأيّد

كلامه بأنّ بعضهم كابن مسعود قرأ الآية الكريمة ﴿ **ثمّ كان عاقبة الّذين أساءوا السُّوء** ﴾.

وهذا التفصيل والكلام في مصدرية السوأى «أو اسميتها» ذكره أرباب التفاسير دون معاجم اللغة:

ففي تفسير الطبري قال: «وكان بعض اهل العربية يقول: السوأى في هذا الموضع مصدر مثل البقوى، وخالفه في ذلك غيره، وقال: هي اسم»(١).

وفي مجمع البيان قال: ويكون السوأى على هذا مصدراً لأَساءوا، لأنَّ فُعلى من أبنية المصادر، كالرُّجعى والشورى والبشرى، وَيدل على أنّ السوأى والسوء بمنزلة المصدر ما انشده أبو عمرو:

أنّى جزوا عامراً سوءاً بفعلهم ... أم كيف يجزونني السُّوأى من الحَسَنِ(٢)

وفي تفسير البيضاوي قال: «والسوأى تأنيث الأَسْوأ، كالحسنى، أو مصدرٌ كالبُشرى نُعِتَ به»(٣).

فالسيّد المدني أخذ السُّوأى مصدراً، وذكرها مع المصادر جمعاً للّغات، مستفيداً من كتب التفسير.

• وفي مادة «لطأ» قال: «**التطأ به: التَصَقَ**».

ولم تذكر معاجم اللغة هذا الافتعال من «لطأ»، لكنه موجود في الأثر، ففي النهاية الأثيرية قال: «وفي حديث نافع بن جبير: إذا ذكر عبدُمناف «فالْطَهْ» هو من

---

(١) تفسير الطبري: ٢١: ٢٥.

(٢) مجمع البيان: ٤: ٣٩٦.

(٣) تفسير البيضاوي: ٤: ١٤٤.

لَطِئَ بالأرض ، فحذف الهمزة ، ثمّ أتبعها هاء السَّكت ، يريد إذا ذُكِر فالتصقوا بالأرض ولا تعدّوا أنفسكم ، وكونوا كالتراب . ويُروى «فالتطِئوا»)[١].

وفي مادّة «نشأ» قال : «**النّشْءُ ، كفلس : القرنُ ينشأ من بعد قرن مضى ، والمرتفع من السحاب ، واوّل ما يبدو منه ، كالناشئ**» .

ولم يوجد في مادة «نشأ» من معاجم اللغة «النشىء» بالمعنى الأوّل ، أي القرن ينشأ من بعد قرن مضى ، وقال في «الأثر» من مادة «نشأ» قال : «نشء يكونون في آخر الزمان» أي قَرنٌ وأصل زمان ينشؤون فيه .

وبعد التتبع وجدنا أنّ المصنف أخذ شرح هذا الأثر من كتب الغريب ووضعه في محله من المادة ، ففي الفائق قوله «النّشءُ : القَرْن الذي ينشأ بعد قرن مضى ، وهو مصدرٌ كالضَّيف»[٢] .

فهذا نص العبارة أخذه السيّد المصنف واستدركه في المادة اللغوية فسدّ خللاً ونقصاً من نواقص المعاجم اللغوية حيث اغفلت مثل هذه المفردة الواردة في كلام سيّد الفصحاء رسول الله ﷺ .

وفي النهاية الأثيرية «رواهُ «نَشَأ» ثمّ قال : قال أبو موسى : والمحفوظ بسكون الشين ، كأنّه تسمية بالمصدر»[٣] .

● وفي مادة«هدأ» قال : «**هَدأَت الحُبلى : صَرَخَتْ ، وسَمِعْتُ هَدْأَتَها : صوتها وصرختها**» .

ومعاجم اللغة خالية عن ذكر هذا الفعل واسم المصدر منه ، مع أنّهما موجودان

---

(١) النهاية ، لابن الاثير ٤ : ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٢) الفائق للزمخشري ١ : ٣٢٣ .

(٣) النهاية ، لابن الاثير ٥ : ٥١ ـ ٥٢ .

في الأثر في حديث استسقاء العباس بن عبدالمطلب أيّام عمر، وفيه قولهم: فنشَأَت طريرة من سحاب ... ثمّ تلامّت واستتمّت، ومشت فيها ريح، ثمّ هَدَّتْ ودرَّتْ.

قال الزمخشري في الفائق «هَدَّتْ من الهَدَّة، قال أبو زيد: الهَـدَّةُ ـ بتشديد الدال ـ صوت ما يقع من السماء، والهَدْأة مهموزة صوت الحُبلى. وروي [الأثـر] «هَـدَأَتْ» عـلى تشـبيه الرعـد بـصرخـة الحبلى»(١).

فاقتنص السيّد المدني هذا الفعل الثـلاثي الصـحيح المسـتعمل ووضـعه فـي موضعه، أعني مادة «هدأ» ثمّ ذكر اسم مصدره، وهذا أيضاً مما امتاز به على سائر معاجم اللغة حيث لم تذكر هذا الفعل ولا اسم المصدر.

• وقال في مادة «هيا»: «**الهيئة ـ كشَيبة وتُكسر ـ الحالة الظاهرة التـي يكـون عليها الشيء ... وتطلق على المروءة، وحسن السمت، والطريقة المرضية، والجـمال الظاهر؛ يقال إنّه لذو هيئة**».

ثمّ عاد في الأثر فقال:

«**أقيلوا ذوي الهيئات عثراتهم**» أي أصـحاب المـروءات، وقـيل: ذوي الوجوه بين الناس، وقيل: اهل الصـلاح، وقـيل: الذيـن لم تظهر منهم ريبة، وقيل: الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتاً واحداً ولا تختلف حالاتهم بالتنقل من هيئة إلى هيئة.

والّذي في كتب اللغة والنهاية الأثيرية هو تفسير هذا الأثر بـ «الذين يلزمون هيئة واحدة وسمتاً واحداً ... الخ» وأما باقي المعاني فإن السيّد المصنف استقاها من كتب

---

(١) الفائق للزمخشري ٣: ٢١٨.

الأثر والحديث وشروحها.

ففي عون المعبود: «قال ابن مالك: الهيئة الحالة التي يكون عليها إنسان من الأخلاق المرضية، وفيه أيضاً: وقال البيضاوي: المراد بذوي الهيئات أصحاب المروءات والخصال الحميدة، وقيل ذوو الوجوه من الناس»[(١)].

وفي فيض القدير قال: «هي المروءة والخصال الحميدة»[(٢)].

وفيه أيضاً[(٣)] قال: «والله سبحانه يحب ان يرى على عبده الجمال الظاهر كما يحب أن يرى عليه الجمال الباطن بالتقوى، قال في المواهب: الجمال في اللباس والهيئة ...».

فاقتنص السيّد المصنف جميع معاني الهيئة، وذكرها في الأصل اللغوي للمادة، أعني اللغة العامة من مادة «هيأ» ثمّ ذكر الأثر وشرحه بها، فراعى توسّع اللغة، وأحاط بمتفرعاتها أخذاً من الأثر النبوي وشروحه المعتبرة.

● وفي مادة «وضأ» قال: «**واستَوْضَأْتُهُ الأَمرَ: سألته كشفه وبيانه**». وهذا المعنى لم يذكروه في المعاجم اللغوية المتداولة.

وعاد السيّد المصنف في الأثر فقال: استيضاء الحق: استكشافه واستبانته. وهذا الأثر لم يذكر في كتب الغريب بتاتاً لا في النهاية ولا في الفائق ولا في غريب ابن الجوزي ولا الهروي ولا غيرها.

وقد ذكر هذا الأثر في أمهات كتب الحديث النبوي فقد ذكر الحديث في شرح

---

(١) عون المعبود ١٢: ٢٦.

(٢) فيض القدير ٢: ٧٤.

(٣) فيض القدير ٢: ٢٩٧.

النووي على صحيح مسلم[١]، والديباج على صحيح مسلم[٢]. وفيه وجوه كثيرة لروايته، فقد روي كالمثبت «استيضاء الحق»، وروي «استيفاء الحق» وروي «استضاء الحق» وروي «استقصاء الحق». وذكروا معاني هذا الأثر على كل الوجوه وعلى الرواية التي أثبتها السيّد المدني يكون شرحها بما ذكره.

فالسيّد بهذا استدرك على اللغويين ما كان عليهم ذكره، كما استدرك على أصحاب الغريب في الأثر ما كان عليهم شرحه وفَسْره من الأثر.

• وفي مادة «أبب» أدخل كلمة الأُبِّيَّة فيها وشرحها ـ مع أنّها لم تذكر في معاجم اللغة ـ مصرّحاً بأخذه عن الزمخشري، قال:

«الأُبِّيَّةُ، كذُرِّيّة: الكِبرُ؛ قال جار الله: يجوز ان يكون «فُعِّيلة» أو «فُعُّولة» من الأُباب، كالعُبِّيَّة بمعناها من العُباب، والأظهر أن تكون فُعُّولة من الإباء». وهذا الكلام في فائق الزمخشرى[٣]، جاء به السيّد المصنف مستدركاً هذه المادة ذاكراً ما لم يذكروه.

• وفي مادة «أهب» قال السيّد المدني: **«الإهابُ، ككتاب: الجلدُ قبل أن يُدبَغَ أو مطلقاً، الجمعُ أُهُبٌ ـ بضمتين على القياس ككتاب وكُتُب ـ وبفتحتين على غير قياس كعِماد وعَمَد... وقد تلحق بالجمعين هاءٌ فيقال: ثلاثةُ أُهُـبَةٍ وأَهَـبَةٍ»**.

وهذان الجمعان الأخيران خلت منهما معاجم اللغة، مقتصرة على ذكر الجمعين الأوَّلين ـ القياسي وغير القياسي ـ أو أحدهما، مضيفة إليهما عن ابن الأعرابي جمعاً ثالثاً هو «آهِبَة» بالمد وكسر الهاء.

---

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ٣: ٢٩.

(٢) الديباج على صحيح مسلم ١: ٢٣٨.

(٣) الفائق للزمخشري ٢: ٣٨٤.

ففي العين : الإهاب الجلد ، وجمعه أُهُبٌ[(١)] .

وفي التهذيب : الإهاب الجلد ، وجمعُهُ أُهُبٌ وأَهَبٌ[(٢)] .

وفي الجمهرة : الإهاب الجلد قبل أن يُدبغ ، والجمعُ أَهَبٌ[(٣)] .

وفي الصحاح : الإهاب الجلد ما لم يدبغ ، والجمعُ أَهَبٌ على غير قياس ... وقد قالوا : أُهُبٌ بالضمّ ، وهو قياس[(٤)] .

وفي المحيط : الإهاب الجلد ، والجمع أُهُبٌ وآهِبة[(٥)] .

وفي التكملة : الآهِبة بالمد جمع إهاب ؛ عن ابن الأعرابي[(٦)] .

وفي المصباح المنير : الإهاب الجلدُ ... والجمعُ أُهُبٌ ـ بضمتين على القياس مثل كتاب وكُتُب ـ وبفتحتين على غير قياس[(٧)] .

وفي القامسو : الإهاب ككتاب : الجلد أو ما لم يُدبغ ، الجمعُ آهِبةٌ وأُهُبٌ وأَهَبٌ[(٨)] .

وفي اللسان : الإهاب الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يدبغ ، والجمع القليل آهِبَةٌ ... والكثير أُهُبٌ ، وأَهَبٌ على غير قياس[(٩)] .

---

(١) العين ٤ : ٩٩.

(٢) التهذيب ٦ : ٤٦٥ .

(٣) الجمهرة ٢ : ١٢٠٩ .

(٤) الصحاح ١ : ٨٩.

(٥) المحيط ٤ : ٨٠.

(٦) تكملة الصاغاني ١ : ٦٩ .

(٧) المصباح المنير : ٢٨.

(٨) القاموس ١ : ٣٩.

(٩) اللسان ١ : ٢١٧ .

هذه أقوالهم ونقولهم، وكلها كما ترى تدور في مدار هذه الجموع الثلاثة التي ذكرناها، غافلة أو متغافلة عن الجمعين الآخرين «أُهُبة» و«أَهَبَة» مع أنّهما واردان في الأثر، ففي حديث اعتزال النبيّ نساءه ودخول عمر إلى غرفته ﷺ، قال: «فوالله ما رأيتُ فيها شيئاً يردُّ البصر إلّا أَهَبَةً ثلاثةً»[1].

وهذا الاثر ـ كما تراه ـ مرويّ في أمهات مصادر الحديث والاثر، وقد غفلوا عن ذكر هذا الجمع منه «أهبة»، ناهيك عن شروحه التي صُرِّح فيها بلغة ضم الهمزة والهاء.

ففي مقدمة فتح الباري: أَهَبَة ـ بحركات ـ جمع إهاب على غير قياس، وفي رواية الأصيلي «آهبة عليه» بكسر الهاء قبلها مدّة، وهو وَهَمٌ[2].

وفيه أيضاً في مكان آخر: أَهَبَة بفتح الهمز والهاء، ويجوز ضمّها[3].

وفي تحفة الاحوذي بضم الهمزة والهاء، وبفتحهما، جمع إهاب؛ وهو الجلد[4]...

فها هنا يتّضح اهتمام السيّد المصنف بكتب الحديث والأثر وشروحها وأخذه اللغات منها، مستدركاً على اللغويين ما فاتهم ذكره من اللغات الصحيحة الفصيحة،

---

(١) انظره في صحيح البخاري ٣: ١٠٥، وسنن الترمذي ٥: ٩٥، ومسند أحمد ١: ٣٤، وصحيح ابن حبان ٩: ٤٩٥، ومسند أبي يعلى ١: ١٩٤.

(٢) مقدمة فتح الباري: ٨١.

(٣) فتح الباري ٥: ٨٨، وفيه ضمّها والصواب «ضمّهما».

(٤) تحفة الأحوذي ٩: ١٦١.

الواردة في لسان العرب ، وذلك ما لم يصنعه أحد من أرباب المعاجم قبله .

ويتأكد ما قلناه ، من أنّ السيّد المصنف يعدُّ الاثر والحديث الصحيح النقل من مصادر اللغة العربية ، خلافاً لمن لا يرى ذلك ولا يعتمد إلّا على نقل أئمّة اللغة وارىابها ، يتأكد ذلك أكثر فأكثر حين نراه يحكّم الأثر الصحيح الرواية حتّى على قواعد النحو ، ولا يخشى أن يستدرك به على النحاة ما فاتهم ، ففي مادة « وهب » قال :

« وأما « وهبته منه » فقيل : خطأ محض ؛ وليس كذلك ، بل جاءت به أحاديث صحيحة ، فهو إما على أنّ « من » بمعنى اللام وإن لم يذكره النحاة ، وكفى بالحديث شاهداً .

أو على أنّها زائدة ، كقوله : مهرت منها حية وتيسا ، أي مهرتها .

وأما تأويله بتضمين التمكين فلا يصح ؛ لدخول « من » على الموهوب له دون الموهوب ، ومعنى التمكين يقتضي العكس » .

فهو يصرح بضرس قاطع بالاستدراك على النحاة ، مستشهداً ومستدلاً بهذا الأثر على ما يذهب إليه ، وبناءً على ذلك فهو يخطِّئ من قال بخطأ مثل هذا الاستعمال الوارد في الأحاديث الصحيحة .

وكما أفاد المصنف من التفاسير وشروح غريب الأثر وشروح أمّهات مصادر الحديث ، كذلك أفاد في اللغة وتوسعتها وتكثير استعمالاتها ومفرداتها من كتب الأمثال .

• ففي مادة « درأ » قال : **« الدَّرْءُ كفَلْس : الشرّ ، وحجم الغدة في الإبل ، والعوج في العصا ونحوها » .**

ثمّ عاد في المثل فقال : « لو كان دَرْءاً لم تَئِلْ » الدَّرْءُ الشَرّ ، والوأل النجاة ، أي لو

كان الخطب كما قلت لم تنجُ ولكنه دون ما قلت.

والدَّرْءُ بمعنى الشر لم تذكره معاجم اللغة، مع أنّه معنى صحيح تكلمت به العرب في أمثالها، ففي شرح هذا المثل من مجمع الأمثال قال: «الدَّرْءُ: الدفع، وكل ما يُحتاجُ إلى دفعه يُسمّى درءاً، ومنه دَرْءُ الأعادي، أي شرّهم»(١).

فاستدرك السيّد المدنى هذا المعنى في هذه المادّة من شرح المثل، أخذاً من الإمام اللغوي الميداني، ومن جهة اخرى نرى السيّد المصنف رغم إكباره للزمخشري في أكثر من مجال، نراه يعرض عن تفسيره هذا المثل في المستقصى بان الدرءَ هو الخُراج الذي يخرج في الابط والحلق.

• وفي مادة «سلأ» قال: **«السالئة: المرأةُ الصَّناعُ تسلأُ السمن، وهنّ نساءٌ سوالئُ».**

وقال في المثل: «أكذب من السالئة» أي المرأة التي تسلأ السمنَ، لأنّها إذا سَلأَتْه كذبت مخافة العين، وكذَبها أنّها تقول: قد احترق، قد ارتجن، أي فَسَدَ ولم يَصْفُ.

والعجب أن كتب اللغة خلت عن اسم الفاعل هذا اعني «السالئة» مع أنّه قياسي ومع أنّها ذكرت قول الفرزدق:

كانوا كسالئة حمقاء إذ حقنت سِلاءها في أديم غير مربوبِ

ذكروه شارحين السِّلاء في قوله «سلاءها» بأنّه اسم السمن المطبوخ، معرضين عن ذكر السالئة.

---

(١) الأمثال للميداني ٢: ١٨١.

هذا مع أنّ المثل موجود في كتب المثل ، وقد ذكره العسكري في جمهرته[١] والزمخشري في مستقصاه[٢] والميداني في مجمع الأمثال[٣] .

فهذه الكلمة مقيسة من « سلأ » وواردة في شعر الفرزدق وفي امثال العرب ، ولم تذكرها المعاجم ولم تشرحها ، فأخذها السيّد المصنف وبيّنها احسن البيان ، ثمّ ذكر جمعها « سوالئ » وهو قياسي[٤] ، فأثرى معجمه الطراز ومن ثمّ معاجم اللغة بثراء اللغة العربية وسعتها .

• ومضافاً إلى ما تقدّم فقد اخذ السيّد المدني كثيراً من الكنى والمعاني من كتاب المرصّع لابن الاثير ، ووضعها في محالّها وأماكنها .

• ففي مادة « جدب » قال : « **وأُمُّ جُنْدُب : كنيةُ ذكر الجرادة ، والداهية والتخليط والهلكة والجور والغشم والظلم والانظلام والشدة والقحط ، والأرض ذات الرمل ؛ لأنّ الجرادَ يُرَبِّي بيضه فيها** » .

ولم تذكر معاجم اللغة كونها كنية لذكر الجرادة كما لم تذكر معاني الهلكة والجور والشدة والقحط والتخليط ، واقتصروا على أنّها من اسماء الاساءة .

وقد أخذها جميعاً عن المرصع : قال : أُمُّ جُنْدُب هي الداهية ، وقيل التخليط والهلكة ، ويقال وقع القوم في أمّ جندب إذا ظَلَموا وإذا ظُلِموا ... وهي كنية الجور والظلم مطلقاً . وكنية الجراد ، وقيل الغشم أيضاً[٥] .

---

(١) جمهرة العسكري ٢ : ٧٣١ .

(٢) المستقصى ١ : ٢٩١ .

(٣) مجمع الأمثال ٢ : ١٦٧ .

(٤) فان فواعل هو جمع قياسي لفاعلة . انظر شرح النظام على الشافية : ١٤٣ .

(٥) المرصع : ١٢٤ ـ ١٢٥ .

هذا، وقد ذكرت بعض هذه المعاني في المثل، ففي مجمع الأمثال قال في شرح المثل «وقعوا في ام جُندُب» قال: كأنّه اسم من اسماء الاساءة..»[١] ثمّ ذكر معنى الظلم، والشدّة والقحط.

وفي جمهرة الأمثال: في اثناء المثل «قولهم ابن الإيّام وما يجري في بابه» قال: وأمّ جندب: الغشم والظلم... وأم جندب أيضاً من أسماء الداهية»[٢].

فهنا توسّع السيّد المصنف وذكر جميع المعاني المطروحة في أم جندب دون ذكر بعضها والاخلال بالبعض الآخر، مع أنّها معان صحيحة نص عليها أئمّة اللغة وفحولهم، فالعدول عنها وعدم ذكرها يعدّ نقصاً في المعاجم العربية، حاول السيّد المصنف سدَّه فوفق في ذلك.

● وفي مادة «جخدب» قال: «**والجُخْدُبُ ـ كقُطْرُب ـ ويفتح ثالثة:... أو الضخم من الجراد والخنافس، كالجُخادب والجُخادِبَة وأبي جُخادب وأمّ جُخادب والجُخادِباء وأبي جُخادباء وأمّ جُخادِباء ـ بالمد والقصر فيها ـ وأبي جُخادَبى، بفتح الدال والقصر وضمّ أول الجميع**».

وقد انفرد السيّد المصنف عن المعاجم بذكر أمّ جخادباء وأمّ جخادب، وقد أخذها من المرصع حيث قال: «أمّ جُخادب، ويقال أمّ جخادباء هي الحرباء، وقيل الجراد الأخضر، وقد ذكرناه في الآباء»[٣].

وكان قد قال في: ١١٨ «أبو جُخادب... هو الحرباء، وقيل الجراد الأخضر الطويل الرجلين وغير ذلك... ويقال له أيضاً: أبو جُخادِباء وأبو جُخادبى، بفتح

(١) مجمع الأمثال ٢: ٣٦٠.

(٢) جمهرة الأمثال ١: ٤٧.

(٣) المرصع: ١٢٢.

الدال والقصر والإمالة ».

فاخذ السيّد المدني اللغات من هذين الموضعين ، وأضاف إليها باقي ما ورد عن العرب من لغات في الجرادة هنا ، واحسن سردها وتنسيقها ، كما سيأتي بيان ذلك عند بيان حُسْن جمعه ، إلا ان المهم هنا هو أخذه من كتاب المرصع واستدراكه بعض اللغات وتفوقه على سائر المعاجم اللغوية المتداولة.

• وفي مادة « حبب » قال : **أبو حُباب : الماء**(١).

وهذه الكنية للماء لم تذكر في معاجم اللغة ، مع أنّها واضحة ، لأن الحباب هو الموج ، والماء ذو امواج ، وهي موجودة في المرصع : حيث قال : أبو حُباب هو الماء(٢).

• وفي مادة « حفص » قال السيّد المصنف : « **وأُمُّ حفص : الطفشيل ، وأمّ حفصة : الدجاجة والبطّة والرخمة** ».

وما ذكره السيّد المصنف لم تذكر منه معاجم اللغة « أم حفص الطفشيل » ولا ذكرت أم حفصة بمعنى البطة ، فذكرهما السيّد أخذاً من المرصع بالنصّ(٣).

ومضافاً إلى اخذه رحمه الله من كتب التفسير والاثر والمثل والمرصّع والبلدان رأيناه رحمه الله يأخذ من كتب الأدوية المفردة ، خصوصاً كتاب تذكرة أولي الالباب والجامع للعجب العجاب للانطاكي ، حيث استدرك على اللغويين ما يختص بموضع هذا الكتاب من الأدوية وذكر بعض الأدواء.

---

(١) المرصع : ١١٨.

(٢) المرصع : ١٣٦.

(٣) انظر المرصع : ١٤١.

• ففي مادة «وبأ» قال: «**الوَبَأ ـ كسبب، ويُمَدّ ـ: تعفُّنٌ يعرض للهواء فيوجب تعفّنَ الأخلاط، ففسادَ المزاج، فالمرضَ العامَّ، فالموت الذريع، ويطلق على نفس المرض، وهو من مبادئ الطاعون وليس به، بل الطاعون خُراجٌ يحدثُ في زمنه غالباً**».

وهذه التفرقة تفرقة علمية دقيقة ظريفة، لم يذكرها ـ بل لم يُشر إليها ـ أحد من أرباب معاجم اللغة، وقد ذكرها السيّد المصنف حرصاً على إيضاح المفردة اللغوية بالدقة الدقيقة، فلذلك فرق بين الوباء والطاعون.

وهذه التفرقة أخذها رحمه الله من تذكرة الانطاكي، إذ قال: «وباء: هو في الحقيقة تغير يعرض للهواء يخرج به من تعديل الصحة إلى ايجاب المرض، ثمّ نُقل عرفاً إلى الطاعون ... والوباء اعظم، لأنّه قد يتكون الدم الفاسد به في أماكن مخصوصة وذلك هو الطاعون، وقد لا يتكون منه ذلك بل يوجب مطلق فساد المزاج ثمّ المرض ...»(١).

وقال الانطاكي في تذكرته بعد صفحات «طاعون ... كل ورم يظهر للحس، ثمّ خصص بالحارّ القتال السريع التعفن الكائن في نحو المرافق والمغابن، ويطلق على الوباء للتلازم الحاصل بينهما غالباً ... وهو في الحقيقة بثر كالباقلاء ...»(٢).

• وفي مادة «ترب» قال: «**وتراب القيء: صمغ الخرشف، وتراب الهالك: سم الفار، وتراب الفار: الزرنيخ**».

وكتب اللغة لم تذكر هذه الأنواع الثلاثة من الاتربة، وقد أخذها السيّد المصنف من كتب الأدوية المفردة والمركبة وكتب الطب، وخصوصاً عن كتاب التذكرة

---

(١) تذكرة أولي الالباب ٢: ١١٣.

(٢) تذكرة اولي الالباب ٢: ١٥٠.

للانطاكي.

ففي التذكرة ١ : ٩٢ قال: وتراب القيء صمغ الخرشف، وتراب الفار هو الرهج.

وفي ج ١ : ٢١٧ في رسم «شك» قال: شك بضم المعجمة ويسمى الهالك وسمّ الفار والرهج.

وفي ص: ١٩٨ : الرهج المعروف بسمّ الفار.

• وقد صرح المصنف في مادة «يرج» بأخذه عن التذكرة للانطاكي، فقال: **«والإِيارج، بكسر الهمزة وتفتح، وفتح الراء: لفظ يوناني معناه المسهل، وهو دواء مركّب مُسهل معرّب أياره، الجمع أيارجات، وقيل معناه الدواء الالهي.**

وقال البصير [أي الانطاكي] في التذكرة: وعندهم كل مسهل يسمّى الدواء الالهي، لان غوصَهُ في العروق وتنقيته الخلط واخراجه على الوجه الحكمي حكمة الهية أودعها المبدع الفرد في أفراده، وألهم تركيبها الأفراد من أخصائه».

• وفي مادة «جوز» قال: «وجوز الهند: النارجيل ... وجوز القطا نبت كالرِّجلة ينبت **بمناقع المياه تأكله القطا».**

وهاتان المفردتان لم تذكرهما الكتب اللغوية المتقدمة على الطراز، نعم، ذكر الزبيدي في التاج جوز الهند، ولكنّه متأخّر عن السيّد المصنف، ويبقى «جوز القطا» لم يذكره أحد.

وقد أخذه عن كتاب التذكره للانطاكي بالنص.

• وفي مادة «زيز» قال: **«وبَصَلُ الزِّيز، بالكسر: نوع من البصل لا طاقات له، وهو البليوس باليونانية»**[1].

---

(١) التذكره للانطاكي ١ : ١١٢.

وهذا المعنى لم يُذكر في معاجم اللغة ، أخذه السيّد المصنف من كتب الطب والاعشاب ، فان السيّد المصنف أخذه بالنص من كتاب الأدوية للغافقي[(١)].

هذا ، إلى مواد أخرى انفرد بها أخذها من كتب متفرقة ، كما في مادد « بسب » حيث قال : **الباسَبُ ، كقالب : جوهر كالزمرد في لونه ومائه ، لا يميّز بينهما إلّا البصير الناقد ومعدنهما واحد.**

ولم نجده في كتب اللغة ، وكأنه أخذه من كتب المعادن والجواهر.

وفي هذا المجال لم يفت السيّد المصنف أن يستفيد من وجوده في الهند ورحلاته ، فذكر بعض البلدان التي رآها ولم تُذكر في معاجم البلدان ولاكتب اللغة ، ففي مادة « لمر » مثلاً قال : **لامْرِي ـ بسكون الميم وكسر الراء ـ مدينة بجزيرة جاوة في بحر الهند ، ويقال لها : راملي**. وهذه المدينة لم تذكر في كتب البلدان ولاكتب اللغة ، ويظهر أنّها من مشاهداته رحمه الله ، فإنّ دأبه في الطراز أن يذكر كثيراً من البلدان الهندية والتى لم يذكروها.

ومهما يكن من أمر ، فإنّ مما أمتاز به الطراز ، هو استدراكه على اللغويين كثيراً من المواد والمعاني من كتب ومصادر معتبرة ، أخلوا بالأخذ عنها ، فتدارك هو رحمه الله هذا الخلل واستفاد من كتب التفسير وغريب الأثر والحديث والمثل والادوية والطب والاعشاب والمرصّع وما شابهها فأغنى جانباً عظيماً من معاجم اللغة وزادها سعة واستيعاباً وثراً.

---

(١) انظر المصطلح الاعجمي ٢ : ٢١٦ ، وتذكرةالأنطاكي ١ : ٧٧ و٨٤.

هـ ـ اعتناؤه بالمهموز والمقصور، والمخفف من المهموز.

لقد كان من منهجية السيّد المصنّف أن يأخذ ما ذكروه من المهموز في المعتل أو في مكان آخر، ويضعه في مكانه من الهمز، فاستدرك في كتاب الهمز على باقي معاجم اللغة كثيراً مما لم يذكروه، وبما أنّ كتاب الطراز خال من المعتل ـ لأنّ المصنف رحمه الله التحق بربه قبل إتمامه ـ رأينا أن نذكر، ما وسعنا جمعه المقصورات التي ذكرها في المهموز، وكذلك ما خُفّف من المهموز، ثمّ نذكر بعد ذلك ما انفرد عن معاجم اللغة بذكره من المهموز.

• ففي مادة «ألأ»، قال: «**الألاءُ، كسحاب ويُقصر: شجر مرّ الطعم حسن المنظر؛ لأنّه دائم الخضرة، واحدته بهاء، وهمزته أصلية عند سيبويه... وذكره الجمهور في المعتل... ونص صاحب جامع اللغة على أنّه واويٌّ ويائيٌّ، وقالوا: سقاءٌ مألوءٌ ومألُوٌّ ومَأْلِيٌّ ـ بالهمز والواو والياء ـ إذا كان مدبوغاً به**».

• وفي مادة «بهأ»، قال: «**أَبْهَأَ البيتَ إبهاءً: أخلاه، لغةٌ في أبهاه**».

• وفي مادة «تنأ» قال: «**تَنَأَ على كذا: إذا استمر عليه لازماً لا يفارقه، وتَنَأ تُنُوءاً أيضاً: أثرى وكثر ماله، وربّما خففوا فتركوا الهمز في الكل، فقالوا: تَنَا فهو تانٍ، كقوله:**

شيخاً يظل الحجج الثمانيا
ضيفاً ولا تلقاه إلّا تانيا

ومنه التناية بمعنى الفلاحة والزراعة وعمارة الأرض، وأصلها الهمز».

• وفي مادة «جلظأ» قال: «**اجلَنْظَأَ، بالظاء المعجمة: استلقى على قفاه ورفع رجلية، لغة في اجلنظى**».

• وفي مادة «جمأ» قال: الجَمَاءُ، كسحاب ويقصر: الشخص، قال:

وقُرْصَةٍ مِثل جَماءِ التُّرْسِ

• وفي مادة «حبطأ» قال: «**الحَبَنْطَأُ كغضنفر، والمُحْبَنطِئ كمُحرنجم، ويترك الهمز فيهما**[١]**: القصير البطين**».

• وفي الأثر من مادة «حطأ» قال: «**فَحَطَأَني حَطْأَةً» دفعني بكفه، أو ضربني بها بين كتفي، ويروى بلا همز من الحَطْو وهو تحريك الشيء مزعزعاً له**».

• وفي مادة «خبأ» قال: «**والخابية: الجرّة؛ تركوا همزتها تخفيفاً، وقد تهمز على الأصل**».

• وفي مادة «خنأ» قال: «**خَنَأْتُ الجِذعَ، كمنعته: لغة في خنيته، أي قطعته**».

• وفي مادة «دفأ» قال: «**والدَّفَأُ، كسبب: لغةٌ في الدفا مقصور**».

• وفي مادة «ردأ» قال: «**أَرْدأَ على الخمسين: زاد، لغة في أردى**».

• وفي الأثر من مادة «رزأ» قال: «**المؤمن مُرَزَّا، كمعظم بترك الهمز تخفيفاً: مصاب بالارزاء فيما يحب ...**».

• وفي المثل من مادة «رطأ» قال: «**من رَطَاته لا يعرفُ قَطَاتَهُ من لَطاتِهِ: أي من حمقه، وترك الهمز للمزاوجة**».

• وفي مادة «رقأ» قال: «**رَقَأَ السُّلَّم: صَعَدَهُ، لغةٌ في رَقَى**».

• وفي مادة «رمأ» قال: «**رَمَأَ على العشر، زادَ، كأَرْمَأَ، لغةٌ في المعتلّ**».

• وفي مادة «رنأ» قال: «**رِنَأَ إليه، كمنع: نظر، لغة في المعتل**».

---

(١) انظر مادة «حبطأ» وكيف أن المذكورتين مهموزتان ومقصورتان. وقدرووا الحديث النبوي «إن السقط ليجيئ محبنطئاً» بالهمز وبدونه، وزاد في كتاب الغريبين «مُحبَنْطاً». انظر الغريبين ٢: ٤٠٠.

• وفي «ضبأ» قال: «**والضابئ: الرماد، لغة في المعتل**».

• وفي مادة «ضهأ» قال: «**ضاهأْتُ زَيْداً مُضاهَأةً: شابهته، لغة في ضاهيته**».

• وفي مادة «طثأ» قال: «**طَثَأَ، كمنع: لعب بالقُلَةِ، لغة في المعتل**».

• وفي مادة «طنأ» قال: «**وهذه حية لا تُطِنِئُ: لا تُنجي من الهلاك مَن لَسَعَتْهُ بل تقتله من ساعتها، تهمز ولا تهمز، وأصله الهمز**».

• وفي مادة «فجأ» قال: «**فَجِئَتِ الناقة فَجَأً، كتعبت تَعَباً: عظم بطنها؛ لغة في فَجِيَتْ كَرَضَيَت**».

• وفي مادة «فرأ» قال: «**الفَرَأ، كرشأ وفضاء حمار الوحش، وتبدل همزته ألفاً، فيقال: فَرى، كثرى**».

وفيها أيضاً، قال: «**وأمرٌ فريءٌ: عظيم، لغة في المعتل**».

• وفي مادة «فسأ» قال: «**تفاسَأَ: تقاعَسَ، أو أخرج عجزه، كتفاسى، يهمز ولا يهمز**».

• وفي مادة «قمأ» قال: «**وما قامأَني: ما وافَقَني، لغة في المعتل**».

• وفي «لبأ» قال: «**ولَبَّأْتُ بالحجّ: لبَّيتُ، همزوا ما ليس بمهموز**».

• وفي مادة «متأ» قال: «**مَتَأْتُ الحَبْلَ، كمنعته: لغة في مَتَوْتُه، إذا مددته**».

• وفي الأثر من مادة «نتأ» قال: «**ناتِئ الجبين: أي مرتفعه، يروى بلا همز تخفيفاً، وأصله الهمز، فهذا موضع ذكره لا المعتل كما توهّم**».

• وفي مادة «نصأ» قال: «**نَصَأْتُ الرجل: أخذتُ بناصيته؛ لغة في نَصَوته**».

• وفي مادة «هجأ» قال: «**تَهَجَّأْتُ الحرف، لغة في تَهجَّيتُهُ**».

• وفي مادة «هدأ» قال: «**هَدَأَ هَدْءَ فلانٍ: سار بسيرته، لغةٌ في هدى هَدْيَهُ**».

هذا جُلّ ـ أو كُلّ ـ ما ذكره السيّد المصنّف من المعتل أو المخفف في فصل

المهموز، وهناك موادّ لغوية كاملة ذكرها السيّد ولم يَذكروها كمادة «حذأ» حيث ذكرها السيّد المصنف وذكر اسعمالاتها ومفرداتها ولم يفردها أحد بالذكر، كما أنّ هناك مفردات مهموزة ذكروها في المعتل أو في فصول أخرى ولم يذكروها في أماكنها من المهموز، استدركها السيّد المصنف وجعلها في أماكنها. فالسيّد المصنف ذكر مادة «حذأ» فقال:

• «**حَذَأَهُ حَذْءاً، كمنَعَ: قطعَهُ. وحَذِئَتِ الشاة حَذَأً، كتعبت: لغة في حَدِئَتْ، بالدال المهملة**».

وهذه المادة لم يذكروها رأساً، ولا ذكروا فيها ما ذكره السيّد المنصف من المعنيين المذكورين.

فأمّا المعنى الأوّل فقد أخذه من المقصور «حَذا»، حيث قالوا: حذا النعلَ حَذْواً وحِذاءً: قدّرها وقَطَعها.

وأمّا المعنى الثاني فهو مأخوذ من مادة «حدأ» بالدال المهملة، حيث قالوا: حَذِئَتِ الشاةُ حَذَأً، كتعبت: لغة في حَدِئَتْ بالدال المهملة.

فها هنا أخذ السيّد المصنف ما أوردوه في غير مظانه وجعله في مكانه، فاستدرك عليهم ما أخلوا بذكره.

• وفي مادة «دربأ» قال: «**دَرْبَأْتُ الشيءَ فتَدَرْبَأَ: دَهدَهْـتُهُ فتَدَهْده.. وفلاناً: ألقيته، كدربيته؛ بإبدال الهمزة ياء، كما قالوا في دهدهته دهديته**».

وهذه المادة «دربأ» لم يذكروا فيها سوى قولهم تدربأ الشيءُ تدهدأ. حيث ذكر ذلك الصاغاني في التكملة[1] والفيروزآبادي في القاموس[2] وابن فارس في

---

(١) التكملة والذيل والصلة للصاغاني ١: ٢٠.

المقاييس[٣] والمجمل[٤] وغيرهم.

وأمّا دربأت فلاناً بمعنى ألقيته، فإن السيّد المصنف صرّح بأنّه رباعي مهموز، وبأنّ قولهم «دربيت فلاناً» من باب إبدال الهمزة ياءً.

والذي في المعاجم أنّه غير مهموز، وهو إمّا من «درب» أو من «دربىٰ».

ففي لسان العرب مادة «درب» قال: ابن الأعرابي: دَربى فلانٌ فلاناً يُدَرْبيه إذا ألقاه، وأنشد:

اعْلَوَّطا عَمْراً ليُشْبِياهُ　　　في كل سوءٍ ويدربياه

يشبياه ويدربياه أي يلقيانه، وذكرها الازهري في الثلاثي هنا وفي الرباعي في «دربى».

والذي في تهذيب الازهري: دربى فلان فلاناً يدربيه، إذا ألقاه[٥].

وفي الرباعي «دربى» قال: ثعلب عن ابن الاعرابي: دربى فلان فلاناً يدربيه إذا ألقاه[٦].

وذكرها الصاغاني في التكملة والعباب والصاحب في المحيط في «درب».

وفي مادة «درب» من التاج قال: دربى فلاناً يُدَربيه دَرْباءً.

وفي المحيط والدرباة الدفع[٧].

---

(٢) القاموس المحيط ١: ١٥.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٢: ٢٧٤.

(٤) مجمل اللغة ٢: ٢٦٧.

(٥) تهذيب اللغة للازهري ١٤: ١٠٤ (درب).

(٦) تهذيب اللغة للازهري ١٤: ٢٤٧.

(٧) محيط اللغة ٩: ٢٩٥.

وعلق محقق التاج فقال: في الأصل «درباة» وانظر مادة «سلقى سلقاء». وقال الزبيدي في مادة «سلق»: سلق فلاناً إذا طعنه ودفعه وصدمه، كسَلقاه يسلقيه سلقاءً يزيدون فيه الياء، كما قالوا في جعبيته جعباءً من جعبته أي صرعته.

وبناء على هذا وضعوها في «درب»، ولكن المصنّف يرى أنّ الهمز أصلية وأنّ الفعل رباعيّ تماماً كما في «تدربأ الشيء» بمعنى تدهدى، ومعناهما قريب جدّاً.

• وفي مادة «حظأ» قال السيّد المصنف: «**حَنْظَأَ الرجُلُ: بَذَأَ وأَفْحَشَ في الكلام**».

وهذه المادة أعني «حنظأَ الرجلُ» لم يذكرها أحد من أرباب المعاجم ومصنفي اللغة في مادة «حظأ» وانما ذكروها في «حنظ» و «حظو».

ففي «حنظ» من لسان العرب، قال: حَنْظَى به أي ندّد به وأسمعه المكروه، والألف للالحاق بدحرج ... قال الازهري: حَنظى وحَنْذَى وعَنْظَى ملحقات بالرباعي، وأصلها ثلاثي، والنون فيها زائدة، كأنّ الأصل فيها معتل. وانظر كلام الازهري في التهذيب ٤: ٤٥٨.

وفي مادة «حظو» من اللسان، قال: يقال حَنْظى به، لغة في عَنْظى به إذا ندّد به وأسمعه المكروه.

وفي مادة «حنظ» من الصحاح قال: حنظى به، أي ندّد به واسمعه المكروه، والالف للالحاق بدحرج.

وفي مادة «حظا» منه، قال: قال ابن السكيت: حنظى به، لغة في قولك عنظى به، إذا ندّد به واسمعه المكروه.

وفي مادة «حنظ» من التاج استدركه على الفيروزآبادي، فقال: حنظى به، أي ندّد به وأسمعه المكروه، والألف للإلحاق بدحرج كما في الصحاح والمصنف [أي الفيروزآبادي] ذكره في «خ ن ظ» كما سيأتي قريباً.

وفي مادة « خنظ » من القاموس قال : وخَنْظَى به سمَّعَ ونـدَّدَ وسـخر وأغـرى وأفسد .

وخلاصة الكلام ، هو أنّ من ذكروه ذكروه في « حنظ » لأنّ الألف للالحاق ، أو في « حظو » وان النون زائدة ، لكن السيّد المصنف يرى زيـادة النـون وأصـاله الهـمز ، فلذلك جعلها في « حظأ » وبالتالي فقد ذكر ما يراه مهموزاً في موضعه من الهـمز ، مخالفاً من اللغو يين كما رأيت وهو يدل على طول باعه وسعة اطلاعه ، وأنّه صاحب رأي ونظر في اللغة .

• وفي مادة « حمأ » قال رحمه الله : « **احْمَوْمأَ السـحاب : اشـتدّ سـواده . ورأس الرجل : حَلِكَ شَعَرُه . والمُحْمَوْمئ : الشديد الخضرة في سواد** » .

وهذه المفردات المهموزه ومعانيها ، لا توجد فـي مـادة « حـمأ » مـن أمـهات المعاجم اللغوية التي عليها المدار ، مع أنّ الهمز فيها صحيح اصيل ، وقد تكلمت به العرب .

ففي التهذيب قـال : « اللـيث : احـمومى الشـيء فـهو مُـحْمَوْم » ، يوصف به الأَسْود من نحو الليـل والسـحاب ، وقـال الاصـمعي : المحمومِي من السحاب الاسود المتراكم »[(١)] .

وفي لسان العرب « حمى » قال : واحمومى الشيء اسود كـالليل والسحاب ، قال :

تألق واحمومى وخيّم بالربى   أحمّ الذّرى ذو هيدب متراكب

... الليث : احمومى الشيء فهو مُحْمَوْمٍ ، يوصف به الاسود من نحو

---

(١) تهذيب اللغة ٥ : ٢٧٦ مادة (حمى) .

الليل والسحاب. والمُحْمَومي من السحاب: المتراكم الأسود.
وفي مادة «حمي» من القاموس: واحمومى الشيء: أسودّ كالليل والسحاب.

هذا مع أنّهم نصوا على أنّ الهمز لغة عند العرب في ذلك، ففي العين ٣: ٣١٤: واحمومى الشيء فهو مُحْمَوْمٍ: واحمومى الليل السحاب: وذلك من السواد، ومنهم من يهمز.

وفي كتاب الافعال للسرقسطي في المعتل من «افعوعل» قال: احمومى؛ قال أبو عثمان: احمومى الشيء فهو مُحْمَوْم: إذا اسودَّ من نحو الليل، وكذلك احمومى السحاب: إذا اسودّ وتراكم، ومنهم من يهمز[1].

وفي المحيط للصاحب: «واحمومى الشيء: اسودّ، ومنهم من يهمزه»[2].

فاستدرك السيّد المصنف هذه المفردات والاستعمالات وذكرها في مَادة «حمأ» مع انّ المعاجم خلت عنها، وقد عرفت صحة الهمز فيها، فلا وجه للعدول عنها، وقد تكلمت بها العرب. وهذا ما يوضح ضخامة العمل المعجمي ودقته وجامعيته عند السيّد المصنف، وكيف أنّه حاول سدّ الفراغات التي كانت وما زالت في معاجم اللغة العربية، فوفّق ايّما توفيق في كثير منها.

• وفي مادة «ذمأ» قال المصنف: «**ذمَأه كمنعه: أهلكه. والشيءُ: شقّ عليه وكرهه، كذَمِئَهُ بالكسر، يقال: ذَمَأَتْني وذَمِئَتْنِي هذه الريح، إذا كانت منتنة، فشقت عليه وكرهها**».

---

(١) الافعال للسرقسطي ١: ٤٣١.

(٢) محيط اللغة للصاحب بن عباد ٣: ٢٢٩.

وأمّا «ذَمأ عليه» فكلونه بمعنى شقّ، وإنّما أصله أن يتعدى بنفسه.

والذي ذكرته عامة المصادر والمعاجم اللغوية في مادة «ذمأ» من هذه المعاني هو قولهم: ذَمَأ عليه -كمنع- ذَمْأً: شق عليه، أي المعنى الاخير فقط.

ففي اللسان «ذمَأ» قال: رأيت في بعض نسخ الصحاح ذَمَأَ عليه ذَمْأً: شق عليه[١]. وعلى هذا اقتصر في العباب والقاموس والافعال لابن القطاع[٢].

وإذا رجعت إلى مادة «ذمى» من المعاجم وجدت كل هذه المعاني التي ذكرها السيّد المدني موجودة فيه ولها وجه صحيح في الهمز لكنهم لم يذكروها الا في المقصور. انظر على سبيل المثال في ذلك التهذيب ١٥ : ٢٧ والمحيط للصاحب ١٠ : ١١٢ - ١١٣، واللسان والقاموس والصحاح والافعال للسرقسطي ١ : ٦٠٩، ولابن القطاع ١ : ٣٩٦.

لكنّ الانصاف أنّ ذكر هذه الافعال في المهموز بهذا الترتيب وبلغاتها من فتح عين الفعل وكسرها، وبيان وجه تعدية الفعل «ذمأ» بـ«على» مما لم يوجد في معجم من معاجمهم، فالسيّد المصنف تتبّع لغات الهمز، وذكرها في الهمز، ولم يقتصر كما فعلوا على إيرادها مقتضبة في المقصور.

• وفي مادة «سوأ» قال: «**وأَسْوَأَ إسواءً: أحدث**».

ومَعاجم اللغة خالية عن هذا الحرف في مادة «سوأ» اذ لم يذكروا هذا الفعل ولا مصدره ولا معناه، وإنما ذكروا الفعل «اسوى» في المقصور دون مصدره ثمّ ذكروا معناه. مع أن الهمز صحيح منصوص عليه من كلام العرب.

---

(١) وهي غير موجودة في الصحاح المطبوع.

(٢) انظر العباب ١ : ٥٩ القاموس المحيط ١ : ١٦، الافعال لابن القطاع ١ : ٣٩٩.

ففي تهذيب الازهري قال: «وقال أبو عمرو: يقال: اسوى الرجلُ إذا أحدث من امّ سويد ... قلت: أرى قول أبي عبدالرحمن السلمي «اسوى برزخاً» بمعنى أسقط، أصله من اسوى [وفي نسخة من التهذيب: «اسوأ» وهي توافق نسخة الزبيدي في التاج] إذا احدث، واصله من السوءة، وهي الدبر، فترك الهمز في فعلها، والله أعلم»(١).

وفي الصحاح قال: «وأسويت الشيء، أي تركته وأغفلته: هكذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أن أصل هذا الحرف مهموز»(٢).

وفي لسان العرب قال: «وأسوى الرجل أحدث ... وأسوى حرفاً من القرآن أو آية: أسقط»(٣).

وروى عن أبي عبدالرحمن السلمي أنّه قال: ما رأيت أحداً اقرأ من عليّ صلينا خلفه فاسوى برزخاً، ثمّ رجع إليه فقرأه، ثمّ عاد إلى الموضع الذي كان انتهى إليه.

قال الكسائي: أسوى بمعنى أسقط وأغفل، يقال: أسويتُ الشيء إذا تركته وأغفلته.

قال الجوهري: كذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أنّ اصل هذا الحرف مهموز.

قال أبو منصور: أرى قول أبي عبدالرحمن في علي «اسوى برزخاً» بمعنى اسقط، أصله من قولهم: اسوى إذا أحدث، وأصله من السوأة، وهي الدبر، فترك الهمز في الفعل.

---

(١) تهذيب اللُغة للازهري ١٣: ١٣٠ في مادة (سوى).

(٢) الصحاح للجوهري ٦: ٢٣٨٥ ماده (سوى».

(٣) لسان العرب ١٤: ٤١٥ ـ ٤١٦.

وقال الزبيدي في تاج العروس: «وأسوى إذا خريَ، وهو من السوأة»(١).

وقال أيضاً: «وأسوى حرفاً من القرآن: أسقط وترك وأغفل؛ من أسويت الشيء، إذا تركته وأغفلته، ومنه حديث أبي عبدالرحمن السلمي: ما رأيت احداً أقرأ من علي عليه السلام: صلينا خلفه فأسوى برزخاً ثمّ رجع إليه فقرأه، ثمّ عاد إلى الموضع الذي كان انتهى إليه ... وقال الجوهري: هكذا حكاه أبو عبيد، وأنا أرى أن أصل هذا الحرف مهموز.

قلت: وذكر الازهري ذلك أيضاً، فقال: اراه من قولهم أسوأ إذا أحدث، واصله من السوأة وهي الدبر، فترك الهمز في الفعل» انتهى.

وصرّح ابن القطّاع في كتابه الأفعال بأنّ الهمز أصل صحيح فيه، فقال: «واسوأ الرجلُ: أحدث، وأسوى كذلك»(٢).

فنرى أئمّة اللغة يصرحون بأنّه مهموز، لكنهم يذكرون ذلك في المعاجم في المقصور، وقد صرح ابن القطاع بأنّه مهموز أيضاً كما أنّه مقصور، فالاخلال بذكره في مادة «سوأ» مع وجوده واستعمالهم لمصدره يعدّ خللا ونقصاً في المعاجم، استدركه السيّد المصنف، فجاء بهذا الحرف في محله من الهمز(٣).

---

(١) تاج العروس ١٠: ١٨٩ ماده (سوى).

(٢) الافعال لابن القطاع ٢: ١٥٦.

(٣) هذا على أنّ ذكر محاسن الطراز لا تمنعنا من القول بوجود بعد المؤخذات والنواقص فيه في المهموز.

ففى مادة «خضأ» ذكر السيّد المصنف الحَفَيتَأُ، كسميدع: الرجل القصير السمين. واكتفى بذلك مع أنّ الزبيدي في التكملة والذيل والصلة: ٣٧٣ قال: و يقال أيضاً: حفيتىٰ، مقصوراً. فكان الأفضل الإشارة إليه هنا، ولعل في خلوّ الكتاب عن المقصور عذراً للمصنف وأنّه لو

وقال في مادة «هدأ»: **والهِدَأُ والهِدَأْن، كعِنب وهِزَبْر: الرجل فيه خبطة من حمقٍ، والثقيل الرأس الطويل النوم.**

وهاتان المفردتان لم نَرَ من ذكرهما في المهموز، بل اقتصرت أمّهات المعاجم على ذكرهما في المقصور «هدي» وقالوا: ورجلٌ هِدانٌ وهِداءٌ: للثقيل الوخيم. وقال ابن سيدة: الهِداءُ: الرجل الضعيف البليد.

وذكروا في فصل النون «هدن» فقالوا: ورجلٌ هِدانٌ بليد يرضيه الكلام، والأحمق الثقيل، وقيل الهدان والمهدون النوّام الذي لا يصلّي ولا يبكّر في حاجة.

وهم بين هذا وذاك لم يذكروا لغة الهمز فيهما، وقد ذكرها السيّد المصنف في «هدأ» مصرّحاً بأنّها من المهموز، فذكر ما لم يذكروه.

وتتضح دقة السيّد المصنف في معجمه الطراز اكثر فاكثر في عدم ذكره لمادة «تطأ» في المهموز.

قال في لسان العرب، مادة «تطأ»: التهذيب: اهمله الليث. ابن الأعرابي: تطأ إذا ظلم. ونقل عين هذه العبارة الزبيدي في التاج وقال بعدها: كذا في اللسان.

قدّر له أن يتمه لذكر هذا الحرف المقصور.

وفي مادة «رنا» ذكر السيّد المصنف رَنَأ إليه، بمعنى نظر، لغة في رنا يرنو. وقد تابع المصنفُ الفيروزآبادي في صنيعه هذا، وكان الأول به أن يذكر الرَّنَّءَ، بمعنَى الصوت، فهو أصل صحيح مهموز قطعاً، فالعدول عنه إلى غيره وتصدير الباب به مما ينتقد عليه، وقد انتقد الزبيديُّ الفيروزآبادي في صنيعه هذا وتعجب منه، هذا مع وجود شاهد عربي صحيح للرَّنء، قال الكميت يصف سهماً:

يريدُ أهزَعَ حَنّاناً يُعلّلُهُ   عند الإدامة حتّى يرنأ الطَّرَبُ

وهذا الحرف أورده الفيروزآبادي والصاغاني وابن منظور وغيرهم في المعتل «تطا»، وهو كذلك في المعتل من التهذيب حيث قال: «اهمله الليث. وقال ابن الاعرابي: تطا إذا ظلم، وتطا إذا هرب، رواه ابو العباس عنه»[١].

فالأزهري ينقل هذا الحرف في المعتل لا في المهموز، فلا وجه لذكر ابن منظور والزبيدي له في «تطأ» المهموز، ولذلك لم يذكره السيّد المدني دقة منه وعمق نظر.

وخلاصة الكلام في هذا المقام، هو ان السيّد المصنف عنى عناية فائقة في هذا الفصل -اعني الهمز- وغيره، فذكر فيه ما هو مهموز ولم يأتوا به، أو ذكروه في المقصور واشاروا أو صرّحوا بأنّه مهموز، أو فيه لغة الهمز، كما أنّه خلص معجمه عمّا ذكروه خطأ في المهموز وهو ليس منه، هذا ناهيك عن أنّه كان في المهموز يشير في كثير من الأحيان إلى لغة القصر فيه إن وجدت، فكان معجمه اقرب المعاجم للجمع والدقة والاستدراك لما فاتهم ذكره.

و -ذكره للأفعال -وخصوصاً ثلاثيها- وحسن ترتيبه لها.

إنّ من جملة الإشكاليات المطروحة حول معاجم العربية هو إغفالها لذكر الفعل الثلاثي مع ذكرها للمتصرّفات منه، بل يذكرون الرباعي مثلاً دون الثلاثي، فيحسب القارئ أن الثلاثي غير موجود في كلام العرب، وكذلك تراهم يذكرون المشتقات من الرباعي دون ذكرهم لأصل الفعل الرباعي.

هذا، ناهيك عن أنّهم يذكرون الألفاظ بلا نظام، ويخلطون الافعال ومشتقاتها

---

(١) تهذيب اللغة ١٤: ٤.

أيّما خلط، ويقدّمون المصدر أو اسم الفاعل أو المكان أو الزمان أو غيرها على الفعل.

قال الاستاذ أحمد فارس الشدياق في الجاسوس: «إنّ من أعظم الخلل وأشهر الزلل في كتب اللغة جميعاً ـ قديمها وحديثها، مطولها ومختصرها، ومتونها وشروحها، وتعليقاتها وحواشيها ـ خلط الأفعال الثلاثية بالأفعال الخماسية والسداسية، وخلط مشتقاتها، فربما رايت فيها الفعل الخماسي والسداسي قبل الثلاثي والرباعي، أو رأيت احد معاني الفعل في أول المادّة وباقي معانيه في آخرها، فإذا رأى المطالع أنّ المادة تملأ صفحتين أو ثلاثاً عاد نشاطه ملالاً، وجدّه كلالاً، فربّما تصفح المادة كلها وأخطأه الغرض، بخلاف ما إذا كانت الأفعال مرتبة على ترتيب الصرفيين، فانه ينظر أوّلا إلى الفعل الثلاثي ومشتقاته في أوّل المادة، وإلى الخماسي والسداسي ومشتقاتها في آخرها، وإلى الرباعي ومشتقاته في وسطها، فلا يضيع له بذلك وقت ولا يكل له عزم ولا يخيب سعي»[١].

وقال أيضاً: «ومن ذلك إيرادهم الفعل الرباعي دون الثلاثي فيوهمون أنّ الثلاثي غير وارد ... وأغرب من ذلك اقتصار جميع اهل اللغة[٢] على قولهم «قدَّس تقديساً» وما أحدٌ منهم ذكر له فعلاً

---

(١) الجاسوس على القاموس: ١٠.

(٢) ستعلم أنّ السيّد المصنّف لم يفته ذكر هذا الفعل الثلاثي، فما ذكره الاستاذ الشدياق على إطلاقه لا يشمل المصنّف رحمه الله.

ثلاثياً أو نبه على عدم مجيئه، مع أنّهم قالوا أنّ القُدس اسم ومصدر، فكيف يكون مصدر من دون فعل، أو في الاقل من دون تنبيه عليه كما نبهوا على غيره، ويقال أيضاً «قدوس» و«اسم الله الاقدس» و«بيت المقدس» فكيف جاء النعت وافعل التفضيل واسم المكان من غير اشتقاق ؟! مع ان سيبويه قال إنّ الكلم كلّه مشتق»(١).

وملخص الكلام هنا هو أنّ الاشكال يكمن في موطنين:

أوّلهما: عدم ذكرهم للفعل الثلاثي أو الرباعي أو غيرهما مع ذكرهم ما اشتق منهما وما تصرّف.

وثانيهما: هو البعثرة في سرد المعاني والالفاظ وذكرها بلا نسق، مما يتعب القارئ ويضيع عليه بغيته أحياناً، ويُوهمه بعدم وجود الفعل من المستعملات والمشتقات أحياناً اخرى.

وكأنّ السيّد المصنف رحمه الله كانت هاتان الاشكاليتان محطّ نظره، ومورد عنايته، فحاول تخطيهما فيما رسمه من منهج لمعجمه اللغوي «الطراز الأوّل».

فذكر في كلّ مادّة أفعالها ـ ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية إن وجدت ـ ذاكراً عند كلِّ واحد منها ما اشتق منه واستعمل، فرفع رحمه الله بهذه المنهجية ـ وتلك الميزة من استقصاء البحث عن الأفعال وذكرها، رفع ـ كلا الإشكالين آنفي الذكر.

فأمّا ابتداؤه بذكر الفعل الثلاثي فإنّ ذلك دأبه ومنهجه في سائر أبواب وفصول

---

(١) الجاسوس: ١٣.

الكتاب ، وذلك ما لا حاجة لنا بسرده ، فالكتاب ماثل بين أيدينا ، نعم -إذا لم يكن في الفصل فعلٌ اكتفى بسرد الفاظ ومعاني المادة - وكذلك إذا كان ذكر الفعل يحتاج إلى تقديم غيره عليه ، قدّمه .

• ففي مادة « سأر » قال : « **السُّؤْر ، كقفل : بقية الماء التي يبقيها الشارب في الإناء أو الحوض ، كالسؤرة كغرفة ، ثمّ استعير لكل بقية من طعام وغيره . الجمع أسآر كأُقفال ، وسُؤَر كغُرَف** » .

فانّه هنا قدّم معنى السّؤر وذكر لغة السؤرة فيه ، ثمّ ذكر جمعه ، ثمّ قال :

« وقد سَئِرَت في الإناء بَقِيّةٌ سُؤْراً -كبَخِلَتْ بُخْلاً- وسأَرَت سُؤُوراً ، كخضعت خضوعاً : أي بقيت » .

وفي مادة « سمر » قال : « السُّمْرَة ، كالحمرة : احد الألوان المركّبة من البياض والسواد » .

فعرّف السُّمْرَة أوّلاً ، ثمّ أردفها بلا فصل بفعلها ، فقال : « وقد سَمُرَ كقَرُبَ ، وسَمِرَ كفرح ، سُمْرَةً فيهما ، فهو أسمر ، وهي سمراء . كاسمَارَّ اسْمِيراراً فهو مُسْمَارٌّ » .

فالمصنف في مثل هذه الحالات التي يرى أنَّ تقديمَ المصدر أو اسم المصدر أو غيرهما دخيلٌ في بيان الفعل وشرحه يؤخر الفعل عنها ؛ لأنَّ « سَئِرَت في الإناء بقية » لا يمكن شرحها إلّا بالسُّؤْر . فلذلك قدّمه المصنف ليكون مفهوماً مشروحاً ، فإذا ذكر الفعل اتضح معناه . ونفس هذا الكلام يقال في « سمر » فإنَّ سَمُرَ بمعنى صار ذا سمرة ، أي أسمر ، لابدّ فيه من تقديم معنى السمرة ، ليكون شرح الفعل مفهوماً .

فالمنهج العام للكتاب إذن هو ذكر الفعل أوّلاً[١] ، إلّا أن لا يكون في المادة فعل

---

(١) قال الاستاذ الشدياق في الجاسوس : ١٤ ومن ذلك [أي الخلل] أنّهم يبتدئون المادة باسم

ـأو أن يكون هناك ما يقتضي تقدمه على الفعل لأجل إيضاح معنى الفعل، كما مرّ في المثالين السالفين. وهو بعد ذلك يذكر الأفعال ويسردها مرتّبة كلّ فعل مع استعمالاته وما اشتق منه، الثلاثي فالرباعي فالخماسي فالسداسي، على أنّا لا ننكر أنّه ربما عدل عن هذا الأخير فجمع الثلاثي وغيره باعتبار الاشتراك في معنى مراد.

• ففي مادة «برأ» مثلاً ابتدأ بذكر الفعل الثلاثي «بَرَأ» بمعنى خلق ثمّ «بَرِئَ» بمعنى صحّ من المرض، والرجلُ من دَينه سقط عنه الطلب.

ثمّ ذكر أبرأه من الدَّين، اسقط عنه حقه، ثمّ ذكر برّأته من العيب ... وذكر في ضمنه ما يتعلق بالبريء، والبَرَاء.

ثمّ ذكر بارأتُ شريكي: فاصلته، وتبارأنا أبرأني وأبرأته.

ثمّ استبرأت الشيَ: طلبت منتهاه وو.. وغيرها من استعمالات استبرأ.

ثمّ عاد فذكر برئ منه بمعنى انفصل عنه وخرج من عهدته.

ثمّ ذكر تبرّأ منه: أظهر البراءة، وذكر في ضمنها البَرَاء وهي آخر ليلة أو يوم من الشهر... سميت بذلك لتبرّؤ القمر فيها من الشمس. ثمّ ذكر الفعل منها وهو: أَبرأ أي دخل في البراء ...

فذكر رحمه الله الثلاثي «بَرَأ» و «بَرِئَ»، ثمّ الرباعي «أَبْرَأَ» و «بَرَّأَ»، ثمّ المفاعلة «بَارَأَ» و «تبارَأَ» ثمّ الاستفعال ـوهنا عاد فذكر برِئَ بمعنى انفصل عنه وكان المفروض ان يجعلها في بداية المادة ـ ثمّ ذكر التفعّل.

• وفي مادة «جفأ» ابتدأ فذكر الثلاثي اللازم جَفَأ الوادي والقدر، ثمّ ذكر متعدّيه

الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو اسم المكان والآله أو المعرب. عوضاً عن الابتداء بالفعل والمصدر.

جفاتُ البرمةَ والرجلَ والبابَ والبقلَ والقدرَ والواديَ ، ثمّ ذكر الرباعي اللازم تجَفَّأتِ البلادُ وأجْفَأَتْ ، ثمّ ذكر الرباعي المتعدي بنفسه أجفأ دابتَه ، ثمّ بحرف « أجفأ به » . ثمّ ذكر الجُفاء ومعانيه .

• وفي مادة « جيأ » ابتدئأ بالثلاثي اللازم جَاءَ بمعنى أتى ، وجاء الغيث وأمرُ السلطان ، ثمّ ذكر متعدّيه « جئت شيئاً حسناً » وجئت زيداً ، ثمّ ذكر ما يتعدى بحرف الجر فذكر جئت بالشيء ، ثمّ ذكر الرباعي أَجَأْتُهُ ، ـ ثمّ ذكر رجل جيّاء وجَئاء وجائي كثير المجيء ، وكان حقها ان يذكرها بعد الثلاثي اللازم في اول المادة ـ ثمّ ذكر المفاعلة جايأني مجايأة ..

• وفي مادة «كثأ» ذكر الثلاثي اللازم ، ثمّ الكَثْأَة وهي زبد القدر ، مأخوذة من كَثَأت القدرُ : أزبدت للغلي ، ثمّ ذكر الفنعلة ، وهي كَنْثَأتِ اللحية ، ثمّ ذكر الكِنْثأْو وهي اللحية العظيمة .

وهكذا تجده في سائر الفصول يحرص على هذا الترتيب ، وإن لم يتخذه منهجاً دقّياً في كل الكتاب ، والذي نعتقده أنّ الكتاب كان ولمّا يصل إلى مرحلة النضج الكامل . وقد توفي المصنف رحمه الله ولمّا يتمّه ، فلو قدّر أن يمتدّ به العمر ـ بنظرنا ـ لطّور معجمه هذا بشكل أدق بكثير عما هو عليه الآن ، ولكان له فيما نحن فيه الآن هذا المنهج المذكور بلا هذه النواقص التي هو عليها الآن .

ومهما كان الأمر فإن منهجه العام في الكتاب هو ما ذكرناه ، وقد حرص السيّد المصنف على جمع الأفعال واستلهامها وإغناء معجمه بها ، فابتدأ الفصول بالأفعال . وذكر أفعالاً لم تُذكر في معاجم اللغة المتداولة ، وذلك توسُّعاً منه ، وحرصاً ، ورفعاً لإشكال ذكر المشتقات والمفردات دون مبدئها الذي هو الفعل ، ممّا قد يُوهم أن لا فِعْلَ لها ، فيذكر السيّد الفعل رفعاً لمثل هذا التوهمّ ، بل نراه يذكر حتّى

الفعل الذي صرّحوا بأنّه مُمَات، غير آبهٍ بذلك، إذ عدم استعمالهم له لا يدل على عدم صحّته. فتتبعه للأفعال وذكره لها، يعدّ ميزةً امتاز بها الطراز على ما قبله من المعاجم.

● ففي مادة «زنأ» قال: «**زَنَأَ الأمرُ: قارَبَ... ويقال: الأمر ما بيننا زناءٌ، أي مقارِب**».

وهذا الفعل والصفة المشبهة منه غير مذكورين في معاجم اللغة، مع أنّهما صحيحان قطعاً، ففي الفائق: «أن النبيّ ﷺ نهى أن يصلّي الرجلُ وهو زَناء»، قال الزمخشري: هو في الصفات نظير براء وجَوَاد وجبان، وهو الضيّق، يقال: مكانٌ زَناءٌ، وبئرٌ زَناءٌ، وظِلٌّ زَنَاءٌ، أي قالِص، وقد زَنَأ الظّلُّ، قال الأخطل:

وإذا قُذِفتُ إلى زَنَاءٍ قَعْرُها غبراءَ مظلمةٍ من الأحفار

وقال ابن مُقبل:

وتُدخِلُ في الظّلِّ الزّناءِ رؤوسَها وتحسَبُها هِيماً وهُنَّ صحائحُ

وقال آخر:

تناهوا بني القداح والأمر بيننا زناءٌ ولما يغضب المتحلِّمُ

أي مقارِب، فاستعير للحاقن لأنّه يضيق ببوله[١]، انتهى.

وجميع المعاني الآنفة وفعلها مذكورة في معاجم اللغة الّا المعنى الأخير الذي ذكر في البيت الأخير، فإنّهم لم يذكروه فجاء به السيّد المصنف، وذكر فعله الثلاثي «زنأ» فاستدرك ما فاتهم.

● وفي مادة «قرأ»، قال في أوّل المادة حيث ذكر الفعل الثلاثي، فقال: «**قرأ**

---

(١) الفائق ٢: ١٢٤ ـ ١٢٥.

كتاب الله ـ كمنع ـ قراءة وقرآناً : تلاه .

والصحيفة : نطق بالمكتوب فيها .

ويأمّ الكتاب : أوقع القراءة بها ، وتلاها متبرّكاً بها » .

وها هنا فوائد :

الاولى : قوله : « قرأ الصحيفة : نطق بالمكتوب فيها » فإن كتب اللغة خالية عن ذكر هذا الفعل ، فهم مقتصرون على قولهم : « صحيفة مقروءة » لا يجيز الكسائي والفرّاء غير ذلك ، وهو القياس .

ومع أنّه القياس ، ففعله « قرأ » ، ولم يذكروه ، وذكروا اسم المفعول منه « مقروء » كما عرفت ، فانتبه السيّد إلى هذا وذكر الفعل .

الثانية : أنّه فرّق تفريقاً دقّياً بين قرأ كتاب الله ـ فقال إنه بمعنى تلاه ، لأنّ الكتاب هو المكتوب ، وهو يقرأ ، وقد عبّر عنه بالتلاوة المختصة بكتاب الله ـ وبين قرأ الصحيفة ، فقال إنّها بمعنى نطق بالمكتوب فيها ، لأنّ الصحيفة نفسها لا تُقرأ وإنّما يقرأ المكتوب بها وينطق به .

الثالثة : أنّه أوضح معنى الباء في قولنا : « قرأ بامّ الكتاب » ، حيث أنّها إمّا تضمين الفعل « قرأ » معنى « أوقع القراءة » فتعلقت الباء بـ « قرأ » ، وأما أن تكون الباء متعلقة بحال مقدّرة ، أي تلاها متبرّكاً بها[١] .

فالسيّد المصنف ذكر الفعل ، واستعمالاته وفرق بينها تفريقاً دقيقاً لم نجده في معجم آخر من معاجم اللغة .

• وفي نفس هذه المادة قال : « أقرأ جاريَته : جعلها عند امرأة حتّى تحيض

---

(١) انظر التفصيل في مثل هذا في رياض السالكين ١ : ٦١ ـ ٦٢ .

للاستبراء».

وهذاالفعل الرباعي بهذا الاستعمال غير مذكور في معاجم اللغة المتداولة، مع أنّه صحيح منصوص عليه، حيث قال الهروي في كتاب الغريبين في الحديث ـ«دعي الصلاة أيّام إقرائك» أي أيّام حيضك ـ ويقال: دفع فلانٌ إلى فلانٍ جاريته تُقرِئُها، أي تمسكها عندها حتّى تستبرئَ حيضها(١).

فأخذ السيّد المصنف الفعل الماضي الرباعي منه وذكره.

هذا، ناهيك عن أنّهم ذكروا الثلاثي «قرأت» لازماً، وذكروا المضعف منه المتعدي «قرَّأها» ولم يذكروا «أقرأها».

فقد ذكروا قَرَأتِ المرأةُ: ضَمَّت رحمَها على حيضة.

وقالوا: قُرِّئَتِ المرأة ـبالتشديد ـ تقرئة: حُبست ليُنتظر بها انقضاء أقرائها، فهي مُقَرَّأة، كمعظمة.

وفي العباب، قال: قال أبو عمرو بن العلاء: يقال: دفع فلان إلى فلانة جاريتَهُ تُقَرِّؤها، أي تمسكها عندها حتّى تحيض للاستبراء(٢).

فاستدرك السيّد المصنف عليهم «أقرأها» ـمضافاً إلى قرأت هي، وقَرَّأتها غيرُها ـ حرصاً على ذكر الأفعال وعدم الإخلال بشيء منها.

● وفي مادة «قمأ» قال: «**قَمُؤَ الرجل ـكَرُم ومنع ـ قَمْأَةً كهضبة، وقِمْأً كعِهن، وقُمْأً كقُفْل، وقَمَاء وقَمَاءَة، كسحاب وسحابة، وقَمِئَ قَمَأً كتعب تعباً: ذلّ وصغر في أعين الناس، فهو قميء كصغير**».

---

(١) الغريبين ٥: ١٥١٧.

(٢) العباب الزاخر واللباب الفاخر ١: ٩٨.

والمصنف هنا ناهيك عن جمعه للأفعال ـ وهي ميزة له سيأتي بيانها ـ ذكر الفعل قَمِئَ قَمَأً، كتَعِبَ تعباً، مع أنّ كتب اللغة لم تذكره فهي خالية منه، وهو فعلٌ صحيح منصوص عليه، فقد قال ابن القطاع في أفعاله قَمُؤَ قماءَة ذل وصغر وقَمِئَ قَمَأً كذلك[١]. فتركهم لذكره تقصير في جمع اللغة.

• وفي مادة «كأكأ» قال: «**كَأْكَأْتُهُ عن الأَمرِ فَتَكَأْكَأَ: ردعته وكففته**».

ومعاجم اللغة خالية عن ذكر «كأكأته» متعدّياً، وإنّما اقتصرت على ذكر فعل المطاوعة «تكاكأ» ومصدره التكأكُؤ، ومن العجب أنّهم ذكرو الكأْكَأَة وهي مشتقة من كَأْكَأَ، ولم يذكروا فعلها، فيظن أن لا فعلَ لها، مع أنّ الواقع غير ذلك، فان هذا الفعل الرباعي وارد ومنصوص عليه.

قال ابن القطاع في كتاب الافعال: كَأْكَأْتُهُ فتكَأْكَأَ، أي ارتدع[٢].

فجاء به السيّد المصنف، وبما اشتق منه، فأغنى المادة من حيث الأفعال، فلم يخلّ بذكر هذا الفعل كما أخلوا به.

• وفي مادة «كلأ» قال: «**كَلَأَ بَصَرَهُ في الشيء: ردّده ... كَأَكْلَأَ وكَلَّأَ تكلِئَةً**».

والمذكور في معاجم اللغة هو باب «أَفْعَلَ» فقط حيث قالوا: أكلأَ بصره في الشيء: إذا ردّده فيه مصعّداً ومصوّباً. ولم يذكروا سواه، كما في الصحاح والقاموس والعباب والمحيط واللسان والتاج وغيرها، فاستدرك السيّد المصنف عليهم الفعلين كَلَأَ وكَلَّأَ.

• وفي مادة «كلأ» أيضاً، قال: «**كلَأَتْ عينُهُ: سهرت ولم تنم حذراً، كاكتلأت**.

---

(١) الأفعال لابن القطاع ٣: ٥٣.

(٢) الأفعال لابن القطاع ٣: ١١٠.

وأكلأها أسهرها ورجل كَلُوءُ العين: ساهرها، أو قويّ على السهر لا يغلبه النوم».

فاما الفعل «اكتلأت» فقد ذكروه، لكنهم لم يذكرو الثلاثي «كَلأَت عينه» مع أنّه صحيح قياسي من قولهم: رجُلٌ كِلُوءُ العينِ أي ساهرها، فانه فَعُولٌ من كَلأَ، فلذلك استدركه السيّد المصنف وجاء به في حين أنّهم لم يذكروه.

وأمّا تعدية هذا الفعل بالهمز والتضعيف، أعني «أَكْلَأَها وكَلَّأَها» فهما ـ مع كونهما قياسيين ـ نص عليهما الزمخشري في أساسه كما في نسخة الزبيدي في التاج حيث قال: «وأكَلأتها وكَلَّأْتها: أسهرتها» لكن نسخة الاساس المطبوعة لم يُذكر فيها إلّا «أكلَأْتها: أسهرتها» فكأنّ نسخة المصنف هي هذه الساقط منها «كَلَّأتها» لكن يبقى أنّه كان على السيّد المصنف ذكرها وإن لم تذكر في الاساس لأنّها قياسية.

• وفي مادة «كلأ» قال: **«كَلَأَ نظره إليه: أدامه متأمّلاً، كأَكْلَأَ وكَلَّأَ تكلئة»**.

فأمّا الثلاثي ففي التهذيب: كَلَأْتُ في فلانٍ، أي نظرت إليه متأمّلاً فاعجبني.

وفي القاموس والتاج: كَلَّأَ فيه أي فلانٍ: نظر إليه متأمّلاً فاعجبه حسنه.

فذكروا الثلاثي «كَلَأ» والمزيد بالتضعيف «كَلَّأ»، ولم يذكروا «أكلأَ» فاستدركه السيّد علي خان رحمه الله.

• وفي مادة «لجأ»، قال: **«أَلْجَأَ الرجُلَ على الأمرِ: اكرهه واضطره، كَلَجَّأَ تَلْجِئَةً؛ يقال: فعل ذلك من غير إكراه ولا تلجئة»**.

والعجب أنّهم ذكروا في معاجمهم التلجئة، ولم يذكروا فعلها، فقد صرّحوا بأنّ التلجئة هي الاكراه، وهي مصدرٌ من لَجَّأَ، فذكروا المصدر، ولم يذكروا الفعل، فجاء السيّد المصنف بفعله المضعف حرصاً على ذكر الأفعال، التي هي مبدأ الاشتقاق.

• وفي مادة «نبأ» قال: **«نَبَّأَهُ الله وتَنَبَّأَهُ واستنبأه: بعثه نبيّاً»**.

وهذه الأفعال المتعدية الثلاثة غير مذكورة ولا مسطورة في معاجم اللغة بهذا

الوضوح والترتيب والجمع، نعم قال الزمخشري في الاساس «نبّئ رسول الله واستُنبئَ»، وهذان المجهولان أرجعهما السيّد المصنف إلى الفعل المعلوم، فكانا «نَبَّأَهُ واستنبأَ»، وذكر السيّد أيضاً «تنبَّأه الله» وهي مما لم يُذكر، فجمع الافعال المستعملة في هذه المادّة بلا تعقيد ولا تكلف.

• وفي مادة «هيأ» قال: **«تَهَيَّأَ القومُ وتهايَؤوا: توافقوا؛ كأنّهم صاروا على هيئة واحدة ... وقد هايأته مُهايَأَةً»**.

وهذا الفعلان «تهيّأ» و «تهايَأَ» لم يذكرا في المعاجم بهذا الوضوح والانفراد، وإنما ذكرا في أثناء كلامهم على المهايأة.

ففي مفردات الراغب: المهايأة: ما يتهيّأ القوم له فيتراضون عليه(١).

وفي اللسان: وتهايؤوا على كذا: تمالؤوا، والمهايأة: الأمر المتهايأ عليه، والمهايأة: أمرٌ يتهايأ القوم فيتراضون به(٢).

وفي المحيط للصاحب المهايأة أمرٌ يتهايا القوم عليه فيتراضون(٣).

وفي العباب: المهايأة أمرٌ يتهايأ القوم فيتراضون به(٤).

وفي التهذيب قوله: «والمهايأة امرٌ يتهايأ للقوم فيتراضون به»(٥).

وهكذا دارت المعاجم بين أمرين، إمّا عدم ذاكر لهذين الفعلين أصلاً، وإما ذاكر لهما في ضمن المهايأة، حيث ذكروا المضارع «يتهيّأ» ولم يذكروا ماضيه «تَهيّأ»،

---

(١) المفردات: ٥٤٨.

(٢) اللسان ١: ١٨٩.

(٣) محيط اللغة ٤: ٩٣.

(٤) العباب ١: ٢٠٥.

(٥) تهذيب اللغة ٦: ٤٨٥.

وكذلك ذكروا «المتهايأ عليه» و «يتهايأ القوم» ولم يذكروا ماضية: تهايَأَ سوى لسان العرب والمصباح حيث قال: «تهايأ القوم تهايُؤاً» فاقتنص السيّد المصنف هذين الفعلين، وذكرهما في نسق واحد مع ايضاح معناهما، ثمّ ذكر اشتقاق المهايأة، مفاعلة من هايأته.

• وفي مادة «أزب» قال: «**أَزِبَ الدهرُ، كتَعِب: اشتدّ**». وهذا الفعل ذكره السيّد المصنف ولم يذكروه.

• وفي مادة «ببب» قال: «**البَبُّ: الكثير اللحم، والغلامُ التارُّ، وقد بَبَّ يَبُبُّ ـ كمرَّ يمرُّ ـ بَبًّا وبَبَباً، كسَبٍّ وسَبَب**».

وهذا الفعل ومضارعه ومصدراه لم يُذكرا في معاجم اللغة، فجاء السيّد المصنف بذكره، هذا مع أنّ أبا حيان قال: غلامٌ بَبَّةٌ، والفعل منه بَبَّ يَبِبُّ بَبًّا وبَبَباً[(١)]. فضبط بضبط القلم بكسر عين المضارعة.

فالسيّد المصنف يذكر الفعل من «بَبَّة» مع أنّهم لم يذكروه، موهمين أنّه لا فعلَ له، بل قال ابن فارس: الباء والباء في المضاعف ليس أصلاً، لأنّه حكاية صوت[(٢)].

وهذا الكلام لا نصيب له من الصحة بعد أن عرفت الفعل الثلاثي له، وأنّه مستعمل.

• وقال في نفس المادة أيضاً: «**بَبَّ يَبَبُّ ـ كمَلَّ يملُّ ـ بَبًّا وبَبَباً: صَوَّتَ فهو بَبِبٌ، ككتِف. قال ابن القطاع كأنّه حكاية جرس، قال الراجز [وهو رؤبة]:**

---

(١) ارتشاف الضرب ١: ١٨٤.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١: ١٩٣.

يسوقُها أَعْيَسُ هَدّارٌ بَبب

إذا دعاها أقبلت لا تتـئَب

ثمّ ذكر كلام أبي حيان التوحيدي بأنّ فعلها إمّا من باب «بَبَّ» أو من المهموز، فذكر أيضاً الفعل الماضي ومضارعه والمصدر لـ«بَبَّ» بمعنى صَوَّتَ، وهذا الفعل لم تذكره المعاجم اللغوية المتداولة، جاء به السيّد المصنف وذكره في محله من مادة «ببب»، وهذا ما خلت عنه المعاجم. وهذه السعة في ذكر الأفعال لا توجد في معجم لغوي سابق على الطراز.

• وفي مادة «جعثب» قال: «**جَعْثَبَ على الأمرِ جَعْثَبَةً: حرص وشره، وجُـعْثُبٌ، كقنفذ: اسم**».

فامّا الجُعْثب كقنفذ فقد صرح ابن دريد في الجمهرة[1] أنّه اسم مأخوذ من فعل مُمات. وذكره بالتاء المثناة، وفي بعض نسخ القاموس بالمثناة وفي بعضها الآخر بالثاء المثلثة، وصرح الزّبيدي بأنّه مأخوذ من فعل مُمات سواء كان بالمثناة أو المثلثة.

وأما الفعل «جَعْثَبَ» فإنّهم لم يذكروه، وإنّما اقتّصروا على ذكر «الجَـعْثَبة» بمعنى الحرص والشره، وهي مشتقة من الفعل «جعثب» قطعاً، وهو القياس، فذكر السيّد المصنف هذا الفعل ثمّ ذكر مصدره، فتلافى ما قصروا فيه حيث ذكروا المصدر دون الفعل.

• ومن أوضح مصاديق استقصائه وحرصه على ذكر الأفعال ثمّ مشتقاتها ومستعملاتها، ما تقدمت الإشارة إليه من تقصيرهم وخلطهم فى مادة «قدس» قال

---

(١) الجمهرة ٢: ١١١٠.

الشدياق:

وأغرب من ذلك اقتصار جميع أهل اللغة على قولهم «قدّس تقديساً» وما أحد منهم ذكر له فعلا ثلاثياً، أو نبّه على عدم مجيئه مع أنّهم قالوا: إنّ القدس اسم ومصدر، فكيف يكون مصدرٌ من دون فعل ؟! أو في الأقل من دون تنبيه عليه كما نبهوا على غيره، ويقال أيضاً: قدوس واسم الله الأقدس وبيت المقدس، فكيف جاء النعت وأفعل التفضيل واسم المكان من غير اشتقاق ؟! مع ان سيبويه قال أنّ الكلم كله مشتق[(١)].

وهذا الكلام واضح ولا غبار عليه، وهذه الإشكالية في المعاجم موجودة لا ينكرها إلّا مكابر، خصوصاً وأنت ترى هذه الموارد ماثلة للعيان، ولذلك كان السيّد حريصاً على رفع هذه الإشكالية. فقال في مادة «قدس».

«قَدَسَ في الأَرض قَدْساً، كضَرَبَ: ذهب فيها وأبعد، ومنه التقديس بمعنى التطهير؛ لأنّه إبعاد للمقدّس عن النجاسة، والقُدُس، كعُنُق ويسكن: الطهر والبركة.

وقدّس الله، و [قدّس] له تقديساً نزّهه وأبعده عما لا يليق بجنابه».

فذكر السيّد المدني الفعل الثلاثي «قدس» وذكر معناه في الاشتقاق الكبير، بأنّه معنى الإبعاد، ثم ذكر التفعيل منه أي التقديس، وباقي المشتقات منه، وهذه غاية البراعة والحذاقة والاستقصاء للأفعال، ومحاولة عدم الإخلال بشيء منها.

وفي هذا المجال أيضاً نرى ذكر السيّد المصنف للأفعال المنحوتة في أماكنها، مع أنّ سائر المعاجم إمّا أن تذكرها في غير مظانها أو أن لا تذكرها أصلاً.

---

(١) الجاسوس: ١٣.

قال الأستاذ سعيد الخوري الشرتوني في مقدمة أقرب الموارد عند ذكره للذيل الذي ضمَّه مؤلّفه، وقال إنّ فيه ثلاثة أمور، الثاني منها هو: ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات، أو من نفس الكتابين، وارداً في غير مظانه، فمن ذلك «تظلف» إذا حصل في ظلف من الأرض؛ ذكره الراغب في ترجمة «ع ز ز»، ومنه «تعبقس» إذا تعلّق بعبد القيس؛ ذكره السيوطي في باب النحت من المزهر[١].

• وفيما يخص «تعبقس» ذكر السيّد علي خان هذا الفعل المنحوت في موضعه ومظنه، أي مادة «عبقس»، فقال:

«العَبْقَسِيُّ: نسبه إلى عبدالقيس، وتعبقس: انتسب إليه».

هذا مع أنّ الخليل ذكر هذا الفعل في العين في باب المضاعف «باب العين مع الحاء والهاء والخاء والغين»[٢]، والجوهري وابن منظور ذكراه في مادة «شمس» تارة و«قيس» تارة أخرى. والزبيدي ذكره في مادة «قيس» من تاجه.

ولا يخفى أنّ ذكره في تلك المواد إنّما هو استطراديّ وفي غير محله اللغوي، فلذلك أخذ السيّد المصنف هذا الفعل وجعله في محله ومظنه، وهو مادة «عبقس».

• وفي مادة «جعفر»، ذكر السيّد المصنف معنى الفعل «تجعفر» واستشهد له شعر السيّد الحميري، فقال:

---

(١) مقدمة أقرب الموارد ١: ٧.

(٢) العين ١: ٦٠.

وتجعفر الرجُلُ: انتقل إلى مذهب جعفر الصادق وقال بقوله؛ ومنه قول السيّد الحميري:

تجعفرت باسم اللهِ واللهُ أكبرُ

وهذا الفعل «تجعفر» بهذا المعنى لم يذكروه لا في مظنه «جعفر» ولا في مواطن أخرى من معاجمهم، ذكره السيّد المدني، وذكر شاهده معه.

وفي مادة «طنبر» ذكر السيّد المصنّف الطنبور وذكر أنّه معرّب، ثمّ قال: «طَنْبَرَ طَنْبَرَةً: ضرب به». فآذن بأنّهم اشتقوا من الطنبور المعرّب فعلاً رباعياً ثمّ صرّفوه، فكان مصدره «طنبرة»، وهذا الفعل والمصدر لم يُذكرا في معاجم اللغة في هذه المادة.

وفيما ذكرناه من جمعه للأفعال، وحرصه على ذكرها مرتبة، كل فعل مع مستعملاته، كفاية للتدليل على سعة هذا المعجم «الطراز» وغناه من حيث ذكر الأفعال واستقصائها والإلمام بها، ما ذكروه منها في غير موضعه وما لم يذكروه.

ز ـ عنايته بعين الفعل المضارع.

ومن ميزات معجم الطراز هو عنايته بحركة عين الفعل وخصوصاً المضارع، وسعيه لجمع حركته وضبط أبوابه.

وقد مرّت الإشارة ـ في حسن الاستقراء والاستقصاء ـ إلى ما في مادة «قمأ»، حيث قال السيّد المصنف: «**قَمُؤَ الرجُلُ ـ ككَرُمَ ومَنَعَ ـ... وقَمِئَ قَمَأً، كتَعِبَ تَعَباً: ذلّ وصغر في أعين الناس**».

فقد نقل السيّد المصنف لغات عين الفعل الماضي من الضم والفتح والكسر،

مع أنّ معاجم اللغة غفلت عن ذكر لغة كسر عين الفعل ـ أعني قَمِئَ ـ واقتصرت على ذكر اللغتين الأخريين ـ باب كَرُم ومَنَعَ[١] ـ مع أن ابن القطاع ذكرها في أفعاله فقال «قَمُؤَ قماءَةً: ذلَّ وصغُرَ، وقَمِئَ قَمَأً كذلك»[٢].

وقد مرّت عند ذكر المثلث بعض الأفعال الماضية المثلّثة حركة عين الفعْل التي ذكرها السيّد المدني في حرف الهمزة.

والذي يهمنا هنا هو بيان عنايته بذكر عين المضارع وحركاتها.

• ففي مادة «هنأ» قال: «**هَنَأَني الولدُ ونحوه يهنؤني ـ من باب نَفَعَ وضَرَب وكتب ـ هَنْأً وهَنَاءً وهناءَةً، كضرب وسلام وسلامة: سرّني، فهو هانئ، والطعامُ: ساغ لي ولَذَّ...**».

فأمّا في الوَلَد فلم يذكره سوى الفيومي في مصباحه، فقال: هَنَأَني الولَدُ يهنَؤُني، مهموز من بابَي نَفَع وضَرَبَ. ولم يذكر مضارعه من باب «كتب».

وأمّا «هنأني الطعامُ» فلم يذكره مثلث عين المضارعة سوى الفيروزآبادي، وفي المصباح: هَنَأني الطعام يهنَؤُني: ساغ ولذّ... ويَهْنُؤُ بضم المضارع في الكل لغة؛ قال بعضهم: وليس في الكلام يَفْعُلُ بالضمّ مهموزاً ممّا ماضيه بالفتح غير هذا الفعل. فذكر مضارعه من بابي «نفع» و«كتب» ولم يذكره من باب «ضرب».

فلعلّ السيّد المدني أخذه من هنا، وصرَّح بأَنّ مضارعه مثلّثٌ، ولذلك عطف «هنأني الطعام» على «هَنَأْتُ الطعامَ» كمنعته وضربته: أصلحته».

ولم يذكر هذا الاستعمال في المعاجم المتداولة مضبوط حركة عين مضارعه،

---

(١) انظر لسان العرب، والصحاح، والعباب، والقاموس، والمحيط ٦: ٦٠، والتهذيب ٩: ٣٦٣.

(٢) الأفعال ٣: ٥٣.

وإنّما ذُكر ماضيه فقط، ففي القاموس ولسان العرب، اقتصرا على قولهما: «هَنَأَ الطعامَ هَنْأً وهِنْأً وهناءَةً: أصلحه». فتتبع السيّد المصنف هذا الفعل الماضي وذكر حركة مضارعه، وضبطها من بابي منع وضرب، في حين خلت المعاجم المتداولة عن ذلك.

• وفي مادة «جلب» قال: «**جَلَبَ الرجُلُ، كقَتَلَ وضرب: جنى جناية**».

والذي في التهذيب: الجَلْبُ: الجناية على الإنسان، وكذلك الأَجْل، وقد جَلَبَ عليه وأَجَل عليه: أي جنى عليه[1].

وفي تكملة الصاغاني: الجَلْبُ بالفتح: الجناية؛ يقال: جَلَبَ عليه، اذا جنى.

وفي اللسان: الجَلْبُ: الجنايةُ على الإنسان... وقد جَلَبَ عليه وجَنَى عيله وأَجَلَ.

فها هم جميعاً ذكروا المصدر، ثمّ ذكروا فعله الماضي دون بيان حركة الفعل المضارع منه.

نعم، ذكر الفيروزآبادي مضارعه من باب «نَصَر» فقط، فقال: والجَلْبُ الجنايةُ، جَلَبَ كنَصَرَ. وتبعه الزبيدي في التاج على ذلك ولم يذكر ضبطا آخر لمضارعه.

وهنا تتضح براعة السيّد المدني واستقصاؤه وحرصه على بيان حركة عين المضارع، فلذلك ضبطه من بابي «قتل» و«ضرب» وذلك ما لم يذكره غيره من أرباب المعاجم المتداولة.

• وفي مادة «هرد» قال: «**الهُرْدُ، كقُفْل: الكركم، أو أصل الورس، أو صنف منه؛ معرّب هَلَد ـ كسَبَب ـ بالهنديّة، وهو أصولٌ صُفْر صلبة كالزنجبيل يصبغ بها كما يصبغ**

---

(١) التهذيب ١١: ٩٥.

بالزعفران يجلب من جزائر الهند، وهَرَدتُ الثوبَ ـكقتل وضرب ـ صبغته، وهو ثوب مَهْرُودٌ وهُرْدِيٌّ كتُركيّ».

وقد ذكرت معاجم اللغة اللهُرْد والمهرود دون أن تذكر الفعل الماضي الثلاثي لها، فذكرت المتصرّف من الفعل دون ذكرها لأصل الفعل(١)، رافعاً ما قد يُتوَهّم من أنّ تلك المتصرفات ليس لها فعل ثلاثي أو أنّه لم تستعمله العرب.

وأمّا حركة عين المضارع، فهم أيضاً لم يذكروها، وذلك بديهيّ بعد عدم ذكرهم لأصل الفعل.

ففي تهذيب اللغة: قال شمر: قال أبو عدنان: أخبرني العالم من أعراب باهلة أن الثوب يصبغ بالوَرس ثمّ بالزعفران فيجيء لونه مثل لون زهرة الحُوذانة، فذلك الثوب المهرود، قال: أخبرني بعض أصحاب الحديث أنّه بلغه انّ المهرود الذي يصبغ بالعروق، قال والعروق يقال لها الهُرْد(٢).

وفي الجمهرة: الهُرْد، العروق التي يصبغ بها(٣).

وفي مجمل اللغة: ثوبٌ مهرود: صبغ أصفر(٤).

وفي معجم مقاييس اللغة: الهاء والراء والدال كلمات تدل على معالجة شيء بصبغ أو ما أشبهه، وثوب مهرود: صُبِغَ أصفر(٥).

---

(١) راجع ما كتبناه تحت عنوان «ذكره للافعال وخصوصاً ثلاثيها وحسن ترتيبه لها».

(٢) تهذيب اللغة ٦: ١٨٩.

(٣) الجمهرة ٢: ٦٤٢.

(٤) المجمل في اللغة ٤: ٤٧٧.

(٥) معجم مقاييس اللغة ٦: ٤٩ ـ ٥٠.

وفي المحيط قال: الهُرْدُ صبغٌ أصفر، ويقال طين أحمر[١].

وفي القاموس قال: و [الهُرْد] بالضمّ: الكركم، وطين أحمر، وعروق يصبغ بها، والهُرْديّ: المصبوغُ به.

وفي لسان العرب: الهُرْدُ: العروق التي يُصبغ بها، وقيل: هو الكركم، وثوبٌ مهرودٌ ومُهْرَد.

وفي تكملة الصغاني: الهُرْدُ بالضم: العروقُ، والعروقُ: صبغٌ أصفرُ يصبغ به، وقال أبو عدنان: أخبرني العالم من أعراب باهلة أنّ الثوب يصبغ بالورس ثمّ بالزعفران، فيجيء لونه مثل لون زهرة الحُوذانة، فذلك الثوب المهرود.

وهكذا دارت معاجم اللغة في هذا المدار، وتحيّرت كتب غريب الأثر أيضاً في حديث وردت فيه لفظة «مهرودتين» أو «مهروذتين» أو «مهروئَتَين»[٢]، لكن السيّد المدني قال في الأثر: «في مهرودتين، أي في حلّتين مصبوغتين بالهُرْد، أو في شقّتين؛ أخذاً من الهَرْدِ وهو الشَقّ، والأوّل هو الصواب». والحقّ معه إذ بمقارنة بسيطة بين ما قاله السيّد المصنف وما ارتبكوا فيه وتمحّلوا، يظهر لك صواب ما قاله وصحة اشتقاقه وسقم ما تأوّلوه وحاروا فيه.

هذا، إذا أعرضنا عن عدم ذكرهم أنّ لفظة «الهُرْد» معرّبة عن «هَلَد» بالهندية، فإنهم لم يذكروا ذلك، بل لم تذكره أكثر كتب المعرّب.

وهنا نرى براعة السيّد المصنف في ذكره أصل الهرد وأنه معرب، وفي ذكره للفعل الماضي الثلاثي «هَرَد»، وفي ذكره بابي فعله المضارع حيث نص على ان

---

(١) المحيط في اللغة ٣: ٤٤١.

(٢) انظر الفائق ٣: ٣٩٧، والنهاية ٥: ٢٥٨، والغريبين ٦: ١٩٢٦ ـ ١٩٢٧.

المضارع من بابي «قَتَل» و «ضربَ»، أي هَرَدَ يَهْرُدُ ويَهْرِدُ، وذلك ما لم تذكره معاجم اللغة العربية.

• وفي مادة «اشر» قال: «**أَشَرَتِ المرأةُ أسنانَها أَشْراً ـ كقَتَلَ وضَرَبَ وأَشَّرَتْها تأْشيراً: حدَّدتها ورقَّقتْ أَطْرافَها، وهو ثغر مأْشُورٌ ومؤَشَّرٌ**».

فذكر أَنّ مضارع «أشر» هنا من بابي «قَتَل» و «ضَرَبَ»، مع أنّ المعاجم المتداولة بين غافلة عن ذكر مضارع «اشر» الثلاثي بهذا المعنى، وبين ذاكرة المضارع من باب «ضرب» فقط.

ففي الصحاح: وتأشير الأسنان: تحزيزها وتحديد أطرافها.

وفي المحيط: وفي الحديث «لعنَ الله الواشرةَ والمؤتشرة» وهي الآشرةُ تَأْشِرُ أسنانَها، أي تصيّرها ذواتَ أُشُرٍ، وهي تحزيز اطرافها(١).

وفي مصباح الفيومي: أَشَرَت المرأة أسنانها: رقّقت اطرافها.

وفي اللسان: وقد أَشَرَتِ المرأةُ أسنانَها تَأْشِرها أَشْراً، وأَشَّرَتْها: حزَّزَتها.

وفي القاموس: أشَرَتْ أسنانها تأْشِرها أشراً، وأشّرَتها: حزَّزتها. واقتصر عليه الزبيدي في التاج فلم يضف ضبطاً آخر لمضارعه.

وفي أفعال السرقسطي: وأَشَرْنَ النساءُ أسنانَهُنّ: رَقَّقْنَ أطرافها(٢).

فهذا ما ذُكر في المعاجم المتداولة، ولم يذكر أرباب غريب الحديث شيئاً جديداً ذا بال هنا، إذ الجميع اقتصروا على ذكر التأشير في حديث النبيّ «لعن الله الواشرة والموتشرة»، وقد ذكر الصاحب بن عباد والفيروزآبادي وابن منظور مضارعه

---

(١) المحيط ٧: ٣٧٧.

(٢) الأفعال ١: ١٠٣.

من باب «ضرب» غافلين عن ذكر باب «نصر» ولكنّ السيّد المصنف لعنايته بذكر عين الفعل المضارع، لم يفته أن يذكر بابي المضارع.

• وفي المجاز من مادة «جفر» قال: **«جَفَرَ المريضُ، كنَصَرَ: طابَ وخَرَج من مرضه»**.

ومن ذكَرَ هذا المعنى من اللغويين لم يذكر عين الفعل المضارع، فانهم اقتصروا على ذكر فعله الماضي فقط.

ففي المحيط: وجَفَرَ من مرضه إذا خرجَ منه[(١)]. وذكر نفس هذا النص الصغاني في التكملة.

وفي القاموس: وجَفَرَ من المَرَضِ: خرجَ. ولم يذكر الزبيدي عين المضارع.

هذا، ناهيك عن أنّهم ذكروا هذا الاستعمال دون الاشارة إلى أنّه من المجاز، وقد أوضح السيّد المصنف كلا هاتين النكتتين فذكر أن هذا الاستعمال مجازي، كما ذكر عين مضارعه.

• وفي المجاز من مادة «حدر» قال: **«وحَدَرَتِ العينُ الدمعَ، كنَصَرَ وضَرَبَ: أرسَلَتْهُ. والدموعُ الكُحْلَ: سالَتْ به. وتحدّرت دموعه وتحادرت: تصبَّبَتْ»**.

وكثير من كتب اللغة هنا اقتصرت على «تحدَّرَ الدمعُ»، ومن ذكر الفعل الماضي والمضارع منهم اقتصر على ذكر أنّه من باب «نصر» غافلين عن ذكر باب «ضرب».

ففي المحيط: وحَدَرَتِ العينُ الدمعَ فانْحَدَرَ وتحدَّرَ[(٢)].

وفي الاساس: والعينُ تحدُرُ الدمعَ، والدمعُ يحدُرُ الكُحْلَ.

---

(١) المحيط ٧: ٩١.

(٢) المحيط ٣: ٣٥.

وفي العين: وحَدَرَتْ عيني الدمعَ، وانحدرَ الدمعُ[١].

وفي تهذيب اللغة: وحَدَرت عيني الدمعَ، فانْحَدَرَ الدمعُ وتحدَّرَ[٢].

وفي لسان العرب: وحَدَرَ الدمعَ يَحْدُرُهُ حَدْراً وحُدُوراً، وحدَّرَه فانحدَرَ وتحدّر، أي تنزَّل.

واقتصر في القاموس على قوله: وتحدّر تنزّل. وشرحها الزبيدي في تاجه فقال: (و) حدَرَ الدمعَ يحدُرُهُ حَدْراً وحُدُوراً، وحدَّرَه، فانحدر و (تحدّر) أي (تنزّل)[٣].

ثمّ قال في موضع آخر بعده: ومن المجاز: الدمعُ يحدُرُ الكُحْلَ[٤].

فهم جميعهم لم يذكروا مضارعه من باب «ضرب» مقتصرين على أنّه من باب «نصر»، والسيّد المصنف جمع بين بابي مضارعه، حرصاً على أن لا يفوته شيء من ذلك.

• وفي مادة «خسر» قال: «**وأَخْسَرَ الرجُلُ إخْساراً: وقع في الخُسران... والميزانَ: نَقَصه، كخَسَرَهُ يَخْسِرُهُ ـ بتثليث العين ـ خَسْراً، وخَسَّرَهُ تَخْسِيراً**».

وتثليث عين المضارع لم نَرَ من ذكره، بل اقتصروا على أنّه من باب فَرِح أو مَنَعَ، وتنازعوا في وروده من باب «ضرب» ثمّ صحّحوا وروده من هذا الباب، وبالتالي فلم يذكروا ورود مضارعه مضموم العين من باب «نصر».

ففي العين: كِلْتُهُ ووزَنْتُه فأَخْسَرْتُهُ، أي نَقَصْتُهُ[٥].

---

(١) العين ٣: ١٧٨.

(٢) تهذيب اللغة ٤: ٤٠٧.

(٣) تاج العروس ١٠: ٥٦١.

(٤) تاج العروس ١٠: ٥٦٣.

(٥) العين ٤: ١٩٥.

وفي المحيط: وأَخْسَرْتُه أي نقصته[١]. فاقتصروا على الرباعي.

وفي التهذيب: ويقال كِلْتُهُ ووَزَنته فَأَخْسَرْتُهُ، أي نَقَصتُهُ، قال الله عزّوجلّ: ﴿ وإذا كالوهُم أو وَزَنُوهم يُخْسِرُون ﴾ قال الزجاج: أي ينقُصُون في الكَيل والوزن، قال: ويجوز في اللغة «يَخْسَرُون»، يقال: أَخْسَرتُ الميزانَ وخَسَرْتُه، ولا أعلم أحداً قرأ «يَخْسِرُون»[٢].

وفي الصحاح: وخَسَرْتُ الشيءَ -بالفتح- وأَخْسَرْته: نَقَصْتُهُ[٣].

وفي الأساس: أَخْسَرَ الميزان وخَسَّرَهُ وخَسَرَهُ: نَقَصَهُ[٤].

وفي مصباح الفيومي: أَخْسَرْتُ الميزانَ إخْسَاراً: نَقَصْتُ الوزنَ، وخَسَرتُهُ خَسْراً من باب ضرب لغَة فيه[٥].

وفي المقاييس: يقال خَسَرْتُ الميزانَ وأَخْسَرتُهُ، إذا نقصته. ومثله في المجمل[٦].

وفي القاموس والتاج: (خَسِرَ كفَرِحَ وضَرَب) الثاني لغة شاذة كما صرّح به المصنف في البصائر، قال: ومنه قراءة الحسن البصري «ولا تَخْسِروا الميزان» (خَسْراً) ...

وفي التاج قال أيضاً: وخَسَرَ الوزنَ والكَيلَ خَسْراً، وأَخْسَرَهُ نَقَصَهُ. ويقال: كِلتُهُ

---

(١) المحيط ٤: ٢٦٠.

(٢) التهذيب ٧: ١٦٢ ـ ١٦٣.

(٣) الصحاح ٢: ٦٤٥.

(٤) أساس البلاغة: ١١٠.

(٥) المصباح المنير: ١٦٩.

(٦) مقاييس اللغة ٢: ١٨٢، ومجمل اللغة ٢: ١٨٦.

ووزَنته فَأَخْسَرْتُهُ، أي نَقَصْتُهُ. هكذا فسّر الزجاج قوله تعالى: ﴿أو وَزَنُوهم يُخْسِرُون﴾ أي ينقُصُون في الكيل والوزن، قال: ويجوز في اللغة «يخسِرون»؛ تقول: أخْسَرْتُ الميزان خَسَرتُهُ، قال: ولا أعلم أحداً قرأ «يَخْسِرونَ»، قلت وهو قراءة بلال بن أبي بردة[١].

وفي لسان العرب: وخَسَرتُ الشيءَ -بالفتح- وأَخْسَرتُهُ: نقصتُهُ. وخَسَرَ الوزنَ والكيل خَسْراً وأَخْسَرَهُ: نَقَصَهُ. ويقال: كلتُهُ ووزَنتُهُ فأَخْسَرْتُهُ، أي نَقَصْتُهُ. قال الله تعالى ﴿وإذا كالُوهم أو وَزَنُوهم يُخْسِرُونَ﴾؛ الزجاج: أي ينقصون... ثمّ نقل ما سلف نقله من كلام الزجاج.

وفي أفعال السرقسطي: خَسَرْتُ الميزانَ خَسْراً، وأَخْسَرْتُهُ: نَقَصْتُهُ[٢]. ومثله بالضبط في أفعال ابن القطاع[٣].

فها هم يذكرون ماضيه «خَسَرَ» مقتصرين على ذلك معتمدين على فهم القارئ، وبعضهم صرّح أنّه من بابَ منَعَ أو فَرح وقد وردت به قراءة بلال بن أبي بردة، وأبان، وعثمان[٤].

وأما كونه من باب «ضَرَبَ» فقد أرسله السيّد المصنف ارسال المسلّمات بلا تطويل ممل كما قرأت، ولا حذرٍ كحذر الفيومي، ولا دعوى الشذوذ كما في البصائر إذ لا معنى لذلك بعد ورود هذا الباب في قراءة الحسن البصري كما صرح بذلك في التاج، وقراءة بلال بن أبي بردة كما في التاج واللسان وغيرهم، وقراءة زيد بن عليّ

---

(١) تاج العروس ١١: ١٦٤.

(٢) الأفعال للسرقسطي ١: ٤٣٥.

(٣) الأفعال لابن القطاع ١: ٢٧٩.

(٤) انظر معجم القراءات القرآنية ٧: ٤٦.

كما في معجم القراءات القرآنية[١]، وكل هؤلاء ممن يحتج بكلامهم من ارباب الكلام في العصور المتقدّمة.

وأمّا كون مضارعه من باب «نصر» مضموم العين، فهو اللغة الثالثة التي أرسلها السيّد المصنف إرسال المسلّمات، وهم لم يذكروها في معاجمهم، مع أنّه قد وردت بها قراءة من قراءات العرب، فلا حجة لهم في عدم ذكرها.

ففي تفسير أبي السعود: وقرئ «ولا تَخْسُرُوا» بفتح التاء، وضمّ السين وكسرها ـ يقال: خَسَرَ الميزانَ يَخْسُرُه ويَخسره ـ وبفتح السين أيضاً[٢] ... فصرَّح بأنّ الفعل مثلث عين المضارعة.

وفي البحر المحيط: وقرأ الجمهور ﴿ولا تُخْسِرُوا﴾ من أَخْسَرَ، أي أَفْسَد ونَقَصَ... وبلال بن أبي بردة وزيد بن عليّ «تَخْسِر» بفتح التاء؛ يقال خَسَرَ يَخْسِرُ وأَخْسَرَ يُخْسِرُ بمعنىً واحد كجبر وأجبر، وحكى ابن جنّي وصاحب اللوامع عن بلال فتح التاء والسين مضارع خَسِرَ بكسر السين... وقرئ أيضاً تَخْسُرُوا بفتح التاء وضمّ السين[٣]...

وبعد وجود التصريح بصحة ورود قراءة عن العرب بضم عين المضارعة لا معنى للتخطي عن ذكر هذا المضارع المضموم العين، فمن هنا ذكر السيّد المصنف أن مضارع «خَسَر» مثلث العين في المضارع[٤].

● وفي مادة «طزر» قال: «**طَزَرَهُ طَزْراً، كنصر: دفَعَهُ بِلَكْزٍ؛ عن ابن الأعرابي**».

---

(١) انظر معجم القراءات القرآنية ومآخذه في هذه القراءة ٧: ٤٥.

(٢) تفسير أبي السعود ٨: ١٧٧.

(٣) البحر المحيط ٨: ١٨٩.

(٤) وانظر ما ذكرناه سابقاً من أخذه من كتب التفسير واستدراكه ما فات على اللغويين منها.

وهـذا المـعنى لم يُـذكر فـي العـين ولا الصـحاح ولا التـهذيـب ولا الجـمهرة ولا المحيط ولا المصباح ولا المقاييس ولا المجمل ولا الأساس ولاكثير من مصادر اللغة، بل بعضهم أهمل المادة «طزر» كـلها فـلم يـذكرها أصـلاً؛ كـالجوهري فـي صحاحه، والصاحب في محيطه، والأزهري في تهذيبه وغيرهم. ومن ذكـر هـذا المعنى لم يذكر مضارع هذا الفعل «طزر» ولم يصرّح به.

ففي تكملة الصغاني، قال: روى ثعلب عن ابن الأعرابي: الطَّزْرُ: الدفعُ باللّكز؛ يقال طَزَرَهُ طَزْراً، إذا دفعه[1].

وفي القاموس والتاج: (الطَّزْرُ) أهمله الجوهري، وقال ثعلب عن ابن الأعرابي هو (الدفع باللكز) يقال طزره طَزْراً إذا دفعه[2].

فقد ذكروا الفعل والمصدر ولم يصرحوا بحركة عين المضارع، فأوضحه السيّد المصنف، وذكر أن المضارع على أنّه لم يفته أن يذكر أن هـذا المـعنى نـقله ابـن الأعرابي لا غيره، ولذلك قال: عن ابن الأعرابي.

• وفي مادة «أصص» قال: «**وأصَّت الناقة تَئِصُّ وتَؤُصُّ وتَأَصُّ أَصيصاً: سمنت واشتدّ لحمها وتلاحكت ألواحها، فهي أَصُوصٌ، كرَسول**».

وتثليث عين المضارع لم يذكر في المـعاجم اللـغويـة المـتداولة التـي عـليها المدار، إذ اقتصرت على ذكر «تَـئِصُّ» و «تَـؤُصُّ» دون «تأَصُّ»، هـذا مـع وقـوع الاختلاف بينهم في كسر عين المضارع وضمّها، ناهيك عن عدم ذكرهم فتحه.

فقد اقتصر ابن فارس في مقاييسه على قوله: ويقال للـناقة المـجتمعة الخـلق

---

(١) التكملة والذيل والصلة ٢: ٨٩.

(٢) القاموس والتاج «طزر».

أَصُوصٌ.

وقال في مجمله: وناقة أَصُوصٌ مجتمعة الخلق. فلم يذكر حتّى الفعل الماضي فضلاً عن المضارع وحركة عينه.

واقتصر السرقسطي وابن القطاع على ذكرهما الفعل الماضي والمصدر دون المضارع، فقالا: أَصَّتِ الناقةُ أصَّاً: اشتدّت، فهي أَصُوصٌ (١).

وفي المحيط الأَصُوصُ: الناقة الحائل السمينة ... وقيل هي الموثقة الخلق، وجمعه أُصُصٌ، وقد أصَّت تَؤُصُّ (٢).

وفي الصحاح: أبو عمرو: وناقةٌ أَصُوصٌ أي شديدة، وقد أَصَّتْ تَؤُصُّ، حكاه عنه أبو عبيد.

فها هما قد اقتصرا على نقل لغة ضم عين المضارع، وجاء الصغاني لينقل لغة كسر المضارع أيضاً، فقال في التكملة: أبو عمر: أصّت الناقة تَئِصُّ ـ بالكسر ـ إذا اشتدّ لحمها وتلاحكَت ألواحُها، لغة في تَؤُصُّ ... الأَصُوصُ الناقةُ الحائل.

وكذلك اقتصر الفيروزآبادي عليهما فقال: وأَصَّت الناقة تَؤُصُّ وتَئِصُّ: اشتد لحمها وتلاحكَتْ ألواحُها وغَزُرَت ...

وفي لسان العرب: ناقةٌ أَصُوصٌ ... وقد أَصَّتْ تَئِصُّ ... وقد أَصَّتْ تَؤُصُّ أصيصاً، إذا اشتد لحمها وتلاحكَت ألواحها.

وفي تاج العروس ذكر اختلافهم في الضم والكسر، فقال: «أَصَّت (الناقة تَؤصّ) بالضمِّ، قاله أبو عمرو، وحكاه عنه أبو عبيد؛ نقله الجوهري (وتَئِصُّ) بالكسر،

---

(١) الأفعال للسرقسطي ١: ٨٣، والأفعال لابن القطاع ١: ٥٣.

(٢) المحيط ٨: ٢١٦.

أصيصاً، وهذه عن أبي عمرو أيضاً كما نقله الصاغاني وضبطه، وقال أبو زكريا عند قول الجوهري: «تَؤُصُّ» بالضم: الصواب تَئِصُّ بالكسر لأنّه فعل لازم، وقال أبو سهل النحوي: الذي قرأتُهُ على أبي أسامةَ في الغريب المصنَّف: أصَّت تَئِصُّ -بالكسر- وهو الصواب، لأنّه فعل لازم.

قلت: وقد جمع بينهما الصاغاني، وقلَّده المصنِّف [أي الفيروزآبادي] إذا (اشتد لحمها وتلاحكَت الواحها) قال شيخنا: لم يذكره غير المصنّف، فهو إما أن يستدرك به على الشيخ ابن مالك في الأفعال التي أوردها بالوجهين، أو يُتَعَقّب المصنِّف بكلام ابن مالكٍ وأكثرِ الصرفيين واللغويين حتّى يعرف مستنده. انتهى.

قلت: الصواب أنّه يستدرك به على ابن مالك ويُتَعَقَّب، فإن الضمّ نقله الجوهري عن أبي عبيد عن أبي عمرو، والكسر نقله الصاغاني عن أبي عمروٍ أيضاً، وصوّبه أبو زكريّا وأبو سهل، فهما روايتان، وهذا هو المستند، فتأمَّلْ»(١).

فلاحظ اختلافهم، وتطويلهم في تصحيح حركة هذا المضارع أو ذاك، مع ورود النقل بكليهما وصحتهما عند الأئمّة، ولم يلتفت السيّد المصنف إلى مثل ذلك مع ثبوت النقل، وزاد عليهم لغة فتح عين المضارع، فنقل لغة «تأصُّ» مستدركاً عليهم ما فاتهم.

فهذه بعض النماذج التي حرص المصنف فيها على ذكر حركة عين المضارع، واستدراكه على اللغويين ما لم يذكروه في معاجمهم، فكان عمله هذا إغناءً للعمل المعجمي، وزيادة في إثراء اللغة العربية.

---

(١) تاج العروس ١٧: ٤٧٤ ـ ٤٧٥.

ح ـ ذكره لحروف التعدية، وبيانه لاختلاف المعنى باختلافها.

لقد مُنيت معاجم العربية في هذا المجال بخللين. أُفترضت ضرورة رقعهما وسدّ خللهما.

الأوّل: ما ذكره الأستاذ الشدياق قائلاً:

ومن هذا القصور تعريفهم لفظة بلفظة أخرى من دون ذكر الفرق بينهما بالنظر إلى تعديتهما بحرف الجر، كقول الجوهري مثلاً: الوَجَلُ الخوفُ، ومثلها عبارة القاموس والمصباح، مع أن «وَجِلَ» يتعدى بـ«مِن» وخاف يتعدى بنفسه.

وكقوله أيضاً: الجَنَفُ الميل، وقد جَنِفَ ـ بالكسر ـ يَجْنَفُ جَنَفاً. ومنه قوله تعالى **﴿فمن خاف من موصٍ جَنَفاً﴾** وهو يوهم أنّه يقال: جنف عنه وعليه وإليه، كما يقال مال عنه وعليه وإليه. وعبارة المصباح «جنف جنفاً من باب تعب: ظَلَمَ» وهي توهم أنّه يقال «جَنَفَهُ» كما يقال «ظلمه». وعبارة العباب «الجَنَف: الميل والجور والعدول».

وكقول المصنف [أي الفيروزآبادي]: «العَتْب: الموجدة والملامة» و«لَامَ» يتعدى بنفسه، وَعَتَبَ ووَجَدَ يتعدّيان بـ«على».

وكقوله أيضاً: «العَوْذُ الالتجاءُ كالعياذ... والاستعاذة» و «عاذ» يتعدى بالباء و «التجأ» يتعدى بـ«إلى». وعبارة المحكم عاذ به

عوذاً وعياذاً ومعَاذاً: لاذ به.

وكقوله في آخر مادة «حسب»: «واحتسب انتهى»؛ و «انتهى» يتعدى بـ «عن» -يقال: انتهى عنه، أي كفّ، وهو مطاوع نهى- ويتعدى أيضاً بـ«إلى»، و «احتسب» يتعدى بنفسه نحو «احتسب أجراً عند الله» أي ادّخره عنده، ويتعدى أيضاً بالباء نحو «احتسب بالشيء» أي اكتفى، و «فلان لا يحتسب به» أي لا يعتد به. وهذا النموذج كاف انتهى كلامه[١].

ونحن وإن كنّا لا نذعن تماماً بما قرّره الأستاذ الشدياق من القصور، لأنّا لا نرى اللغويين -وحتّى الفيروزآبادي- يلحظون هذه الدقة التي افترضها الاستاذ، لأنّهم كما هو ظاهر للعيان يريدون بيان مؤدّي ومعنى الكلمة المشروحة، فيوضحونها بما هو أوضح وأجلى وأعرف عند السامع، أي أنّهم يلاحظون نفس المعنى المصدري دون ملاحظة الفعل الماضي، فضلاً عن ملاحظة ما يتعدى به، لأنّ الغرض هو البيان والإيضاح والتعريف، وما سوى ذلك لم يتقيّدوا بالتزامه.

نعم، ربّما يكون كلامه متيناً وإشكاله وارداً في الأفعال، حيث أنّهم إذا شرحوا فعلاً بفعلٍ، تبادر إلى الذهن تعديتهما بنفس حرف التعدية، ففي مثل ذلك ينبغي الدقة ومعادلة الفعل بفعل آخر يتعدى بمثل ما يتعدى به.

أقول: نحن وإن كنا لا نذعن بذاك ونؤيّد هٰذا، نرى خلوّ معجم الطراز من هذه الإشكالية التي طرحها الأستاذ الشدياق، فهي على دقتها الشديدة، لا نراها جارية في كتاب (الطراز) إذ صنِّف بدقة متناهية في هذا المجال، حتّى خلا عن مثل هذه

---

(١) الجاسوس: ١٢.

النكات السلبية الظريفة جدّاً.

فما طرحه من الإشكال على القاموس في «**العَتْب: الموجدة والملامة**» إذا سُلِّم ورده على خصوص القاموس، فإنه مرتفع في اصل اللغة، وخصوصاً بملاحظة ما ذكره السيّدالمدني في مادة «عتب» حيث قال: «**عتَبَ عليه وعَتَبَهُ: إذا وَجَدَ عليه**»، فنحن نرى «وجد» و «عتب» يتعديان بنفس الحرف «على» وهذه من دقة السيّد المصنف، ومن ناحية أخرى، فإنّه لا إشكال في شرح «العتب بالملامة» لأنّ «لام» كما يتعدّى بنفسه، فإنّ «عَتَبَ» أيضاً يتعدّى بنفسه كما نقله السيّد المصنّف.

وما طرحه في مادة «عوذ»، نراه مرتفعاً في الطراز. حيث قال السيّد المدني: «**عاذ به... لَجَأَ إليه واعتصم به، كأعاذ به وتعوّذ واستعاذ به**». فذكر الفعل الثلاثي «عاذ» متعدياً بالباء، وشرحه بفعل آخر «لجأ» وذكر أنّه يتعدى بـ «إلى» فرفَعَ التوهم، ثمّ بالغ في رفع التوهّم فعادله بفعل يتعدى بنفس ما يتعدى به الفعل المشروح، فقال «واعتصم به»، فإنّ اعتصم يتعدّى بالباء تماماً كما يتعدى «عاذ» بالباء.

وما طرحه في مادة «حسب»، أيضاً متلافى في الطراز الأول، حيث قال السيّد المصنّف «**واحتسبتُ بكذا: اكتفيت**». فكما أنّ الفعل «احتسب» يتعدّى بالباء، فكذلك «اكتفى» يتعدى بالباء، فلا لبس ولا إيهام.

وهذه نماذج عرضناها ممّا أُشكل بها على القاموس، واتضح من خلال مقارنتها بالطراز، خلوّ الطراز من تلك الإشكالات، وكيف أنّه سار ضمن منهج دقيق، تخطى به الكثير من الإشكاليات التي ابتليت بها معاجم اللغة العربية.

وهكذا الحال في جميع الكتاب وأبوابه وفصوله، تراه خالياً من الإيهام والتعقيد، بل هو سلس سهل في تناول موادّه، خصوصاً فيما نحن فيه أعني الأفعال

باعتبار تعديها وما تتعدى به من حروف ، على أنّ الذي أبعد السيّد المصنف عن الوقوع بمثل هذا النقص ، هو اهتمامه بذكر الأفعال وشرحها إمّا بأفعال أخرى ، أو بجمل وافية بشرح المعنى ، ثمّ ذكره ما يشتق منها من مصدر أو اسم مصدر أو اسم مكان أو زمان أو آلة أو غيرها ، فهو بعيد في جملته ومنهجه عن شرح المصدر مباشرة بمصدر آخر أو غيره من المتصرفات والمشتقات بما يعادلها وذلك ما يجنّبه الوقوع في إشكاليّة اختلاف تعديتهما بهذا الحرف أو ذاك ، فهو يشرح الفعل بالفعل ، مطابقاً لكليهما من حيث الدقة في إيصال المعنى وفي ما يتعديان به .

الثاني : هو ما يلحظ في أمّهات كتب اللغة من ذكرهم جملة من استعمالات الفعل واختلاف معانيها ، دون إيضاح ما يتعدّى به ، بل لعلّهم يذكرون الفعل بدون حرف تعدية ، ثمّ يشرحونه يما يقتضي وجود حرف التعدية فيه ، وذلك ما يُضيّع على الطالب فرصة التعرف على كيفية الاستعمال الصحيح للفعل ، وما يؤدّيه من معنى في الجُمَل .

وفي هذا المجال يبرز السيّد المصنف مسابقاً مجلّياً في الحلبة ، حيث دقّق أيما تدقيق في فصل كل معنى بحسب كل استعمال وفق ما يتعدى به من حرف ، وأطرد هذا في كتابه ، فجاء نظاماً محكماً محبوكاً في هذا الباب وإليك بعض النماذج في هذا المضمار :

● ففي مادة «زأزأ» قال :

«زَأْزَأَهُ زَأْزَأَةً : طردَهُ وخوَّفَهُ .

وعنه الخوف : جَنَّبَهُ ...

وتزأزأ : تزعزع .

ومنه : خاف وتصاغر له هيبة .

وعنه: توارى.

وفي مشيه: حرّك عطفيه جَهْدَهُ».

فأما قوله «زأزأ عنه الخوفَ» بمعنى جنّبه فلم أر من ذكره من أرباب المعاجم المتداولة، وهو صحيح قطعاً أخذاً من قولهم زَأْزَأه بمعنى طرده، فإذا عديت بـ«عن» صارت بمعنى طرَدَ عنه، أي جنّبه.

وأما قوله «تزأزأ عنه: توارى» فإنهم لم يذكروا فيه حرف التعدية، مقتصرين على تفسير «تزأزا» بـ«توارى» و«اختبأ» دون إشارة إلى ما يتعدى به، أو كيف يستعمل هذا الفعل، واستشهدوا بشعر جرير:

تبدو فتُبدي جمالاً زانَهُ خَفَرٌ ... إذا تَزَأْزَأت بالسود العناكيب

فإنّ معناه اختبأت وتوارت عن الناس، فشرحوه بالتواري الذي يتعدى بـ«عن» دون تصريح باستعمال «تزأزا» مع «عن»، وصنيعهم هذا موهم بأنّه يَدل على معناه بلا حرف، غير منبهين على ما نبّه عليه السيّد المصنف، من استعماله متعدّياً بـ«عن» وافتراق معناه عنه عند تعديته بـ«من».

وكذلك يلاحظ استعمال «تزأزأ في مشيه: بمعنى حرك عطفيه جهده»، فإنّ اللغويين اقتصروا على قولهم «تزأزأ: مشى محركاً أعطافه كهيئة القصار»، فأوضح السّيد المصنّف هذا الاستعمال عبر حرف الجر «في» ليتضح معنى تحريك العطف، فلذلك قدم قوله «تزأزأ في مشيه» ثمّ شرحه بتحريك الاعطاف.

● وفي مادة «فشأ» قال: «**وأَفْشَأ عليهم: استكبر، فهو مفشىءٌ**».

فعدّى الفعل «أفشأ» بحرف الجر «على» ثمّ شرحه بالفعل استكبر، وهذا هو المعنى الدقيق لهذا الفعل والاستعمال الصحيح، وأمّا معاجم اللغة، فقد تساهلت في ذلك مكتفية بقولها: «أفشأ: استكبر»، متغافلة عن أنّ استكبر يتعدى بـ«على»،

فلابد أن يكون الفعل المفسَّر متعدياً بـ« على » ، فتلافى السيّد المصنف هذا القصور أو التقصير ، وأرجع الأفعال المشروحة إلى الاستعمالات الأصيلة وحروفها : متطابقةً مع الأفعال الشارحة من حيث التعدّي .

• وفي مادة « فطأ » قال السيّد المصنف : « **فَطَأَ ظَهرَ البعير : غَـمَزَه فـتطأطأ له ، و [فطأ] عليه : حمل عبأً ثقيلاً فتطامَنَ** » .

وهذان المعنيان مع الفرق بينهما في غاية الوضوح ، فإن « فطأ » المتعدي بنفسه يقابله بالشرح غَمَزه المتعدي بنفسه ، و « فطأ » المتعدي بـ« على » يقابله « حـمل » المتعدي بـ« على » أيضاً ، أي حمل عليه عبأً ثقيلاً فتطامن ، فالمتعدي بنفسه يعطي معنى الغمز وتطأطؤ البعير ، والمتعدّي بـ« على » يعطي الحمل عليه والتطامن مـن الثقلِ .

وإذا نظرت إلى عبارات اللغويين في استعمال هذا الفعل ، وقفت امـام ركـام هائل من الخلط بين هذين المعنيين ، بحيث يصعب عـلى القـارئ أن يـهتدي إلى الفرق بينها بسهولة .

ففي القاموس والتاج : فطأ ظهرَ بعيره ـكـمنع ـ أي حـمل عـليه حـملاً ثـقيلاً فاطمأنّ ودخل[١] .

وفـي الكـنز اللـغوي لابـن السـكيت فـطأتَ ظـهر دابـتك : إذا حـملت عـليها فأثقلتها[٢] .

وفي كتاب الأفعال لابن القطاع فطأ ظهر الدابة أثقلها فدخل ظهرها[٣] ... وأيضاً

---

(١) القاموس والتاج «فطأ» .

(٢) الكنز اللغوي : ٢١٢ .

(٣) الأفعال لابن القطاع ٢ : ٤٨٤ .

ضرب ظهر الدابة بيده.

وفي الأفعال للسَرَقُسْطي: فطأَ ظهرَ الدابة: إذا أثقلها فيندخل ظهرها[(١)].

وفي العباب والصحاح: أبو زيد: فطأه أي ضربه على ظهره، مثل حَطَأَهُ[(٢)].

وفي الجمهرة: وفطأت ظهره أفطَؤُه فَطْأً إذا حملت عليه حملاً ثقيلاً حتّى يتفزّر، أو ضربته حتّى يطمئن[(٣)].

وهكذا تظهر عباراتهم متداخلة في المعنيين، فلا يُحَسّ الفرق بين فطأ ظهر البعير إذا حمل عليه حمل ثقيلاً وبين فطأه إذا ضربه حتّى يطمئن، لا يحس الفرق بينها إلّا بشقّ الأنفس، إذ أوضح عباراتهم في هذا المورد هي عبارة الجمهرة وهي كما ترى غير مفصحة عن الفرق بشكل واضح، بخلاف عبارة السيّد المدني وتفريقه بين المعنيين والاستعمالين من خلال تعدية الاول بنفسه، وتعديه الثاني بـ«على» لأنّ فيه معنى الحمل، فاتضح الفرق جليّاً بين التطامن والتطأطؤ من الغمز وبينه من الحمل عليه.

• وفي مادة «ذأر» قال:

«ذَئِرَ، كتعب: غضب واشتدّ غيظه.

ومنه: فزع.

وعليه: اجترأ...

---

(١) الأفعال للسرقطي ٤: ٣٢.

(٢) العباب والصحاح «فطأ».

(٣) جمهرة اللغة ٢: ١٧٩.

وبه: ضري واعتاده، فهو ذئِرٌ».

ولم تذكر هذه الاستعمالات بهذا النسق وهذا الوضوح في المعاجم، بل ذكرت مرتبكة متفاوتة الدرجة من الوضوح بين عبارة وأخرى، هذا ناهيك عن أنّهم جميعاً قالوا «ذئَرَ: فزع»، ولم يُعَدُّوه بـ «من»، لكنّ السيّد المصنّف لاحظ الدقة فذكر استعماله مع «من» فقال: «ذئر منه: فزع» لأنّ الفزع أيضاً يتعدى بـ «من» يقال «فَزِعَ منه»، فتعدية ذئر بـ «من» هو الاستعمال الصحيح الذي يقابل «فزع منه».

• وفي مادة «قيس» قال: **«قاسَ به وعليه وإليه قيساً، كباع: قَدَّرَهُ به، فانقاس».**

هنا جمع السيّد الحروف التي يتعدى بها الفعل «قاسَ»، وهي الباء و «على» و «إلى»، مع أن باقي المعاجم ذكرت بعضها دون بعض، ففي الصحاح ذكر التعدية بالباء فقط، وفي القاموس واللسان والعباب ذكروا التعدية بالباء و «على»، واستدراك السيّد المصنف عليهم التعدية بـ «إلى».

• وفي مادة «بوصٍ» قال:

«باصَهُ بَوْصاً، كقال: تقدّمه، وسَبَقَهُ، وفاته، واستعجله في تحميله إياه أمراً لا يَدَعُهُ يتمهّل فيه.

وعنه: هرب.

ومنه: استتر.

وعليه: أَلَحّ، وسار سيراً شديداً... ومنه خمسٌ بائص أي جاد مستعجل.

ومن العمل: تَعِبَ».

فهذا الترتيب يجعل تناول المادة اللغوية وفهمها سهلاً سريعاً خلواً من الارتباك والتعقيد، لوضوح كل استعمال طبق حرف الجر وما يتعلق به.

وبمقارنة بسيطة لهذه المستعملات بما ذكروه منها في معاجم اللغة يتضح

الفارق شاخصاً جليّاً بين منهجية السيّد المصنّف في ذكر الأفعال ومتعلقاتها، وبين صنبابية منهجيتهم وذكرهم المعاني مجملة ضمن المصادر، دون إيضاح كيفية استعمال فِعلها ومع أيّ حرف يؤدي المعنى الفلاني المتوخّى، وكيف يتبدل مفاد الفعل بتبدل الحروف المتعلقة به.

ففي القاموس:

البَوْص: السبق، والتقدم، والاستعجال، والاستتار، والهرب، والالحاح ... والتعب.

فذكر المصدر ومعانيه مجملة دون ذكر للفعل، أو كيفية استعماله.

وفي لسان العرب:

البوص: الفوت والسبق والتقدم. باصه يَبُوصُ بَوصاً فاستباص: سبقه وفاته ... والبوص أيضاً الاستعجال ... وبُصْتُهُ استعجلته ... وباصه فاته ... ومنه حديث عمر: أنّه أراد أن يستعمل سعيد بن العاص فباصَ منه، أي هرب واستتر وفاته.

فخلط بين المصادر والأفعال، وقدّم بعضاً وأخرّ بعضاً، وشرح حديث عمر بثلاثة معان بينها تفاوت دقيق، كل ذلك بلا ترتيب ولا نسق ولا نظام، ولا أثر واضح للفعل وما يتعدى به.

وفي الصحاح:

البوص السبق والتقدم، قال امروٌ القيس:

أمن ذكر ليلى اذ نأتك تنوصُ   فتقصُرُ عنها خُطوةً وتَبُوصُ

وخمس بائص أي مستعجل ...

فذكر المصدر واستشهد له بشعر فيه الفعل المضارع، ثمّ ذكر معنى الاستعجال

من خلال اسم الفاعل، فلم يذكر الفعل الماضي أصلاً ولا معانيه.

وفي التهذيب قال:

البَوص: الفَوت والسَّبق؛ يقال باصني الرجل أي فاتني وسبقني، وقال الليث: البوص أن تستعجل إنساناً في تحميلكه امرأً لا تدعه يتمهل فيه وانشد:

فلا تعجل عليَّ ولا تَبُصني ودالِكني فاني ذو دلالِ

وسار القوم خِمْساً بائصاً أي مُعْجلاً مُلِحّاً.... ثعلب عن ابن الأعرابي بَوَّص: إذا سبق، وبوَّص إذا سبقَ في الحلبة[١]...

فهو أيضاً ذكر المصدر وبعض معانيه ثمّ ذكر الفعل الماضي ثمّ ذكر المصدر ومعنى الاستعجال ثمّ أنشد له شاهداً فيه فعله المضارع، ثمّ جاء بجملة فيها اسم الفاعل «بائص» وذكر معنى آخرل للبوص، ثمّ ذكر المضعّف.

وهذا نفس التخبط في باقي المعاجم اللغوية، فأنّها دارت في نفس هذا المدار[٢].

فإذا قارنت هذه العبارات، بما ذكره السيّد المصنف من ذكر الفعل الثلاثي، متعدياً بنفسه بمعنى تقدمه وسبقه وفاته، ثمّ عداه بـ«عن» بمعنى هرب، و بـ«من» بمعنى استتر وهو المراد في حديث عمر، و بـ«على» بمعنى الالحاح لان ألحّ تتعدى بـ«على»، ومن ثمّ افترق المعنى عند تعديته بـ«من» بالنسبة للعمل، فانه يكون بمعنى التعب، فأين ذلك الخلط والارتباك وعدم النسق، من هذا الطراز الاول

---

(١) تهذيب اللغة ١٢: ٢٥٨.

(٢) انظر جمهرة اللغة ١: ٣٥١، والعين ٧: ١٦٩، ومعجم مقاييس اللغة ١: ٣١٧ ـ ٣١٨، والمحيط ٨: ٢٠٤.

في ذكر الفعل الماضي واستعمالاته طبق ما يتعدى به ؟! إن فيما ذكرناه كفاية في المقام.

ط ـ حُسنُ الاستقراء والاستقصاء.

إنّ من ميزات كتاب الطراز ومنهجيّته هو سعيه للاستقراء والاستقصاء وجمع وبيان الوجوه واللغات، سواء كان ذلك في الجموع أو المصادر أو الأسماء الجوامد أو سائر المشتقات، وكذلك يحاول الاستقصاء في بيان الوجوه الإعرابية والصور التي تكلّمت بها العرب في الجمل، وهذه الميزة بهذه الشمولية لم نجدها في المعاجم الأخرى، فإنها تذكر البعض دون البعض الذي حاول ذكر أكبر قدر من الوجوه واللغات والجموع والمصادر لم يستقصها ولم يصل إلى ما وصل إليه المصنف في طرازه الأوّل.

● ففي مادة «بدأ» مثلاً، قال:

«وافْعَلْ هذا بادئَ بَدْءٍ كفَلْس. وبادِئَ بَدِيءٍ كبديع، وبادئَ بَدِئٍ ككتِف، وبَدْءَ بَدْءٍ كفلس فيهما، وبَدْأةَ بَدْأةٍ «كضربةَ ضربةٍ»، كل ذلك باضافة الأول إلى الثاني، والهمز فيهما.

وبَدْءَ ذي بَدْءٍ كفَلْس فيهما، وبَدْء ذِي بداءة كفلس وسحابه، وبَدْء ذي بَدْأة كـ «ضَرْبَ ذي ضربة»، وبَدْأةَ ذي بَدْءٍ كـ «ضَربةَ ذي ضَرْبٍ»، وبدأةَ ذي بدأة كضربة فيهما، وبَدِيءَ ذي بَدِيءٍ، كبديع فيهما، وبَدْأةَ بَدْأةَ بالبناء كصَخْرَةَ بَحْرَةَ، والكلمتان في كلّ ذلك بالهمز.

وبادي بَدِيءٍ كبديع، وبادي بَداءٍ كسحاب، وبادِي بَدْءٍ كفَلْس، بسكون ياء الاول بعد القلب تخفيفاً في الثلاث وهمز الثاني فيهن.

وبادِيْ بَدِيْ بياء ساكنةٍ فيهما، وبادِي بَدَا كقالي قلا، وبادِي بَدِيٍّ كوادي عليٍّ، وبادِي بَدٍ بسكون ياء الأوّل وحذف لام الثاني كـ«يَدٍ» وافْعَلْهُ بَدِيئاً ـكبديع ـ وبَدْءاً، وأوّلَ بَدْءٍ، كفلس بالهمز فيهما: كل ذلك بمعنى افعله مُبتدئاً به أوّل كل شيءٍ».

ولم يجمع مصدر من المصادر هذه اللّغات، ولا ذَكرها ذاكر بهذا النسق والترتيب، ولا مثّلوا لها بمثل ما مثّل به السيّد المصنّف من الوضوح، بحيث لا يلتبس على طالب العلم واللّغة أيّ لغة من تلك اللّغات، فإنّه ذكر أوّلاً ما قيل مهموزاً في كلا الكلمتين مع الإضافة، ثمّ ذكر الكلمتين مهموزتين مستعملتين مع «ذي» في وسطهما. ثمّ ألحق في آخر هذه الاستعمالات ما قيل مهموزاً مبنيّاً ومثّل له بصحرة بحرة، ثمّ ذكر ما قيل بإضافة الأوّل بسكون الياء إلى الثاني المهموز، ثمّ ذكر المتفرّقات من الاستعمالات التي لا يجمعها جامعٌ أخيراً. ففاق باقي المعاجم بجمعه واستقصائه لكل وجوه هذا الاستعمال مع أنّهم لم يجمعوها جميعاً، كما فاقها بحسن عرضه لها ودقّة تمثيله لكل استعمال مبهم منها[١].

● وفي مادة «جبأ» قال: **«الجَبْءُ، كفَلْس: واحدُ الجَبْأَة ـكالكَمْءِ والكَمْأَة ـ وهي الكمأة الحمراء ... الجمع أَجْبُؤٌ وجِباءٌ كرِجال، وجِبَأَةٌ كقِرَدَة، وأجباءٌ كأَحْمال».**

ومعاجم اللّغة ذكرت هذه الجموع مبعثرة دون نسق، مردّدة في بعضها بين كونه

---

(١) قايس بلسان العرب ١: ٢٧، والصحاح ١: ٣٥، والقاموس ١: ٨، والعباب ١: ٢٣ حيث ذكر بعضها وأحال في الباقي على المعتل مع تصريحه بأنّ ترك الهمز لكثرة الاستعمال، والتهذيب ١٤: ٢٠٣ ـ ٢٠٤ «بدا»، والمفردات للراغب: ٤٠ «بدا»، والمحيط ٩: ٣٧٥.

جمعاً أو اسم جمع، فأثبتها السيّد المصنّف على نسق واحدٍ وعدَّها جموعاً، هذا ناهيك عن أنّ جميع المعاجم لم تذكر الجمع «أجباء كأحمال» مع أن هذا الجمع هو الغالب المسموع في جمع القلة لما كان مفرده كـ«فلس».

ففي شرح الشافية: فالمسموع في قلة «فَعْل» في غير الأجوف «أفعال» كأنف وآناف ... وربما اقتصروا في «فَعَلْ» على أَفْعُل وأَفْعال في القلة والكثرة»(١).

• وفي مادة «دفأ» قال: «**ودَفِئَ الرَّجُلُ دَفَأً -كتَعِبَ تَعَباً- ودَفاءً ودفائِيَةً، كذَهاب وكراهِية: خلاف البرد**» **والمصدر** «دفائية» لم يذكروه.

• وفي مادة «سرأ» قال: «**سرأتِ الجرادةُ سَرْءاً ومَسْرَءاً: باضت، كسرّأت تسرئة**».

ولم تذكر المعاجم المصدر «مسرءاً» مع أنّه مصدر ميمي قياسي، قال النظام في شرح الشافية: ويجيء المصدر [الميمي] من الثلاثي المجرّد أيضاً على مَفْعَل -بفتح العين- قياساً مطرداً(٢).

• وفي مادة «قمأ» قال: «**قمأ إلى المنزل قَمْأً وقُمُوءاً: دخل**»، والمصدر «قموءاً» لم يذكروه.

• وقال فيها أيضاً: «**قَمُؤَ الرجل -ككرم ومَنَعَ- قَمْأَةً كهضبة، وقِمْأً كعِهن، وقُمْأً كقُفل، وقَمَاءً وقَمَاءَةً، كسحاب وسحابة، وقَمِئَ قَمَأً كتعب تعباً: ذلّ وصغر في أعين الناس**».

وهذه المصادر كلها لم يجمعها كتاب لغوي في صعيد واحد، وإنما ذكرت

---

(١) شرح الشافية ٢: ٩١ ـ ٣٧٥.

(٢) شرح النظام: ٧٥.

متفرقة ، إذ كل مصدر ذكر بعضاً منها دون بعض .

ففي لسان العرب : قَمَأ الرجُلُ وغيرُهُ ، وقَمُؤَ قَمأَةً وقماءً وقَمَاءَةً .

وفي الصحاح : قَمُؤَ الرجل ـ بالضمّ ـ قَمَاءً وقَمَاءةً : صار قميئاً .

وفي التهذيب وقد قَمُؤَ الرجُلُ قماءَةً[١] .

وفي العباب : قَمُؤَ الرجُلُ قَمَاءَةً وقَمَاءً .

وفي القاموس : قَمأَ ـ كجَمَعَ وكَرُم ـ قَمْأَةً وقَمَاءَةً وقِمْأَةً بالضم والكسر : ذلّ وصغر . وكتب في هامش القاموس عند المصدر الأخير : « وقُمْأً » . فقد فاته ذكر « قماءً » و « قَمَأً » .

وفي المحيط وقدقَمُؤَ قماءَةً[٢] .

وهكذا نراهم يذكرون بعض المصادر دون بعض ، بل فوق ذلك نراهم ذاهلين عن الفعل قَمِئَ كتَعِبَ ، وعن مصدره « قَمَأً » مع أنّ الفعل والمصدر منصوص عليها ، ففي كتاب الأفعال لابن القطاع « قَمُؤَ قَمَاءَةً : ذل وصغر ، وقَمِئَ قَمَأً كذلك »[٣] .

فالسيّد المصنف جمع المصادر في نسق واحد وصعيد واحد ولم يخل بشيء منها ، مع أنّ تلك المصادر يعسر بل ـ يستحيل عادة ـ أن تجدها في مكان واحد ، هذا مضافاً إلى ذكره للفعل قَمُؤَ وقَمَأَ وقَمِئَ ، ككرم ومنع وتعب ، فإنهم لم يذكروها كلّها ، غير ان المهم هنا هو جمعه للمصادر كلّها ، فأمتاز على سائر المعاجم بهذه الميزة .

• وفي مادة « قنأ » قال : « **قَنَأَ اللّبَنَ قَنأً : مزجَهُ** » والمصدر « قنأً » لم تذكره

---

(١) التهذيب ٩ : ٣٦٣ .

(٢) المحيط ٦ : ٦٠ .

(٣) الأفعال ٣ : ٥٣ .

المعاجم، فذكره السيّد المصنف لكي لا يخلّ بشيء من المصادر، هذا على أنّ هذا المصدر صحيح قطعاً.

ففي شرح الشافية قال ابن الحاجب: قال الفراء: إذا جاءك فَعَلَ مما لم يُسمع مصدره فاجعله «فَعْلاً» للحجاز[١] ...

فذكره للمصدر من جملة منهجه في كتابه وميزة من ميزاته حيث يستقري ويستقصي المصادر والأفعال واللّغات محاولاً أن لا يخل بشيء منها.

• وفي مادة «كفأ» قال: **«الكُفْءُ ـ كجُزْء ويفتح ويكسر ـ والكُفُؤ كعُنُق، والكُفُوء كسعود، والكفيء كأمير، والكِفِئ كحذر، والكِفاء ككتاب ـ وهو في الأصل مصدر ـ: المثل والنظير»**.

وهذه اللّغات الثمانية لم تجمع في مصدرٍ هذا الجمع، ولا ذكرت بهذا الوضوح على هذا النسق الفريد المفصح، وإليك ما في المصادر لتقارن بين ما فيها وما في الطراز.

ففي المصباح للفيومي: ومنه الكَفِيء ـ بالهمز على فعيل ـ والكُفُوء على فُعُول، والكُفْء مِثْلُ قُفْل: كلّها بمعنى المماثل.

وفي الصحاح: والكفِيء: النظير، وكذلك الكُفْءُ والكُفُؤ، على فُعْل وفُعُل.

وفي القاموس: وهذا كِفاؤُهُ وكِفْأَتُهُ[٢] وكَفِيئُه وكُفْؤُهُ وكَفْؤُهُ وكِفْؤُه وكُفُوءُهُ: مثله.

وفي لسان العرب: الكفيء النظير، وكذلك الكُفْءُ والكُفُوء، على فَعْلٍ وفُعُول ... وتقول لا كِفاءَ له بالكسر وهو في الأصل مصدر، أي لا نظير له.

---

(١) شرح الشافية ١: ١٥١.

(٢) في نسخة من القاموس: وكَفِيأَتُهُ. وقال الزبيدي: وفي بعض النسخ بالفتح والمدّ.

وفي التهذيب: وقال الزجاج في قوله ﴿ولم يكن له كفؤا احد﴾ فيها أربعة أوجه، القراءة منها بثلاثة: كُفُؤاً بضم الكاف والفاء، كُفْؤاً بضمّ الكاف وسكون الفاء، وكِفْأً بكسر الكاف وسكون الفاء، ويجوز كِفاءً بكسر الكاف والمدّ ولم يُقرأ بها... ويقال فلان كَفِيءُ فلان وكُفُؤُ فلان[(١)] ... ونقله عنه في اللسان.

وفي العباب: والكفيءُ: النظير، وكذلك الكُفءُ والكُفُوء -بالضم فيهما على فُعْل وفُعُول- والكِفْءُ بالكسر... والكِفاء مثال الكِساء وهو في الأصل مصدر.

وفي المحيط الكُفْؤُ: المثل ... وهو كَفِيئُكَ: أي كُفْؤٌ لك ... والكفيء على وزن فعيل هو الكُفْؤُ... وفلانٌ كِفاءٌ لك[(٢)].

وهكذا يلحظ عدم ذكر المعاجم إلّا لبعض اللّغات، ثمّ ذِكْرُها لها مفرَّقة مشتّتة أوزاعاً، وخيرُ من جمع أكبر قدر منها هو الفيروزآبادي ومع ذلك أخلّ بذكر اثنتين منها، وهي الكُفُؤُ كعُنُق والكفِئُ كحَذِر، فكان للسيّد المصنّف قدم السبق في الجمع والاستقراء والاستقصاء وذكر ما لم يذكروه.

● وفي مادة «كلأ» قال: «**والكَلأُ، كسبب: العُشبُ رطباً كان أو يابساً... وكَلأَتِ الأرض -كمَنَعَت- وأَكْلأَت: أنبتته... وهي أرضٌ كالِئَةٌ وكَلِئَةٌ وكَلِيئةٌ ومُكْلِئة[(٣)] ومَكْلأَة، كمزرعة ذات كلأٍ أو كثيرته**».

وهذه اللغات في الأرض ذات الكلأ لم تجمع في مصدر هذا الجمع.

ففي القاموس: «وأرض كَلِيئة ومَكْلأَةٌ كثيرته» وفي نسخة الزبيدي منه «كَلئيّة» بدلاً عن «كليئة»، وعلى كلّ حال فإن الفيروزآبادي ذكر لغتين فقط، وزاد الزبيدي

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٨٥.

(٢) المحيط ٦: ٣٣٦.

(٣) في نسخة «ت» و«ش»: تَكْلِئة. وفي «ج»: تَكْلَئية. وفي التاج كليئة على النسبة.

عليها بقوله «ويقال فيه أيضاً مُكلِئة كمُحْسِنَة».

وفي التهذيب: «والكلأ مهموز: ما يُرعى، وأرضٌ مُكْلِئة ... وأرض مُكلِئَة ومِكْلَاء[1]: كثيرة الكلأ... وقال النضر: أرضٌ مُكْلِئة ... والمُكْلِئَةُ والكَلِئَةُ واحدٌ»[2].

وفي لسان العرب: وأرض كَلِئَةٌ على النَّسب، ومَكْلَأَةٌ ... ومُكْلِئة.

وفي الصحاح: ارضٌ مُكْلِئَةٌ وكَلِئَةٌ، أي ذات كلأ.

وفي العباب وقد كَلِئت الأرض فهي كَلِيئَة.

وفي مفردات الراغب: ومكان مَكْلأٌ وكالئٌ يكثُرُ كَلؤُهُ.

وفي المصباح المنير: وموضع كالئٌ ومُكْلِئ: فيه الكلأُ.

وفي المحيط وأرضٌ مُكلِئَةٌ وكَلِئَةٌ: مَكْلَأَة[3].

فها هنا يتّضح كيف جمع السيّد المصنّف ما تفرّق في المصادر من الوجوه واللغات واستقصاها، فوضعها في موضع واحد، بحيث يكاد يطمئن طالب اللغة بعدم وجود مفردة ولغة أخرى فيما يبحث عنه في هذا المعنى.

• وفي مادة «لبأ» قال: **«اللَّبُؤَةُ، كمَثُلَة: أُنثى الأسد ـ والهاء فيها لتاكيد التأنيث كما في «ناقة» و«نعجة» إذ ليس لها مذكّر من لفظها لتكون فارقة ـ وفيها ثماني لغات أخرى لَبْأة كتمرة، ولباءة كسحابة، ولُبَأة كحُطَمَة، ولَبْوَة ـ بالواو ـ كهضْبة وسِدْرة وسَمُرَه، ولباة كقطاة، ولَبَةٌ كدَعَة»**.

فذكر تسع لغات في أنثى الأسد لم تجمع ولم تذكر كلها في معجم من المعاجم اللغوية سوى القاموس، وزاد عليه حسناً بذكر فائدة كون الهاء في «اللبؤة» لتأكيد

---

(١) فات السيّد المصنف أن يذكر هذه المفردة.

(٢) التهذيب ١٠: ٣٦٣.

(٣) المحيط ٦: ٣٢٨.

التأنيث، حيث أخذ تلك الفائدة عن مصباح الفيومي، وزاد عليه حُسناً ودقّة في تقديمة لغة «اللَّبُوَّة» لأنّها هي التي ذكرها ثعلب في الفصيح، وقال يونس في نوادره: هي اللغة الجيدة، ولذلك قال شيخ الزبيدي أنّه كان ينبغي للفيروزآبادي تقديمها على غيرها.

• وفي مادة «نسأ» قال: **«ونَسَأْتُ عنه الدَّين، وأَنْسَأْتُهُ إياه، وفيه: أخّرته. والاسم النَّساء، والنَّسِيء، والنسيئة، والنُّسأة، والنِّسْأة، كبَنَات ونَعيم وخطيئة ونُصرة وهجرة، أو الاولان مصدران ـ كالمساس والمسيس ـ وما بعدهما اسماء.**

والذي في القاموس نَسَأه أخَّرَهُ نَسْأً [وفي نسخة منه نَسَاءً] ومَنْسَأَةً... وبعتُهُ بنُسْأة بالضّمّ ونسيئة على فعيلة بأَخَرَةٍ، والنّسيء الاسم منه[١].

وفي المصباح المنير: والنَّسيء مهموز على فعيل... وهو التأخير، والنسيئة على فعيلة مثله، وهما اسمان.

وفي لسان العرب ذكر النسيئة والنسيء والنُّسأة بمعنى التأخير، ثمّ قال: وقال فقيه العرب: من سرّه النَساءَ ولا نَساءَ فليخفف الرداء...

وفي الصحاح النُّسْأة بالضم التأخير.... وكذلك النسيئة... وكذلك النَّساءُ في العمر ممدودٌ.

وفي التكملة: قال الفراء: النسيء مصدرٌ وقال الأَزهريّ: النسيء بمعنى الإنساء اسمٌ وضع موضع المصدر الحقيقي مِن أنسأت. وانظر تهذيب الأزهري[٢].

---

(١) لم يعدّ السيّد المصنف «منسأة» لأنّه مصدر ميمي، وهو في مقام ذكر اسماء المصادر. واما «النسيء» فقد ذكر الفيروزآبادي أنّه اسم مصدر ولم يُشر كالسيّد المدني إلى أنّ منهم من يعدّه مصدراً.

(٢) التهذيب ١٣: ٨٣.

وفي التهذيب أيضاً : وأنسأته الدَّين : إذا أخَّرته ، واسم ذلك الدين النسيئة[١] .

وفي العباب : نسأتُ الشيءَ نَسْأً : أخّرته ، ونَسَأَ الله فى أجله ، ونسأته البيع : بعته بنسيئة ، ونسأت عنه دينَهُ نَسَاءً بالفتح والمد وكذلك النّساء في العمر .

وفي هذا المدار دارت باقي المعاجم اللغوية ، حيث ذكرت النسيء والنسيئة والنَّساء ذكرتها مبعثرة غير منظّمة تارة في خصوص تأخير الدين ، وأخرى عند مطلق التأخير ، ثمّ إنهم قد يذكرون ـ كما عرفت ـ في الأثناء تنقيح أنّ « النسيء » مصدر أو اسم مصدر . فهم إذن يذكرون بعض أَسماء المصادر لا كلّها ، وذكرهم لها مبعثر يحتاج استقصاؤه إلى قراءة كل المادة اللغوية « نسأ » ، ثمّ إن القارئ ليعيا حتّى يقف على أنَّ النَّسيء والنساء مصدران أو اسما مصدرين ، وذلك كله ما لا تجده في الطراز ، حيث إنه جمع أَسماء المصادر وأشار إلى ما قيل إنَّها أسماء مصدر ، وذلك كلّه في محلّه وهو تأخير الدَّين ، هذا ناهيك عن أنّ « النِّسأة كهِجْرَةٍ » لم تذكر في أيّ من المعاجم اللغوية المتداولة وامهات الأسفار المشهورة .

• وفي مادة « هتأ » قال : « **ومضى من الليل هِتْءٌ كفَلْس ويُكسر ، وهَتْأَةٌ كهَضْبَة ، وهَتيءٌ كأمير ، وهِتاءٌ ككتاب ، وهيتئ كزبرج ، وهِيتاءٌ كغربال : أي جانب** » .

وهذه اللّغات مذكورة في معاجم اللغة إمّا جُلّها واكثرها كما في القاموس واللسان أو بعضها كما في سائر المصادر ، لكنّها كلّها لم تذكر « هيتئ كزبرج »[٢] ، مع أنّ صاحب المنجد ذكر هذه اللغة ، فالسيّد المصنف وكما ذكرنا كان حريصاً على لم شتات اللّغات وجمع متفرقاتها وذكرها في مكان واحد .

---

(١) التهذيب ١٣ : ٨٤.

(٢) وذكر بدلها في القاموس واللسان « هِيْتَأ كدِرْهَم » فكأنّ السيّد المصنف يرى أَنَّها كزبرج وأنّ ما في القاموس واللسان غير ثابت عنده على الأقل .

• وفي مادة «هزأ» قال: «**هزِئَ به، ومنه ـكسمع ـ وهَزَأ كنفع، وتَهزَّأ واستهزَأ، هَزْءاً بالفتح، وهزُوءاً كجلوس، ومهزأً، ومهزأةً: سخر منه وما زحَهُ. والاسم الهُمزْء ـبالضمّ وبضمّتين ـ والمهزُؤة كمكرمة**».

وكتب في هامش نسخة «ش» شاهد الهُزُوء كجلوس قول حفص:

أعدت هُزُوءاً به وحقّ لها ... مما ذأت أن يطول مهزُؤها

وكتب بعدها «منه».

وهذا البيت في الواقع شاهد للهُزوء مصدراً، كما هو شاهد للمهزؤة اسم مصدر، ولا يفوتنا أن ننبه هنا إلى أنّ السيّد المصنف كان قليلاً ما يأتي بالشواهد الشعرية في متن كتابه، فهو يذكر اللغات والاستعمالات اللغوية كافّة باعتبارها مسلّمات ثابتة؛ لأنّ اللّغة دوّنت وكتبت ووضعت قواعدها كاملة منذ أمد بعيد، وإنما كانوا يأتون بالشاهد كدليل على صحة ما ينقلونه من لغة عن العرب.

وأما اليوم فإنّنا نأخذ اللغة ـكما صرح السيّد المصنف في مقدمته ـ **من بطون الأسفار والكتب، إذ قد انقضى زمان المشافهة والسماع**، ومع هذا القيد فلا داعي لذكر الشواهد التي هي أدلة صحة المنقولات، ولذلك تُلحظ قلة إن لم نقل ندرة نقل الشواهد الشعرية على هذه اللغة أو تلك في (الطراز)، وهو إذا أعجبه زيادة الافهام نقل الشاهد في الهامش لا في المتن، وإذا ما ذكر شعراً شاهداً في المتن فهو في كثير من الأحيان يلحظ فيه نكتة أو التفاتة أو معنى يتصيّده لم يلحظوه كما لحظه هو.

والمهم هنا هو ملاحظة منهج السيّد المصنف وميزته في الجمع والاستقراء والاستقصاء، مع حُسن العرض والنسق، ففي المورد المذكور ذكر السيّد رحمه الله الأفعال في معنى سَخِر، فذكر الفعلين «هَزِئَ» و«هزَأ» بكسر عين الفعل وفتحها، ثمّ ذكر تفعَّل واستفعَل أيضاً بمعنى فَعَلَ، فجمع لغات الأفعال المستعملة، شافعاً ذلك

ببيان حرفي التعدية المستعمل معهما الفعل وهما الباء و «من».

ثمّ ذكر السيّد رحمه الله المصادر من الفعل «هزئ وهَزَأ» وجمعها في نسق واحد جمعاً لم نَرَه في معجم من المعاجم التي قبله، فانهم ذكروا بعضها دون بعض.

ثمّ ذكر ثالثة أسماء المصادر الثلاثة منه، فجمع الأفعال، وما تتعدى به وتستعمل معه من حروف، ثمّ ذكر المصادر، ثمّ اسماء المصادر، ذكرها كلّها مستقصاة مستقراة كاملة، ليس عليها في مصادر اللغة مزيد، بخلاف معاجم اللغة وقواميسها، فانها ذكرت كل ذلك مبعثراً، خالطة الأفعال وما تتعدى به، ذاكرة المصادر واسماء المصادر مختلطة بعضها مع بعض، هذا مع أنّهم لم يذكروا المصادر كلّها ولا اسماء المصادر كلها في مكان واحد، بل هم في كل ذلك يذكرون البعض دون البعض، أو يذكرون الكل مبعثراً دون فصل وتنسيق وترتيب لها، وإليك بعض عباراتهم:

ففي العباب: وهِزئت منه وبه، عن الاخفش: هَزْءاً وهُزُوءاً: سخرتُ منه. وهَزَأتُ به أيضاً هُزْءاً ومَهْزَأة، عن أبي زيد ومَهْزُؤَةً.

وفي الصحاح: الهُزْءُ والهُزُءُ: السخرية. تقول: هَزِئتُ منهه وهَزِئْتُ به، عن الأخفش. واستهزأتُ به، وتهزّأتُ به، وهَزَأْتُبه أيضاً هُزْءً ومَهْزَأةً عن أبي زيد.

وفي مفردات الراغب: الهُزْءُ مزحٌ في خفيَة ... [ثمّ قال بعد ثمانية اسطر].. يقال: هَزِئْتُ به واستهزأتُ، والاستَهزاء ارتيادُ الهُزُء وإن كان قد يعبر به عن تعاطي الهُزُء ...

وفي مصباح الفيومي: هَزِئتُ به أَهْزَأُ ـ مهموزٌ من باب تعب، وفي لغة من باب نفع ـ: سخرتُ منه، والاسم الهُزء، وتضم الزاي وتسكن للتخفيف أيضاً وقرئ بهما في السبعة، واستهزاتُ به كذلك.

وفي التهذيب الهُزْءُ السُّخرية، يقال: هَزِئَ به يَهزأُ به واستهزأ به[١].

وفي الجمهرة: هزئت من الشيء: سخرت منه[٢].

وفي المقاييس: يقال: هَزِئَ واستهزأ: إذا سَخِرَ.

وفي المجمل: الهزءُ السخرية، يقال هزئ به واستهزأ.

وفي المحيط: الهُزْءُ السخرية، هزئَ به يهزأُ وهَزَأَ، واستهزأ وتهزأ به[٣].

وفي لسان العرب: الهُزْءُ والهُزُءُ السخرية. هزئَ به ومنه. وهَزَأَ يَهزأُ فيهما هُزْءاً وهُزُؤاً ومَهْزَأَةً، وتهزّأ واستهزأ به: سخر.

وفي أفعال ابن القطاع: وهَزَأْتُ به وهَزِئتُ به هَزْءاً وهُزءاً سخرتُ منه[٤].

وفي الأفعال للسرقسطي: وهزَأْتُ به، وهَزِئتُ به هَزءاً وهُزْءاً: سخرتُ منه[٥].

وفي القاموس: هَزَأَ منه وبه، كمنع وسَمِعَ هُزْءاً وهُزُءاً[٦] ومَهْزَأَةً[٧]: سخر، كتهزّأ واستهزأ.

وبمقارنة بسيطة ونظرة سريعة، يتبين الفرق بين ما في الطراز وباقي المعاجم، من حيث أجمعية الطراز للغات، مصادرَ وأسماء مصادر، ومن حيث دقة العرض والتعدية وعدم إدخاله بعضاً ببعض، ويتضح من خلال الموازنة بينهما أنّ معاجم

---

(١) التهذيب ٦: ٣٦٩.

(٢) الجمهرة ٢: ١٠٧٢.

(٣) المحيط ٤: ٣٧.

(٤) الأفعال ٣: ٣٦١.

(٥) الأفعال ١: ١٧٧.

(٦) في نسخة الزبيدي زيادة «**وهُزُوءاً**».

(٧) في نسخة الزبيدي «**ومَهْزُؤة**» على مفعُلَة بضمّ العين.

اللغة كلّها منيت بعيب من العيوب، ونقص من النقائص، إمّا بعدم ذكر بعضها لأحد حرفي التعدية، وإما بإغفالها ذكر بعض المصادر، وإمّا بإغفالها ذكر بعض أَسماء المصادر وإما بخلطها بين المصادر وأسماء المصادر، وكلّهم لم يذكروا اسم المصدر «المهزؤة كمكرمة» سوى الزبيدي ـ حيث ضبطها على ما في نسخته من القاموس على مفعُلة ـ معدودة في عداد المصادر، مع أنّ شعر حفص الاموي الذي ذكره السيّد علي خان المدني صريح في صحتها وكونها اسم مصدر من «هزئ». فهذه ميزة واضحة فاق (الطراز الاول) بها باقي المعاجم اللغوية من حيث الأجمعية وعدم الاخلال بشيء من اللغات، ومن حيث حُسن العرض والنسق.

• وفي مادة «هنأ» قال: «**هَنَأَنِي الولدُ ونحوُهُ، يَهْنَؤُنِي ـ من باب نفع وضربَ وكتب ـ هَنْأً وهَنَاءً وَهنَاءَةً، كضَرْبٍ وسلام وسلامة: سرَّني**».

وهذه المصادر الثلاثة لم تذكر في معجم المعاجم اللغوية، ذكرها السيّد المصنف، ونظّر أوزانها بكلمات أخرى لئلا يقع الالتباس.

• وفي مادة «هوأ» قال السيّد المصنف في لغات «**هأْ**» و «**هاءَ**» و «**هاءِ**»:

وهَأْكدَعْ، وهاءَ بالمدّ بمعنى: خُذْ، وفي كلٍّ منهُما عدّةُ لغاتٍ..

أمّا لغاتُ الأُولى:

فإحداها: إلزامُ همزتِها السكونَ على كلِّ حالٍ، فتَقولُ: هَأْ، للواحدِ والإثنينِ والجماعةِ، مع التذكيرِ والتأنيثِ بلفظٍ واحدٍ.

الثانية: تصريفُها تصريفَ «دَعْ» فتَقولُ: هَأْ يا زيدُ كدَعْ، وهَأَا يا زيدانِ ويا هندانِ كدَعا، وهَؤُوا يا زيدونَ كدَعُوا، وهَئِي يا هندُ كدَعِي، وهَأْنَ يا هنداتُ كدَعْنَ.

الثالثةُ: تصريفُها تصريفَ «خَفْ»؛ فتَقولُ: هَأْ كخَفْ، وهاءا

كخافا، وهاؤُوا كخافُوا، وهائِي كخافِي، وهَأْنَ كخَفْنَ.

وهي على اللغةِ الأُولى اسمُ فعلٍ مبنيٌّ على السكونِ، وعلى اللغتينِ الأخيرَتينِ فعلُ أمرٍ لا ماضيَ له ولا مضارعَ.

وأمّا لغاتُ الثانيةِ:

فأحدُها: إلزامُ همزتِها الفتحَ على كلِّ حالٍ؛ فتَقولُ: هاءَ ـ كجاءَ ـ للواحدِ وفروعِهِ تذكيراً وتأنيثاً.

الثانيةُ: إلحاقُ همزتِها كافَ الخطابِ؛ فتَقولُ: هاءَكَ كجاءَكَ، وهاءَكُما كجاءَكُما، وهاءَكُم كجاءَكُم، وهاءَكِ كجاءَكِ، وهاءَكُنَّ كجاءَكُنَّ.

الثالثةُ: تصريفُ همزتِها تصريفَ كافِ الخطابِ؛ فتقولُ: هاءَ كهاكَ، وهاؤُما كهاكُما، وهاءُمُوا كهاكُمُوا، وهائِي كهاكِ، وهاؤُنَّ كهاكُنَّ.

والرابعةُ: تصريفُها تصريفَ نادِ؛ فتقولُ: هاءِ كنادِ، وهائِيا كنادِيا، وهاؤوا، كنادُوا، وهائِي كنادِي، وهائِينَ كنادِينَ.

وأفصحُها اللغةُ الثالثةُ، وبها جاءَ التنزيلُ؛ قالَ تعالى: ﴿**هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَه**﴾، والكلمةُ على اللغةِ الأخيرةِ فعلُ أمرٍ غيرُ متصرِّفٍ، وعلى غيرِها اسمُ فعلٍ.

ويقالُ أيضاً: ها ـ بألفٍ ساكنةٍ ـ للواحدِ وفروعِهِ تذكيراً وتأنيثاً، وقد تَلحَقُ هذه الألفَ كافُ الخطابِ؛ فيقالُ: هاكَ يا زيدُ، وهاكِ يا هندُ، وهاكُما يا زيدانِ ويا هندانِ، وهاكُم يا زيدونَ، وهاكُنَّ يا هنداتُ.

فهذه تسعُ لغاتٍ في «ها» بمعنى خُذْ.

وهاءِ ـ بالمدِّ والكسرِ ـ كهاتِ زنةً ومعنىً، وهي تتصرّفُ بحسبِ المأمورِ إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً كاللغةِ الرابعةِ في «هاءَ» بمعنى خُذْ. وربّما قالوا فيها: ها ـ بألفٍ ساكنةٍ ـ للواحدِ وفروعِهِ كما قالوهُ في «هَأْ» بمعنى خُذْ أيضاً، وينبغي أنْ تُعَدَّ على هاتَينِ اللغتينِ من الأَضدادِ.

والمُـهْوَئِنُّ ـ كـمُطْمَئِنّ، وتُفتَحُ الهمزةُ ـ للصحراءِ الواسعةِ، موضِعُ.

وهذه اللغات لم تذكر في مصدر من المصادر ولا معجم لغويّ من المعاجم بهذا الجمع والاستقصاء والترتيب، بل ذكروا بعضها مبعثرة غير منسقة ولا مستقصاة كاستقصاء السيّد المصنف ولا مشروحة وجوهها الإعرابية والصرفية كشرحه، وهذا الجمع والاستقراء والاستقصاء من ميزات الطراز ومنهجية السيّد علي خان التي فاق بها المعاجم التي تقدمته.

فانظر على سبيل المثال هذه اللغات وما يتعلق بها في التهذيب للازهري حيث ذكر اللغة الثالثة من الثانية ثمّ نقلها عن ابن السكّيت، ثمّ نقل اللغة الثالثة من الأولى ثمّ الرابعة من الثانية(١).

ثمّ ذكر عن الكسائي انه يقال هاتِ وهاءِ أي اعطِ وخذ... قال: ومن العرب من يقول: هاكَ هذا يا رجل، وهاكما ... فذكر اللغة التاسعة التي ذكرها السيّد علي خان.

ثمّ قال: وقال أبو زيد: هاءَ يا رجُلُ بالفتح، وهاءِ يا رجُلُ بالكسر، وهاءَيا للاثنين

---

(١) التهذيب ٦: ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

في اللغتين جميعاً بالفتح، ولم يكسروا في الاثنين وهاءوا في الجمع ... قلتُ [والقول للازهري]: فهذه جميع ما جاء من اللغات في «ها» بمعنى «خذ» انتهى. مع أنك ترى بعثرة اللغات المنقولة وتداخلها بعضها بالبعض، وأنّ المنقول بعضها وليس كلّها.

وهكذا بقية معاجم اللغة فأنّها ذكرت بعض اللغات دون بعض، ذكرتها متداخلة مبعثرة، حتّى أنّ المحققين ربّما اشتبهوا في ضبط لغة وتمييزها عن أختها الأخرى، لعدم استقصائهم اللغات وعدم التمييز في السرد والعرض بينها، فيخلطون لغات «هأْ» بلغات «هاء» بلغات «ها» وكلّها بمعنى «خُذْ»، وكما يخلطون بين لغات هذه اللغات الثلاثة التي بمعنى «خذ» يخلطون بينها وبين «هاءِ» التي بمعنى هاتِ.

انظر ذلك الارتباك والخلط والنقص في عرض هذه اللّغات في القاموس(١) والتاج(٢) والعباب(٣) والمصباح(٤) والصحاح(٥) ومفردات الراغب(٦) والتكملة والمحيط(٧) واللسان(٨) والعين(٩)، وقارن ما ذكروه بما ذكره السيّد المصنف، فسترى أجمعيته واستقصاءه للغات مع حسن العرض والتفصيل بالامثلة التي تسهل

---

(١) القاموس ١: ٣٦.

(٢) تاج العروس ١: ٥١٧ ـ ٥١٨.

(٣) العباب ١: ٢٠٤.

(٤) المصباح المنير: ٦٤٤.

(٥) الصحاح ١: ٨٤ ـ ٨٥.

(٦) المفردات: ٥٤٩.

(٧) والمحيط ٤: ٩٤ ـ ٩٥.

(٨) اللسان ١: ١٨٨.

(٩) العين ٤: ١٠٢.

على طالب اللغة تناولها واستقصاء وجوهها بلا غناء.

● وفي مادة «وطأ» قال: «**وطُؤَ الموضعُ يَوْطُؤُ -ككرم يكرُمُ- وطاءَةً ووطوءة وطِئَة وطَأَةً، ككَرَامة وسُهُولة وعِدِة وسَعَة: لانَ ودمث، فهو وطيء ككريم**».

وهذه المصادر لم تجمع هذا الجمع في معجم من معاجم اللغة.

ي - توفيقه بين أصول اللغة والاشتقاق الصرفي وبين مسموعاتها.

ومن مميزات منهجية السيّد المصنّف، توفيقه بين الأصول اللغوية التي تردّ لها الكلمات، وبين المسموع فيها، فهو يحاول أن يعتمد على المسموع ما وسعه ذلك، وإذا كان له وجه في تطابقه مع الأصول اللغوية، ذَهَبَ إليه لا محالةَ.

ففي مادة «جرأ» قال: **والجُرِّيَئَةُ كسِكِّينة: بيتٌ تُصادُ فيه السباع، والقانصةُ، والحُلقُوم، وتخفّف الهمزة فيقال: جِرِّيَّة كِعلِّيَّة، الجمع جرائِئُ بهمزتين**.

وهنا نرى اختلاف المضبوط في كتب اللغويين، فهل أنّ الذي بمعنى الحوصلة هو الجِرّيئة والجِرِّيّة مخففة عنه؟ أم هو الجَرِيَّة أم الجَرِّئة؟

وهل أنّ الذي بمعنى البيت الذي تصاد فيه السِّباع هو الجِرِّيئةُ والجِرِّيَّةُ أيضاً، أو هو الجَرِيئة مثال خطيئة؟! هذا مع اختلافهم في النقل عن أبي زيد، واختلاف كلماتهم وعدم وضوحها في هل أنّ هناك فرقاً في الفاظ هذه المعاني أو بعضها، خصوصاً «الجِرِّيئة» أو «الجِرِّيّة»، وأيّهما الأصل؟

وهل هما لغتان مستقلتان، أم أنّ أحداهما فرعٌ عن الأخرى؟

وهنا نرى السيّد المصنّف يأخذ لبّة المطلب، ويعرضه عرضاً خالياً عن الارتباك والتكلّف، فيقرّر أنّها جميعها بالهمز «جرّيئة» وأنّ اللغة الأخرى «جِرِّية» مخففة

عنها في الجميع .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، سنقف على تصريحهم تبعاً لأبي زيد بأنّ « جرائئ » باجتماع الهمزتين من الأصول المرفوضة وغير المأخوذ بها ، لكنّ السيّد المصنّف لا يأبه بذلك بعد ورود السماع به ، فينقل هذا الجمع مصرّحاً أنّه بهمزتين مطابقاً لأصل المفرد . وإليك بعض كلماتهم .

ففي نوادر أبي زيد قال في البيت الذي تصاد فيه السباع : الجِرِّيئةُ مهموزة ... وجماعها الجرائئُ بهمزتين مخففتين ، قال أبو حاتم : واجتماع الهمزتين غير مأخوذ به ولا مُفلح . والجِرِّيئة أيضاً قانصة الطير[1] .

وفي التهذيب ، قال : أبو عُبيد عن الفراء : يقال : أَلقِهِ في جَرِيَّتكَ[2] ، وهي الحوصلة . أبو زيد : هي القَرِيَّةُ والجَرِيَّةُ[3] النوطة لحوصلة الطائر ؛ هكذا رواه ثعلب عن ابن نجدة عنه بغير همز ، وأما ابن هاني فانه روى لابي زيد الجِرِّئَة[4] بالهمز[5] .

وفي لسان العرب : الجِرِّيَّةُ والجِرِّيئةُ : الحُلْقُوم . والجِرِّيئة ممدودٌ : القانصة[6] ، التهذيب : أبو زيد : هي الفِرِّيّة والجِرِّيّة والنَّوطة لحوصلة الطائر ؛ هكذا رواه ثعلب عن ابن نجدة بغير همز ؛ وأمّا ابن هانئ فإنّه قال : الجِرِّيئة مهموزٌ ؛ لأبي زيد ، والجَرِيئة مثال خطيئة : بيت يبنى من حجارة ويُجعل على بابه حَجَرٌ يكون أعلى الباب ، ويجعلون لحمةَ السّبع في مؤخّر البيت ، فإذا دخل السبع فتناول اللحمة

---

(١) النوادر في اللغة : ٢٥٩ .

(٢) ـ (٤) يبدو أنّ ما في التهذيب هنا من غلط النُسَخ ، كما ستعلم من خلال ما نقله ابن منظور عنه .

(٥) التهذيب ١١ : ١٧٣ .

(٦) لاحظ صنيعه فانه مشعر بأنّ في الحلقوم لغتين ، وفي القانصة لغة المد فقط .

سقط الحجرُ على الباب فَسَدّه. وجمعها جرائئ؛ كذلك رواه أبو زيد، قال: وهذا من الأصول المرفوضة عند أهل العربية إلّا في الشذوذ.

وفي القاموس والتاج (والجَرِيئة كالخطيئة: بيت) يُبنى من الحجارة ويُجعل على بابه حجَرٌ يكون أعلى الباب (يصطاد فيه السباع) لأنّهم يجعلون لحمةً للسبع في مؤخّر البيت فإذا دخل السبع ليتناول اللحمة سقط الحجر على الباب فسدّه (ج جرائئ) رواه أبو زيد؛ قال: وهذا من الأوزان المرفوضة عند أهل العربية إلّا في الشذوذ (و) قال ابن هانئ: الجِرِّيئة بالمد والهمز (كالسكّينة) وفي بعض النّسخ: بالتخفيف، وفي أخرى بغيرها (القانصة والحلقوم كالجِرِّيّة) وهي الحوصلة، وفي التهذيب: قال أبو زيد: هي القِرِّيَّةُ والجِرِّيَّةُ والنّوطةُ لحوصلة الطائر، هكذا رواه ثعلب عن ابن نجدة بغير همز.

وفي التكملة والعباب، قال الصاغاني: قال ابن هانئ: الجِرِّيئة -بالمدّ والهمز- الحوصلة؛ لغة في الجِرِّيّة[١].

وفي المحيط قال الصاحب: والجِرِّيئَةُ: القانصةُ، مهموزة بوزن جِرِّيعة[٢].

فها نحن نرى أبا زيد ينقل أنّ «الجِرِّيئة» بمعنى القانصة -وهي نفسها الحوصلة- ونرى التخبّط والغلط في النقل عنه، فقد نقلها الأزهري في التهذيب عن أبي زيد «الجَرِيَّة» نقلا عن ثعلب عن ابن نجدة عن أبي زيد، ونقلها عن ابن هانئ عن أبي زيد «الجِرِّئَة».

ونقل ابن منظور عن التهذيب: عن ثعلب عن ابن نجدة عن أبي زيد «الجِرِّيّة»،

---

(١) التكملة والذيل ١: ١١، العباب الزاخر ١: ٣٣.

(٢) المحيط ٧: ١٧٦.

وعن ابن هانئ عن أبي زيد «الجِرِّيئة»، وهذا هو النقل الصحيح، وما في التهذيب المطبوع مصحّف مغلوط.

ونقل الفيروزآباديّ أنّ الجِرِّيئة كسِكّينة كالجِرِّيّة. وكذلك هو في التكملة والعباب عن ابن هانئ، قال: الجِرِّيئة الحوصلة لغة في الجِرِّيّة. ونقلهما صحيح، ولكنّهما لم ينبّها على أن اللغة الثانية إنّما هي تخفيف عن اللغة الأصلية المهموزة.

واقتصر الصاحب على نقل الجِرِّيئة بالهمز(١).

ونقل ابن منظور الجِرّيّة والجِرِّيئة بمعنى الحلقوم، ثمّ قال: والجِرِّيئة القانصة. فأوهم أنّ بينهما فرقاً، وأنّ التي بمعنى الحلقوم فيها لغتان، والتي بمعنى القانصة فيها لغة واحدة.

وهنا تبدو براعة السيّد المصنف حيث نقل ما هو الثبت الصحيح من كونها كسكّينة، وأنّ اللغة الثانية كعِلّيّة مخففة منها، ولم يلتفت إلى ما في التهذيب من غلط في النقل، أو لعلّه كانت عنده نسخة منه صحيحة كالتي نقل عنها ابن منظور.

هذا فيما يخص الجرِّيئة بمعنى القانصة ـ الحوصلة ـ والحلقوم.

وأمّا ما يخصّ الجِرِّيئة بمعنى البيت الذي تصاد فيه السباع، فقد نقل السيّد المصنف النقل الثبت الصحيح عن النسخ الصحيحة لنوادر أبي زيد، دون التفات إلى ما وقع في القاموس واللسان، فإنّ الذي صرّح به أبو زيد هو أنّ «الجِرِّيئة» هي البيت الذي تصاد فيه السباع.

فما في القاموس من قوله: «والجَرِيئة، كالخطيئة: بيت يصطاد فيه السباع» وصرّح الزبيدي بأنه نقله عن أبي زيد، غلطٌ من الفيروزآبادي أو من نسخة النوادر

---

(١) المحيط ٧: ١٧٦.

التي أخذ عنها دون تثبّت ، وكذلك ما صنعه ابن منظور حيث نقل نفس هذا النقل المغلوط عن أبي زيد ، وبالتالي فانهما ـ أعني الفيروزآبادي وابن منظور ـ فرّقا في ضبطِ ما بمعنى الحوصلة عن ما هو بمعنى البيت الي تصطاد فيه السباع .

والسيّد المصنف هنا ، ضبط هذه اللغة ، وقررّ أنّ القانصة ، والحلقوم ، والبيت الذي تصاد فيه السباع . كلها « الجَرِّيئة » كسكّينة ، مصرحاً بان اللغة الثانية «الجِرِّية» كعلّيّة مخففة منها .

وفوق كل هذا لم يلتفت السيّد المدني إلى كون « جرائئ » جمعاً شاذاً ، أو لا خير فيه ، أو من الأصول المرفوضة عند أهل اللغة ، لأنّ السماع حاكمٌ في مثل هذا ، وقد نقله أبو زيد صحيحاً عن العرب ، فلذلك تخطى السيّد المصنف الأصول اللغوية واعتمد على النقل والسماع الصحيح .

● وفي مادة « زوأ » قال السيّد المصنّف : **زاءَ الدهرُ به زَوْءاً، كقال : انقلب ؛ من افراد أبي عمرو، قال : فرحتُ بهذا الكلمة . وزوء المنيّة ، كضوء : حادثها ، أو هو تصحيف زوّ ـبدون همزـ وهو ما انزوى إلى المرء منها ، وما قَصَدَ منها إلى مَن حان موته ، قال لبيد :**

ولا يدفَعُ زَوَّ المنيّةِ الحِيَلُ

فهنا السيّد المصنّف أبدى الترديد في الأصل اللغوي لكلمة « زوء » ، هل أنّها من «زوأ» أي من المهموز ، أم هى من «زوى» أي من المقصُور ؟ ولم يترك الموضوع دون إشارة أو تحقيق ، وذلك لأنّ الفعل « زاء » مسموع ؛ انفرد بنقله أبو عمرو ، وامّا مادة « زوى » فلها مشتقات ومستعملات عربية كثيرة ، وهي أصل صحيح لا كلام فيه .

فهل أن الكلمة « زوء » بالهمز ترجع إلى ما انفرد أبو عمرو في نقله ؟ أم أنّها مشتقة من « زوى » الأصل العربي الصحيح ؟!

يبدوا أنّ السيّد المصنّف مال هنا إلى كونها من «زوى» موافقة للأصل الثلاثي المقصور، لكنّه لم يفته ذكرها في المهموز لصحة السماع بها.

ويظهر ميله إلى أنّها من مادة «زوى» انشاده الشعر بلا همز، واحتماله أنّ «زوء» مصحفة عن «زوّ» بدون همز، ويعضده في ذلك ما روي من أشعار العرب في كلمة «زوّ» بلا همز.

والذيّ أصرّ على أنّها بالهمز هو الأصعمي وحده مع أنّ الجوهري نقلها عنه «زوّ» بلا همز، وهذا يعضد احتمال أن الهمز تصحيف، كما يعضده في ذلك شك اللغويين وارتيابهم في رواية «لَيُزْوَأنَّ» في الحديث الشريف الذي سيأتي نقله، وتصريح بعضهم بعدم سماعه بالهمز، وتصويبهم رواية «لَيُزْوَيَنَّ»[(١)]، ومع كل هذا لم يشك أحد منهم بصحة اشتقاقها من المقصور «زوى».

بعدم سماعه بالهمز، وتصويبهم رواية «لَيُزْوَيَنَّ»[(٢)]، ومع كل هذا لم يشك أحد منهم بصحة اشتقاقها من المقصور «زوى».

وإليك بعض كلماتهم في مادة «زوأ»، بعد أن اهملها الخليل والجوهري وابن دريد والزمخشري وغيرهم، ومن ذكرها قال فيما نحن فيه:

ففي المحيط: الزَّوْءُ، مهموز: الحمام والقَدَر، زاءَ الله علينا ذاك، وزيءَ علينا: أي قدّر لنا، وزاء بهم الدهر: أي ساء وانقلب بهم[(٣)].

وفي التكملة: أهمله الجوهري، وقال أبو عبيد عن الأصمعي: زوءُ المنية، ما يَحْدُثُ منها، بالهمز... وقال أبو عمرو: قد زاء الدهرُ بفلانٍ: انقلب به، وهذا دليل

---

(١) ولا يفوتنا أن ننبه إلى ان بعضهم رواه «لَيَأْرِزَنَّ».

(٢) ولا يفوتنا أن ننبه إلى ان بعضهم رواه «لَيَأْرِزَنَّ».

(٣) المحيط ٩: ١١٢.

على أنّه مهموز؛ قال أبو عمرو: فرحت بهذه الكلمة[(١)] . ومثله في العباب[(٢)] .

وفي افعال ابن القطاع اقتصر على الفعل، قائلاً: وزاءَ الدهرُ زوءاً: انقلب[(٣)] .

وفي اللسان: روي في الحديث أن النبيّ قال: «**إن الإيمان بدأ غريباً وسيعود كما بدأ، فطوبى للغرباء إذا فسد الناس، والذي نفس أبي القاسم بيده ليُزْوَأَنَّ الإيمان بين هذين المسجدين كما تأرِزُ الحية في جُحرها**»، هكذا روي بالهمز.

قال شمر: لم أسمع زَوَأْت بالهمز، والصواب لَيُزْوَيَنَّ، أي لَيُجْمَعَنَّ ولَيُضَمَّنَّ؛ من زويت الشيء إذا جمعته، وسنذكره في المعتل إن شاء الله. [ونفس هذا الحديث وما قيل فيه ذكره الازهري قبله في التهذيب].

وقال الأصمعي: الزَّوء بالهمز زوء المنية: ما يحدُثُ من المنية.

أبو عمرو: زاء الدهر بفلانٍ أي انقلب به، قال أبو منصور: زاء فَعَلَ من الزوء، كما يقال من الزوغ: زاغ.

وفي القاموس: زوءُ المنية: ما يحدث منها، وزاءَ الدهرُ به انقَلَبَ، قال أبو عمرو: فرِحتُ بهذه الكلمة. وشرحها الزبيدي في التاج بما في اللسان، وذكر حديث النبي والكلام عليه.

وأمّا أقوالهم في مادة «زَوَىَ».

ففي الصحاح: قال الأصمعي: زوّ المنية ما يحدث من هلاك المنية، ويقال: الزوُّ القَدَرُ. يقال: قُضي علينا وقُدِّرَ، وحُمَّ، وزُيَّ، قال الشاعر:

من ابن مامةَ كَعْبٍ ثمّ عيّ به ... زَوُّ المنيّةِ إلّا حِرَّةٍ وقَدَى

(١) التكملة والذيل والصلة للصاغاني ١: ٢٦.

(٢) العباب الزاخر ١: ٦٧.

(٣) الأفعال ٢: ١٠٣.

وفي التهذيب: وأمّا الزوء بالهمز، فإن أبا عبيد روى عن الأصمعي انه قال: زَوْءُ المنية ما يحدُثُ من المنية. وأخبرني المنذري، عن الحراني، عن ابن السكيت أنّه قال: قال ابن الأعرابي: الزَّوُّ القَدَرُ. وأنشد:

من ابن مامة كعبٍ ثَمَّ عيّ به   زَوُّ المنية إلّا حرّة وقدى

ويُروى زوّ الحوادث، رواه ابن الاعرابي بغير همز، وهَمَزَه الاصمعي.

وروى أبو سعيد عن أبي عمرو انه قال: تقول زاءَ الدهرُ بفلانٍ أي انقلب به، قال أبو عمرو: فرحتُ بهذه الكلمة، قلت: زاءَ فِعْلٌ من الزوء، كما يقال من الزَّوْغ: زاغَ.

وفي الاساس: أدركه زَوُّ المنيّة قدرها.

وفي اللسان: قال أبو الهيثم ... وأما الزَّوء بالهمز، فإن الأصمعي يقول: زوء المنية ما يحدث من هلاك المنية، والزَّوْءُ الهلاك، وقال ثعلب: زَوُّ المنيّة أحداثها ...قال:

من ابن مامة كعب ثَمّ عيّ به   زوُّ المنية إلّا حَرَّة وقَدى

وهذا البيت أورده الازهري والجوهري مُستشهداً به على قول ابن الاعرابي: الزّوُّ القَدَرُ، يقال: قُضي علينا وقُدّر وحُمَّ وزُيَّ وزِيَّ ... وانشد ابن بري للاسود بن يعفر:

فيالهف نفسي على مالك   وهل ينفع اللَّهفُ زَوَّ القَدَر

وأنشد أيضاً لمتمم بن نويرة:

أفَبَعدَ مَن وَلَدت بُسَيْبَةَ أَشتكي   زَوَّ المنيّة أو أُرى أَتَوَجَّعُ

ويُروى: زوَّ الحوادث، ورواه ابن الاعرابي بغير همز، وهمزه الأصمعي.

ولم يذكره الفيروزآبادي في المقصور فاستدركه عليه الزبيدي، وقال: ونقل الجوهري عن الاصمعي زوّ المنية ما يحدث من هلاك المنية، وفي المحكم: الزوّ

الهلاك، وزوّ المنية أحداثها عن ثعلب ... قال الجوهري: ويقال: الزوُّ القَدَرُ، يقال: قُضِي علينا وقُدِّر وحُمّ وزُيَّ، قال الشاعر الايادي:

من ابن مامةَ كعبٍ ثَمَّ عيّ به　　　زوُّ المنية إلّا حِرّة وقدى

وفي التهذيب: ويروى زوّ الحوادث، قال: ورواه الاصمعي «زوء» بالهمزة.

قلت: وقد تقدم ذلك للمصنف [أي الفيروزآبادي] في الهمزة. وقال أبو عمرو: زاء الدهرُ بفلان انقلب به، قال أبو عمرو: فرحت بهذه الكلمة، قال الازهري: زاء فعل من الزوّ، كما يقال من الزّوغ زاغ.

وبعد تصفح أقوالهم والأشعار المروية، وما اضافه هو رحمه الله من الشعر يظهر واضحاً اعتناء السيّد المصنف بالمسموع، مع ترجيحه أو الميل إلى ترجيح ما يوافق الأصول اللغوية. وقد ذكركل ذلك بأخصر عبارة وأوضحها، وأشار إلى علّة ترجيحه حين ذكر وجه اشتقاقها من «زوى» قائلاً: «وهو ما انزوى إلى المرء منها»، واحتمل التصحيف في نقل الهمز ـ خصوصاً بعد نقل الجوهري القصر عن الاصمعي ـ وبعد انفراد أبي عمرو بسماع «زاءَ الدهرُ به»؛ إذ مع وجود أصل صحيح متفق عليه لا داعي للمصير إلى مفردة واحدة انفرد بسماعها واحد.

ويؤكد ذلك ما روى من حديث رسول الله ﷺ: ليُزْوَأنَّ الإيمانُ بين هذين المسجدين. ففي الغريبين للهروي[(١)] ذكره في مادة «زوى» ثمّ قال: قال شِمرٌ: صوابه لَيُزْوَيَنَّ، أي لَيُجْمَعَنَّ ولَيُضَمَّنَّ. ومثله صنع ابن الجوزي في غريب الحديث[(٢)].

---

(١) الغريبين ٣: ١٤٠.

(٢) غريب الحديث ١: ٤٤٧.

ثمّ جاء ابن الأثير في نهايته فذكر الحديث وقال بلا تردّد ولا عزو لشمر ولا غيره: والصواب لَيُزْوَيَنَّ بالياء، أي ليجمَعَنّ ويُضَمَّنَّ[١]. فعدّ روايته بالهمزة غلطاً.

• وفي مادة «سوأ» قال السيّد المصنّف: **«المساءَةُ خلافُ المَسَّرةِ، الجمع مساوي بترك الهمزة تخفيفاً، وبَدَت مساويه: نقائصه ومعايبه، قيل: لا واحد لها كالمحاسن»**.

وهنا صرّح الكثير من أهل اللغة بان المساوي لا واحد لها من لفظها، كما في مادة أمم من لسان العرب[٢]، ومجمع الأمثال للميداني عند نقل المثل «الخيلُ تجري على مَسَاويها»، قال: قال اللحياني: لا واحد للمساوي، مثل المحاسن والمقاليد[٣].

وصرّح بعضهم بأنّ مفردها «سوء» على غير قياس، قال أبو العبيد البكري في كتاب فصل المقال: قال أبو بكر ابن القوطية: المساوئ جمع سوء على غير قياس، وقال غيره: لا واحد لها[٤].

وقال الزبيدي عند شرح هذا المثل «الخيل تجري على مساويها»: والمساوي هي العيوب، وقد اختلفوا في مفردها، قال بعض الصرفيين: هي ضد المحاسن؛ جمعُ سُوءٍ على غير قياس، وأصله الهمز، ويقال انّه لا واحد لها كالمحاسن[٥].

---

(١) النهاية الأثيرية ٢: ٣٢٠.

(٢) لسان العرب ١٢: ٣٣.

(٣) مجمع الأمثال ١: ٢٣٨.

(٤) فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ١: ١٥٩.

(٥) تاج العروس ١: ٢٧٩.

وهذان الرأيان لم يرتضهما السيّد المصنّف، أمّا إنها لا واحد لها فقد ضعّفه ومرّضه بقوله «قيل»، وذلك لأنّه ما دام هناك مفردٌ له متطابق مع أصول الصرف واللغة والاشتقاق، فلا معنى للقول بان هذا الجمع لا مفرد له.

وأمّا الرأي الآخر، وهو الرأي القائل بأنّ مفردها «سوء» على غير قياس، فقد أعرض عنه السيّد المصنّف ولم يذكره أصلاً اشعاراً منه بوهنه وسقوطه، لأنّ ورود المفرد على غير قياس للجمع في غاية الشذوذ، ولا يصارُ إلى مثله مع ورود النقل بمفرد يتطابق مع الاشتقاق وأصول اللغة.

ففي مادة «طيب» من لسان العرب، قال: الأصمعي: يقال أَطْعِمْنا من مطايبها وأَطَايَبِها، واذكُرْ منانَتَها وأَنانَتِها، وامرأةٌ حسنة المعاري، والخيلُ تجري على مساويها، الواحدة مَسْواة، أي على ما فيها من السوء كيفما تكون عليه من هزال أو سقوط منه. والمحاسن والمقاليد: لا يعرف لهذه واحدة. وقال الكسائي: واحد المطايِبِ مطيَبٌ، وواحِدُ المعاري مَعْرَى، وواحدُ المساوِي مَسْوى[1].

وذهب الفيومي في مصباحه إلى كون مفردها «مَسْوَأَة» دون أن يذكر الرأيين الآخرين، فقال: المساءة نقيض المسرّة، وأصلها مسوأة على مَفْعَلَة ـ بفتح الميم والعين ـ ولهذا تردّ الواو في الجمع فيقال: هي المساوئ، لكن استعمل الجمع مخففاً.

وذهب إلى هذا الاشتقاق الصحيح، المغني عن الذهاب إلى الآراء الشاذة، الشيخ الطريحي في مجمع البحرين أيضاً.

هذا، وفي مادة «طيب» من لسان العرب، قال: عن السيرافي: أنه سأل بعض

---

(١) لسان العرب ١: ٥٦٦ ـ ٥٦٧.

العرب عن مطايب الجزور ما واحدها؟ فقال مَطيَبٌ.

وهنا تبدو مسلكية السيّد المصنّف ومنهجيته في التوفيق بين الأصول اللغوية والصرفية ومباني الاشتقاق وبين ما قيل أو يقال خلافه، فمع تصريح الاصمعي والكسائي وغيرهما من أئمّة اللغة بصحة مفردٍ لهذا الجمع مسموعٍ مطابق لأصول الاشتقاق(١) لا ضرورة للمصير إلى عدم وجود مفرد لها، أو ذكر مفردٍ لها على غير قياس.

• وفي مادة «فقأ»، قال: «**الفَقْءُ، كفَلْس: حفرة في وسط الحرّة، أو نقرة في صخرة تجمع الماء. الجمعُ: فُقْآن كرُغفان**».

قال الصاغاني في العباب والتكملة: شمر: الفَقْءُ، كالحُفرة أو الجُفرة ـ شك أبو عبيد ـ في وسط الحرة، وجمعه فقآن.

وفي الجمهرة: الفَقْءُ: نَقْرٌ في صخرة يجتمع فيه ماء المطر. والجمع فُقْآن(٢).

وفي التهذيب: قال شمر: الفَقْءُ كالجفرة في وسط الحرّة، وجمعها فِقْآن(٣).

فهؤلاء كلّهم صرحوا بأنّ جمع الفَقْء فُقْآن.

وفي نسخة من التهذيب كما في هامشه: وجمعها «فُقَاء» بضم الفاء. وقال المحقّق: وصواب هذه «فِقَاء» بالكسر ككلب وكلاب.

ونقل ابن منظور أن الفَقْءَ كالفقيء، وأنَّ جمع الفَقيء فُقْآن، فقال بعد ان ذكر ما قاله أبو عبيد من معنى الفَقْءِ بمعنى الحفرةَ والفَقِيءُ كالفَقْءِ... وجمعُ الفَقِيءِ فُقْآنٌ.

واقتصر في القاموس على ذكر المفرد فقال: والفَقْءُ نقر في حجر أو غلظٍ يجمعُ

---

(١) انظر شرح الشافية ٢: ١٨٢ ـ ١٨٤.

(٢) الجمهرة ٢: ٩٦٧ و ١١٠١.

(٣) التهذيب ٩: ٣٣١.

الماء كالفقيء. فشرحه الزبيدي في التاج قائلاً: وجمعُ الفقيء فقآنٌ.

وهنا اجتمعت عندنا ثلاثة آراء:

أوّلها: أنّ جمع الفَقْء: فُقْآنٌ.

وثانيها: أن جمع الفَقْءِ فِقاءٌ.

وثالثها: أمّ «فقآن» جمع الفَقِيءِ لا الفَقْء.

فأمّا ما ذكره ابن منظور وذهب إليه الزبيدي، من إرجاع الفقء إلى الفقيء، وتصريحهما بأنّ الفقآن جمع الفقيء، فذلك لما تقرر من كون «فُعْلان» من جموع الكثرة الغالبة في «فعيل»، كرغيف ورُغفان، وكثيب وكُثبان وقليب وقُلبان[(١)].

وأمّا ما في نسخة من التهذيب وتصويبها بالكسر «فِقاء» جمع الفَقْء، فذلك لأنّ الغالب فى جمع قلة «فَعْل» -في غير باب «بيت» - و «ثوب» أَفْعُلٌ، وفي جمع كثرته فُعُولٌ ... وفِعالٌ[(٢)].

وأمّا ما ذكره السيّد المصنّف من أنّ جمع الفَقْء فقآن، فهو مضافاً إلى تصريح شمر وأبي عبيد به، ومصير ابن دريد والصاغاني والأزهري إليه، مع كل ذلك نراه مطابقاً للمسموع عن العرب.

> قال سيبويه: القياس في «فَعْل» ما ذكرناه، وما سوى ذلك يُعلمُ بالسمع ... فالمسموع في قلّة فَعْل -غير الأجوف- أفعال، وفي كثرته فِعْلانٌ كجحشان ورِئلان، وفُعْلان كظُهران وبطنان، قال سيبويه: وفِعلان بالكسر أقلّهما[(٣)].

---

(١) انظر شرح الشافية ٢: ١٣١ - ١٣٢.

(٢) انظر شرح الشافية ٢: ٩١.

(٣) شرح الشافية ٢: ٩١.

وهنا يظهر منهج السيّد في توفيقه بين المسموع والأصول اللغوية والصرفية في الاشتقاق، فلذلك لم يذهب السيّد المصنف إلى ما في اللسان من التكلّف في ردّ «فقآن» إلى فقيء، لأن «فُعْلان» من جموع فَعْل المسموعة أيضاً، وقد نقله مَن علمت فلا معدل عنه.

ولا يخفى عليك أنّ هذا بخلاف «المساوئ» فإنّ كونها لا واحد لها يحتاج إلى دليل، مع أنّه مفقود فهي دعوى مجرّدة يدحضها وجود مفرد صحيح الاشتقاق مصرّح به، وأمّا كونها جمعاً لـ«سوء» على غير قياس فهو الرأي الآخر الّذي لا يصار إليه ما دام هناك مصرّحون بوجود مفرد لها مطابق للقياس الصرفي والأصل اللغوي.

فها هو يأخذ السماع أوّلاً إذا كان صحيحاً، كما أنّه يأخذ بالقياس في موارده، ويحكمه، وإذا تعدّدت الآراء، أو تعدّد المسموع، أثبت المسموع الذي يطابق قواعد الصرف وأصول اللغة.

ومن هنا نرى السيّد المدني يعرض عن النقل الذي لا يوافق الاصول إذا كان ذلك النقل غير ثابت عن الاثبات، فمع ما قدمنا من اعتماده على كتب الاثر والحديث واخذه اللغات منها، نراه لا يعبأ بما يخالف الاصول من النقل غير الثبت، بل يجزم بأنّه من خطأ الرواة.

قال في الاثر من مادة «وجأ»: «**ضحى بكبشين موجوئين، ولا تقل: مُوجَأَيْنِ ـكمُكْرَمَيْن ـ فانه من خطأ الرواة**». فحكم بخطأ الرواة حين رووا ما يخالف قواعد الاشتقاق الصرفي؛ لان اسم المفعول من «وجأ» مَوجوء، وهذا ما جاءت به الروايات الصحيحة عن الرواة الضابطين.

وأمّا ما نقلوه بلفظ «مُوجَأَيْنِ» فانه لا يستقيم؛ لانه يقتضي كونه مشتقاً من «أوجأه» وهو غير وارد في كلام العرب، فتكون الرواية الثانية من خطأ الرواة لا محالة.

ك ـ دقته في اقتناص المعاني وحسن فصله لها.

ومما لوحظ في منهج السيّد المصنّف في تدوين طرازه الأول هو دقته في اقتناص المعاني اللغوية، وتقريره للمعاني وفق ما ورد من استعمالات العرب، وإن لم ينصّ اللغويون على ذلك، أو نصّوا على غيره.

• ففي مادة «جمأ» قال: «**وبَعِيرٌ مُجْمَأٌ ـ كمُصْعَب ـ إذا كانت أسنانه داخلةً؛ قال:**

إلى مُجْمَآتِ الهامِ صُعْرٍ خُدُودها ... [معرَّقَةِ الإلْحَى سِباطِ المشافِرِ]

والذي قاله الصاغاني في العباب هو: والإِجْماءُ: أن تكون غرّة الفرس أسيلةً داخلةً؛ وفرسٌ مُجْمَأُ الغُرّة، قال:

إلى مجمَآت الهام صُعْرٍ خدودها ... مُعَرَّقَةِ الإلْحى سِباطِ المشافِرِ

ونقل مثله في هامش بعض نسخ التكملة.

وقال الزبيدي شارحاً عبارة القاموس: (وَفَرَسٌ أَجْمَأُ ومُجْمَأٌ: أسيلة الغُرَّةِ) داخِلتها (والاسم الإجماءُ) قال:

إلى مُجمَآتِ الهامِ صُعْرٍ خُذُودها ... مُعَرَّفةِ الإلحى سباطِ المشافِرِ

والسيّد المصنّف كان قد ذكر من قبل أن الإجماء هو إسالة غرة الفرس، فهي مُجْمِئٌ كمُحْسِن، وأَجَماءُ كحمراء: أسيلتها.

وقد شرح هنا هذا البيت الشعري واقتضى معنى «مُجْمَأ» وصفاً للناقة لا للفرس، لأنّ البيت ظاهر في إرادة وصف شدّة تحمّل هذه البعران للسير والتعب، خصوصاً وانّ المشافر مختصة بالبعير، وتقابلها الجحفلة للفرس، وإن كانت المشافر قد تستعمل للفرس مستعارة من استعمالها للابل، ويؤيد فهم السيّد المصنّف أيضاً،

وصفها بـ «معرّقة الإلحى» حيث وصفها بانها معروقة الإلحى من السير والتعب، حتّى أنّ مشافرها سباطٌ بارزة من الضعف.

• وفي مادة «هنأ» قال: «**واستَهْنَأهُ: استمْرَأَه، واستعطاه، واستطعمه، واستكفاه**»؛ **قال عديّ بن زيد:**

نُحْسِنُ الهِنْءَ إذا استَهْنَأْتَنا ودفاعاً عنك بالأيدي الكبار(١)

فهنا جاء السيّد المصنّف بهذا الشعر شاهداً على معنى الاستكفاء، أي نُحْسِنُ الاستكفاء إذا استكفيتنا، وهذا التفسير لهذه اللقطة لعلّه متعيَّن في هذا البيت، لأنّ عجزه يدلّ على ذلك «**ودفاعاً عنك بالأيدي الكبار**»، فإنّ البيت يرادُ منه الاستنصار والدفاع، فلذلك استشهد به السيّد المصنّف على هذا المعنى، وعدل عمّا فعله بعضهم من الاستشهاد بهذا البيت على معنى الاستعطاء، وفسّروا «**الايدي الكبار**» بالمنن والعطايا.

ففي لسان العرب: واستهنأ الرجلَ: استعطاه. وانشد ثعلب:

نُحْسِنُ الهِنْءَ إذا استَهْنَأْتَنا ودفاعاً عنك بالأيدي الكبار

يعني بالأيدي الكبار المنن.

وفي القاموس والتاج (واستهنأ) الرجلَ (: استنْصَرَ) أي طلب منه النصر، نقله الصاغاني (و) استهنأه أيضاً (استعطى) أي طلب منه العطاء، انشد ثعلب: نحسنُ الهنء ... الخ.

وفي الافعال للسرقسطي: هَنَأْتُ الرجُلَ ... أعطيته، وأنشد أبو عثمان لعدي بن زيد:

---

(١) كتب العجز في هامش نسخة «ش».

نـنجدُ الهِـنْءَ إذا اسـتَهْنَأْتَنَا ... ودفاعاً عـنك بـالأيدي الكـبارِ

قوله «نُنْجد» نُكثِر، ومنه نأقة نجود وهي الغزيرة[١].

فالسيّد المصنّف هنا يذهب إلى أن الاستهناء في هذا البيت هو بمعنى الاستكفاء، لا الاستعطاء، فلو أنّهم فعلوا كالصاغاني في تكملته لكان أوضح وأجود وأبعد عن اللبس، حيث استشهد على معنى الاستعطاء ببيت لابي حزام العكلي، فقال: والاستهناء الاستعطاء، قال أبو حزام العكلي:

أُلَـزِّئُ مُسْـتَهْنِئٍ فـي البَـدِيء ... فَـيرمأُ فـيها ولا يَـبْذَؤه

وكذلك لو اقتصروا على استشهادهم ببيت عروة بن الورد:

ومسـتهنِئٍ، زَيـدٌ أبـوهُ، فـلم أجـد ... له مدفعاً فاقْني حياءَكِ واصبري[٢]

لكان أجود، وقد ذكروا هذا البيت مستشهدين به على معنى الاستعطاء، فكأنّ السيّد المصنّف لا يرتضي استشهادهم ببيت عدي بن زيد على معنى الاستعطاء، ولذلك فسّره بالاستكفاء والاستنصار فدقق في شرح البيت واقتنص منه المعنى واستشهد به على الاستكفاء لا الاستعطاء.

• وفي مادة «ودأ» قال السيّد المدني: «**المُوَدَّأُ، كمُعَظَّم: القبر، وبهاءٍ: المهلكة والمفازة**».

فأمّا كون المودّأة بهاء بمعنى المهلكة والمفازة، فمما لا كلام فيه، وقد أطبق على نقله أهل أصل اللغة بلا نزاع.

وأمّا «المودّأ» بمعنى القبر كما نقله السيّد المصنّف، فلم يذكروه، واقتصروا

---

(١) الأفعال ١: ١٧٧ ـ ١٧٨.

(٢) كما في اللسان، والتهذيب ٦: ٤٣٢ عند قولهم «**استهنأ فلانٌ بني فلان فلم يَهْنِئُوه**» أي سألهم فلم يعطوه.

على نقل ما قاله ابن الاعرابي من أنّ المودّأة هي حفرة الميت.

ففي التهذيب: أبو عبيد عن أبي عمرو: الأرض المُوَدَّأَةُ المُهْلِكة، وهي في لفظ المفعول به ... قال: وقال ابن الاعرابي: المودَّأَةُ حُفْرَة الميت ...

وقال ابن شميل: يقال: تودّأت على فلان الأرض وهو ذهاب الرجل في أباعد الأرض حتّى لا يُدري ما صَنَعَ ... وأخبرني المنذري عن أبي الهيثم، يقال: تَوَدّأت عليه الأرض فهي مودَّأَةٌ، قال: وهذا كما قيل: أَحْصَنَ فهوَ مُحْصَنٌ، وأسَهَبَ فهو مُسْهَبٌ، وأَلْفَجَ فهو مُلْفَجٌ، وليس في الكلام مثلها.(١)

وفي العباب: أبو عبيد: المُوَدَّأَة المَهْلَكَة والمفازة، قال: وهي على لفظ المفعول به. أبو زيد: ودّأتُ عليه الأرَضَ توديئاً، إذا سوّيت عليه الأرض؛ قال رجل من بني ضبة يرثي أخاه أبيّاً:

أَأُبَيُّ إن تُصبح رهينَ مُوَدّإٍ ... زَلِجِ الجوانب قعرُهُ ملحودُ

وفي التكملة: وقال ابن الأعرابي: المودَّأة حفرةُ الميت.

وفي الصحاح: أبو عبيد: المودّأة المَهْلَكة والمفازَةُ ... أبو زيد: وَدَّأْتُ عليه الأرضَ تَوديئاً، إذا سَوَّيت عليه الأرضَ، قال الشاعر الضبي يرثي أخا أبيّاً: أأبيّ إن تصبح ... البيت.

وفي لسان العرب: قال ابن شمّيل: يقال: تودّأتْ على فلانٍ الارضُ، وهو ذهاب الرجل في أباعد الأرض حتى لا تَدْري ما صنع ... وتودّأت عليه الأرض غيّبته وذهبت به ... ووَدَّأْتُ عليه الأرضَ توديئاً: سوّيتها عليه. قال زهير بن مسعود الضبي يرثي أخاه أبيّاً:

---

(١) التهذيب ١٤: ٢٣٤.

أأبَـــيّ إن تُـصبح رهـين مُـوَدّاٍ ... زَلْجِ الجـوانبِ قَـعْرُهُ مَـلْحُودُ...

أبو عمرو: المُوَدّأةُ: المهلكة والمفازة، وهي في لفظ المفعول به... وقال ابـن الاعرابي: المُوَدَّأةُ حفرةُ الميت، والتودئة الدفن.

وفي التاج شارحاً متن القاموس: (و) قال أبو عمرو (المُوَدَّأةُ كمُعَظّمة: المَهْلَكَةُ والمفازة) جاءت على لفظ المفعول به،... وقال ابـن الاعـرابـي: المـودّأة: حـفرة الميت، والتودئة الدفن، وانشد:

لو قد ثـويت مـؤدّاً لرهـينةَ ... زلج الجوانب راكد الأحجار

(ووَدّأ عليه الأرض توديئاً: سوّاها) عليه، قال زهير بن مسعود الضـبيّ يـرث أخاه أُبيّاً:

أأُبَـــيُّ إن تُـصِبحْ رهـينَ مـودَّاٍ ... زَلْجِ الجـوانبِ قـعرُهُ مَـلحودُ...

فكلماتهم صريحة في أنّ المودّأة هي المفازة والمهلكة، وأنّها جاءت على لفظ المفعول، لأنّ القياس يقتضي أنّ تكون «مُوَدِّئه» على صيغة الفـاعل، وأمـا حـفرة الميت، فان الوحيد الذي نقلها هو أبو عبيد عن ابن الأعرابيّ.

فهل هي من قولهم «ودَّأتنا الأرضُ غيّبتنا» وقولهم «تَوَدَأت عليه الأرضُ فهي مودَّأة» وجاءت على لفظ المفعول؟ أم مـن قـولهم: «ودّأتُ عـليه الأرض تـوديئاً سوَّيتها عليه فهي مودَّأَةٌ» اسم مفعول على القياس؟

ظاهر استعمالاتهم وكلماتهم أنّها من الثاني، لأنّهم أنشدوا عنده قول زهير بن مسعود الضبي في رثاء أخيه أُبَيٍّ كما في اللسان وغيره.

وبما أنّه كذلك فَصَل السيّد المصنّف «المودَّأ» بمعنى القبر عن المودّأة بمعنى المفازة والمهلكة، لأنّ اللفظة الأولى على القياس، والثانية على لفظه المفعول، مع أن حقّها ان تكون على لفظة الفاعل.

ويؤيد ما فعله السيّد المدني من فصل المعنيين، أنّ ما ورد بمعنى القبر ـ والذي عبر عنه ابن الاعرابي بحفرة الميت ـ ورد في الشعر بلا هاءٍ، «رهينَ مُوَدًّإ»، فكأنّ ابن الأعرابي أنّث وقال «المودّأَة» باعتبار «الحفرة» وإن كان أصل ما عن العرب هو «المودّأ» بمعنى القبر.

ويؤيّد ذلك ما في شرح حماسة أبي تمام للخطيب التبريزي، حيث روى البيت:

أأبيَّ إن تُصبح رهين قرارة زلخ الجوانب قعرها ملحودُ

وقال في شرح ما نحن فيه: يعني بـ«قرارة» القبر، والقرار والقرارة واحد، ودخول الهاء وسقوطها في أسماء المواضع كثير، نحو دار ودارة ومكان ومكانة ومرقب ومرقبة، فإذا دخلت الهاء كان أخصّ.(١)

● وفي مادة «أوب» قال: «**الأوب، كثوب: المطر، والسحاب، والريح ...**».

ولم تذكر المعاجم المتداولة المطر من معاني الأَوب، وذكرت في مقابل ذلك النَّحل من معاني الأوب، في حين لم يذكره السيّد المصنّف في طرازه.

وقد أخذ اللغويون تفسير الأوب بالنّحل من خلال تفسيرهم بيت شعر للمتنخل الهذلي، قاله يصف عزّ هضبة ومنعتها:

ربّاءُ شمّاءُ لا يأوي لِقُلّتها إلّا السحاب وإلّا الأوبُ والسَّبَلُ

قال السكّري في شرحه: والأوبُ: رُجُوعُ النَّحْل، والسَّبَلُ: القطر حين يسيل.(٢)

---

(١) شرح الحماسة ٣: ٤٤.

(٢) شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٨٥.

وفي التكملة: الأَوْبُ: السحابُ، والأَوْبُ الريحُ، والأوبُ جماعة النَّحْل، قال المتنخّل الهذلي ـ واسمه مالك بن عويمر ـ يرثي ابنه أُثَيلة:

ربَّـــاءُ شَـــمّاءُ لا يـدنو لُـقلّتها ... إلّا سحابٌ وإلّا الأَوبُ والسَّـبَلُ

وفي اللسان: الاوبُ النحل، وهو اسم جمع؛ كأنّ الواحِد آيِب، قال الهذلي: رباء شمّاء... البيت، وقال أبو حنيفة: سمّيت أوباً لإيابها إلى المَبَاءة، قال: وهي لا تزال في مسارحها ذاهبة وراجعة، حتّى إذا جنح الليل آبت كلّها، حتّى لا يتخلّف منها شيء.

وذكر الفيروزآبادي في القاموس النحل من معاني الاوب، وشرح عبارته الزبيدي مستدلًّا بقول الهذلي آنف الذكر، ثمّ نقل قول أبي حنيفة في ذلك.

فواضحٌ أنّ الجميع أخذوا المعنى من قول المتنخل الهذلي، مفسّرين للأوب بالنحل، لكن السيّد المصنّف لم يرتض هذا التفسير لأنّه لا يتلائم مع معنى البيت الشعري تماماً، وإن كان له وجه فضعيف، ولذلك أعرض المصنف رحمه الله عنه، لأنّ مجرّد رجوع النحل إلى بيوتها ليلاً يصحح وصفها بالأوب، ولكن لا يصححّ وصف العلوّ والشمم في الجبال، لأنّ النحل لا يرجع إلى خصوص الاماكن المرتفعة من الهضاب، بل يرجع إلى بيوته اينما كانت، فإذن يكون مراد الشاعر في وصفه عن الهضبة ومنعتها غير ما ذكروه، إذ كون الاوب بمعنى المطر انسب واوفق بهذا الوصف، لأنّ المكان العالي المرتفع لا يصله إلّا السحاب والمطر والسَّبَل، ووصفه بذلك هو عين المبالغة في علوّه.

فالمطرُ يسمّى أوبا ويسمّى رجعاً، قال الزمخشري: سمّي المطرُ رجعاً، كما سُمّيَ أَوْباً، قال:

ربّـــاءُ شـــماء لا يأوي لقـــلّتها ... إلّا السحابُ وإلّا الاوبُ والسَّبَلُ

تسميةً بمصْدَرَي رَجَعَ وآبَ ، وذلك أنّ العرب كانوا يزعمون أن السحاب يحمل الماء من بحار الأرض ثمّ يرجعه إلى الأرض ، وأرادوا التفاؤل فسمّوه رجعاً وأوباً ، ليرجع ويؤوبَ ، وقيل لأنّ الله يرجعه وقتاً فوقتاً .[١]

وقال القرطبي في تفسيره : وقد يسمّى المطرُ أيضاً أوباً كما يسمّى رَجْعاً ، قال :

ربّـــاءُ شـــماءُ لا يأوي لقــلّتها   إلّا السحاب وإلّا الاوب والسَّبَل[٢]

والذي يؤيّد ما ذهب إليه السيّد المدني ، قولُ إمام البلاغة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام في خطبته الشقشقية : أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة ، وإنه ليعلم أنّ محلي منها محلُ القطب من الرحى ، ينحدرُ عنّي السَّيل ، ولا يرقى إليَّ الطير[٣] ...

قال ابن أبي الحديد في شرح قوله عليه السلام « ينحدر عني السيل » : يعني رفعة منزلته عليه السلام ، كأنّه في ذروة جبل أو يفاع مشرف ، ينحدر السيل عنه إلى الوهاد والغيطان ، قال الهذلي :

وعــيطاء يكــثر فـيها الزليـلُ   وينحدرُ السيلُ عنها انحدارا[٤]

وهنا تتجلى دقة السيّد المصنّف في اقتناص المعاني ، وإثبات ما هو الصحيح الموافق لكلام العرب ، دون النقل المجرّد بلا تدقيق ولا تحقيق ، ولذلك لم يتابعهم في تفسيرهم الاوب بالنحل .

وتتضح هذه الميزة في منهجيته في تدوين اللغة بما لا يقبل الشك ، حيث صرّح برفضه لتفسيرهم « الجَأْب » ، في مادة « جَأَبَ » حيث قال :

---

(١) الكشاف ٤ : ٧٣٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٠ : ١٠ .

(٣) نهج البلاغة ١ : ٣١/ الخطبة ٣ .

(٤) شرح النهج ١ : ١٥٢ .

«وظبيةٌ وبقرةٌ جَأْبَةُ المِدْرى، أي ملساء القَرْنِ أو غليظته، قيل: وهو كناية عن صغرِ سنّها، لأنّ القرنَ أوّل ما يطلع يكون غليظاً ثمّ يـدقُّ، وَيأباه قول طرفة:

جَأْبَـةُ المِـدرى خـذولٌ مُـغْزِلٌ … تَـنْفُضُ الضّـالَ وأفـنان السَّـمُر

فإن المغزل ذات الغزال، ولا ظبية تكون مغزلاً أوّل ما يطلعُ قرنها».

والسيّد المصنّف أشار هنا إلى تغليط مَنْ ذهب إلى أنّ الجأبة المدرى هي الظبية حين يطلع قرنها.

ففي التهذيب: أبو عُبيد، عن أبي عبيدة: جَأْبَةُ المِدْرى من الظباء - غير مهموز - حين طلع قرنه. ويقال: الملساء اللينة القرن. وقال شمر: جأبة المدرى أي جائبته، أي حين جَابَ قرنُها الجلدَ فطلع.[1]

وفي الصحاح: ويقال للظبية حين طلع قرنها: جَأبة المدرى ...قال بشر:

تَعَرُّضَ جَأْبَـةِ المِـدرى خَـذُولٍ … بِـصاحَةَ فـي أَسِـرَّتِها السّـلامُ

وصاحةُ: جبل، والسلامُ: شجر، وإنّما قيل: جَأبة المِدْرى، لأنّ القرن أول ما يطلع يكون غليظا ثمّ يدقُّ، فنبَّه بذلك على صِغر سنها.

وفي القاموس: والظبية أوّل ما طلع قرنها جأبة المِدرى، لأنّ القرن أوّل طلوعه غليظ، ثمّ يدق. وشرحها الزبيدي بعين ما نقلناه عن الصحاح.

ونقل ابن منظور في اللسان عين ما في الصحاح.

وفي المحيط: والجَأْبةُ: الظبية التي قد تمّت وأسَنَّت وطلع قرنها[2]. فذهب

---

(١) التهذيب ١١: ٢٢٠.

(٢) المحيط ٧: ٢٠١.

إلى ما ذهب إليه الجوهري من أنّه القرن أول ما يطلع.

وقال الزمخشري في الاساس: وظبية وبقرة جَأْبَةُ المِدْرى: شديدة القَرْنِ، قال طرفةُ يصف ظبيةً ذاتَ غزالٍ:

جَأْبَـةُ المـدرى خـذول مـغزلٌ ... تـنفضُ الضَّـالَ وأفـنانَ السَّـمُرْ

وهنا تبدو دقّة السيّد المصنّف في اقتناص المعاني وفصل بعضها عن بعض، ولذلك لاحظ ما نقله الازهري والجوهري عن أبي عبيدة وشمر، وما نقله الصاحب والفيروزآبادي وابن منظور وغيرهم، ثمّ لاحظ ما نقله الزمخشري، فخرج بنتيجة لغوية متّزنة من خلال الشاهد الشعري واستعمالاته، فتخطى تصريحات من صَرّحوا أن معناها القرن اول ما يطلع وإن كانوا من عمالقة اللغة، لأنّ ما اعتمدوا عليه من الشواهد يغلّطهم ويحكي غير ما توهّموه، فإنّ شعر بشر وشعر طرفة، كلاهما فيه أنّ الظبية الموصوفة «خذول» وهي من الظباء والبقر التي تخذل صواحبها وتنفرد مع ولدها[1]، ومعنى هذا أنّ عندها ولداً، فكيف يستقيم هذا مع قولهم إنّها مكنى عليها بالصغر وبدو طلوع قرنها ؟! وإذا قلنا إنّ الخذول هي مطلق المتخلّفة عن القطيع المنفردة عن صواحبها، فهنا يبقى قول طرفة «مغزل» أي انها ذات غزالٍ، وهذا لا محالة دليل على كبر سنّها واستواء قرنها، لا إنّ قرنها طالع توّاً. وهذا ما فات على الكثير من اللغويين ولم ينبهوا عليه، التفت إليه السيّد المصنّف ونبه عليه مصرّحاً بذلك، وأبان عن منهجه في فهم اللغة وتدوينها.

• ومن حسنى فصله للمعاني بعد اقتناص الصحيح منها، قوله في مادة «فطأ»:

«ورجلٌ أفْطَأُ: أَفْطَسُ أو دونه؛ وذلك إذا كان في أنفه تطامُنٌ كأنّه فَطْسٌ. وهو بَيِّنُ

---

(١) انظر مادة «خذل» من لسان العرب ١١: ٢٠٢.

الفَطَأَةِ، محرّكة. والأَفْطَأُ أيضاً: الأقعس، وتفاطأ تقاعس».

وهذه العبارة واضحة جدّاً في أنّ الأفطأ تارة ياتي بمعنى الأفطس، وتارة اخرى بمعنى الأقعس، وأما عبارات أكثر اللغويين ففيها من الخلط والمزج ما لا يُهتدى معه إلى المراد من نقولاتهم بسهولة:

ففي الصحاح: الفُطْأَة: الفُطْسَة. رجلٌ أَفْطَأُ بَيِّنُ الفَطَإِ وفَطِئ البعير، إذا تطامن ظهره خلقةً.

وفي العباب: الفَطَأَةُ -بالتحريك- الفطسة، ورجل أَفْطَأُ بَيِّنُ الفَطَإِ، وكان مسيلمة الكذاب أفطأ. وفطئ البعير إذا تطامن ظهره خلقةً.

وفي المحيط: بعيرٌ أفطأُ الظهر، أي متقاعس جدًّا، والفعلُ فَطِئَ يَفْطَأُ فَطَأً، وهو الأفطس[١]. وهذه العبارة توهم لأوّل وهلة أنّ قوله «هو الأفطس» يرجع إلى معنى المتقاعس، مع انه أراد بالضمير «هو» الإنسان، لأنّهم دأبوا كما رايت وترى. على التمثيل للقعس بالبعير وللفطس بالإنسان.

وفي العين: الفَطَأُ في سنام البعير، بعيرٌ أَفْطَأُ الظهر، فطئَ يفطَأُ فَطَأً، وتفاطأ فلانٌ، وهو أشدّ من التقاعس[٢].

وفي المقاييس: يقال للرجل الأفطس: الأَفْطَأ. ويقولوا: فطئَ البعير: إذا تطامن ظهره خلقة[٣].

وفي القاموس بشرح التاج: (الفَطَأُ محرّكةً، والفُطْأَة بالضمّ) الفُطْسَة، هو (دخول الظهر) وقيل: دخول وسط الظهر (وخروج الصدر، فطئ كفرح) فطآءٌ (فهو

---

(١) المحيط ٩: ٢٢٥.

(٢) العين ٧: ٤٥٩.

(٣) المقاييس ٤: ٥١٠.

أفْطَأ) أفطس، والأنثىٰ فطآءُ (والفَطَأُ) محرّكةً (الفَطَسُ) ورجل أَفطأُ بيِّنُ الفَطَاءِ.

وهذه العبارة موهمة، خالطة بين الفطس في الأنفس، والقعس في الظهر، على أنّ كل عباراتهم توهم اختصاص القَعَس بالبعير، واختصاص الفطس بالإنسان، مع أنّه ليس كذلك، ولعلّ عبارة اللسان أوضح من الجميع واكثرها تبييناً للمعنيين والفصل بينهما، وإيضاح عموم استعمالهما للإنسان وغيره، حيث قال:

الفَطَأُ: الفَطَسُ، والفُطْأة: الفُطْسَة. والأَفْطَأُ: الأفطس. ورجُلٌ أفْطَأُ بَيِّنُ الفَطَإِ، وفي حديث عمر: أنّه رأى مسيلمة اصغر الوجه أفطأ الأنف دقيق الساقين.

والفَطَأُ والفُطْأَةُ: دخول وسط الظهر، وقيل: دخول الظهر وخروج الصدر. فَطِئَ فَطَأً، وهو أَفْطَأُ، والأنثى فَطْآء، واسم الموضع الفُطْأَة، وبعيرٌ أفطأُ الظهر كذلك.

وتفاطَأَ فلانٌ، وهو أشدّ التقاعس.

فهذه عباراتهم كلها، فيها التشبيه والتطويل وعدم الوضوح الذي ربّما اوقعهم فيه اجترازهم لكلمات مَن قبلهم أو اعتمادهم على فهم السامع في تلك الازمان، وأما عبارة السيّد المصنف فهي على اختصارها وقصرها وافية بالمطلب على احسن وجه، مفصّلة بين الأفطا بمعنى الأقعس، والأفطأ بمعنى الأفطس، رافعة توهّم اختصاص الاقعس بالبعير.

هذا كله مع تعبيره بالأقعس، عادلاً عن التعبير بدخول الظهر وخروج الصدر. وبالتالي فإنه اقتنص المعاني وفصلها عن بعضها، ورفع التوهم، ووفي المطلب بأحسن وجه، بحيث لا ترى مثله في معاجم اللغة.

• ومثل ذلك قوله في مادة «كرثأ»: «**الكِرْثِئُ، كحِصْرم: قيضْ البيض، والنبت الكثيف الملتف، والغيم العظيم المتراكم، واحدته بهاءٍ**».

فإذا لاحظنا ما نقله السيّد المصنّف، وقارنّاه مع ما في المعاجم اللغوية تبين لنا

مقدار براعته واقتناصه للمعاني وفصله لها بما لا يدع مجالاً للخلط والالتباس ، فإن اللغويين ذكروا هذه المفردات التي نقلها المصنّف في «كرثأ» و «كرفأ»(١) ، ففي مادة «كرثأ» .

قال الصاغاني في التكملة : أهمله الجوهري . وقال الاصمعي : الكِرْثئ -بالثاء المنقوطة بثلاث - السحاب المرتفع المتراكم ، وقشر البيض الأعلى الذي يقال له القيض ، لغة في الكرفئ بالمعنيين ، وكأنّهم أبدلوا الثاء من الفاء ، كقولهم : جَدَفٌ وجَدَثٌ ، الكَرْثَأَة : النبت المجتمع الملتف ...

وفي العباب : الكَرْثَأَةُ : النبت المجتمع الملتفّ ... الأصمعي : الكِرْثئ بالكسر السحابُ المرتفع ... إلى آخر ما نقله في التكملة عن الأصمعي .

وفي المحيط : الكِرثئ : لغة في الكرفئ ، وهو من السحاب المتراكم ، وقيل : الخفيف الجائل من السحاب ، وكذلك الكرْثأة ... والكَرْثأة النبت المجتمع الملتف(٢) .

وفي اللسان : الكِرْثئة : النبت المجتمع الملتف ... والكِرْثئُ من السحاب .

وقد اختصر الفيروزآباديُّ كلماتهم فقال : الكِرْثِئُ كزِبْرج : السحابُ المرتفع المتراكم ، وقَيضُ البيض ، وبهاءٍ -وقد يفتح(٣) - النبت المجتمع الملتفّ .

---

(١) وحكم بعضهم بزيادة الهمزة فذكروها في «كرث» و «كرف» فلا تغفل .

(٢) المحيط ٦ : ٢٣٩ .

(٣) فات على السيّد المصنّف أن يذكر هذه اللغة -أعني الفتح- في معنى النبت المجتمع الملتفّ . ولغةُ الفتح منقولة أيضاً في «الكَرْثأَة» بمعنى السحاب المتراكم ، وقد فاتت على السيّد المصنّف ، كما فاتت على الفيروزآبادي في هذا الموضع ، مع أنّها منقولة في المحيط ٦ : ٢٣٩ . هذا ولعلّ السيّد المصنّف لم يذكر لغة الفتح «الكَرثأة» لأنّه يرى أنّها مصدر قياسي من «كَرْثَأَ» فالتسمية بها تسمية بالمصدر ، وليست هي لغة مستقلة .

وعبارته واضحٌ في أنّه يخصُّ لغة «الكَرْثَأة» بالهاء والفتح بالنبت الملتف، جمعاً لظاهر عباراتهم في مادة «كرثأ» غافلاً عن انها مبدلة من مادة«كرفأ» التي صرّحوا فيها بانّ لغة الهاء والكسر اعني «الكِرْثئة» واردة بمعنى السحاب وقيض البيض أيضاً، وأنّ الهاء فيها للوحدة.

ففي مادة «كرفأ» من التهذيب، قال: أبو عبيد، عن الأصمعي: الكِرْفئُ واحدتها كِرْفِئة، وهي قطع متراكمه من السحاب، وهي الكِرْثئُ أيضاً بالثاء[1].

وفي الصحاح: الكِرْفئُ السحابُ المرتفعُ الذي بعضه فوق بعض، والقطعة منه كِرْفِئة. ونقلها عنه في اللسان والتاج.

وفي لسان العرب: الكِرْفِئُ: قِشْرُ البيض الاعلى، والكِرْفِئةُ قشرةُ البيضة العليا... والكِرْفئُ من السحاب مثل الكرثِئ.

واستدركها الزبيدي على القاموس في مادة «كرفأ» فقال: الكِرْفِئَةُ قِشرة البيض العليا اليابسة.

وقال أبو الفرج في الأغاني: قال الأصمعي: الكِرْفِئةُ وجمعُها كِرْفِئٌ: قطع من السحاب بعضها فوق بعض[2].

فتصريحاتهم هذه تدل على أنّ «الكِرفئة» بالافراد واردة بمعنى السحاب وقيض البيض أيضاً، وأنّ الهاء للافراد، وأن الجمع هو الكِرْفئ، وبما أنّ الثاء مبدلة عن الفاء، فيكون حكمهما واحد، وقد التفت السيّد المصنّف إلى ذلك وقرّره، مستفيداً من الإبدال، وقرّر المعاني على ما هي عليه وأحسن تفصيلها، في حين اننا لا نجد ذلك في المعاجم إلّا بشقّ الأنفس.

---

(١) التهذيب ١٠: ١٩٣.

(٢) الاغاني ١٥: ٩٣.

ل ـ ذكره للفوائد اللغوية والنحوية والصرفية، وجمعه للأقوال، وآراؤه فيها.

ومن الميزات التي امتاز بها معجم «الطراز»، هي ما اهتمّ به المصنّف في منهجه، من جمعه وتتبّعه للفوائد اللغوية والنحوية والصرفية ووجوه الاشتقاق، وإسقاطها على مواضعها المختصة بها، فهو لطول باعه وسعة اطلاعه في هذه المجالات، ينتخب المباني من الكتب المختصّة ويطبّقها في منهجه في تدوينه للّغة، بحيث تأتي الفائدة المذكورة مطبقة في موضعها، وحاكية عن منهج ورأي السيّد المصنّف فيها.

هذا في مجال، وفي مجال آخر في هذا المضمار يحرص السيّد المصنّف على ذكر الاختلافات الموجودة في الموضع المختلف فيه، واستعراضها، ربّما يعرضها عرضاً بحتاً، وربّما ظهر خلالها ترجيحه للرأي الذي يذهب إليه من بينها.

وفي مجال ثالث في هذا الإطار يُظهر السيّد المصنّف شخصيته متكاملة متينة خلال طرحه لآرائه بصراحة وقوّة، ذاكراً ما يرتأيه، وإن فاتهم شيء في ذلك ذكره مصرّحاً بذلك.

وهو بعد كل ذلك يوشّح فوائده تلك بالطرائف والنكت والملح والشوارد، التي ينتقيها من كتب الأدب والشعر وموسوعات الشعراء وغيرها.

فأمّا ما يخص ذكره للفوائد اللغوية والنحويه والصرفية، فاليك بعضها:

• قال في مادة «بأبأ»: «**وبَأْبَأْتُـهُ، وبه، بَأْبَأَةً وبِئْبَاءً: قلت له «بأبي أنت وأمّي»، قال ابن جنّي: الباء من قولك «بأبي أنت» حرف جرّ، فإذا اشتققت منه فعلاً اشتقاقاً صوتيّاً استحال ذلك التقدير، فقُلتَ: بَأْبَأْتُ بِهِ بِئْبَاءً، وقد أكثرتُ من البأْبأَةِ، فالباءُ الآنَ في تقدير**

الأصل وإن كُنّا قد علمنا أنّها فيما اشتُقّت منه زائدة للجرّ، فالبِئْبَاءُ على هذا فِعلالٌ كالزّلزال، والبأْبَاْةُ فَعْلَلَة كالقلقلة».

فهنا تبنّى السيّد المصنّف ما قرره ابن جنّي من كون الباء في الأصل زائدة، ثمّ دخولها في اشتقاق الفعل وصيرورتها من أصله، وحلولها في فائه، وقد علمنا مذهب السيّد المصنّف في اشتقاق هذه المتصرفات من قولهم «بأبي أنت» من خلال عرضه لرأي ابن جني ونقله له ساكتاً عليه.

• وقال في مادة «بشأ»: «**بشاءَةُ، كسحابة: موضِعٌ، وهو في شعر خالد بن زهير الهذلي**[١]**، ولا يعرف له مبدأ اشتقاق ولا تصرّف، قال ابن جني في الخصائص: القياس فيما جاء من الممدود الذي لا يُعرفُ له تصرّفٌ ولا مانع من الحكم بجعل همزته أصلاً، أن يعتقد فيها أنّها أصلية**».

• وقال في مادة «ثدأ» «**وثُنْدُؤَةُ الأنف: طرفُ أرنبته، على التشبيه [بالثندوة التي هي الثدي]، ووزنها فُنْعُلَةٌ فالنون زائدة، وقيل فُعْلُوَةٌ، والنون أصليّة. الجمعُ ثنادٍ على النقص**».

• وقال في مادة «جيأ»: «**فائدةٌ يقال: جاء شيءٌ، ولا يقال: جاءَ جاءٍ، وإن كان الجائي أخصّ من «شيءٍ»؛ لأنّ «جاء» مسند، والمسند إليه الفاعل، ومعرفة المسند إليه سابقة على معرفة المسند، فمتى عُرِفَ المجيء عرِفَ الجائي، فلا فائدة في الإسناد حينئذٍ، والشيءُ قد لا يُعرَف مجيئه، ولا يَرِدُ نحو «أتاني آتٍ» ونحو قوله: «هريرة ودِّعها وإن لام لائم»، فإن التنكير في ذلك لمعنى خاص، وكلامنا إنّما هو في «جاءَ جاءٍ»**

---

(١) وهو قوله:

رويداً رويداً والحقوا ببشاءَةٍ ... إذا الجرفُ راحت ليلةً بعُذوبِ

من غير إرادة شيءٍ خاصٍّ».

• وقال في الأثر من مادة «جيأ»: «في الدعاء «وذاهبا وجائياً» الأصلُ جايئاً ـبتقديم الياء على الهمزة ـ قلبت الياء همزة كـ«صائن»، فصار «جائِئاً» بهمزتين، فقلبت الثانية ياءً لكسر ما قبلها، أو هو على القلب كـ«شائك» فوزنه «فالِعٌ»».

• وقال في الأثر من مادة «حدأ»: «فجاءت الحُدَيّا بالوشاح. الحُدَيّا كالثُّريّا مصغّر حِدَأة. وروي «الحُدَيّاة» بهاء، وكلاهما على غير القياس. وروى الحُدَيْئَة ـبالهمزـ وهو القياس، فإن القيتَ حركة الهمزة على الياء وشددتها قلت: الحُدَيّة، كسُمَيّة.

• وقال في مادة «حشأ»: «وحُكي: حَشَأَهُ، أي أصاب حشاه على غير قياس. وذلك لان القياس في مثله أن يقال أَحْشَأَه، كما تقول أجافه بمعنى أصاب جوفه».

• وقال في مادة «خبأ»: «والمُخَبَّأَةُ، بالتشديد: المحجوبة لم تتزوج بعدُ؛ قال:

كأنّي إذ دخلتُ على ابنِ عمرو دَخلتُ على مُخَبَّأَةٍ كَعَابِ[(١)]

والخَبْءُ، كفلس: ما خُبئَ؛ تسمية بالمصدر، كالخَبْأة والخَبيءِ والخبيئة. فهو هنا ينبّه حتّى على ما قد يكون واضحاً، وهو أن التسمية بالخَبْءِ تسمية بالمصدر».

• وقال في مادة «درأ»: «درأ الكوكبُ: طلَعَ فدَفعَ الظلامَ بضوئه، ومنه: كوكبٌ دُرِّيءٌ ـكسِجِّين ومُرِّيق ـ وليس «فُعِّيلٌ» بالضمّ سواهما وسوى مُرِّيخ للعظم الهش في جوف القرن على ما نقله أبو حيان في الارتشاف عن بعضهم، الجمع دراريء»[(٢)].

• وقال في نفس المادة أيضاً: وجاءهم السيلُ دَرْءاً، ويُضَمّ: مِن بُعْدٍ لم يشعروا

---

(١) الشعر لمدرك بن حصن كما في المعارف: ١٩٩. ولم يأتوا به شاهداً على المخبأة وأتى به السيّد المصنّف.

(٢) انظر ارتشاف الضرب ١: ٩٠. وانظر العباب ١: ٥٣ وادعاءه أنّها غير مهموزة.

بمطره، وهو سَيْل دَرْءٌ نعتٌ بالمصدر.

وقال فيها أيضاً: **تدارأوا: اختلفوا وتدافعوا في الخصام، كادّارأوا، وأصله تدارَأوا، فأدغمت التاء في الدال، وجيء بالف الوصل لانه لا يُبتدأ بالساكن.**

وقد نبه السيّد المصنّف في هذين الاخيرين على ما هو معلوم واضح، حرصاً منه على تنبيه أكبر قدر من طلاب ورواد اللغة العربية على دقائقها وأصولها، وإن كانت معلومة واضحة عند الكثير منهم.

• وقال في مادة «ذرأ» فيما يخص كلمة الذرّيّة: **قال أبو عبيد: تركت العرب الهمز في أربعة أشياء لكثرة الاستعمال: في الخابية وهي من «خبأ»، والبريَّةُ وهي مِن «بَرَأ الله الخلق»، والنبيّ وهو من النَّبَإ، والذريّة وهي من «ذرأَ اللهُ الخلق». قال يونس: وأهل مكة يخالفون العرب في ذلك فيهمزونها جميعاً.**

• وقال في مادة «ذمأ»: **«ذَمَأه، كمنعه: أهلكه، والشيءُ: شقّ عليه وكرهه، كذَمِئَه بالكسر، يقال: ذَمَأَتْنِي وذَمِئَتنَي هذه الريح: إذا كانت منتنة فشقت عليه وكرهها. وامّا «ذَمَأ عليه» فلكونه بمعنى شَقَّ، وإنّما أصله أن يتعدّى بنفسه».**

• وقال في مادة «رنأ»: **«يرنأ لحيته: خضبها به، والياء في أوّله زائدة قطعاً؛ لاجماعهم على أنّها لا تكون مع ثلاثة أصول إلّا زائدة، سواء كانت أوّلًا أو وسطاً أو أخيراً».**

• وقال في مادة «روأ» **«روّأ في الأمر تروِئةً: نظر فيه وفكّر وتدبّر، والاسم الرَويّةُ ـ بياء مشدّدة، جرت على ألسنتهم بغير همز تخفيفاً، قلبوا الهمزة ياءً وأدغموها في الياء، وربّما همزوها على الأصل ـ: وهي خلاف البديهة».**

• وقال في مادة «سبأ» **«سَبَأٌ ـ كسبب ـ اسم رجل، وهو أبو عرب اليمن كلّها ... وهو منصرف على أنّه اسم له أو للحيّ، وممنوع على أنّه اسم للقبيلة :، ثمّ سمّيت مدينة مأرب**

بِسَبإٍ ـوبينها وبين صنعاء ثلاث ليال ـ وهي مصروفة على أنّها اسم للبلد، وممنوعة على أنّها اسم للمدينة».

• وقال في المثل من هذه المادة: ذهبوا أيدي سبا وأيادي سبا...

والجزآن مبنيان أو معربان، أو الأوّل مبني والثاني معرب. وأُلزمت ياء أيدي وأيادي السكون، وسُكّنت همزة سبا، ثمّ قلبت ألفاً بناءً أو تخفيفاً فيهما، وقد ينوّن «سبَأ» بعد قلب الهمزة ألفاً.

• وقال في مادة «سوأ»: «أسأتُ به الظنَّ، وسُؤْتُ به ظنّاً، تُعرِّف الظن مع الرباعي، وتنكّره مع الثلاثي، وأمّا «أسات به ظنّاً» فقال أبو عمرو: لغُة لا خير فيها».

• وقال فيها أيضاً، والسّيّئة: الفعلة القبيحة، ونقيض الحسنة، والذنب، أصلها سَيْوِئَةٌ، قلبت الواو ياءً وادغمت. فبين هنا وجه كون هذه الكلمة في المعتل الواوي مع أنّ صورتها هي المعتل اليائي حرصاً منه على رفع الوهم واللبس، وبيان وجه صنيعه وصنيع اللغويين في وضعها في «سوأ».

• وقال في نفس المادة بعد ان ذكر مصادر «سوأ»: «قال الخليل في هذه المصادر: سوائية فَعَالية كعلانية، وسَوَاية بترك الهمز واصله الهمز، ومسائية مقلوب مساوِئة؛ كرهوا الواو مع الهمزة، ومساية بحذف الهمز تخفيفاً».

• وقال في مادة «ضهيأ»: «الضَّهْيَأُ: المرأة لا تحيض، والتي لا تدي لها ولا البن، كالضَّهْيَأَةِ والضَّهْيَاة والضَّهياءِ بالمدّ».

قال سيبويه: هي ممدودة على فَعْلاء، وهمزتها زائدة.

وحكى أبو عمروٍ الشيباني: امرأة ضَهْيَاءَةٌ، كطرفاءة.

قال ابن جني: من قال «ضَهْيَاء وطرفاء» فالهمزة عنده للتأنيث، ومن قال «ضهياءة وطرفاءة» فالتاء للتأنيث والهمزة زائدة؛ كيلا يلزم الجمع بين علامتي التأنيث؛ سميت

بذلك لانها ضاهأت الرجال.

فاستعرض السيّد المصنّف خلاصة الاقوال في الضهْيَأ والضهياءة، وهل انّهما من المهموز أو المقصور، متخلّصا من الاخلال بعدم ذكر اشتقاقها ووزنها الصرفي ومن التطويل في ذكر ذلك والاسهاب(١).

• وقال في مادة «طرأ»: «**طُرآن، كعثمان، جبل فيه حمام كثير، إليه ينسب الحمام الطرآنيّ، وقال أبو حاتم: حمامٌ طرآني، لا يعرف من أين جاء، والعامة تقول: طوراني، وهو خطأ**». فلم يفته نقل تنبيه أبي حاتم على خطأ العامة في هذه اللفظة.

• وقال في الأثر من مادة «فجأ»: «**وفي الدعاء: أعوذ بك من فُجَاءَة نقمتك، أي المعاجلة بالانتقام، وهي بالضمّ والمدّ، أو بالفتح [فَجْأَة] كتمرة، ولا تقل: فُجْأَةٌ ـ كغُرفة ـ فإنه غلط مشهور**».

• وقال في مادة «فيأ»: «**والفيء: الخراجُ والغنيمة، ولا تقل الفيّ بالإبدال والادغام، لان باب ذلك الزائد، ولا يكون في الأصل إلّا ضرورة**».

• وقال في مادة «قثا»: «**وارضٌ مَقْثَأَةٌ، كمرحلة: ذات قِثّاءٍ، يقال هذه مَقْثَأَةُ فلان، وقد تضم العين، والعامة يقولون: مقثَاة ـ كمشكاة ـ وهو تحريف**». وهذا الغلطان وغيرهما من أغلاط العامة كثيراً ما ينبّه عليها السيِّد المصنِّف في طرازه مع أَنَّ المعاجم اللغوية المشهورة خلت من التنبيه عليها.

• وقال في مادة «نأنأ»: «**هو رأيٌ مُنَأنَأٌ، وأصلُهُ مُنَأْنُأٌ فيه، فحذفوا الصلة تخفيفاً**».

• وقال في مادة «هزأ» «**رجُلٌ هزّاءٌ كعبّاس، وهُزَأَةٌ كرُطَبَة: يهزأُ بالناس، وكغُزْفة: يهزأ منه الناس، وكذلك كل ما جاء على فُعَلَة ـ بضم الفاء وفتح العين ـ من النعوت فهو**

---

(١) انظر مادتي «ضهأ» و«ضها» من المعاجم، وقارنه بصنيع السيّد المصنف.

في معنى فاعل، وما جاء منها على فُعْلَة ـ بضم الفاء وسكون العين ـ فهو في معنى مفعول». وهذه القاعدة في الفرق بين «فُعَلَة» و«فُعْلَة» لم تذكر في معجم من المعاجم التي عليها المدار. وإن ذكروا أنّ الهُزَأة بمعنى الهزّاء الذي يهزا بالناس، والهُزْأة هو الذي يهزأ منه الناس.

• وقال في مادة «هنأ»: «**المَهْنَأ، كمركب: ما اتاك بلا تعب، وما سرّك وساغ لك ولذَّ، ومصدرٌ بمعنى الهناءة، تقول: لك المهنأ، وهنيئاً لك، أي هناءَةً لك؛ أقيمت الصفة مقام المصدر، فنُصبت على المصدرية، والأصل «هنؤ هناءة لك»، فحذف الفعل وجوباً إبانةً لقصد الدوام واللزوم، إذ كان وضعه على الحدوث والتجدد، واطّرد ذلك كما في «حمداً لك» و«شكراً لك» وجوّز كونه نصبا على الحال المؤكّدة نحو «قم قائماً» و«تعال جائياً»**». وهذه الفائدة النحوية الاعرابية لا توجد في غير الطراز في هذا الموضع.

• وقال في مادة «هيأ»: «**هم هَيْئَتَهُمْ ـ بالنصب على التشبيه بالظرف ـ أي في هيئتهم؛ شُبّهت [الهيئة] بالمكان فجُعلت خبراً عن الجثة**». وهذه الفائدة اخت سابقتها.

• وقال في الأثر من مادة «وجأ»: «**ضحّى بكبشين مَوجُوئين» ولا تقل مُوجَأَيْنِ ـ كمُكْرَمَيْن ـ فإنه من خطا الرواة**.

• وقال في الأثر من مادة «وجأ»: «**من قتل نفسه بحديدة فحديدته في يده يتوجّأ بها في جهنم» أي يطعن بها نفسه مرة بعد أخرى، فالتفعّل هنا للعمل المتكرر، أو للتكلّف لأنه عن غير رضى**».

• وقال في مادة «صطر»: «**كل سين وقعت بعدها طاء جاز قلبها صاداً قياساً مطّرداً**».

• وقال في مادة « خصص » : « **وتخصص به : أي انفرد، وقالوا : الأصل في لفظ الخصوص وما يتفرع عنه أن يستعمل بإدخال الباء على المقصور عليه، أي ما لَهُ الخاصة، فيقال : خصّ المال بزيدٍ، أي هو له دون غيره، لكنّ الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصود ـ اعني الخاصة ـ كما قال تعالى ﴿ يختص برحمته من يشاء ﴾** ».

• وقال في مادة « قصص » : « **قصصت الشعر والريش قصّاً، كمدًّ : قطعته. والظفر : قلّمته، كقصّصتُه تقصيصاً، وقصَّيْتُهُ، والأصل « قصّصته » بتشديد الصاد، فاجتمع ثلاثة أمثال، فابدل أحدها ياء للتخفيف، فقيل : قصّيته** ».

• وذكر في نفس المادة فائدة أخرى عن سيبويه، فقال معلقاً على نقلهم القِصاصاء بمعنى القصاص : « **وقد قال سيبويه : ليس في كلامهم فِعالاء، والكَلمة إذا كان لم يروها إلّا واحد لم يجب ان تجعل أصلاً، لأنّه يجوز أن تكون كذباً أو غلطاً** ».

فهذه بعض الفوائد التي ذكرها في اللغة وما هو صحيح منها وما هو من غلط العامة أو من التحريف، وبعض الفوائد في النحو ووجوه الإعراب، وبعض الفوائد في الصرف ووجوه الاشتقاق وارجاع الكلمة إلى اصلها اللغوي، وهي اكثر الفوائد التي عنى بها، هذه الفوائد ينقلها تارة عن ابن جني وأبي عبيد وأبي عمرو الشيباني والخليل وأبي حاتم وسيبويه وغيرهم مصرّحاً بالنقل عنهم، وتارة يذكرها بلا تحديد للمنقول عنه، وإنما هي من خزين ملكاته في مختلف فنون الادب، يحاول أن لا يغفل عن ذكر شيء منها في موضعه.

وأمّا ما يخصّ جمعه للأقوال في الموضع المختلف فيه، فهو أيضاً يذكر ذلك معتنياً بها، جامعاً لها في مكان واحد، مع أنهم قد يذكرونها في أماكن متفرقة، أو يذكرون بعضها في محله من معاجمهم، وقد لا يذكرونها في محلها أصلاً، وكل ذلك يذكره باختصار وبلا تطويل، فيعرض خلاصة الآراء ولباب الأقوال في المسألة، إما

ساكتا أو مرجحاً لبعضها على بعض أو مشعراً بذلك.

• ففي مادة «ألأ» قال: «**الإلاءُ، كسحاب ويقصر: شجرٌ مرُّ الطعم حسن المنظر؛ لأنّه دائم الخضرة، واحدته بهاءٍ.**

وهمزته اصلية عند سيبويه، قال في كتابه: وأمّا أَلَاءَة وأشاءة فتصغيرهما أُلَـيِّئَةٌ وأُشَيِّئَةٌ؛ لأنَّ الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن يقولوا فيه أَلَايةٌ، كما قالوا في عباءة: عباية، وفي صلاءة: صلاية، فليس له شاهد من الياء والواو، فإذا كان كذلك فهو عندهم مهموز، ولا يخرجها إلّا بأمرٍ واضح.

وذكره الجمهور في المعتل؛ كأنّهم رأوه مشتقّاً من أَلَا يَأْلُو، أي قَصَّرَ في طعمه مع حسن منظره، وهو كرأي بعضهم في الأُلْوَةِ أنّها مشتقّة من ذلك؛ كأنّها لا تأْلُو ريحاً وذكاءَ عرفٍ.

ونصّ صاحب جامع اللغة على أنّه واويّ ويائيّ؛ وقالوا: سقاءٌ مَأْلُوءٌ ومَأْلُوٌّ ومَأْلِيٌّ ـ بالهمز والواو والياء ـ إذا كان مدبوغاً به».

فالسيّد المصنف هنا جمع الآراء في اشتقاق هذه الكلمة من الهمز أو من المعتل، وإذا كانت من المعتل فهل هي من الواوي أو اليائي؟ ومن خلال جمعه للآراء ونقله لها، استُشِفّ منها رأيه في المسألة، فإنّه بعد أن نقل كلام سيبويه ودليله، نقل رأي الجمهور في كونها واويّة وتبيينهم لوجه ذلك، ثمّ نقل ثالثة نصّ جامع اللغة في أنه واوى ويائي، مشعراً بعدم دقة الرأيين الأوّلين، فكانه رحمه الله يذهب إلى الرأي الثالث وإن خالف سيبويه والجمهور، لكنه في نفس الوقت وضعها في المهموز لكي لا يغفل رأي مثل سيبويه.

• وقال في مادة «أوأ»: «**آءٌ، كباب: ثمر السرح، وشجر أو نجمٌ؛ لقول الأزهري: لا ساق له، واحدته آءةٌ، وأصلُها أَوْءَةٌ كسَوْءة.**

قال سيبويه: إذا أشكلت عليك الالف في موضع العين فاحملها على الواو؛ لأنّ الأجوف أكبر، فتصغيرها أوَيْئَة.

والأخفش يحملها على الياء لأنّها أخفّ، فيقول: أُيَيْئَةٌ».

فذكر رأي سيبويه بعد أن ذهب إلى أنّ عينها واوٌ، مشعراً بتعليل ما ذهب إليه، ثمّ ذكر رأي الاخفش في حمل العين على الياء، جمعاً للأقوال، وحرصا على عدم الإخلال بالوجه والرأي الآخر.

● وقد وردت عن العرب عدة كلمات لا غير اختلفوا في وزنها، وما هو الأصلي من حروفها وما هو الزائد منها، وهي الحِنْطَأْو، والحِنْظأو، والسِّنْدَأْو، والعِنْدَأْو، والفندأوة، والقندأو، والكِنْتأو، والكنثأو، وقد ذكر السيّد المصنف الاختلافات في اشتقاقها:

فقال في مادة «حطأ»: «**والحِنْطَأْو، كجردحل وبهاءٍ: القصير السمين، والعظيم البطن، كالحِنْطئ كزِبْرِج**».

وقال في مادة «حظأ»: «**والحِنْظَأْوُ، كالحِنْطَأْوِ زنةً ومعنىً، ووزنهما فِنْعَلْوٌ**».

وقال في مادة «سندأ» «**السِّنْدَأْو، كقِرطَعْب، وبهاء: المُقدمُ الجرىء، والخفيف، والعظيم الراس مع رقة جسمه... قال سيبويه: وزنه فِنْعَلْوٌ، فهذا موضع ذكره**[1]. **وقيل: فِنْعالٌ، فموضعه المعتل. وقيل: فِعْلَأْو فموضعه «سند»**».

وقال في مادة «عندأ» «**العِنْدَأْوُ، كجردحل ويفتح، وبهاء فيهما: الصلب الشديد.... قال سيبويه: وزنه فِنْعَلْوٌ، والزموه الواو الزائدة؛ لانّ الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها. قالوا: والمسموع من هذا الوزن عدة الفاظ كلّها ثانية نونٌ وآخرُهُ**

---

(١) وضعت في النسخ بعد مادة «سلطأ» والصواب جعلها بين مادتي «سخأ» و «سرأ».

واوٌ. وهي: حِنْطَأْوٌ ـ بطاء مهمله ومعجمة ـ وسندأو، وقد تـقدّمن، وعِـنْدأو، وفِـنداْوٌ بالفاء، وقِنْدَأْوٌ بالقاف، وكِنتأْوٌ بتاء ومثلثة، وعِنزهْوٌ، وسيأتين».

وقال في مادة «فندأ»: «الفِنْدَأْوَةُ، بالكسر: الفأس الحادة، كالفِنْدأية الجمع فناديد على غير قياس، وفرقُ الفيروزآبادي بين الكلمتين وحكمه بزيادة الهمزة فـي الاولى واصالتها في الثانية تحكّم بحت؛ فإنهما ونظائرهما من باب فِنْعَلْو عند سيبويه، فالهمزة أصلية عنده في جميع الباب».

وقال في مادة «قدأ» مفصِّلاً: القِنْدَأْوُ، كحِنْطَأو وبالهاء: الصلب الشديد.... وفأسٌ قندأوة: حادّة ... اختلف القوم في هذا اللفظ وما هو على وزنه على أقوال:

فقال ابن دريد: وزنه فِعْلَأْوٌ؛ قال في الجمهرة: لم يجئْ على فِعْلَأْوَة إلّا سِـنْدأوة: جريء، ورجلٌ حِنْطَأوَةٌ: عظيم البطن، وكِنْثأوةٌ: عظيم اللحية وقِنْدَأوة: صلب شـديد، وعِنْدَأْوَة نحوه. وذكر الجوهري له في الدال بناء على هذا القول.

وقال السيرافيّ: الأولى أن يُحكَمَ باصالة جميع حروف ما جاء على هـذا الوزن، فيكون كحجردحل، وعلى هذا فموضعه المعتلّ.

وقال الفراء: الزائد في هذا الوزن إمّا النون وحدها فهو فِنْعَلٌّ، وإمّا النون مع الهمزة فهو فِنْعَأْلٌ، وجَعَل النونَ زائدة على كل حال.

وقال سيبويه: الواو مع ثلاثة اصول من الغوالب، فيحكم بزيادتها، وكل واحدة من النون والهمزة رسيلتها في المُثُل المذكورة، فيجعل حكم إحداهما في الزيادة حكم الواو وإن لم يكونا من الغوالب، والحكم بزيادة النون اولى من الحكم بزيادة الهمزة؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة، فوزنه فِنْعَلْوٌ.

قال: وانما لزم الواو الزائدة في الامثلة المذكورة بعد الهمزة لأنّ الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها.

ولم يتعرض في مادتي «كتأ» و «كثأ» للاختلاف بينهم، واقتصر على ذكر المعاني وتفسيرها.

وخلال هذا الاستعراض للخلاف والوجوه في اصول هذه الكلمات وما هو وزنها، ـ وإن كان اورده في معرض الرد على الفيروزآبادي ـ يظهر رأي السيّد المصنف وانتخابه لرأي سيبويه، حيث ذكر هذه المفردات في الثلاثي المهموز «حطأ» «حظأ» «عدأ» «فدأ» «قدأ» «كتأ» «كثأ» ومن خلال تبنّيه لهذا الرأي عرفنا أنّ وضع «سندأ» في غير محلها انما هو من غلط النساخ.

والمهم هنا هو استعراضه لخلافاتهم، ونقله اقوالهم، بشكل مختصر ووافٍ بالموضوع، بلا إخلال ولا تطويل، وذلك لحاجة مثل هذا الموضع لذكر اختلافهم، وعدم إمكان غض النظر عن مثله.

• وقال في مادة «دبأ»: «**الدُّبَّاء، كتفّاح: اليقطين، قيل: همزته أصلية لأنّه من «دَبَأَ»: بمعنى هَدَأَ، كما قيل له يقطين من «قَطَنَ»، جُعل انسداحه قطوناً وهدوءاً**».

وقال في مادة «دبب»: «**الدُّبّاءُ، كتُفّاء: القرع، واحدته بهاءٍ، وزنه «فُعّالٌ» من الدبيب؛ لأنّه يدبّ حتّى يعلو الشجرة السحوق**».

قال الزمخشري: لامه همزة كالقُثّاء، على اعتبار ظاهر اللفظ؛ وهو من «دبأ» بمعنى هدأ؛ جعل انبساطه هدوءاً.

قال: ويجوز أن يكون من الدَّبا وهو أصغر الجراد كما سيأتي بيانه هناك.

وقد وضع السيّد المصنّف «الدبّاء» في «دبأ» باعتبارها مأخوذة من دَبَأ بمعنى هَدأ، ووضعها مرّة أخرى في «دبب» باعتبارها مأخوذة من الدبيب، ثمّ ذكر أنّه

سيضعها في «دبا» باعتبارها مأخوذة من الدّبا بمعنى أصغر الجراد[١]، فكانه رحمه الله لم يرجّح رأياً على آخر، وأنه يرى أنّها متساوية في تصحيح الاشتقاق، فلذلك ذكرها في المواضع الثلاثة مكرراً لها وإن كنا لا ندري ما هو صنعه في المقصور لو كان الله قد مدّ في عمره فدوّنه.

• وقال في مادة «طلأ»: «**الطّلّاء، كمُكّاء: الدم، أو القشرة الرقيقة فوقه، وموضع ذكره المعتل كما فعله الجوهريّ، أو يقال أنّه فُعّالٌ فُعْلَاء**». والمصادر بعضها ذكره في المهموز كالفيروزآبادي، وبعضها اقتصر على نقلها في المقصور «طلا» كابن منظور في اللسان، دون تنبيه على أصل اشتقاقها، وقد ذكرها السيّد المصنّف هنا وبين انه يمكن ان يقال انها «فُعْلَاء»، لكنه ذهب إلى الصحيح ذكرها في المعتل، فهي «فُعّال»، وهذه الفائدة غفل الأكثر عن ذكرها هنا.

• ومن فوائده ونقله لاختلاف القوم في النحو، ما ذكره من وجوه في علّة منع «اشياء» من الصرف، قال:

واختلفوا في وجهِ منعِ أشياءَ:

فقال الخليل وسيبويهِ وجمهورُ البصريينَ: هي اسمُ جمع ـكطَرْفاءَـ وأصلُها: شَيْئاءُ بهمزتينِ بينهُما ألفٌ، فقُلِبَت بتقديمِ لَامِها على فائِها، فصارَ وزنها لَفْعاءَ، ومُنِعَت الصرفَ، لألفِ

---

(١) وقد غلّط الفيروزآبادي في مادة «دبا» الجوهريّ لذكره الدباء هنالك، مع أنّ لذلك وجهاً صحيحاً كما ذكره الزمخشري، وقال الزبيدي في التاج: قال الشهاب الخفاجي: أخطأ من خطّأ الجوهري، لأنّ الزمخشري ذكره في المعتل، ووجهه أنّ الهمزة للإلحاق كما ذكروه، فهي كالأصلية كما حرروه. انتهى.

التأنيثِ الممدودةِ.

وقالَ الأخفشُ: هي جمعُ شَيْءٍ، وأصلُها أشْيئاءُ على أفْعِلاء، فاجتمعت همزتانِ، فحُذِفَت الهمزةُ التي هي لامُ الكلمةِ وفُتِحَت الياءُ ليَسلَمَ الجمعُ، فصارتْ أشْياءَ على أفْعاءَ، ومُنِعَت الصرفَ؛ لألفِ التأنيثِ.

وقال الكسائيُّ: هي جمعُ شَيْءٍ، ووزنُها أفْعالٌ، كبَيْت وأبْيات وشَيْخ وأشياخ، ومُنِعَت الصرفَ؛ لشَبَهِهَا بحَمراءَ في كونها جُمِعَت على أشْياواتٍ كما جُمِعَتْ حَمْراءُ على حَمْراواتٍ.

قالَ الجوهريُّ: وهذا القولُ يَدخُلُ عليهِ ألّا يُصرَفَ أبْناءٌ وأسْماءٌ.

وتعقّبَهُ الفيروزآباديُّ بأنّه لا يَلزَمُ؛ لأنّهم لم يَجمَعوا أبْناءَ وأسْماءَ بالألفِ والتاءِ.

وهذا عجيبٌ منه؛ فإنّ كتب الصنعة كادَ أن لا يَخلوَ منها كتابٌ من حكايةِ أبْناواتٍ وأسْماواتٍ، **قال** في التسهيلِ وشرحِهِ: وقد يُجمَعُ أفْعالٌ بالألفِ والتاءِ، كقولِهِم في جمع أسْماء: أسْماواتٌ، وفي أبناءِ سَعْدٍ: أَبْناواتٌ.

وقال أبو حيَّانَ في الارْتشافِ: قالوا أبناءُ سعدٍ، وأبناواتٌ، وأسماءُ جمعُ اسمٍ وأسماوات، فكيف ساغ له إنكار ذلك؟! إلّا إن كان لم يطلع عليه، فلم يكن للبدار بالإنكار وجه.

وهذا الجمع لأقوالهم في علة منع الصرف وإن كان في معرض الرد على الفيروزآبادي، إلّا أنّه يبين مدى سعة اطلاع السيّد المصنّف في النحو، ومعرفته بالاختلافات ووجوهها فيه، وإن كان رحمه الله لم يصرّح بما يلتزمه من هذه

الوجوه، وهذا يوضح ما قلناه من حرصه على جمع الأقوال واستعراضها في مواطنها.

• وفي المصطلح من مادة «قرأ» بين السيّد المصنّف وجه اشتقاق القرآن من أيّ شيء هو؟ وما هي وجوه الاختلاف في ذلك، وهل ان اصله مهموز ام لا؟ وهل أنّ نونه أصلية ام زائدة؟ فقال:

القُرْآنُ: مجموعُ كتاب الله المنزَلِ على محمّدٍ ﷺ، وقد يُطلَقُ على القَدْرِ المشتركِ بينَهُ وبين بعض أجزائِهِ الذي له نوعُ اختصاصٍ به.

واختُلِفَ في هذا الِاسمِ؛ فقالَ قومٌ: هو اسمُ علمٌ غيرُ مشتقٍّ، خاصٌّ بكلام الله، فهو غير مهموزِ، وبه قَرَأَ ابنُ كثيرٍ، وإليه ذَهَبَ الشافعيُّ.

وقال جماعةٌ منهُم الأشعريُّ: هو مشتقٌّ من قَرَنتُ الشيءَ بالشيءِ؛ لِقِرانِ الكِلمِ والآيات والسور.

وقال الفرّاء: هو من القرائن؛ لان الآيات يُصَدِّقُ ويشَابهُ بعضُها بعضاً، فهي قَرائِنُ.

وعلى القولين، فهو بلا همزٍ أيضاً، ونونُهُ أصليّةٌ.

قال الزجّاجُ: هذا القول سهوٌ، والصحيحُ أنَّ تركَ الهمزةِ فيه من بابِ التَخفيفِ ونَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها.

وقال اللحيانيُّ وآخَرونَ: هو مهموزٌ، وأصلُهُ مصدرٌ لـ«قَرَأْتَ» ـكالغُفْرانـ سُمِّيَ به الكتاب المقروءُ، من باب تسمية المفعولِ بالمصدرِ.

وقال الزجّاجُ وطائفةٌ: هو وصفٌ على فَعْلاَنٍ؛ من القُرءِ ـ بالهمز ـ بمعنى الجمع؛ لأنّه جَمَعَ السورَ بعضَها إلى بعضٍ.

وقال بعض العلماءِ: تسميةُ هذا الكتاب قُرْآناً من بين كتب الله لكونِهِ جامعاً لثمرةِ كتبِه، بل لجمعِه ثمراتِ جميع العلوم.

فقد جمع السيّد المصنّف رحمه الله امهات الوجوه الموجودة في اشتقاق القرآن لكنّه لم يمل إلى واحد منها ولا رجَّحَ أحدها، لكنه استعرضها من خلال نقل اقوال اللغويين وبعض الفقهاء، بشكل لا يوجد في معجم آخر من معاجم العربية، من حيث الاختصار وايفاء المطلب، ونقل عمدة أقوال علماء العربية.

● وقال في مادة «لألأ»: «**اللؤلؤ... محترفه لَئّالٌ كنجّار، وحرفته اللّئالةُ كالنجارة... وقال الفراء: والقياس لئّاءٌ مثل لَعّاءٌ. قال علي بن حمزة: خالف الفرّاء في هذا كلام العرب والقياس، لأن المسموع لئّالٌ، والقياس لؤلُئِيٌّ؛ لانه لا يبنى من الرباعيّ فَعّالٌ، ولئّالٌ شاذٌّ**».

فقد نقل السيّد المصنّف قول الفراء وردّ الكسائي عليه ساكتاً على ذلك مشعراً بتصويبه لردّ الكسائي، لأنّه حقّ كما لا يخفى، وانما يستقيم كلام الفراء لو كان اللؤلؤ مشتقاً من «لأَءَ» وليس كذلك ـ بل هو من الرباعي لألأ، والقياس منه ما ذكره علي بن حمزة الكسائي، لكنّ الذي اثبته السيّد المصنّف هو السماعي الذي ثبت نقله عن العرب.

● وقال في مادة «سأر»: «**والسَّائِر: الباقي من كلّ شيء؛ قال الزمخشري: هو اسم فاعل مِن سَأرَ: إذا بَقِيَ، وهذا ممّا يغلط فيه الخاصة فتضعه موضع الجميع.**

وقال بعضُهُم: استعمال لفظة سَائر بمعنى الجميع مردود عند أَهل اللغة معدود في غلط العامة وأشباههم من الخاصة.

قال الازهري: أهلُ اللغة اتّفقوا على أنّ معنى سائر الباقي، ولا التفات إلى قول الجوهري: سائر الناس جميعهم: فإنه لا يقبل ما انفرد به، وقد حكم عليه بالغلط فيه من وجهين: تفسيره له بالجميع، وذكره في «س ي» وحقّه أن يذكره في «س أر» لأنّه من السُّؤر بالهمز.

وتعقّبه النواويُّ فقال: بل هي لغة صحيح لم ينفرد الجوهري بها، بل وافقه عليها الإمام أبو منصور الجواليقي في أوّل كتابه «شرح أدب الكاتب» واستشهد عليه، وإذا اتفق هذان الإمامان على نقلها فهي لُغة.

وأنكر أبو علي أن يكون سائر من السؤر بمعنى البقية؛ لانها تقتضي الأَقلّ والسائر الأكثر، ولحذفهم عينها في نحو قوله:

وسَوَّدَ ماءَ المَرْدِ فاها فَلَوْنُهُ

كَلَوْنِ النَّؤُورِ وَهْيَ أَدماءُ سارها

لأنَّها اعتَلَّت بالقلب اعتلَّت بالحذف، ولو كانت العين همزة في الأصل لما حذفت.

وقال ابنُ بَرّيٍّ: من جعل سائراً من سار يسير فيجوّز أن تقول: سائر القوم، أي الجَماعَة التي يسيرُ فيها هذا الاسم، وأنشدوا على ذلك قول الأَحوص:

فجلتها لنا لُبَابَة لمّا ... وقَذَ النومُ سائر الحُرَّاس

وقال ابن دريد: سائر الشيء يقع على جُلِّهِ ومُعظَمه ولا يستغرقه؛ كقولهم بني فُلانٍ، أي جُلُّهم، ولك سائر المال، أي معظمُهُ.

وقال ابن وَلَّادٍ: سائر يوافق بقيَّة في نحو «أَخذتُ من المال بعضه وتركت سائره» لأَن المتروك بمنزلة البقية، ويفارقها من حيث أنّ السائر لما كُثرَ والبقية لمَّا قلَّ تقول: أخذت من الكتاب ورقة وتركت سائِره، ولا تقول: تركت بقيته».

وقول الحريريّ: الصحيحُ أنّه يستعمل في كلّ باقٍ قلّ أو كُثر، لا شاهدا له عليه.

فجمع عيون الاقوال وخلاصتها في معنى «سائر» بمعنى البقية أو الجميع، كما جمع الأقوال في اشتقاقها من «سأر» وهو الذي ذكرت هذه الكلمة على اساسه في هذه المادة، أو من «سير» كما ذهب إليه جمع.

وهذه الميزة للكتاب لا ندّعي أنّه انفرد بها عن باقي المعاجم، بل نقول أنّه اكثر فيها عناية من باقي المعاجم؛ خصوصاً إيضاحه ذلك في الموارد التي لم يوضحوها، أو التي ذكروها في غير محالّها ومظانّها، كما انه امتاز عنها بانه ينقل لباب الأقوال وعيون المطالب دون تطويل واجترار للكلمات.

وأمّا فوائده وآراؤه الخاصة التي صرّح بها أو ألمح إليها، فهي كثيرة جدّاً لا تكاد تخلو منها مادة أو فصل، وهي تدل على ضلوعه في اللغة وعلومها، كما تدلّ على مقدار اهتمامه بتطبيق إفاداته في مواضعها، وعدم الاخلال بذكرها.

• ففي مادة «سوأ» قال: «**وقيل: السَّوْء والسُّوء لغتان كالكَرْه والكُرْهِ، خلا أنّ المفتوح غلب في أن يضاف إليه كلّ ما يراد ذمّه، والمضموم جرى مجرى الشرّ، فإن عرّفت الاول قلت: الرجُلُ السَّوْءُ، بالفتح على النعت. ومنع ذلك الأخفش معلّلاً بأنّ الرجل ليس بالسَّوْءِ، وليس بشيءٍ؛ فان النعت بالمدر سائغ في كلامهم، وهو أوضح من أن يخفى**».

• وفي مادة «شنأ»، قال: «**قال أبو زيد: جاء الشنآن مصدراً ووصفاً، وهما جميعاً قليلان. وقال سيبويه: ما كان من المصادر على فَعَلَان ـ بالتحريك ـ لم يتعدّ فعله، إلّا أن يشذّ نحو شينئَهُ شَنآنا**».

قال أبو حيان: ولا يعلم غيره.

قلت: بل عُلم. وهو نضخه نضخاناً، وشاهده قول القطامي:

حرجاً كأنّ من الكحيل صبابة … نُضِخت مغابنها بها نضخانا

• وفي مادة «يرنأ» قال: «اليُرَنَّأُ ـ بضم الياء وفتحها، وفتح الراء المهملة وتشديد النون متلوّة بالهمزة بلا فاصل ـ ويقال: اليُرَنّاء أيضاً، بالضم والمدّ مشدّدة: الحناء.

وقال ابن جني: إذا قلت اليَرَنَّأُ ـ بالفتح كجهنّم ـ همزتَ لا غير، وإذا ضممت جاز الهمز وتركه.

قال القتيبي: ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً.

قلت: ومثلها يُوَصَّى بألف مقصورة على ما ذكره في الارتشاف[1]، وهو اسم طائر من جوارح الطير».

• وقال في مادة «وهب»: وأمّا وهبته منه، فقيل: خطأ محض، وليس كذلك، بل جاءت به أحاديث صحيحة، فهو إما على أنّ «من» بمعنى اللام وإن لم يذكره النحاة، وكفى بالحديث شاهداً، أو على أنّها زائدة، كقوله:

مهرتُ منها حيّةً وتيسا

أي مهرتها.

وأما تأويله بتضمين التمكين فلا يصحّ؛ لدخلو «من» على الموهوب له دون الموهوب، ومعنى التمكين يقتضي العكس.

فهذه بعض الآراء التي صرّح بها هو بنفسه، والأخير منها رأي بكرٌ لم يفترعه غيره، وهو في كل ذلك متين العارضه قوي الحجّة، يقدّم رأيه مدعوماً بالدليل، غير خاشٍ ان يغلّط مثل الأخفش، ولا هائب أن يستدرك على سيبويه وأبي حيّان، ولا متحذّر أن يشفع ما ادعى القتيبي أنّه وتر، ثمّ هو يردّ بقوة على كل من غلّط ما ورد في الاحاديث الصحيحة، مخرّجاً ذلك الاستعمال أحسن تخريج، ومستدلاً

---

(١) الذي في ارتشاف الضرب المطبوع ١: ٨٦ يَوَصَّى و يَرَنَّأ.

أقوى استدلال.

هذا، ناهيك عن آرائه الكامنة في ضمن تبَنّيه لوجهات النظر في اللغة والاشتقاق.

• ففي مادة «بوأ» مثلاً قال: «**باء فلان بفلانٍ بوءاً وبواءً ـ كقضاء ـ إذا كان له كُفْأً يقتل به، ثمّ يقال: هم بواءٌ، أي اكفاء في القصاص، والمعنى أولو بواء، وكثر حتّى قيل: هم في هذا الأمر بواء، أي سواء**».

فقرر التطور اللغوي، الذي حدث لهذه اللفظة واستعمالها بعد أن ثبت أصلها اللغوي، إذ التفت إلى ان الأصل الموضوعة له هو خصوص المساواة في القصاص ـ لأنّ العرب أوّل ما عرفت ذلك من خلال حروبها وأخذ الثار والقصاص ـ ثمّ قرّر أنّها صارت تستعمل في كُلّ مساوي، هذا مع أنّ هناك من اللغويين من ذهب إلى أنّ اصلها اللزوم مطلقاً، ثمّ صارت تستعمل في كل مكان بما يناسبه.

قال الزبيدي في تاجه: اصل البواء اللزومُ كما في النهاية، ثمّ استعمل في كل مقام بما يناسبه؛ صرّح به الزمخشري والراغب.

• وفي مادة «ملأ» قال: «**مَلَأَه على الأمر، كمنعه: أعانه. ومالأه مِلَاءً ومـمالأة: عاونه وشايعه وتابعه. وتمالئوا عليه: تعاونوا واجتمعوا، وأصله المعاونة والاجتماع في المَلْء، ثمَّ عمّ**».

وهذا المذهب ذهب إليه الزمخشري في الاساس، وسائر المصادر اكتفت بشرح الممالأة بالمعاونة، وقد انتخب السيّد هذا المذهب لأنّه مطابق لما عرفته العرب في حياتها من الاجتماع في الملْء قبل كل شيء، ثمّ تطورت حتّى صارت تستعمل في كلّ معاونة واجتماع، وفي ما يخص تشخيص الأصول الاشتقاقيه اللغوية، فاننا نراه يذكر القئقئ والقيقاءة في مادة «قأقأ» تبعاً للتكملة والعباب، وإن

ذكره الجوهري في «قيق» والأزهري في «قوقى» وابن منظور في «قوا».

وذكر السيّد المصنّف الهوهاءة على فوعاله: الرجل المنطيق الجريء على ما أتىٰ ... الخ، ذكر ذلك في «هوأ» وصرّح بوزنه على «فوعالة»، مع أن أغلب المصادر ذكرت ذلك في «هو» كما في المقاييس والمجمل واللسان والتاج والنهاية الأثيرية، لكن السيِّد المصنّف بين مذهبه في الاشتقاق هنا، معرضاً عما صنعوه من ذكرها في «هوه».

ولم يخلِ السيّد المصنّف طرازه الأول من النكت والشوارد والملح والطرائف، فذكر جملة منها في مواضعها، مع أنّها موجودة بشكل مبعثر في بطون كتب الأدب ومعاجم الشعراء وكتب النحو والصرف والبلاغة وغيرها.

• ففي مادة «ززز» مثلاً نقل طريفة انفرد بذكرها من بين معاجم اللغة، وهي من طرائف الإلغاز قال: **وانشد حمادُ الراوية ابا عطاء السندي قوله مُلْغِزاً:**

فما اسم حديدة في الرمح ترسى دوين الصدر ليست بالسنان

فقال: زُزٌّ، فقال: أصبتَ، اراد «زجّ» بالجيم، فقلبها زاياً لعجمة كانت في لسانه.

• ونقل في مادة «خلص» قصة خالصة جارية هارون الرشيد مع ابي نؤاس، وذلك بمناسبة ذكره لـ «بركة خالصة» فقال:

بركة خالصة: بين الأجفر والخزيمية بطريق مكة من الكوفة، بنتها خالصةُ، وهي الجارية السوداء التي كانت حظيّة لبعض الخلفاء، وكان يكرمها ويلبسها الحليّ الفاخر، فقال بعض الشعراء:

لقد ضاع شعري على بابكم كما ضاع درٌّ على خالصه

فبلغ الخليفة ذلك فأمر باحضاره، وأنكر عليه بما بلغه منه، فقال: يا أمير المؤمنين كذبوا، إنما قلت:

لقد ضاء شعري على بـابكُم　　　كما ضـاء درٌّ عـلى خـالصه

فاستحسن تخلصه وأنعم عليه، فقال بعض الحاضرين: هذا بيت قُلِعتْ عيناه فأبصَرَ.

• وفي مادة «قصص» قال: **أقصصته: أمكنته من أن يقصَّ ويحكي قصّته، وكان يقول حاكم المدينة للخصم إذا أراد أن يوجّه عليه القضاء: قد أقصصتك الجُرحة، فإن كان عندك ما تجرح به الحجة التي توجّهت عليك فهلمّها، أي أمكنتُك من أن تقص ما تجرح به البيّنة.**

• وقال في نفس هذه المادة: **ولأُخبرَنّك ذلك الأمر قصص الغزال: اي لا أُخطئ فيما أخبرك، وذلك ان الغزال إذا ما قصّه الإنسان في السهل لم يزل قاصداً حتّى يأتيه فلا يصرف عنه بصره، ومتى صرفه اضلّه، قال الحكم بن ريحان الكلابي:**

يا ايـها المـلحفُ بـالسؤالِ　　　لا نطقنّ الصدقَ فـي مـقالي

يوم التقينا قصص الغزالِ

أي لأصدقنّك كقصص الغزال الذي لا يخطئ أثره.

وهاتان القضيتان المليحتان لا توجد في معاجم اللغة المتداولة.

والواقع إنّ ما ذكرناه في هذا المقام، بل جلّ ما ذكرناه في منهجيته، إنّما ذكرناه على نحو الاستعراض والتعليقات المقارنة البسيطة لمعرفة منهجيته بشكل عام، وإلّا فإنّ الوقوف على تفاصيل مباينه اللغويه والنحويه والصرفيه والاشتقاقية بشكل كامل يحتاج إلى دراسة معمقة لهذا المعجم العظيم الذي حوى ما لم يحوه غيره من المعاجم اللغوية استدراكاً ونقداً وعمقاً ومبانيَ لغوية وصرفيه ونحويه، وافادات، وفوائد ونكاتٍ، وعناية بالضبط والتحقيق، والمهموز والمقصُور، والمعرّب والفصيح و و و ...

م ـ توخّيه سلاسة العبارة في الإفهام والتفهيم.

إن من الإشكاليات المأخوذة على معاجم العربية القديمة، هي الغموض في الشروح والتعاريف وربما الخطأ في بعضها، فهي شروح وتعاريف الأخفى أو بالمساوي، وقد تنبه لهذا النقص في المعاجم جمعٌ ممن تأخر عن السيّد علي خان المدني وحاولوا رفع هذا الخلل، وأمّا الذين قبله فلم نعهد واحداً منهم نبه على ذلك أو سعى لرفعه.

قال الميرزا محمّد علي الشيرازي في مقدمة كتابه «معيار اللغة» في معرض ذكره لعيوب ونواقص المعاجم السابقة عليه: ومنها تعبير لفظ بلفظٍ على سبيل الدور؛ كقوله العُوذةُ الرقية[(١)]، والرقية العوذة، وكلتاهما مجهولتان عند الأكثرين، وأمثال ذلك، ومنها تعبير لفظة غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور، كقوله الحِثْرِبة: الحِثرمة، وهي الدائرة وسط الشفة العليا[(٢)].

وقال الدكتور إبراهيم مدكور في مقدمته على المعجم الوسيط: والمعجم العربي القديم على غزارة مادته وتنوّع اساليبه، أضحى لا يواجه تماماً حاجة العصر ومقتضياته، ففي شروحه غموض، وفي بعض تعاريفه خطأ[(٣)]...

---

(١) واما السيّد المصنف فقد قال في مادة «عوذ» العُوذة بالضم، والمعاذة بالفتح، والتعويذ: الرقية يُرقى بها الإنسان من جنون أو فزع؛ لانه يعاذ بها.

(٢) معيار اللغة ١: ٢.

(٣) مقدمة المعجم الوسيط ١: ٧.

وقال الاستاذ سعيد الخوري الشرتوني في مقدمة أقرب الموارد: المقصد الثاني: «في تساهل اللغويين في التعريف الدوري وفي تصور تعريف النبات والحيوان»: اعلم أنّ الدور في التعريف هو أن يُعَرَّفَ الشيء بشيءٍ ثمّ يُعرَّف هو أيضاً بالذي عُرِّن به، وهو لا يفيد الإيضاح المقصود من التعريف، ولهذا كان معيباً عند المناطقة، مثال ذلك قول القاموس: تنجّحَ الحاجةَ واستنجحها: تنجزها، ثمّ قوله: تنجز الحاجة واستنجزها: استنجحها، فقد فسَّرَ تنجَّحَ بـ«تنجّز» ثمّ فسَّرَ تنجّز بـ«استنجح» فبقي المعنى محجوباً لا يستخرج الا بعد تدبُّر أكثر ما في المادَّتين، وهذا مجرّد تساهل، وإلّا لما كان يعجز المجدَ أو غيره أن يقول تنجّح الحاجة: سأل قضاءَها أو طلب الفوز بها[1]..

وفي هذا المجال تظهر عناية السيّد المصنّف الفائقة بالافهام والتفهيم باسلس عبارة وأوضحها، واجلى تعريف وأظهره، فهو لم يقف عند حدّ التخلص من التعريف بالدور، والتعريف بالمُساوي أو الأخفى.

بل حرص على أن يخلّص القارئ من الإحالات؛ فإذا كانت اللفظة مفسّرة بلفظة غير مفهومة لكنها مذكورة في مادة أخرى، فسّرها في مكانها وفَكّ أسرها وازال غموضها، وفيما سنعرضه من نماذج أكبر دليل على ما نقوله من هذه الميزة الواضحة للطراز على سائر المعاجم.

• ففي مادة «حمأ» قال الفيروزآبادي في القاموس: ورجل حَمِئ العين كَخَجِلْ:

---

(١) مقدمة أقرب الموارد ١: ٩. وهنا نرى السيّد المصنف لا يفوته ذلك فقد قال في مادة «نجح»: وتنجّح حاجته واستنجحها: تنجزها. ثمّ قال في مادة «نجز» واستنجز حاجته وتنجّزها: طلب قضاءَها.

عَيُونٌ. وجاء الزبيدي ليشرحها فقال: (و) يقال (رجل حمئ العين، كخجل: عَيُونٌ) مثل نجئ العين؛ عن الفراء، قال: ولم نسمع له فعلاً.

وفي التكملة للصاغاني: وإنّه لحمئُ العين، مثل نجئ العين، عن الفراء؛ قال: ولم نسمع منه فعلاً.

وفي العباب: وإنّه لحمئ العين، عل فَعِلٍ، مثل نجئ العين، عن الفراء: إذا كان عَيُوناً، ولم نسمع له فعْلاً.

وهكذا دارت عباراتهم في هذا المدار، مقتصرة على تفسير حمئ بـ«نجئ»، أو ذاكرة ان الحمئ العين هو العيون، وهنا لا يهتدي طالب اللغة العربية إلى المعنى المفسَّر به فضلاً عن المفسَّر، فيضطر إلى مراجع مادتي «نجأ» و«عان» ليرى المعنى الذي فسّروا به، ثمّ ليفهم المعنى المراد تفسيره.

وهنا تبدو ميزة الطراز ومنهجية السيّد المصنف حيث قال: **رجلٌ حمئُ العين، كحذر: شديد الإصابة بالعَين**. فشرح المعنى باسهل عبارة واقربها مأخذاً، بلا حاجة إلى مراجعة «نجأ» ولا «عان»، إذ أنّه لم يقتصر كما فعلوا على اجترار ما قاله الفرّاء تساهلاً وقلة اعتناء ومبالاة، وإلّا فلا معنى لعدولهم عمّا صنعه السيّد المصنف.

• ومادة «دهدأ» اهملها الجوهري ولم يستدركها عليه الصاغاني في تكملته، ولا ذكرها في عبابه، وفاتت على الفيروزآبادي، فاستدركها عليه الزبيدي، وهذه المادة ذكرها أبو زيد، فذكرها من ذكرها مجترّاً الفاظه.

ففي لسان العرب: أبو زيد: ما ادري أيّ الدَّهْدَإِ هو، كقولك ما ادري أيّ الطّمْش هو، مهموز مقصور. وذكر عين هذه العبارة الزبيدي في تاجه مستدركاً على القاموس.

وقال الزبيدي في التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس : الدهدأ ، مهموز مقصور، أهمله صاحب القاموس ، وقال أبو زيد : يقال لا أدري أي الدهدأ هو ؟ أي أيُّ الطِّمْش هو ؟

وعباراتهم هذه المجترة لعبارة أبي زيد لا تكاد تروي الغليل ، ولا تفهم القارئ ، لأنّ الطَّمْش ليس باعرف من « الدهدأ » ، وهنا يضطر طالب اللغة إلى مراجعة مادة « طمش » للعثور على المعنى المراد التفسير به .

وأما عبارة السيّد المصنف فهي رافعة لهذا الغموض تماماً ، شارحة للمعنى احسن شرح ، حيث قال : **الدَهْدَأ، كجعفر : الناس ، يقال : ما أدري أيّ الدهدأ، انت ؟ أي الناس .**

● وفي مادة « رتأ » من القاموس ، قال : والرَّتآن الرّتكانُ .

وجاء الزبيدي ليشرحها في تاجه فلم يوضح أكثر مما في القاموس ، فقال : (والرتآنُ) محركة ممدودة مثل (الرتكان) وزناً ومعنىً .

وقال الصاغاني في التكملة : « رتأ » أهمله الجوهري ... والرَّتآن مثل الرتكان .

وفي العباب : والرتآن مثل الرَّتكان .

وهنا لا يكاد القارئ يفهم الرتكان ، فلا يفهم الرتآن أيضاً ، فكان عليهم ان يبدلوا العبارة « الرتكان » أو يفسّروها ليتضح المعنى ، وهذا ما صنعه السيّد المصنف ، فقال : **الرَتآنُ كالرتكان زنً ومعنىً ، وهو مقاربة البعير خطوه** . فاغنانا من مراجعة مادة « رتك » أو مادة « رتو » لفهم معنى الرتآن .

● وفي مادة «كأكأ» رددوا عبارة أبي عمرو الشيباني حيث قال : الكأكاء الجُبْنُ الهالع .

ففي القاموس : والكأكاء كسلسال الجبنُ الهالع .

وشرحها الزبيدي فقال: (والكأكاء كسلسال) عن أبي عمرو انه (الجبنُ الهالع)...

وفي التكملة للصاغاني: وقال أبو عمرو: الكأكاء، بالمد: الجبنُ الهالع.

وفي العباب: أبو عمرو: الكأكاء ـ بالفتح والمد ـ الجبن الهالع.

وفي اللسان: أبو عمرو: الكأكاء: الجُبْنُ الهالع.

فها هم كلّهم يصرّحون باجترارهم عبارة أبي عمرو، وإذا كان للقدماء عذرٌ في ذلك، حرصاً على حفظ اللغة في عصور تدوينها الأولى، فينقلون نصّ العبارات تدليلاً على صحة نقلهم وإشارة إلى المصدر المنقول عنه، وأمّا الآن، وبعد تدوين اللغة، وكثرة معاجمها، وثبات اركانها، فلا معنى لاجترار الكلمات، بل لابد من توخّي العبارة الاسهل والطريق الأقرب لأيصال لغتنا الأم، ولذلك قال السيّد علي خان في هذه المفردة:

الكأكاء كصلصال: الجبان الهلوع. فوضع اسم الفاعل بدلا عن الوصف بالمصدر، وصيغة فعول «هلوع» للمبالغة بدلاً عن اسم الفاعل «هالع»، فإنّ «هلوع» تؤدّي المبالغة التي ارادوها من الوصف بالمصدر للمبالغة، وهي اوضح منها، واستعمل «الجبان» بلا مبالغة وهي أيضاً أوضح من الوصف بالمصدر «الجبن».

• وفي مادة «كدأ» قالوا: كدئ الغراب إذا صار كانه يقيء في شحيجه ففي التهذيب: كدِئ الغراب في شحيجه يكيدأ كَدَأ[(١)].

وفي المحيط: وكدَأَ الغراب في شحيجه يكدأ كَدْءاً: كأنّه يقيء[(٢)].

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٢٦.

(٢) المحيط ٦: ٣٠٦.

وفي التكملة: وكدَأَ الغراب في شحيجه يكدأ كَدْءاً، كنَكِدَ ينكَدُ نَكَداً، كأنَّه يقيء من شحيجه.

وفي أفعال ابن القطاع: و [كدئَ] الغراب في شحيجه كأنّه يقيء كذلك(١).

وفي القاموس: وكدئ الغراب كفرح صار كأنه يقيء في شحيجه. واضطرّ صاحب التاج أن يشرح قوله «في شحيجه» فقال: بالشين المعجمة ثمّ الحاء المهملة وبعد الياء جيم، أي صوته في غلظ.

وفي لسان العرب: وكدِئ الغُراب يكدَأ كَدَأً إذا رايته كأنّه يقيء في شحيجه.

وقد استعرضنا بعض عباراتهم لتقف على ما قلنا من اعادتهم نفس الكلمات، غافلين أو متغافلين عن مدى إيفائها للشرح، ومدى إفهامها لمن يريد اللغة العربية، وهنا نرى عبارة السيّد المصنف خالية عن تعقيدهم، موصلة للمعنى، عادلة عن لفظة الشحيج إلى النغيق المعروفة لكل سامع عربيّ، فقال: **كدئَ الغراب: ردّد في نغيقه كأنه يريد أن يقيء.**

● وقال الفيروزآبادي في مادة «مسأ» مسأَ القدرَ فثأها، وأحال الزبيدي على مادة «فثأ» فقال: وقد تقدم معناه.

وفي العباب: مَسَأْتُ القِدرَ: فثأتها.

وهنا لابد من الرجوع إلى مادة «فثأ» لنرى معنى «فثأ القدرَ» ثمّ منها نفهم معنى «مسأ القدر»، فمادة «مسأ» إذن لم تحل المشكلة ولم تفِ بالتفهيم، ولذلك عدل السيّد المصنف عن هذا التعريف بالمساوي أو الأخفى، بل عن هذه الاحالة في الواقع، عدل عن ذلك إلى قوله: **مَسَأَ القدرَ: سكّن غليانها.**

---

(١) الأفعال لابن القطاع ٣: ١٠٢.

• وفي مادة «هدأ» قالوا: هَدئَ جَنئَ.

قال الازهري: قال [المنذري عن أبي الهيثم]: وهَدِئَ وهَبِئَ إذا انحنى[١].

وقال الصاغاني في مادة «هتأ» من التكملة: وهتئ الرجل إذا انحنى مثل هدئَ. ولم يذكر معنى الفعل «هدئ» في مادة «هدأ».

وفي أفعال ابن القطاع: هَدئَ هدأً مالت منكباه إلى صدره[٢]. وذكر مثلها السرقسطي في أفعاله[٣].

وفي القاموس: هَدئَ كفرح فهو أهدأ: جنئ، واهدأه الكبر.

وشرحها في التاج قائلاً: (وهدئ كفرح) هَدَأً (فهو أهدأ: جنئ) بالجيم، أي انحنى، يقال منكب اهدأ (واهدأه الكبرُ) أو الضرب.

وفي لسان العرب: وهدئ هَدَأً. فهو أهْدأُ: جنئَ، وأهدأه الضرب أو الكبر.

فهذه عباراتهم، تارة مبهمة تماماً في قولهم: «جنئ»، وتارة تفسّر هدئ بـ«انحنى» وأخرى بأن هدئ بمعنى مال منكباه إلى صدره مع أنّ «جنئ» ليست باوضح من «هدئ»، والانحناء غير وافٍ بالشرح، وكذلك ميل المنكبين غير موضع تماماً.

نعم، ذكروا أن الأهدأ هو الاحدب، والأنثى هداء، لكنهم اقتصروا على ما عرفت من العبارات ولم يقولوا «هدئَ: حدب»، وهنا لابد لطالب العربية ان يقرأ كل مادة «هدأ» و يراجع «جنا» ليعرف ما تفسيرهم بالضبط.

---

(١) التهذيب ٦: ٣٨٥.

(٢) الأفعال ١: ٣٦١.

(٣) الأفعال للسرقسطي ١: ١٧٧.

ولذلك عدل السيّد عن عباراتهم، حيث جمع كل معانيها، وما حاموا حوله بأخصر عبارة وأدقّها واسهلها، فقال: **هدئَ الرُجُلُ هدَأً: حَدِبَ وانحنى خلقة أو كبراً.**

• ومن مادة «كلأ» تتبين هذه الميزة التي قلناها جلية، ويتضح اهتمامه بسهولة العبارة وايصالها المعنى من خلال انتقاده للقاموس في ذكره عبارة موهمة في هذه المادة، فقال:

كلأ الدَّينُ كُلُوءاً، كخضع خضوعاً: تأخّر، فهو كالئ. وعُمرهُ: طال وانتهى، وعبارة القاموس توهم أن مصدر هذا كمصدر ما قبله، وهو خطأ.

فصّرح السيّد المصنف بسوء عبارة الفيروزآبادي حيث قال: كَلَأَهُ كمَنَعَهُ، كَلْأً وكِلاءَةً وكِلاءً ـ بكسرهما ـ: حرسه، وبالسوطِ: ضربه، والدَّينُ تأخَّرَ.

وهذه العبارة موهمة أنّ مصدر «كلأ الدينُ» هو: «كَلْأً وكِلاءَة وكِلاءً»، مع أنّ المنصوص عليه هو ما اوضح السيّد المدني من ان مصدر «كلأَ الدينُ» هو «كلوءاً»، لا كَلْأً[(١)] ولا كِلاءة ولا كلاءً، وقد صرّح الفيومي في المصباح والزمخشري في الاساس وغيرهما بانّ مصدر كلأ الدين هو كلوءاً لا غير، فما قد يتوهم من عبارة القاموس إنّما كان لسوء العبارة وايهامها.

• وفي مادة «جأب» عدل السيّد المصنف عن قول سائر اللغويين: «الجَأْبُ: المغرة» لأنّ المغرة ليست باعرف من الجأب، فيحتاج مع هذه العبارة إلى مراجعة مادة «مغر»، ولذلك عدَل المصنف عنها وذكر معنى المغرة مباشرة، فقال: **الجَأْبُ: الطين الأحمر الذي يصبغ به.**

• وفي مادة «جدب» قالوا: جادبت الابلُ العام: إذا أجدبت السنةُ فلم تجد ما

---

(١) وإذا صح نقل ابن منظور لهذا المصدر في الدَّين فيبقى المصدران الآخران.

تأكله إلّا الدرين .

وهنا لابد من مراجعه المعاجم للعثور على معنى الدرين ليتوصّل من خلال ذلك إلى معنى ما شرحوا به من عبارة ، لكن السيّد المصنف لم يقتصر على عبارتهم هذه وما شاكلها ، بل ذكرها وشرح الدرين في نفس الموضع ، فقال : **جادبت الابلُ العام : إذا اجدبت السنة فلم تجد ما تاكله إلا الدرين ، وهو يبيس كل حطام من نبت أو شجر** . ولم يصنع أحدٌ هذا الصنيع الجميل في تسهيل فهم اللغة .

• وفي مادة « جعب » قالوا : الجُعْبُ ما اندال من تحت السرة إلى القحقح ، فقد عبر بذلك الصاحب في المحيط والصاغاني في التكملة والفيروزآبادي في القاموس ، وغيرهم .

وهذه العبارة كما ترى فيها خفاء معنى « القحقح » وربما خفاء كلمة « اندال » فلذلك عدل السيّد إلى عبارة أوضح وأقرب للفهم ، فقال : **الجُعْبُ : مُندلِقُ البطن من تحت السرّة إلى عظم الدبر** . فاغنى عن مراجعة معنى القحقح .

وفي هذا السياق أيضاً نرى تسهيله للاستعمالات وايضاحه لها وفك غوامضها ، فضلاً عن تسهيله عبارات الشرح .

ففي مادة « فطأ » اقتصرت المصادر والمعاجم المتداولة على عبارة « فطأ بها : حبق » ، وهي عبارة تعتمد على خلفية السامع وفهمه ، وإلّا فهي بنفسها غير واضحة ، ولذلك عدل السيّد المصنف عنها واوضح معناها فقال : « **فطأ بريح بطنه : حَبَقَ** » فأتى بالألفاظ التي دلت عليها الهاء في « بها » لرفع الخفاء .

• وفي مادة « نزأ » قالت المصادر « نزأ فلاناً على الشيء : حمله عليه » مقتصرة على ذلك ، لكن السيّد المصنف أبي إلّا ان يطبق استعمالاً لغوياً لهذه التركيبة اللغوية ، فقال : « **نزأ الرجُلُ فرسَهُ على قرنه : حمله عليه** » فجاء بها في غاية الوضوح

في كيفية الاستعمال، حيث ذكر الفاعل في «نزأ» ظاهراً «الرجل» وذكروه مستتراً، وذكروا «فلاناً» فعوّضها بالمفعول «فرسه»، وقالوا «على الشيء» دون تحديد لذلك الشيءَ، فعوضها السيّد المصنف بقوله «على فرسه». فلم يُبقِ أيّ إبهام في هذا الاستعمال.

● وفي مادة «وجأ» قالوا: وجأتُ به الأرض، إذا ضربتها به، وهي وإن كانت غير خافية كل الخفاء. الّا أنّها غير وافية تماماً بمعنى هذه الجملة، ولذلك اوضحها السيّد المصنف هنا فقال: «**وجأ به الارض: صرعه، كأنّه ضربها به**»، فأوضح ان معناها هو الصَّرْع، وان ضرب الارض به إنما هو كناية عن الصرع، فلم يُبقِ المصنف أيّ إجمال أو خفاء في هذا الاستعمال.

وفي نهاية ما ذكرناه من ميزات كتاب الطراز الاول ـ في اللغة العامة ـ ومنهجية السيّد المصنف في تصنيفه، لابدّ لنا من القول، بأنّ هناك ميزات جمة أخرى، كعنايته بالمعرّب واستدراكه بعض المعربات عليهم، مثل ما صنع في ذكر «بي بي» بمعنى السيدة، معربة عن الهندية.

وهناك ميزات أخرى مثل اختياره للافصح وإن ورَدَ غيره في اللغة، كما صنع ذلك في مادة «حدأ» حيث فرق بين الحَدَأة كقصبة بمعنى الفأس، وبين الحِدَأة كعِنَبة بمعنى الطائر الخبيث، مع أنّ كلّا من هذين المعنيين ورد فيه الفتح والكسر، ونقله اللغويون، لكنّه أثبت الفرق طبق اللغة الأفصح كما صرحوا بذلك.

هذا إلى ميزات كثيرة لا يسع المجال لذكرها، لأنّ ما اشرنا إليه انما هو مقدمة للكتاب وتعريف له، أما بيان ميزات الكتاب بأجمعها، والمباني اللغوية والنحوية والصرفية وغيرها فيه بشكل دقيق، إنما هو من مهمّة الدراسات المطولة، فلا يسعنا هنا الّا ان ندعو الباحثين ورواد العربية إلى القيام بدراسات موسعّة شاملة دقيقة عن

هذا المعجم الذي سمى بحق الطراز الاول في لغة العرب المعول والمؤَوّل، وعن منهجية السيّد المصنف وخطته في تأليفه.

المجاز

إنّ من غاية الصعوبة، ومنتهى التعقيد، معرفة ما هو حقيقي وما هو مجازي من لغة العرب واستعمالاتها، وقد كان اللغويّون يدوّنون ما يسمعونه من كلمات واستعمالات حريصين على جمع أكبر ما يستطيعون منها، دون أن يسجلوا وجه ذلك المنقول المستعمل؛ أهو حقيقي أم مجازيّ؟ لأنّ غرضهم الأول كما عرفت هو التثبت من صحة الصدور عن العرب وعدم صحته، دون عناية بوجهه وكيفيته. حتّى أنّ جميع معاجم العربية لم تذكر المجاز في موادّها، أي انها حينما تنقل لغة أو استعمالاً ما عن العرب، لا تشير إلى كونه حقيقيّاً أو مجازيّاً، بل إنّ الزمخشري المتوفى سنه ٥٣٨ هـ - والذي يُعدُّ أوّل من فصل بين الحقيقة والمجاز - رماه بعضهم بأنّه لم يشخص الحقيقة عن المجاز تماماً لعدم استقرار المعنى الاصطلاحي للمجاز.

قال الاستاذ أمين الخولي في مقدمته على الاساس: لكن كاتب هذه الكلمات [يعني نفسه] لا يساير القوم كثيراً في التسليم بهذه الخصيصة [أي افراده الحقيقه عن المجاز] والاهتمام بتلك الميزة في اساس البلاغة، لاسباب، منها: ان المعنى الاصطلاحي المستقر للمجاز اللغوي لم يكن قد بلغ مداه عندما كتب جار الله كتاب اساس البلاغة.

وليس المهم هنا مناقشة رأي الاستاذ المذكور، بقدر ما يهمّنا القول بأنّ فصل المجاز عن الحقيقة، وتشخيصه وتعيينه، مهمه صعبة جداً شاقة، وأنّ اللغويين القدامى ـ وكقدر متيقن حتّى عصر الزمخشري ـ ما كانوا يفصلونهما عن بعضهما، مما جعل القيام بهذه المهمة أمراً غايه في الصعوبة، فلا يستطيعها إلّا الأوحدي من اللغويين وأرباب الادب.

هذا وقد كتب الأصوليون في مباحث الألفاظ بحوثاً قيمة جدّاً جديرٌ بالأدباء أن لا يغفلوها وان يضعوها نُصب أعينهم، في كيفية التفريق بين الحقيقة والمجاز، وما هو المصحح للمجاز من العلاقات أو على نحو الحقيقة الادعائية وهو المجاز الذي أصّله السكاكي، أو لغيره من الوجوه المصحّحه للمجاز[١]، بصرف النظر عن الرأي البعيد القائل بعدم وجود المجاز أصلاً في كلام العرب وان كل ما استعملوه فهو على نحو الحقيقة.

وفي زحمة هذا الخلاف، والاختلاف في تعريف المجاز رأينا أن نثبت ما عرّف به السّد المصنف المجاز، في مادة «جوز» فقال:

> **المجازُ**: ما عُدل به من اللفظ عما يوجبه أصل اللغة، وهو ما استعمل في غير ما وضِعَ له لمناسبة بينهما، فإن كانت العلاقة المصحّحة له غير المشابه فهو مرسل؛ كاليد في النعمة، لانها مصدرها، وإلّا فاستعارة؛ كالأسد في الشجاع.
>
> **والمجاز العقلي**: إسناد الفعل إلى غير ما حَقّه أن يسند إليه، كـ«بنى الأمير المدينة»، أو إيقاعه على غير ما حقّه ان يوقَع عليه

---

(١) انظر على سبيل المثال وقاية الاذهان: ١٠١ ـ ١١٩.

كـ« أجريتُ النهارَ » ، أو إضافة المضاف إلى غير ما حقّه أن يضاف إليه كـ« سارق الليلة » ؛ كل ذلك لملابسة مّا ، ويسمّى مجازاً حكيما وإسناداً مجازيّاً .

والمجازُ اللغويُ: هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق لا بالتأويل في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته ، أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح ، ولا يكون إلّا في المفرد .

والمجاز المركّب: هو اللفظ المستعمل فيما شُبّه بمعناه الأصلي، أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطّابقة للمبالغة في التشبيه ؛ كما يقال للمتردد في أمرٍ: أراك تقدم رجلاً وتؤخّر أخرى .

وفي باب المجاز من الطراز وجدنا ثلاث ميزات مهمّة ـ مضافاً إلى أصل ميزة إفراده المجاز عن الحقيقة ـ نستعرض هنا بعض نماذجها ليقف القارئ عليها :

أ ـ ذكره لمجازات لم تذكر في عامة المعاجم .

وهذه الميزة تضارع أختها المذكورة في ميزات اللغة العامة ، وهي نتيجة طبيعة لسعة اطلاعه ، وعنايته بالمجاز، ولذلك ذكر من المجازات ما ليس متداولاً في معاجم اللغة المتداولة .

• ففي مادة «فيأ» ، قال : **جاءنا فيءٌ من جراد : طائفة**. وهذا المجاز لم نجده في المعاجم المتداولة ، وإنما اقتصروا على أنّه يقال للقطعة من الطير: فيء .

• وفي مادة «هذأ»، قال: **ومن المجاز: هَذَأَ ليلَهُ سيراً وسهراً: قطعه؛ قال:**

وليــلة مــا تُــرى كـواكـبها قــد بت بـالراسـمات اهـذَؤها

وهذا المعنى لم يذكروه أصلاً لا في الحقيقة ولا في المجاز، استدركه السيّد المصنف عليهم ونبه على انه من المجاز، وهذا الشاهد نقله السرقسطي في كتابه الافعال نقلاً عن ابي عثمان بن جني، ولم يوقف له على قائل، وإنّما قرّره المصنف في المجاز لأنّ اصل الهَذْء هو القطع، يقال: هَذَأته بالسيف هَذْءاً، أي قطعته، فيكون قطع الليل بالسير مجازاً.

• وقال في مادة «رجح»: **ومن المجاز: وقد ترجَّحت به الأرجوحة، ومنه ترجّحت به الأمانيُّ: إذا لعبت به وأَرَتْه حصول ما ليس بحاصل.**

• وفي مادة «شيخ» ذكر عدّة مجازات لم يذكروها في هذه المادة، وهي شائعة مستعملة متناثرة في بطون الكتب، وربّما ذكروا بعضها في المعاجم لكن لا في مظانّها، قال:

ومن المجاز: هو شيخ القوم: كبيرهم قدراً.

وهو شيخُ فلانٍ: استاذه الذي قرأ عليه.

وهو من مشايخ الحنفية: من علمائهم المتبحرين.

وشيخ الإسلام: أطلقه السلف على المتّبع لكتاب الله وسنّة رسوله من المتبحرين في العلوم العقلية والنقلية، وربما وصف به من طال عمره في الإسلام، ثمّ صار لقباً لمن ولي القضاء الأكبر، ولمن يؤتى منصب الفتوى.

وقد ذكر في القاموس واللسان والتاج في مادة «قبب» أنّ القِبَّ من المجاز بمعنى شيخ القوم، وهو مأخوذ من القَبّ بالفتح بمعنى الرئيس، والراس الأكبر. ولم يذكروا البواقي.

وإنّما عد كل ذلك مجازاً لأنّ حقيقة الشيخ هو مَن أسنَّ وانتهى شبابه، وابتداءُ الشيخوخه من اربعين أو خمسين أو احدى وخمسين إلى الثمانين، أو إلى آخر العمر، فاستعماله في الكبير قدراً والاستاذ والعلماء والقضاة وغيرها، كل ذلك يكون من المجاز.

• وقال في مادة «فأد»: **«ومن المجاز: أَنْشَدَنا من بنيات فؤاده، أي من شعره»**.

وهذا المجاز لم يذكروه في مظنه، أي في مادة «فأد» وهو مذكور في قول عمر: دعوا أبا عبدالله [خوات بن جبير] يتغنّى من بنيات فؤاده[(١)]، يعني من شعره.

• وفي مادة «حذر» قال: **«ومن المجاز: نَزَلَ به حَذَرُهُ، ما كان يحذره ويخافه»**.

• وفي مادة «حصر» ذكر عدة مجازات فقال: **«حصرتُ الشيءَ: استوعبته ضبطاً فلم أُغفل منه شيئاً.**

وحصرتُ الغرماء في المال: أصله حصرتُ قسمة المال في الغرماء؛ لان المنع لا يقع عليهم، بل على غيرهم من مشاركيهم لهم في المال، ولكنه جاء على طريق القلب؛ كما يقال: ادخلت القلنسوة في رأسي[(٢)].

وعدد محصور: معلوم الكمية. وهو كثير يتجاوز الحصر: أي لا يمكن ضبطه عدّاً».

• وفي مادة «صدر» ذكر استعمالات عديدة مجازية لمعنى الصدر، منها ما ذكروه غير منبهين على أنّه من المجاز، مثل قوله: **الصدر من الكتاب والكلام: مقدمه، ومن النهار وغيره: أوله، وذهب صدر من الشيء: طائفة منه.**

ومنها ما لم يذكروه اصلاً فذكره السيّد في المجاز، مثل قولهم: **الصدر الاول**،

---

(١) تاريخ دمشق ٢٥: ٤٨٣، والسنن الكبرى ٥: ٦٩.

(٢) فإن أصله «أدخلتُ رأسي في القلنسوة» ولاحظ ما قلناه من إفاداته وآرائه الخاصّة.

وفي صدر الإسلام. وهي أمثالها استعمالات شائعة مبثوثة في الكتب، لكنهم في معاجمهم لم يذكروها في مظانّها ومواضعها، أعني «صدر».

ومثل هذه المجازات التي ذكرها كثيرة في الطراز، تُعلم من خلال ملاحظة أبواب الكتاب وفصوله، ولو جمعت وقورنت بما في الاساس للزمخشري، وغراس الاساس لابن حجر العسقلاني، وما في المصادر اللغوية عامة من المجازات التي لم يصرّحوا بمجازيتها، أو صرّح المتأخرون بها كالزبيدي لجاءَ عملاً ضخماً، يسدّ الفراغ الذي ما زال قائماً في فرز وفصل المجاز عن الحقيقة في لغة العرب.

ب ـ شرحه لعبارات الأساس.

لم يخف على السيّد المصنف ما في الاساس من غزارة المادة، لكنه بنفس الوقت لم يكن ليقنع بما صنعه الزمخشري من نقله ركاماً من الاستعمالات المجازية غير شارح ومبين لها، اعتماداً على استنباط العربي معانيها وتفسيراتها مما قدّمه من استعمالات حقيقية في المادة، أو اتكالاً على مجاز مشابه آخر مذكور في المادة، أو لمعروفية الاستعمال وشهرته.

ويبدو أنّ صنيع الزمخشري هذا لم يرق السيّد المصنف، لما فيه من تضييع جانبٍ من التفهيم وتبسيط تناول اللغة، ولما فيه من تشويش محتمل قد يحصل في كثير من موارده، فلذلك عمد المصنف إلى شرح هذه المواطن، وذكر معانيها، فجاء صنعه هذا ميزة وأضحة في المجاز، إذ كلّ من رأيناه نقل عن الزمخشري عباراته رأيناه قد نقلها بعينها دون شرح ولا إيضاح، والوحيد الذي فك غوامضها وشرح معانيها وبسّط فهمها هو السيّد المصنف.

• ففي مادة «بأبأ» قال في المجاز من الاساس، هو ابنُ بجدتها، وبؤْبؤُها. فترك السيّد المصنف هنا «هو ابن بجدتها» وشرحها في مادة «بجد» شرحاً وافياً، لكنه قال هنا، وهو محل استشهادنا: «**هو ابنُ بُؤْبُؤَ هذا الأمر عالمٌ به خبير**». ففسّر العبارة وأوضحها، عطفاً على «بجدتها» مع أنّ الموجود في الاساس المطبوع «وبُؤْبُؤُها» بالرفع، وهذا يقتضي أن تكون العبارة «هو بُؤبؤها»، فصحّحها السيّد المصنف ـ أو لعلها كانت في نسخته صحيحة ـ وشرحها.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «بكأ»: (وَركِيٌّ بَكِيٌّ) ولم يذكر معناها اعتماداً على ما ذكره قبلها من قولهم (بَكُؤَت العَيْنُ: قلّ ماؤها). لكن السيّد لم يقتنع بذلك فقال: **ركيٌّ بكيءٌ: قليلة الماء**. وترك كلمة «بكئ» على حالها من الهمز، مع أنّها قد نقلت بالياء المشدّدة حيث قلبت هَمْزَتها للإتباع كما صرحوا بذلك، فتركها على أصلها لانها من مادة «بكأ»، وشرح عبارة الاساس ولم يتركها على إهمالها.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «جشأ»: وجَشَأَ البحرُ بأمواجه.

فقال السيّد المصنف: **جَشأ البحر بأمواجه: قَذَفَ**.

• وقال الزمخشري في المجاز من مادة «وطأ»: وطئهم العدد وطأة منكرة... وثبّت الله وطأته. وفلان وطيءُ الخُلق... ودابّة وطيئة بيّنة الوطاءة، وهو في عيش وطيء، وأنا أحب وطاءة العيش وهذه الاستعمالات حشدها الزمخشري حشداً دون شرح منه لمعناها، فأخذها السيّد المصنف وقال:

ومن المجاز: وطئهم العدوّ وطأة منكرة: أخذهم أخذاً شديداً وطحنهم...

وثبّت الله وَطْأَتك: سدَّدك ونصرك.

وفلان وطيء الخُلُق: دَمِثُهُ...

ودابة وطيئة: سهلة السير منقادة.

وهو في عيشٍ وطيءٍ، ووطاءَةٍ من العيش، كسحابة: في خفض منه.

• وفي المجاز من مادة «فقأ»، قال الزمخشري: «فقأ الله عنك عين الكمال». وسَكَتَ، ونقلها الزبيدي بعينها دون أي شرح، لكن السيّد المصنف، قال: **فقأ الله عنه عين الكمال: صرفَ عنه شرَّها.**

وهذا الذي ذكرنا نماذج منه منهج مطّرد عند السيّد المصنف، فهو دائماً ينظر إلى ما نقله الزمخشري في اساسه من المجازات ويشرحها ويفكّ غوامضها، بل لا يفوتنا أن نقول أن نفس هذا المنحى قد سار به السيّد المصنف في المعاني الحقيقة أيضاً.

• فقد قال الزمخشري في اساسه: «فلانٌ يتفيأ الإخبار ويستفيئُها»، وسكت، ونقل عين هذه العبارة في التاج دون زيادة، فأخذها السيّد المصنف وقال: «**وهو يستفيء الاخبارَ ويتفيَّأها: يتتبعها؛ كأنّه يطلب رجوعها إليه**»، فشرحها موضحاً معنى التفعّل والاستفعال ولم يقتصر على عبارة الاساس ولا على ما قاله الصاحب بن عباد: «وأفاؤُوها أخباراً: أي جاءونا بها».

«وتفيَّأتُ الأخبار» فانه الآخر نقل الاستعمال ساكتا عن شرحه اعتماداً على فهم السامع، لكن السيّد المصنف أخذ خلاصة المعنى، واعتمد عبارة الزمخشري وشرحها.

• وقال الزمخشري في مادة «كفأ» من اساسه: «انكفأ إلى وطنه وتكفّأت بهم الأمواج» وسكت دون شرح، فأخذهما السيّد المدني، وقال:

تفكّأت بهم الأمواج: تقلبت...

وانكفأ إلى وطنه: رجع.

• وقال الزمخشري في مادة «مرأ» هذا مما يُمرئُ الطعام. وسكت عليها دون

شرح، فقال السيّد المصنف: **هذا مما يمرئ الطعام: أي يجعله مريئاً.**

وهذا العمل لم نعهد أحداً عمله قبله ولا بعده حتّى يوم كتابة هذه الاسطر، وهو عمل ذكيٌّ ورائع في تسهيل ايصال اللغة وشرحها وفك غوامضها خصوصاً المجاز منها الذى يحتاج إلى دقة وتأمّل في فهمه، فتركه بلا شرح تساهل في غير محلّه، وليس فيه إلّا بتر سلاسة اللغة وتعقيد تناول معانيها.

ج ـ ذكره وجه المجاز

ومن الأمور التي عنى بها السيّد المصنف هي ذكره لوجه المجاز، وتبيينه له في مواطن خفائه، ولذلك عدّ بعض ما ذكروه في الحقيقة مجازاً، بل عدّ بعض ما ذكره الزمخشري في الحقيقة مجازاً، فلم يعتن بصنيع الزمخشري رغم إكباره له وتأثره الخاص بآرائه، بل حتّى بعباراته، لكنه حين يبدي رأيه الخاص طبق خزينه العلمي وأدلته، لا يهمه أن يخالف الزمخشري وأمثاله، لأنّ الرأي الأمتن هو هدفه المتوخى والذي يسعى إليه، وفي هذا المجال نراه يذكر وجه المجازية ويهتم به في «المجاز» لكي لا يكون كلامه مجرّد ادّعاء ولكي يتضح للقارئ الوجه الذي سوّغ أن تعد المفردة أو الاستعمال من المجاز لا من الحقيقة.

• ففي المجاز من مادة «دفأ»، قال: **إبل مُدْفِئة، ومُدْفَأَة، بضمّ اولهما وكسر الفاء وفتحها، وتشدّدان: كثيرة العدد، وكثيرة الأوبار والشحوم؛ لأنّ بعضها يدفئ بعضاً بأنفاسها، ولأنّ شحومها وأوبارها تدفِئها.**

وهذا المجاز موجود في الأساس بإضافةٍ رفضها السيّد المصنف فلم يذكرها، قال الزمخشري في الاساس: ومن المجاز: إبل مُدْفِئةٌ ومُدَفِّئة: كثيرة؛ لأن بعضها

يدفئ بعضا، ومَن تخلَّلها أدفأته، وقيل تبنى البيوت بأوبارها... وروي بفتح الفاء، أي تدفئها شحومها وأوبارها.

فقد رضي السيّد كل ما قاله الزمخشري في وجه المجاز إلّا ما ادعاه من أنَّها قيل لها ذلك لأنّ من تخلَّلها أدفأته، وقيل تبنى البيوت بأوبارها، لأنّ حالة التخلل بينها قليلة لا تصحح التسمية المطلقة لها، وكذلك بناء البيوت بأوبارها، فإنه بعد ذبحها، ونسبة التدفئة حين ذاك إليها بوجه بعيد جدّاً، لذلك أعرض عنه السيّد المصنف.

• وقال في المجاز من مادة «سرأ» **سرأتِ المرأة، وسرّأت تسرئة: كثر أولادها؛ شبّهت بالجرادة في كثرة بيضها؛ لانها تبيض تسعاً وتسعين بيضة على ما جاء في الخبر.**

وهذا الاستعمال ذُكر في المحيط[١]، والجمهرة[٢]، والتكملة والعباب عن الجمهرة والقاموس ولم ينبه على مجازيته الزبيدي، والافعال للسرقسطي[٣] ولابن القطاع[٤]، واللسان، وغيرها دون تنبيه على مجازيته، ولم يذكر في الاساس أصلاً، وذكره الخليل في العينُ مُشعراً بمجازيته واختصاص الاستعمال الحقيقي بـ«سرات الجرادة أي ألقت بيضها» فانه بعد أن ذكر هذا المعنى في الجرادة قال: **وربّما قيل سرأتِ المرأة إذا كثر ولادها ووَلَدُها، وفي الشعر أحسن**[٥].

وهنا ذكر السيّد المصنف هذا الاستعمال في المرأة من المجاز، وأوضح وجه المجازية والوجه المسوّغ لاستعماله في المرأة، وهو كثرة بيض الجرادة، فإذا كانت

(١) المحيط ٨: ٣٧٣.

(٢) الجمهرة ٢: ١٠٩٩.

(٣) الأفعال للسرقسطي ٣: ٥٢٣.

(٤) الأفعال لابن القطاع ٢: ١٥٤.

(٥) العين ٧: ٢٩٢.

المرأة كثيره الاولاد شبهت بالجرادة .

● وقال في مادة «شنأ» : **وشنِئْتُ لك هذا فلا أرجع فيه أبداً، إذا طابت له نفسه به؛ لأنّه إذا شنئه أعطاه لبغضه إياه، وإذا أحبّه منعه. ومنه شوانئ المال: لما لا يُضَنُّ بـه، كأنّها شُنِئت فلم تمنع.**

وهذا الاستعمال لم يذكره الزمخشري في المجاز، وذكروه عن ابن الاعرابي بدون تفسير، وفسّره اللحياني، لكنّه لم يبين وجه المجازية.

● وفي مادة «وطأ» قال: **ومن كلامهم: أعوذُ بالله من طِئة الذليل ـكعِدَه ـ أي من أن يطأني؛ لأنّ وطأته اشدُّ؛ لسوء ملكته.**

وعلة اختصاص هذا العياذ بالله من خصوص وطئة الذليل، فذكره السيّد المصنف قال في اللسان: قال ابن الاعرابي: دابة وطيء بيّن الطَّأة بالفتح، ونعوذ بالله من طِئة الذليل. ولم يفسره. وقال اللحياني: معناه من أن يطأني ويحقرني.

وفي التاج: ونعوذ بالله من طئة الذليل، ومعناه من أن يطأني ويحقرني؛ قاله اللحياني.

فذكروه ولم يذكروا العله، فذكرها السيّد المصنف بقوله؛ لأنّ وطأته اشدّ؛ لسوء ملكته.

● وفي مادة «هزأ»، قال: **مفازة هازئة بالركب: أي فيها سراب؛ كأنّ السراب بها يهزأ بالقوم. وغداة هازئة: شديدة البرد؛ كأنّها تهزأُ بالناس حين يعتريهم الانقباض والرعدة.**

والذي في الاساس: مفازة هازئة بالركب: أي فيها سراب وهزّاءة بهم، والسرابُ يهزأ بالقوم ويتهزأ بهم. ولم يذكر العلة «كأن السراب بها يهزأ بالقوم» فجاء بها السيّد المصنف موضحاً وجه الاستعمال. وأما «غداة هازئة» فقد ذكر وجه الاستعمال

كالزمخشري تماماً.

• وفي مادة «وكأ» قال: **ضَرَبه حتّى أتْكَأَهُ، كأضجعه: أي القاه على هيئة المتكئ.** فبين الوجه والعلاقة كما صنع الزمخشري في الاساس.

• وقال في مادة «جرب»: **حربٌ جَرْبَاءُ: شديدةٌ تُجْرِبُ من قارفها، أي تـهلكه، كالناقة الجرباء التي تُجرِبُ ما قارفها من الإبل.** وهذا الاستعمال لم نعثر عليه في المعاجم اللغوية المتداولة، ولم يذكر في الاساس، وهو صحيح قطعاً؛ لما ذكره السيّد المصنف من وجه المجازية.

• وقال في مادة «برد»: **اذاقك الله البَرْدَين: بَرْدَ الغِنى وبَرْدَ العافية، والأصل في وقوع البردِ عبارةً عن الطيب والهناءة، أنّ الهواءَ والمـاءَ لمّـا كـان طـيبهما بـبردهما ـخصوصا في أرض الحجاز وتهامة ـ قالوا: هواءٌ بارد، وماءٌ بارد على سبيل الاستطابة، ثمّ كثر حتّى قيل عيش بارد، وغنيمة باردة.**

وهذا الاستعمال، والوجه المصحح له في المجاز لم يذكر في موضعه من المعاجم، وهو صحيح قطعاً طبق ما قرره السيّد المصنف من وجه العلّة المصححة له في المجاز.

وقريبٌ من هذا ما ذكره رحمه الله من قوله: وبَرَدَه كقتله زنةً ومعنىً. وهذا ما لم يذكروه، بل اقتصروا على ذكرهم بَرَدَ بمعنى مات، كأنّه عُدمَ حرارة الروح.

ومثلها قوله رحـمه الله: **بَرَدْتُ الحديد: إذا سَحَلْتَهَ؛ كأنّك قتلته**. والمـذكور في القاموس والتاج والجمهرة واللسان والصحاح وغيرها هو «بَرَدتُ الحديد إذا حككته بالمبرد» دون ذكر العلّة التي ذكرها السيّد المصنف من التشبيه بـالقتل، وبـالتالي وضعه في المجاز.

• وفي مادة «جزز» **قال: قَطَعَ الله جَزَاجزه: مذاكيره؛ شبهت بالجزاجز من الصوف**

تعلَّق على الهودج. وهذا الاستعمال لم يذكر في الاساس، وذُكر في القاموس وغيره «الجزاجز المذاكير» فقط، ذكروها وقالوا أنّها مذاكير البعير، واضعيها في قسم الحقيقة، أي دون تنبيه على أنّها من المجاز، ودون ذكر للعلة التي ذكرها السيّد المصنف التي جعلتها من المجاز.

• وقال في مادة «لوز»: **وهي ملوَّزَةُ العينين: في شكل اللوزتين، غير مدوّرتين.** وهذا المعنى لم نعثر عليه في هذا الموضع من المعاجم المتداولة، نعم ذكروا في مادة «مسح» قولهم: المسحاءُ: النجفاء التي عينها ملوّزة، ولم يشرحوا العين الملوّزة، ولا ذكروا ما ذكره السيّد المصنف من أنّها من المجاز تشبيها بشكل اللوزة فهي ليست مدوّرة.

• وقال في مادة «بصص»: **وبصبص عندي بذَنَبِهِ: أي تملّق؛ كما يبصبص الكلبُ طمعاً.**

وقد اقتصر في الصحاح واللسان والقاموس والتاج وغيرها على قولهم التبصبص التملّق، وتبصبص: تملّق.

وأما الزمخشري في الاساس فانه ذكر العلّة المصحّحه له، فقال: وبصبص عندي بذنبه إذا تملّق. وسكت عن ذكر العلّة، فذكرها السيّد المدني موضحاً أنّ ذلك مأخوذ من بصبصة الكلب بذنبه عند الطمع أو الخوف.

وبعد كل ما ذكرنا من ميزات الطراز الأول في اللغة العامة والمجاز، يظهر واضحاً أثر السيّد المصنف في اغناء اللغة العربية وذكر مفرداتها واستعمالاتها، الحقيقية والمجازية، كما يتضح أثره ودقته في تطوير العمل المعجمي للّغة العربية، وهو بنفس الوقت يدلنا بما لا يقبل الشك على أنّ اللغة العربية بحرٌ لا يدرك ساحله فضلاً عن عمقه وعبابه، وعلى أنّ الحاجة ما زالت قائمة للقيام بعمل معجمي ضخم

شامل يجمع اكبر قدر ممكن من لغات العرب ومفرداتها وألفاظها واستعمالاتها ، فإن هناك الكثير الكثير مما لم تحوه الاسفار والكتب المختصة بالعمل المعجمي حسبما عرفناه من نهج السيّد المصنف ، إذ استدرك ﷺ ، قسماً كبيراً وحظاً وافراً منها ، فحقّ بعد هذا أن يعدّ هذا الامام من مجدّدي اللغة ومطوّري العمل المعجمي للغة العربية .

الكتاب العزيز

أفرد السيّد المصنّف الكتابَ العزيز بالذكر بعد انتهائه من بيان الفصول اللغوية، وإحاطته بكلام العرب ولغاتها، وقد تقدم القول في بيان أهميّة هذا الإفراد وتسهيله التناول، وانه منهج جديد لم نعهد أحداً من اللغويين سبقه إليه.

أ ـ إنّ المؤلف لم يقتصر في منهجه على محض التفسير اللغويّ، ولم يقف عندما قاله الفراء والنحاس والزجاج وابن جني وغيرهم من أساطين اللغة، بل راح يعتني ببيان الوجه المراد من الآية، فَصَبَّ جُلَّ اهتمامه على التفاسير المعتبرة، وأخذ الزبدة منها، وانتخاب ما يراه هو رحمه الله أقرب إلى معنى الآية، فلذا يذكر تارة ما في تفسير الكشاف، وأخرى ما في تفسير أبي السعود، و و و...

● ففي الكتاب من مادة «بوأ» ذكر قوله تعالى: ﴿**إنّي أُريد أن تبوءَ باثمي وإثمك**﴾ **أي تتحمل إثم قتلي وإثمك الذي كان قبل قتلي، أو ترجع إلى الله بإثم قتلي وإثمك الذي من أجله لم يتقبل قربانك.**

والمراد بإرادة تحمل الإثم عقوبته؛ لأنّ المظلوم يريد عقاب الظالم، فلا يرِدُ «كيفَ جاز ان يريد معصية أخيه وكونَه في النار»؟

وهذا التفسير مأخوذ من كشاف الزمخشري بأدنى تفاوت[1].

---

(١) الكشاف ١: ٦٢٥.

• وأخذ من الزمخشري في نفس المادة تفسير قوله تعالى: ﴿ **والذين تبوّءوا الدار والإيمان** ﴾ اتخذوا المدينة والإيمان مباءةً وتمكنوا فيهما اشدّ تمكّن، على تنزيل الحال منزلة المكان، أو ضُمِّنَ التبوّءُ معنى اللزوم، أو تبوّءوا الدار وأخلصوا الإيمان، على حد:

علفتها تبناً وماءً بارداً

أو تبوّءوا دار الهجرة ودار الإيمان، فحذف المضاف من الثاني والمضاف إليه من الأوّل وعُوِّضَ عنه اللام، أو تسمّى المدينة بالإيمان لانها مظهره ومصيره[١].

• وصرّح في مادة «جيأ» بأخذه عن الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿ **فَأَجَاءها المخاضُ** ﴾ **ألجأها واضطرّها الطلق، قال جار الله: هو منقول من «جاء» إلّا أن استعماله قد تغير بعد النقل إلى معنى الإلجاء**[٢].

• وقال في مادة «قرأ»: ﴿ **ثلاثة قروء** ﴾ **قال الأصمعي: جاء هذا على غير قياس، والقياس وثلاثة اقرؤ، لأنّ القروء للجمع الكثير، ولا يجوز ان يقال ثلاثة فلوس، بل ثلاثة أفلس، فإذا كثرت فهي الفلوس.**

وأجيب بأن المراد ثلاثةٌ من القروء، أو لمّا كانت كل مطلّقة يلزمها الكثرة، فالقروء كثيرةٌ وإن كانت في القسمة ثلاثةً، أو هو من إيراد جمع الكثرة في مقام جمع القلّة بطريق الاتساع، فإن ايراد كُلٍّ من الجمعين مكان الآخر شائع ذائع.

والزمخشري في كشافه لم يذكر الا الوجه الأخير، فلم يقتصر السيّد المصنف على صنيعه، ورآه ـ والحق معه ـ ناقصاً، فجاء بالأوجه الثلاثة، وهي مذكورة في

---

(١) الكشاف ٤: ٥٠٤ ـ ٥٠٥.

(٢) الكشاف ٣: ١١.

كتاب الإملاء لأبي البقاء العكبري[١].

• وقال في مادة «ذنب»: **﴿ما تقدّم من ذنبك وما تاخّر﴾ جميع ما فرط منك ممّا تَعُدُّهُ ذنباً؛ فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين، أو ذنب أمتك بشفاعتك، وإضافته إليه للاتصال بينه وبينهم، أو ذنبك عند المشركين حيث دعوت إلى التوحيد فيما تقدّم وتأخّر.**

وهذه الوجوه التفسيرية مأخوذ بعضها بتلخيص من تفسير مجمع البيان[٢]، أو نراها موجودة في مجمع البحرين[٣] وأضاف الرأي الأول إليها، وقد ذهب السيّد إلى هذا التفسير لأنّه يمثّل الوجه الشيعي الإمامي الصحيح في تفسير هذه الأية الكريمة، لأن رسول الله ﷺ سيد البشر، معصوم، ليس له شيء من الذنوب، ولذلك احتِج إلى شرح هذه الآية المباركة، وهذا ما لم يصنعه اللغويون لأنّهم يفسرون الذنب طبق اللغة فقط دون ملاحظة المنسوب إليه هذا الذنب، وهو الرسول المطهر من الرجس والذنب.

• وقال في مادة «ردد» في تفسير قوله تعالى: **﴿ثمّ رُدُّوا إلى الله﴾ أي حكمه وجزائه، وفي الردّ إشارة إلى ان الروح كانت موجودة قبل البدن فتعلقت به زماناً ثمّ رُدّت إلى موضعها الاصلي من عالم الارواح بحكم: ﴿ارجعي إلى ربك﴾.**

وهذا التفسير مأخوذ معناه من التفسير الكبير للرازي[٤].

• وقال في نفس المادة في تفسير قوله تعالى: **﴿ونُرَدُّ على أعقابنا﴾، أَنُرْجَعُ إلى الشرك والكفر بإضلال المضلين، والتعبير عنه بالردّ على الاعقاب؛ لزيادة تقبيحه**

---

(١) املاء ما منّ به الرحمن ١: ٦٩.

(٢) مجمع البيان ٥: ١١٠ ـ ١١١.

(٣) مجمع البحرين ٢: ٥٩.

(٤) التفسير الكبير ١٣: ١٧.

بتصويره بصورة ما هو عَلَمٌ في القبح؛ اذكان إدباراً بعد الإقبال مع ما فيه من الاشارة إلى ان الكفر حالة قد نُبذت ظهرياً. ومثله: ﴿لا ترتدوا على ادباركم﴾ . وهذا التفسير مأخوذ من تفسير أبي السعود[(١)] .

هذا، والحقّ هو ان السيّد المصنف أكثر من الأخذ من الزمخشري في كشافه، والطبرسي في مجمع بيانه، والاعتماد عليهما، وإن أخذ عن غيرهما الكثير أيضاً، وأضاف هو من بُنيّات أفكاره وأبكارها، ما استقاه من تفاسير آل محمّد ﷺ .

وقد اعتنى السيّد المصنف أيضاً في خلال فصله لـ«الكتاب» بأراء أهل التأويل والباطن، فذكر شيئاً لا يستهان به من آرائهم وتفسيراتهم.

• ففي مادة «برأ» صرّح بالأخذ عن الغزالي، وذلك في تفسير قوله تعالى: **﴿هو الله الخالق البارئ المصوِّرُ﴾** . قال: **قال الغزالي:**

قد يُظَنّ أنَّ هذه الثلاثة مترادفة. راجعة إلى الخلق والاختراع، والأولى أن يقال: ما يخرج من العدم إلى الوجود يحتاج اوّلاً إلى التقدير، وثانياً إلى الايجاد على وفق التقدير، وثالثاً إلى التصوير والتزيين، كالبناء، يقدّره المهندس، ثمّ يبنيه الباني، ثمّ يزَيّنَهُ النقاش، فالله سبحانه خالقٌ من حيث أنّه مقدِّر، وبارئٌ من حيث إنه مُوجدٌ، ومصوِّرٌ من حيث إنه يرتب صور المخترعات أحسن ترتيب وَيزيّنها أكمل تزيين.

• وقال في مادة «فأد» في شرح قوله تعالى: **﴿التي تطلع على الافئدة﴾ تعلوها وتشتمل عليها، وتخصيصها بالذكر لما انّ الفؤاد الطف شيء في البدن واشدّه تألّماً بأدنى اذىً يمسّه، فكيف إذا علته نار جهنم وغشيته؛ لأنّه محل الكفر والعقائد الفاسدة والنيّات الخبيثة، فهو اشدّ تعذيباً من سائر الجسد.**

---

(١) تفسير أبي السعود ٣: ١٤٩.

وعند أهل التأويل: إذا كانت النار أمراً معنوياً فلا ريب انه لا يتألّم بها إلّا الفؤاد، الذي هو محل الادراكات والعقائد.

فلاحظ نقله لآرائهم وعنايته بها، مع أنّها قد لا تكون من اللغة في شيء. بل هي خلاف الظاهر قطعاً، وإلّا فكيف ساغ ان تكون النار معنوية غير مادية. ومثل هذه النقول تجدها متناثرة في الكتاب، يوردها السيّد في مناسباتها، فهو في الكتاب يفسّر المعنى اللغوي، ثمّ المعنى المراد من خلال آراء المفسّرين وعقائد الفرقة الحقة، كما أنّه يذكر آراء أهل الباطن والتأويل في تفسير بعض الآيات.

ب ـ وفي جانب ثانٍ لاحظنا عناية السيّد المصنف بالقراءات القرآنية، وإيراده بعض القراءات طبق المادة اللغوية المبحوث فيها الكتاب العزيز، وإن كانت قراءة المصحف اليوم لا تناسب وضعها في المادة المبحوث عنها.

• ففي الكتاب من مادة «ربأ» قال:

«اهتَزَّت وربَأَتْ»، هكذا قرأ أبو جعفر بالهمز في السورتين الحج وفُصِّلَت، أي ارتفعت؛ لأنّ النبت إذا دنا أن يظهر ارتفعت له الأرض.

فهنا نراه يذكر الآية الشريفة في «ربأ» بناء على قراءة من القراءات، ويشرحها بمعنى الارتفاع، وهي طبق قراءة المصحف ﴿**اهتزّت وربَتْ**﴾ فهي من المقصور «ربا» لا من المهموز «رَبَأ»، قال الراغب في مفرداته: ﴿**فإذا أنزلنا عليها الماء أهتزّت وربت**﴾ أي زادت زيادة المُتَرَبِّي.

• وفي مادة «رجأ» قال في قوله تعالى:

﴿قالوا أَرْجِئْهُ وأخاه﴾ أخِّر أمره وأَمر أخيه ولا تعجل بقتلهما، وعن الكلبي: احبسه وأخاه، وهو خلاف اللغة، إلّا أن يقال «حَبْسِ المرة نوعٌ من التأخير في أمره».

ففسر الآية من خلال قراءة «أرجئه» ولذلك جاء بها «رجأ» وفسَّرها من الإرجاء بمعنىٰ التأخير، مع انها في قراءة المصحف بترك الهمز «أَرْجِهِ» في اللسان: أرجأ الأمر: أخَّره، وترك الهمز لغة. وقال ابن السكيت: أرجأت الأمر وأرجيته: إذا أخَّرته. وقرئ: أرجه وأَرْجِئْهُ. فالآية على قراءة المصحف لابد أن تفسر في «رجا» المقصور(١).

• ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿ وآخرون مُرْجَؤون لامر الله ﴾ مؤخرون موقوفون لما يرد من الله فيهم من عذاب أو توبَة. وقراءة المصحف: ﴿ وآخرون مُرْجَوْن لامر الله ﴾.

• ومثل ذلك قوله تعالى:

﴿ ترجئُ من تشاء منهن وتؤوي إليك من تشاء ﴾ تؤخر من تشاء منهن وتضمّ اليك من تشاء، أي تترك مضاجعة من تشاء منهن وتضاجع من تشاء، أو تطلّق من تشاء وتمسك من تشاء، أو لا تقسم لأيّتهنّ شئت وتقسم لمن شئت، وكانﷺ يقسم بين أزواجه فابيح له ذلك، أو تترك تزويج من شئت من نساء أمّتك وتتزوج من تشاء، وكانﷺ إذا خطب امرأة لم يكن لغيره ان يخطبها حتّى يدعها.

• وفي مادة «نوأ» قال:

﴿ ونَأا بجانبه ﴾ قرأ أبو جعفر «وناءَ» كجاء، وهو إمّا من النوء بمعنى النهوض مستثقلاً، فيكون عبارة عن الاستكبار، كما يقال «شمخ بأنفه»، وإما مقلوب «نأى» أي بَعُدَ بنفسه عن شكر النعمة. فهي على

---

(١) انظر مادة «رجا» من اللسان.

قراءة المصحف وعلى القلب تكون من ماده «نأي»، وعلى معنى النهوض تكون من «نوأ» وعلى هذا التفسير والمعنى ذكرها السيّد المصنف في «نوأ».

وذكر القراءات كثير في فصل الكتاب، لكنّ الحقّ ان القراءات أكثر بكثير مما ذكره السيّد المصنف، وقد فاته أن يذكر الكثير منها، كما في مادة «فرأ» حيث قال: «وأمرٌ فريءٌ: عظيم؛ لغة في المعتل»، وهنا كان من الأنسب أن يذكر في الكتاب قوله تعالى ﴿**لقد جئتِ شيئاً فريئاً**﴾، فإنّ ابن حيوة قرأ بها في سورة مريم[١].

ج ـ وفي الكتاب من الطراز تظهر ميزة جميلة جدّاً، ومنهجية جديدة في تناول تفاسير «الآيات» التي تخصّ أهل البيت عليهم السلام.

دون الاقتصار على شرحها بمجرّد اللغة، بل يتناول المراد من الآية أو الآيات المباركة، طبق ما ورد عن السنّة الشريفة، وأقوال الأئمّة عليهم السلام، وذلك ما أغفلته كتب اللغة أو تغافلت عنه[٢].

• ففي الكتاب من مادة «نبأ» قال:

﴿**عمَّ يتساءَلون * عن النباءِ العظيم**﴾ هو القرآن؛ لإنبائه بالغيب، أو بناءِ البعث والقيامة، أو ما اختلفوا فيه من إثبات الصانع وصفاته وسائر آياته ونبوة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وفي اخبار أهل البيت هو عليّ عليه السلام، وفي ذلك يقول القائل:

---

(١) انظر معجم القراءات القرانية ٤: ٤٣.

(٢) يستثنى من ذلك مجمع البحرين الذي عنى عناية فائقة بذلك، لكنّه ليس معجماً لغويّاً، بل هو كتاب مختص موضوعه بغريب الكتاب والأثر.

هو النبأُ العظيم وفلك نوح　　　وباب الله وانقطع الخـطاب

وبكلٍّ من ذلك فُسِّرَ قوله تعالى : ﴿ **قل هو نَبَؤٌ عظيم** ﴾ ، أو هو هنا ما أنبأ به من قوله قبله ﴿ **قل انما أنا منذر ومـا مـن إله إلّا الله الواحـد القهار** ﴾ .

وهذا التفسير واردٌ عن أهل البيت عليهم السلام ، وموجود متناقل في كتب الفـريـقين ، وقد أنشد فيه الشعراء فأكثروا ، وقد ذكر السيّد المصنف قول الناشئ الصغير المتوفى ٣٦٥ ولم يَعْزُهُ لقائل لأنّ من المصادر القديمه ما ذكر هذا الشعر لعمرو بن العاص(١) ، ولم تذكر هذا التفسير كتب اللغة ، إخلالاً منها بما هو الحق اليقين ، ولكنّ الحقيقة لا تهتضم ، فإذا اهتضمت انتصرت لنفسها .

● وفي مادة « دبب » قال في الكتاب :

﴿ **وأخرجنا لهم دابةً من الأرض تكلّمهم** ﴾ هي من اشراط السـاعة ينشق لها الصفا فتخرج منه ، أو من المسجد الحرام ، أو من شعب جياد ، أو شعب أبي قبيس ، أو الطائف ، ليـلة الجـمعة ، والنـاس سائرون إلى منىٰ ، معها عصا موسى ، وخاتم سـليمان ، فـتضرب المؤمن بالعصا بين عينيه فتنكت نكتة بيضاء ، فتفشو تلك النكتة حتّى يضئ لها وجهه ، وتكتب بين عينيه « مؤمن » وتنكت الكافر بالخاتم في أنفه ، فتفشو النكتة حتّى يسودّ لها وجهه ، وتكتب بين عينيه « كافر » .

وروى عن عليّ عليه السلام : انها ليست بدابة لها ذنب ، ولكن لها لحية ، كأنه

---

(١) انظر الغدير ٤ : ٢٨ . ونُسب أيضاً في بعض المصادر إلى ابن الفارض .

يشير إلى أنّها رجل.

وعن ابن عباس: انها دابة من دواب الارض لها زغب وريش واربع قوائم.

وهذا المروي عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام غير موجود في كتب اللغة، وهو موجود في كتب التفسير الشيعية، وهذا المروي من ادلة الرجعة، ورجوع أمير المؤمنين عليه السلام عند ظهور الحجة عجل الله فرجه.

• وفي مادة «قلب» قال في الكتاب:

﴿ **وتقلّبك في الساجدين** ﴾ ترددك في تصفّح أحوال المتهجدين من أصحابك، روى أنه لما نسخ فرض التهجّد طاف صلى الله عليه وآله وسلم على بيوت أصحابه يتصفح ما هم عليه، فوجدها كبيوت الزنابير ذكراً وتلاوة.

أو تصرّفك في المصلّين بالقيام والركوع والسجود إذا أقمتهم.

أو تنقل روحك من ساجد إلى ساجدٍ؛ لقوله عليه السلام: «**لم ازل انتقل من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات**».

وهذا الرأي الأخير، هو الذي عليه شيعة آل محمّد أخذاً عن ائمتهم، وهو معنى تواتر عندهم في الروايات والادعية والزيارات، مثل ما ورد في زيارات الحسين عليه السلام: اشهد أنك كنت نوراً في الاصلاب الشامخة والارحام المطهرة، لم تنجّسك الجاهلية بأنجاسها، ولم تلبسك من مدلهمات ثيابها.

وقد استدل الامامية بهذه الآية والاحاديث الواردة في شأنها، على طهارة آباء وامهات النبيّ والأئمّة، من الرجس والفواحش والزنا والكفر والشرك، وانهم كانوا جميعاً مسلمين مؤمنين، خلافاً لما ذهَبَ إليه مَن الرّشد في خلافهم من كُفر عبدالله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى طالب والد عليّ عليه السلام، وغيرهما من آبائهما الكرام.

• وفي مادة «شهد» قال في الكتاب:

﴿ **أفمن كان على بينة من ربّه ويتلوه شاهدٌ منه** ﴾ المراد بـ «من كان» محمّد ﷺ، والبينة: القرآن، ويتلوه شاهد من الله هو جبرئيل؛ نزل بأمر الله، أو شاهد من محمّد هو لسانه، أو شاهد هو بعض محمّد ﷺ هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام .... إلى آخر ما قاله في تفسيرها.

وهذا الوجه الأخير هو الذي عليه ائمة أهل البيت عليهم السلام، وهو المروي عنهم بلا خلاف، وقد رواه الأعلام من أبناء العامة في كتبهم وتفاسيرهم ومجاميعهم الحديثية، لكن كتب اللغة لم تذكر ذلك، لما أسّسه الاولون، فتلاقفه الآخرون، غافلين أو متغافلين عما ورد في شان آل محمّد من الآيات الكريمة.

• وفي مادة «عهد» قال في الكتاب:

﴿ **قال لا ينال عهدي الظالمين** ﴾ هو العهد بالامامة المطلوبة، أي من كان ظالماً من ذريتك لا يناله عهدي إليه بها، وانما ينال من ليس بظالم، وهذا ليس ردّاً لدعوته عليه السلام بل إجابةٌ لها، وإسعافٌ لطلبته بأبلغ معنىً، وذلك انه طلب الامامة لأولاده المؤمنين لا محالةَ؛ لعلمه بأنّها لا تصلح للكفرة والظلمة، فأجيب بانها لا تتعداهم إلى غيرهم ،كما إذا قيل لمن اشرف على الموت: أوصِ لابنك بشيء، فيقول: لا يرث مني اجنبي، أي كل ما يبقى منّي فهو لابني، فكيف أوصي لهم بشيءٍ.

وفيه دليل على عصمة الأنبياء، وعدم صلاحية الظالم للإمامة.

انتهى.

وهذا الذي ذكره السيّد المصنف هو خلاصة راي الإمامية في الآية الشريفة، وجماع ما أتى عن أهل البيت في تفسيرها، وفي استدلالهم بها على وجوب عصمة الإمام، وأنّ من تلبس بالظلم ولو آناً ما فإنّه لا يصلح للإمامة ولا يناله العهد.

ففي الكافي مثلاً، بسنده عن الرضاعليه السلام في حديث طويل، قال: فقال تعالى: **﴿اني جاعلك للناس اماماً﴾** فقال الخليل عليه السلام سروراً بها **﴿ومن ذريتي﴾**، قال الله تبارك وتعالى: **﴿لا ينال عهدي الظالمين﴾** فأبطلت هذه الآية إمامة كل ظالم إلى يوم القيامة(١).

• وفي مادة «كثر» قال في الكتاب:

> **﴿إنا اعطيناك الكوثر﴾** هو الكثير من الخير، أو نهر في الجنة لا يظمأ من شرب منه ابداً، أو نهر فيها تتفجر منه الانهار، أو نهر فيها أعطاه الله نبيه صلى الله عليه وآله وسلم عوضاً عن ابنه، أو حوضه الذي ترد عليه امته يوم القيامة، أو النبوة، أو الكتاب، أو الشفاعة، أو كثرة الأصحاب والاتباع، أو كثرة النسل والذرية؛ فقد ظهرت الكثرة في نسله من ولد ابنته فاطمة عليها السلام، حتّى لا يحصى عددهم، واتصل إلى يوم القيامة مددهم، وكُلٌّ داخلٌ في الخير الكثير.

فشرحه للآيه بكثر النسل والذرية يوافق ما عن أهل البيت خصوصاً بملاحظة تعبير قريش إياه بانه أبتر لا عقب له، فعوّضه الله بالذرية من الزهراء عليها السلام، وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «**كل نسب وسبب منقطع إلى يوم القيامة الا نسبي وسببي**». وهذا التفسير موافق للغة والاحاديث وشان النزول. وقد اغفلته كتب اللغة، مقتصرة على ذكر باقي

---

(١) الكافي ١: ١٩٩. وانظر الكافي ٢: ٦٠٠ كذلك.

المعاني.

• وفي مادة «عبس» قال في الكتاب:

﴿عبس وتولى﴾ ذهب اكثر المفسرين على أنّ الذي عبس هو الرسول ﷺ، والأعمى هو ابن ام مكتوم، وذلك أنه اتى النبيّ ﷺ وعنده صناديد قريش يدعوهم إلى الإسلام، فقال: يا رسول الله أقرئني وعلّمني مما علّمك الله، وكرّر ذلك وهو لا يعلم شغله بالقوم، فكره النبيّ ﷺ قَطْعَهُ لكلامه، وعبس وأعرض عنه، فنزلت.

وقيل: انها نزلت في رجل من بني امية كان عند النبي ﷺ، فجاء ابن ام مكتوم، فلما رآه تقذّر منه وعبس وأعرض بوجهه عنه، فحكى الله سبحانه ذلك وأنكر عليه.

والتفسير الاول هو ما اطبقت عليه تفاسير العامة، والثاني ما اطبقت عليه تفاسير الإمامية، وقد روي عن الصادق عليه السلام ان الآية نزلت في رجل من بني امية كان عند النبيّ فجاء ابن ام مكتوم فلما رآه تقذر منه وجمع نفسه وعبس وأعرَض بوجهه عنه، فحكى الله سبحانه ذلك وأنكر عليه[(١)].

فقد ذكر السيّد الرأي الصائب لأهل البيت عليهم السلام، آخذاً العبارة من حديث جعفر بن محمّد الصادق عليهما السلام، في حين ان الكتب اللغوية لم تتطرق إلى هذا التفسير ولا أشارت إليه.

---

(١) انظر مجمع البيان ٥: ٤٣٧.

د ـ وتظهر إلى جانب هذه الميزات المذكورة ميزة أخرى، وهي تدقيقه في تفسير بعض الآيات التي أشكل تفسيرها، وطرحه رأيه هو مستنداً إلى ما عنده من ادلّة وشواهد.

ففي مادة «لألأ» ذكر رأياً انفرد به من بين المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿**يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان**﴾، حيث ذكر الآراء المطروحة في تفسير الآية الكريمة، ثمّ لم يرتض ذلك حتّى طرح رأيه الذي حققه هو بنفسه رحمه الله، قال:

> ﴿**يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان**﴾ أي من البحرين الملح والعذب، قالوا: نسبة خروجهما إلى البحرين ـ مع أنهما لا يخرجان إلّا من الملح ـ لأنهما انما يخرجان من ملتقى الملح والعذب، أو لأنّهما لمّا التقيا وصارا كالشيء الواحد صحّ نسبته إليهما، وقيل هو على حذف المضاف، أي من أحدهما[١].
>
> والحقّ أنّ اللؤلؤ يخرج من البحر الملح، ومن الأمكنة التي فيها عيون عذبة في مواضع من البحر الملح، كما شوهد، ويؤيّده قوله تعالى: ﴿**ومن كلٍّ تأكلون لحماً طريّاً وتستخرجون حلية تلبسونها**﴾.
>
> بل قال يحيى بن ماسويه في كتاب الجواهر: مغاصُ الصين في الماء العذبِ في خَوْر الصين، وهو مغاص كبيرٌ يخرجُ منه متاع كثير، ويقع فيه اللؤلؤ الكبار. فلا حاجة إلى هذه التكلّفات.

---

(١) هذه الآراء الثلاثة، ذكر الزمخشري في كشّافه الاثنين الأولين منها انظر الكشاف ٤: ٤٤٥ ـ ٤٤٦، وذكرهما الطبرسي أيضاً في ممع البيان ٥: ٢٠١. وأمّا الرأي الأخير فهو راي أبي عليّ الفارسي كما في تفسير القرطبي ١٦: ٢٩.

وهنا تظهر عبقرية السيّد المصنف ، وضلوعه في علم التفسير ، غير مقتصر على مجرّد النقل دون التحقيق والتدقيق ، بل جامعاً بين النقل والتحقيق ، والمعنى اللغوي والمرويّ ، مع عنايته بالقراءات وجمعه لأقوال المفسرين حتّى أهل التاويل والباطن منهم ، ومع كل ذلك كان رحمه الله يتحف كل ذلك بارائه القيمة وتحقيقاته الرشيقة التي ينفرد بها ، معرضاً عن التكلف والابعاد في التفسير ، مع وجود حقائق ملموسة على صحة ما يذهب إليه .

الأثر

كان النزاع محتدماً منذ أقدم العصور بين اللغويين والنحويين في صحّة الاحتجاج بالحديث النبوي، وعدم صحّته، وذهب بعضهم إلى عدم صحة الاحتجاج به، معللّين ذلك بأنّ الرواة ربّما نقلوا بالمعنى، ومنهم رواة أعاجم مضافاً إلى أنّ منهم اللحّانين، إلى غير هذه الوجوه ممّا حاول المعلّلون لعدم الاحتجاج بالحديث النبوي التمسّك به.

وكان أوّل من أثار هذه الزوبعة، هو سيبويه الذي لم يحتج في كتابه «الكتاب» بالحديث النبوي، بل لم نجد في فهرست أحاديث كتابه الضخم إلا سبعة أحاديث نبوية، وقد أثّرت عظمة هذا الكتاب على اللاحقين فراحوا يتّبعون أثره ويصطنِعُون المعاذير لسيبويه والتبريرات لصنيعه ذاك.

وادعى ابن الضائع الأندلسي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ أنّ أئمة المصرين البصرة والكوفة لم يحتجوا بشيء من الحديث النبوي.

قال الدكتور مهدي المخزومي: «أما الحديث فلم يجوّز اللغويون والنحاة الأوّلون كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه من البصريين، وكالكسائي والفراء وغيرهما

من الكوفيين الاستشهاد به »[١].

وسواء كانت هذه النقول صحيحةً على إطلاقها، أم كان ابن الضائع وأبو حيّان هُما المدَّعيين لها لحاجتهم إلى ردّ ابن مالك الذي اطلق الاحتجاج بالحديث، فإن مما لا شك فيه أنّ بعض اللغويين والنحاة لم يكونوا يحتجون بالحديث النبوي الشريف؛ وإذا ذكروه فعلى وجه التبرّك والاستظهار، فكان ذلك من أكبر الخلل عندهم[٢].

وقد سارت اللغة عكس التيار الذي أراده ذلك البعض، فيتصدى لهم الأئمّة في اللغة والنحو، وفتحوا باب الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكان على رأسهم فى زمن بروز هذه الدعوى ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢هـ حيث اعتمد الحديث النبوي أصلاً من أصول اللّغة والنحو.

وذكر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٧ هـ أن كثيراً من الأئمّة قبل ابن مالك كانوا يعتمدون الحديث بلا تردّد، وعدّ منهم ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) والجوهري (ت ٣٩٨ هـ)، وابن سِيدة (ت ٤٥٨هـ) والسهيلي (ت ٥٨١ هـ) وابن بري (ت ٥٨٢ هـ) وابن خروف (ت ٦٠٩ هـ)، وقال: إنّ أحداً من علماء العربية لم يخالف ذلك الا ابا حيان وابن الضائع وتابعهما من بعد جلال الدين السيوطي[٣].

وفي عسر هذا المخاض، لم نجد لهم كلاماً واضحاً صريحاً في مدى الاحتجاج بكلام أئمّة أهل البيت عليهم السلام، سوى ما ذهب إليه الرضي الاستراباذي المتوفّى سنة

---

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي: ٧٩. للدكتور المخزومي.

(٢) انظر كتاب مدرسة الكوفة: ٥٨. للمخزومي.

(٣) انظر الاستشهاد بالحديث في اللغة: مقال لمحمد الخضر حسين، مجلة مجمع اللغة العربية ٣: ١٩٩.

٦٨٦هـ بعد فراغه عن الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف، حيث ذهب إلى الاحتجاج والاستدلال بكلام أهل البيت عليهم السلام.

قال الدكتور محمد ضاري حمادي: وتميّز الرضيّ بأمر آخر، هو الأخذ بكلام أهل البيت عليهم السلام حجّة لا تشكيك فيها من حيث الفصاحة والسلامة اللغوية.

وفي ذلك يقول البغدادي (المتوفى سنة ١٠٩٣هـ): وأما الاستدلال بحديث النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فقد جوّزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك، وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت عليهم السلام (١).

وهذا ما جعل يوهان فك يقول: وتوسع الاسترابادي -الذي كتب حوالي سنة ٦٨٣ هـ شرحه على متن الكافية لابن الحاجب- في صحة الاستشهاد في أمور اللغة حتّى بأهل البيت، وبهذا طرأ على العربية تحوّلٌ حاسم (٢).

وبذل الشيخ الطريحي المتوفى سنة ١٠٨٥هـ جهوداً لا يُستهان بها في كتابه «مجمع البحرين» في ذكر غريب كلام الأئمّة:، فذكر من كلماتهم وأحاديثهم ما لا يستهان به، لكنّه والحقّ يقال لم يتم منهجه ذلك، إذ كان رحمه الله نوى أن يذكر كلّ أوجُلّ الغريب في كلمات الأئمّة عليهم السلام، كما نقل لنا ذلك عن معاصريه عنه شفاهاً لكنّه لم يسر على ذلك المنهج إلّا بمقدار قليلٍ نسبةً إلى ضخامة المرويّ المعتبر عنهم عليهم السلام.

---

(١) خزانة الادب ١: ٩.

(٢) العربية ليوهان فك: ٢٢٧. وانظر الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية للدكتور محمد ضاري حمادى: ٣٣٩.

وفي هذا المسار يبرز السيّد عليّ خان المدني لغويّاً فذّاً، يدفع بعجلة هذا المسلك إلى الأمام. فهو ـ بعد الفراغ عن حجية الكتاب ـ يعقد «الأثر» ليذكر فيه الأحاديث النبويّة، وكلام أئمّة أهل البيت المعصومين عليهم السلام، فهم أرباب الفصاحة والبلاغة ومنابع الحكمة، ولباب قريش.

ولعلّ من التجني على اللغة أن يترك فيها الاستدلال بفصاحة مثل الإمام عليّ والحسن والحسين وسيد الساجدين زين العابدين، والباقر والصادق ـ وباقي الأئمّة الاثني عشر، وهم أبناء الوحي والتنزيل، وأبناء الرسول الذي هو أفصح من نطق بالضاد ـ ويستشهد ويستدل بكلام من عُرفوا بالوضع والافتعال اللغوي، كابان بن عبدالحميد اللاحقي(١)، ومن عُرفوا بالأعجمية كأبي عطاء السندي(٢)، ومن عرفوا بالافتعال اللغوي والأعجمية معاً كخلف الأحمر(٣).

وحسبك أنهم يستدلون في اللغة بمثل ما فعله سيبويه حيث قال: «وحدثنا من يوثق به أنّ بعض العرب قيل له ...»(٤).

أو ما نقله عن الخليل «انه سمع أعرابيّاً يقول ...»(٥).

أو مثل قوله «وحدثني من لا أتّهم، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنّه سمع عربيّاً يتكلّم ...»(٦)، وغير ذلك مما تجده مبثوثاً في كتب اللغة جميعاً.

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١ : ١١٣. وخزانة الادب ١ : ٤٥٧.

(٢) انظر خزانة الادب ٤ : ١٧٠.

(٣) انظر المعارف لابن قتيبة ١ : ٥٤٤. وقد احتج به سيبويه في كتابه.

(٤) الكتاب لسيبويه ١ : ٢٥٥.

(٥) الكتاب لسيبويه ١ : ٢٧٩.

(٦) الكتاب ١ : ٤٧٥. طبعة بولاق.

فمن هو «الذي يوثق به» ؟.

«ومن هو الأعرابي» ؟.

ومن هو «من لا أتّهم» ؟.

ومن هو «الرجل من اهل المدينة» ؟ و و و.

إن صنيعهم ذاك ليعدّ حقّاً تضييعاً للغة العربية وأصولها، فإن مثل خطب وكلمات ورسائل وكتب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ثابتة النقل صحيحة في مصادر المسلمين، ومثل كلمات الإمام الحسن بن عليّ وخطبه عند خلافته وعند الصلح وبعده ممّا نقل نقلاً يكاد يكون متواتراً، لا يمكن اغفاله، ومثله القول في خطب وكلمات الإمام الحسين بن عليّ قبل خروجه من المدينة المنوّرة وبعدها عند مكّة، وفي طريقه إلى كربلاء، وفي عرصة كربلاء، كل تلك الجواهر اللغوية ثابتة صحيحة مبثوثة في امهات مصادر المسلمين فما هو المسوّغ لإغفالها ؟!

وحسبك من ذلك قوله عليه السلام قبيل خروجه من مكّة في خطبة له «**كأني بأوصالي هذه تقطعها عسلان الفلا بين النواويس وكربلا**»(١)، حيث تكلم عليه السلام بكلمة «عسلان» بمعنى «ذؤبان الفلا».

وقول اخته وشقيقته عقيلة آل ابى طالب، ربيبة بيت الفصاحة والبلاغة، زينب بنت عليّ عليه السلام، حيث قالت عليها السلام في خطبتها عند يزيد: **فهذه الايدي تنطف من دمائنا، وهذه الافواه تتحلب من لحومنا، وتلك الجثث الزواكي يعتامها عسلان الفلوات**...(٢)

---

(١) منبر الاحزان: ٢٩، شرح الاخبار ٣: ١٤٦، ذوب النضار: ٣٠.

(٢) بلاغات النساء لابن طينور: ٢٢.

ولا تجد هذا الجمع في كتاب من كتب اللغة العربية ومعاجمها، وفي مقابل ذلك تراهم ينقلون كل شاردة وواردة تكلم بها من لا تعرف فصاحته ولا السند إلى كلامه، وينقلون الشواهد الشعرية التي لا تغرى لقائل ولا يُعرف لها صاحب، كنقلهم كلمة الخنبشار حيث انشد على البديهة فيها:

لقد عقدت محبتها بقلبي كما عقد الحليب الخنبشارُ(١)

وكانشادهم البيت:

إن اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها

واثبتا في الأول لغة الخنبشار، وبالثاني لغة البناء في «اباها» وشاع ذلك وذاع هذا في كتب اللغة والنحو. ولو أردنا الاستقصاء في استعراض مثل هذه الشواهد في اللغة والنحو لطال بنا المقام.

والذي نستخلصه من كل ما قدّمنا، هو صحة ما تكلم به الأئمّة بل ضرورة التمسك بالصادر عنهم، في إغناء اللغة العربية وعلومها أجمع، ولذلك نحى السيّد المصنف هذا المنحى، واستدل بكلام النبيّ والأئمّة عليهم السلام، وأكثر من كلمات وخطب أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، والصحيفة السجادية الصحيحة الاسناد إلى الإمام عليّ بن الحسين عليه السلام، كما اكثر من الاستدلال والاستشهاد بزيارات وأدعية أهل البيت عليهم السلام.

والذي أغنى هذا الجانب عند السيّد المصنف في طرازه، هو تأليفهُ لهذا الكتاب بعد فراغه من شرح الصحيفة السجادية المباركة، مما يعني أنّه كان مستحضراً عيون لغاتها وفصاح كلماتها، ولذلك أكثر من ذكر النصوص عنها في فصل «الأثر».

فالسيّد المصنف إذن، أفرد الأثر تسهيلاً للتناول، وذكر الحديث النبوي وسائر

---

(١) انظر نفح الطيب ٤: ٨٢.

الآثار، صابّاً مزيد العناية على كلام الأئمّةعليهم السلام وادعيتهم وزياراتهم، وهذه أهمّ ميزة يمكن ملاحظتها هنا، ويضاف إلى ذلك أخذه كتب غريب الأثر، وعرضه للوجوه المحتملة في شرح الأثر إن وجدت بعبارة سلسلة مختصرة، منقّحاً المراد منها.

وإليك نماذج مما جاء به من كلمات الأئمّةعليهم السلام

• ففي الأثر من مادة «بدأ» قال: «**إنما فرق بينهم مادئُ طِيَنِهِم**» **جمع مَبْدأ، بمعنى السبب والعلة، وهو إشارة إلى السبب الماديّ، لاختلاف الناس في الصور والاخلاق؛ إذ كانت طينهم ـ وهي جمع طينة ـ مجموعة من حزن الارض وسهلها، وعذبها وسبخها.**

وقيل: هي كناية عن النفوس المدبرة للابدان، فالمبادئ النفوسُ، والطيَنُ الابدان، وهو إشارة إلى اختلاف ماهيات النفوس في الزكاء والخبث والعفة والفجور إلى غير ذلك.

وقد أخذ السيّد المصنف هذا الأثر من كلمات مَن كَلامُهُ دون كلام الخالق وفوق كلام المخلوق، وهو في نهج البلاغة من كلام لهعليه السلام في ذكر علة اختلاف الناس[1].

• وفي نفس المادة ذكر أثراً أخذه من كتاب الكافي للكليني حيث روى عن الصادقعليه السلام خطبة لأمير المؤمنينعليه السلام خطبها يوم الجمعة، وفيها قوله في توحيد الله وعظمته «**اوصيكم عباد الله وأوصي نفسي بتقوى الله الذي ابتدأ بدءَ الأمور بيده**»[2]، حيث أخذ السيّد هذا المقطع منها (ابتدأ بَدْءَ الامور بيده) فقال: أي أحدث أوائل الأمور بقدرته[3].

• وفي نفس المادة أخذ قول أمير المؤمنينعليه السلام «**سبق الابتداءَ أَزَلُهُ**» **فقال**: أي

---

(١) نهج البلاغة ٢: ٢٥٥/ الخطبة ٢٢٩.

(٢) الكافي ٨: ١٧٤.

(٣) انظر مجمع البحرين ١: ٧.

سَبَق عَدَمُ أوّليته وابتدائه، ابتداءَ وُجودِ مالَهُ وجود من الممكنات، لأنّ الأزل عبارة عن عدم الاوّليّة والابتداء.

وهذا الكلام مأخوذ من خطبة له عليه السلام في التوحيد، وهي خطبة تجمع من أصول العلم ما لا تجمعه خطبة غيرها. وفيها قوله عليه السلام في توحيد الله: «**سبقَ الاوقات كونُهُ، والعَدَمَ وجودُهُ والابتداءَ أَزَلُهُ**»[١]، فاخذ منها «سبق الابتداء ازله» وشرحها أحسن شرح، ربما لا يوجد في كتاب آخر.

• وفي نفس المادة، أخذ أثراً من خطبة الأشباح التي خطبها أمير المؤمنين عليه السلام حين سأله سائل أن يصف الله عزّوجلّ حتّى كأنه يراه عياناً، فقال عليه السلام في ضمنها: «**بدايا خلق أحكم صُنْعها**»[٢]، أخذ السيّد هذا المقطع من الخطبة فقال: جمعُ بديئة بالهمز ـكخطيئة وخطايا ـ بمعنى عجيبة، أي عجائب مخلوقات أتقن صنعها.

• وفي مادة «برأ» وفي حديث عليّ عليه السلام: «**ألا وإنّه سيأمركم بسبّي والبراءة مني، فاما السبّ فسبوني فإنه لي زكاة ولكم نجاة، وأما البراءة فلا تتبرءوا مني، فإنّي ولدت على الفطرة وسبقت إلى الإيمان والهجرة**»[٣].

الضمير لمعاوية بن أبي سفيان، أو لزياد بن أبيه، أو للمغيرة بن شعبة، أو للحجّاج ... ثمّ شرح الحديث شرحاً وافياً، مبيّناً وجه نهيه عليه السلام عن البراءة منه، وتجويزه السبّ له، ثمّ ذكرَ وَجْهَي تعليل الإمام عليه السلام فاوعب واختصر بما قد لا يوجد مثله في كتب اللغة.

• وفي نفس المادة أخذ قول أمير المؤمنين عليه السلام عند لقائه اهل الشام: «**أيّها**

---

(١) نهج البلاغة ٢: ١٤٣/ الخطبة ١٨١.

(٢) نهج البلاغة ١: ١٦٥/ الخطبة ٨٧.

(٣) نهج البلاغة ١: ١٠١/ الخطبة ٥٦.

المؤمنون، إنّه مَن رأى عدواناً يعمل به ومنكراً يدعى إليه فأنكره بقلبه فقد سلم وبرئَ...»[١]، فقال: أي سَلِم من عذاب الله وبرئ من مشاركتهم فيه، لِما وردَ انّ الراضي بفعل قوم كالداخل معهم فيه، من حيث اشتراكهم في الرضا به.

• وفي مادة «جسأ» أخذ مقطعاً من الصحيفة السجادية في دعاء ختم القرآن، وهو قوله عليه السلام: (**وسهَّلْتَ جواسئَ ألسنتنا بحسن عبارته**)[٢] **فشرحه قائلاً**: يريد **بجُسُوء الالسنة توقّفها، وعدم انطلاقها، قال الجاحظ: اللسان إذا أكثَرْتَ تقليبه لانَ ورقّ، وإذا أطلت إسكاته جَسَأ وغَلُظَ.**

وهذا الشرح لباب ما شرح به هذه الفقرة في رياض السالكين حيث قال: وسَهُل الشيء بضم العين سهولة: لانَ، وسهّله تسهيلاً ليّنه.

والجواسئ: جمعُ جاسئ؛ فاعلٌ من جَسَأ يجسُؤُ ـ من باب منع ـ جُسُوءاً، بالضم: إذا يبس وصلب وغلظ، واضافتها إلى الألسنة من باب إضافة الصفة إلى الموصوف، أي ليَّنتَ ما يبس وصلب من السنتنا بحسن عبارته، والمراد بجسوء الالسن تلعثمها وعدم انطلاقها، وبتسهيلها بحسن عبارته تمرينها وتثقيفها به.

قال الجاحظ في كتاب البيان والتبيين: اللسان إذا أكثرتَ تقليبه رقّ ولان، وإذا أطلتَ إسكاته جَسَأ وغلظ. وقال حكيمٌ: إن اللسان إذا اكثرت حركته رقّت عَذَبَتُهُ[٣]... وهذا ما قلناه من أنّه استفاد في الأثر من الطراز من خلال شرحه للصحيفة السجادية المباركة.

• وفي مادة «حلأ» أخذ مقطعاً من الزيارة الرجبية التي يزار بها أمير المؤمنين

---

(١) نهج البلاغة ٤: ٢٤٣/٣٧٣، أخذاً عن الطبري في تاريخه ٥: ١٦٣.

(٢) الصحيفه السجادية، الدعاء: ٤٢.

(٣) رياض السالكين ٥: ٤١٩ ـ ٤٢٠.

وسائر المشاهد المشرفة في شهر رجب، والتى رويت عن أبي القاسم الحسين بن روح، وفيها: «**غيرَ محلّئين عن ورد**»[١]، قال السيّد في شرحها: **غير مطرودين عنه**[٢].

• وفي مادة «خبأ» نقل عن نهج البلاغة قول أمير المؤمنين عليه السلام: **المسالمةُ خَبْءُ العيوب**[٣]، وقال: **أي مسالمة الرجل الناس توجب ستر معايبه لسكوتهم عنه، كما قيل: من سالم الناس سلم منهم**.

• وقال في نفس المادة: وفي الدعاء (**أو مخبأة من المخابئ**)[٤] **هي موضع الخَبْء، كمَدْرَسة ومدارس**. وهذا النص مأخوذ من دعاء الجوشن الصغير الذي دعا به الإمام موسى الكاظم حين اهلك الله موسى الهادي العباسي حين أراد بالإمام شراً.

• وفي مادة «دوأ» قال: وفي حديث عليّ عليه السلام (**قد مَلَّت الأطبّاء هذا الداء الدويَّ**)[٥]، **هو من باب ظِلٍّ ظليل، وداهيةٍ دهياءَ، غيرَ أنّ الدَويَّ هنا فَعيلٌ من الدَوَى مقصوراً، وهو المرضُ أيضاً، يقال: دَويَ يَدْوىَ ـ كرضيَ يرضَى ـ فهو دَوِيٌّ كـرَضِيّ، والغرض المبالغة في الوصف، وعنَى بالداء ما مُني به من مخالفة أصحابه لأمره**.

• وفي مادة «ذرأ» ذكر في الاثر (**من شرّ ما ذَرَأ ومن شرِّ ما برَأ**) **أي بثّه في الأرض واوجدَهُ بريئاً من التفاوت**. وهذا المقطع من الأثر مذكور في كتب الامامية عن الباقر أو

---

(١) مصباح المتهجد: ٧٥٦.

(٢) انظر مجمع البحرين ١: ١٠٧.

(٣) نهج البلاغة نسخة حجرية مطبوعة في زمان ناصر الدين شاه: ٢٦٨.

(٤) مهج الدعوات: ٢٢٢ «دعاء الجوشن الصغير».

(٥) نهج البلاغة ١: ٢٣٤/ الخطبة ١١٧. وفيه «**قد ملت أطبّاء هذا الداء الدويّ**».

الصادق عليه السلام. كما في الكافي[١] والفقيه[٢] والتهذيب[٣] ومكارم الاخلاق[٤]، وذلك في ضمن كلمات من «قرأهن لم تصبه عقرب ولا هامة حتّى يصبح»، كما أنه مذكور عن أبي الحسن الكاظم عليه السلام حين قال: إذا امسيت فنظرت إلى الشمس في غروب وادبار فقل: بسم الله ... الدعاء وفيه المقطع المذكور، كما في الكافي[٥] والمحاسن[٦].

ومهما يكن من شيء، فإنّ الآثار المزبورة لم تذكر شروحها في كتب الأثر وغريبه، ذكرها السيّد المصنف وشرحها، عناية منه بكلمات الأئمّة وأقوالهم.

• وذكر في مادة «رزأ» ذكر قولاً لأمير المؤمنين ـ رواه الكليني في الكافي ـ[٧] من خطبة له عليه السلام لمّا ولّي، حيث صعد المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثمّ قال: **إني والله لا أرزَؤُكم من فيئكم درهماً... الخ**، فأخذ السيّد المصنف هذا القول وقال: **لا أنقص منه شيئاً، ولا درهماً**، وعين هذا الشرح ذكره الطريحي في مجمع البحرين[٨] من قبله.

• وأخذ في الأثر من مادة «ضبأ» قول الإمام السجاد عليه السلام في الدعاء التاسع والاربعين من صحيفته ـ وهو دعاؤه عليه السلام في دفاع كيد الأعداء وردّ بأسهم ـ أخذ قوله

---

(١) الكافي ٢: ٥٧١.

(٢) الفقيه ١: ٤٧١.

(٣) التهذيب ٢: ١١٧.

(٤) مكارم الأخلاق: ٢٩٠.

(٥) الكافي ٢: ٥٣٢.

(٦) المحاسن ٢: ٣٦٩.

(٧) الكافي ٨: ١٨٢/٢٠٤.

(٨) مجمع البحرين ١: ١٨٣.

«**وأضبأ إليَّ إضباءَ السَّبُع لطريدته**» من جملة قوله عليه السلام: «**وكم من باغ بغاني بمكائده، ونَصَبَ لي شركَ مصائده، ووكّل بي تَفَقُّدَ رعايته، وأضبأ إليّ إضباء السبع لطريدته**»، أخذ ذلك المقطع وشرحه قائلاً: **أي اختبأ ليختلني كاختباء السبع ليختل طريدته**، وعدّاه بـ «إلى» لتضمينه معنى القصد، أي قَصَدَ إليَّ، أو هي بمعنى اللام، نحو «الأمرُ إليك».

وشرحه لهذه الفقرة هنا أمتن وأتمّ بكثير من شرحه لها في رياض السالكين، حيث اقتصر هناك على قوله: ضَبَأ يَضْبَأ -من باب منع مهموز اللام- ضَبْأً وضُبُوءاً: لصق بالأرض يستتر بها ليختل، كأَضْبَأَ إضباءً، وباللغتين وردت الرواية في الدعاء، والسبع -بفتح السين وضم الباء وتكسر- كل ذي ناب يعدو به ويفترس، كالأسد والذئب والفهد والنمر، والطريدة: فعيلة بمعنى مفعولة، من طردتُ الصيد طرداً، من باب قتل، إذا أثرته واخرجته من مكانه، والاسم الطَّرَد بفتحتين(١)... الخ، وهذا يؤكد ما قلناه من أنّ عمله في الصحيفة وشرحها أثرى عنده اللغة -وخصوصاً الأثر- بشكل كبير في تأليفه الطراز.

• وفي مادة «ضوأ» قال: وفي حديث عليّ عليه السلام: «**وإني مِن أَحمدَ بمنزلة الضوء من الضوء**»: **قيل يشير إلى أن كمالات نفسه المقدسة مقتبسة من كمالات نفس النبي؛ كشعلة مصباح اقْتُبست من شعلة مصباح أكبر، على ما جرت به العادة والعرف في تمثيل النفوس المقدسة والعلوم الإلهية بالاضواء والأنوار**.

وكلام أمير المؤمنين هذا موجود في أقدم المصادر وأوثقها كأمالي الصدوق(٢)

---

(١) رياض السالكين ٧: ٢٧١.

(٢) أمالي الصدوق: ٦٠٤.

وعلل الشرايع[١] ومعاني الأخبار[٢] ونهج البلاغة[٣]، ولم يتناوله اللغويون بالشرح، مع أنه من فصيح الكلام وبليغه، ومما يحتاج إلى بيان، وذلك ما فعله السيّد المصنف دون غيره من اللغويين، على أنّ هذا الشرح قد سبقه إليه المولى محمد صالح المازندراني المتوفى ١٠٨١ هـ في شرحه على أصول الكافي والروضة[٤].

● وفي مادة «طفأ» ذكر في الأثر ما رواه الصدوق في الفقيه[٥]، والشيخ الطوسي في التهذيب[٦]، من قول رسول الله ﷺ «**ما من صلاة يحضر وقتها الا نادى ملك بين يدي الناس: أيّها الناس، قوموا إلى نيرانكم التي أوقدتموها على ظهوركم فأطفِئُوها بصلاتكم**». فاخذ السيّد المصنف قوله «**قوموا إلى نيرانكم... إلخ**» وقال في شرحه: **أي ذنوبكم التي اكتسبتموها وحملتموها، فكفروها بالصلاة، وهو اما استعارة بتشبيه الذنوب بالنار في إهلاك الواقع فيها، أو مجاز مرسلٌ من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول إليه، على القول بتجسيم الأعمال في النشأة الآخرة**. وهذان الوجهان البلاغيان اللذان ذكرهما السيّد لم يذكر إلّا الأولَ منهما الشيخ الطريحي في مجمع البحرين[٧].

---

(١) علل الشرايع ١: ١٧٤.

(٢) معاني الاخبار: ٣٥١.

(٣) نهج البلاغة / الكتاب ٤٥.

(٤) شرح اصول الكافي والروضة ٨: ٢٧.

(٥) من لا يحضره الفقيه ١: ١٣٣/ ٦٢٤.

(٦) تهذيب الأحكام ١: ٢٠٣.

(٧) مجمع البحرين ١: ٢٧٦.

• وفي مادة «فثأ» قال: وفي الدعاء: **«يا من يُفثَأُ به حدُّ الشدائد»**(١) **أي يُكسَرُ سورتها وحدّتها**. وهو في الدعاء السابع من أدعية الإمام السجاد في صحيفته المباركة، وهو دعاؤه الذي كان يدعو به إذا عرضت له مهمة أو نزلت به ملمّة.

وقال السيّد رحمه الله في رياض السالكين: فثأ الغَضَبَ ونحوَهُ -من باب منع- سكّنه وكسره، وحدّ كل شيء: حدّته وسَورته، والشدائد ما اشتد من الخطوب، والباء.. للاستعانة(٢).

• وفي مادة «فقأ» قال: وفي حديث عليّ عليه السلام: **«أنا فَقَأْتُ عينَ الفتنة» هو كناية عن تسكينها وإخمادها، يريد فتنة أهل البصرة وغيرها**. وهذا القول لأمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة(٣)، أخذه السيّد المدني في الأثر وشرحه.

• وفي مادة «فمأ» أخذ من الكافي قول الإمام الكاظم عليه السلام في صفة البغلة: **تطأطَأَتْ عن سموّ الخيل، وتجاوزت قُمْءَ العير، وخير الأمور أوسطها**(٤). فشرح السيّد المصنف قوله عليه السلام «تجاوزت قُمْء العَيْر» فقال: هو بالضمّ كقُفل: صِغَرُهُ وحقارته في الأعين. ومن قرأه «قموءَ العير» على فُعُول فقد صحّف.

وكأنّه رحمه الله أشار إلى الشيخ الطريحي حيث قال: وحديث أبي الحسن عليه السلام وقد ركب بغلة «تطأطأت عن سواء الخيل وتجاوزت قموء العير وخير الأمور أوسطها»(٥). فذكرها بلفظ «قُموء» على فُعُول.

---

(١) الصحيفة السجادية: الدعاء ٧.

(٢) رياض السالكين ٢: ٣١٠. وانظر شرحها في مجمع البحرين ١: ٣٢٦.

(٣) نهج البلاغة ١: ١٨٢ / الخطبة ٨٩.

(٤) الكافي ٦: ٥٤١ / الحديث ١٦.

(٥) مجمع البحرين ١: ٣٥٠.

• وفي مادة «كفأ» قال: وفي الدعاء: «**وجَعَل ما امتَنَّ به على عباده كفاءً لتأدية حقّه**» هو ككتاب، **أي جَعَل ما أنعم به عليهم ـ من إعدادهم للطاعة والهامهم الشكر ـ مطيقاً لاداء ما يجب له عليهم من حيث رضاه بذلك.**

وهذا المقطع وارد في أدعية أهل البيت عليهم السلام، فقد رواه السيّد ابن طاووس في جمال الاسبوع(١) عن جدّه الشيخ الطوسي ضمن دعاء يدعى به سحر ليلة الجمعة، ورواه المجلسي في البحار(٢) عن مصباح الكفعمي ضمن دعاء علّمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأحد أصحابه، وهو دعاء الفرج، وهي عبارة مترددة متكررة في أدعية آل محمّد، أخذها السيّد المصنف وشرحها في الأثر، فاثراه أيّما إثراءٍ.

• وفي مادة «لجأ» ذكر قول المعصوم عليه السلام: **أَلْجَأْتُ ظهري إليك**(٣)، وشرحه قائلاً: **أي جَعَلْتُهُ لاجئاً إليك ومعتصماً بك، والمعنىٰ اعتمدتُ وتوكَّلتُ عليك في كلّ أمري.**

وقال الطريحي في شرح هذا الأثر: اعتمدتُ في أموري كما يعتمد الإنسان بظهره إلى ما يستند إليه(٤).

• وذكر في مادة «ملأ» قول عليّ عليه السلام في قصار حكمه: **الحق ثقيل مريء**(٥) فقال: **أي تحمد عاقبته.**

---

(١) جمال الاسبوع: ٢١٩.

(٢) بحار الانوار ٩٢: ٢٠٤.

(٣) انظر على سبيل المثال مكارم الاخلاق ٢: ٤٣. وهذه العبارات متكررة في أدعيتهم وزياراتهم.

(٤) مجمع البحرين ١: ٣٧٣.

(٥) نهج البلاغة ٣: ٢٤٤ / الحكمة ٣٧٦.

• وفي مادة «مرأ» ذكر قول الإمام السجادعليه السلام في دعائه يوم الفطر: «**وأنت مليءٌ بالمبادرة**»(١)، فقال: **أي قادرٌ عليها مطبقٌ لها**.

وقال في رياض السالكين: فلانٌ مليء بكذا، أي قادر عليه مضطلع به، وقد مَلُؤَ به -بضم العين- ملاءةً بالفتح والمد، وهم مليئون به، ومُلآء كعُلماء. وبادر إليه مبادرة وبداراً: اسرع ومنه قوله تعالى ﴿**ولا تاكلوها إسرافاً وبداراً**﴾(٢).

• وفي مادة «هيأ» ذكر آثاراً من الكتب الشيعية وشرحها، مثل «**التهيئة مما يزيد الله به في عفة النساء**» و «**هيأ لحيته بين اللحيتين**» و «**التهيئة وضدها البغي**» و «**أولاد المدبّر مدبّرون كهيئته**»، حيث إنها مرويه في الفقيه والكافي، ومذكورة في مجمع البحرين، فلاحظها وقارن.

هذه بعض الأمثلة من عنايته واحتجاجه بكلام الأئمّةعليهم السلام، والنصوص الواردة في مصادر الإمامية، في الادعية والزيارات، وغيرها، وهذه الميزة لا توجد في معجم من معاجم اللغة إطلاقاً.

على أنّه رحمه الله فوق هذا وذاك، لم يقتصر على ما في كتب غريب الأثر، بل كان لطول باعه وسعة اطلاعه على كتب الحديث النبوي، يذكر آثاراً لم تذكر في كتب الغريب، مصرّحاً احياناً بالمصدر الآخذ عنه.

• ففي الأثر من مادّة «برأ» صرّح بالأخذ عن معجم الطبراني، فقال: **الطبراني، عن جرير: «برئت الذمة ممن أقام مع المشركين في ديارهم»، أي انقطع عنه العهد والأمان**. وهذا الأثر موجود في المعجم الكبير للطبراني(٣). ولم يذكر في كتب

---

(١) الصحيفة السجادية / الدعاء ٤٦.

(٢) رياض السالكين ٦: ٢٣٧.

(٣) المعجم الكبير ٢: ٢٢٦٢/٣٠٣.

الغريب، ولا في كتب اللغة، وهذا ما يدل على اهتمام السيّد المصنف بالأثر، مضافاً لما في كتب الغريب واللغة، فكان هو يتتبع الآثار. ويذكر ما يراه ضرورياً منها.

• ومثل ذلك ما ذكره في مادة «خرأ» من قول أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: **لينتهينّ أقوام يفتخرون بآبائهم الذين ماتوا، إنما هم فحْم جهنم، أو ليكونن أهون على الله من الجُعل الذي يدهده الخِراءَ بأنفه...**

فاخذ السيّد المقطع الاخير «يدهده الخرا بأنفه» أي يدحرج الغائط.

كُتب بالالف على قلب الهمزة ألفاً بنقل الحركة إلى ما قبلها، فصار كعصا. وهذا الأثر مرويّ في كتب العامة برواية «الخِراء» أو «الخرء» كما في سنن ابي داود[١] من الصحاح الستة، وغيره من المعاجم كمصنف عبدالرزاق وكشف الخفاء للعجلوني[٢] وأخبار مكّة للفاكهي[٣]، وعون المعبود[٤]، وتحفة الاحوذي[٥] وغيرهما من المعاجم والشروح، ولم نَرَ من ذَكَرَ ما ذكره السيّد المصنف من رواية «الخرا» وانقلابها عن «الخَرء».

ومن ميزاته في الأثر استقصاؤه في الشرح في المواطن التي تحتاج إلى بيان الوجوه فيها، دون الاقتصار على بعضها.

• ففي مادة «وذح» ذكر في الأثر قول امير المؤمنين عليه السلام في الحجاج الثقفي: «**إيه أبا وذحة**» فقال: **أراد بها الخنفساء تشبيهاً لها بالواحدة من وذَح الشاة.**

---

(١) سنن أبي داود ٥: ٣٩٠.

(٢) كشف الخفاء ٢: ٤٣٣.

(٣) اخبار مكة ٤: ١٤٩.

(٤) عون المعبود ١٤: ١٧.

(٥) تحفة الاحوذي ١٠: ٣١٦.

١ ـ والخطاب للحجاج بن يوسف، كناه بذلك لأنه كان اذا رأى خنفساء تدب قريباً منه يأمر بابعادها ويقول هذه وذحة من وذَح الشيطان.

٢ ـ أولا لأنه رأى خنفساوات مجتمعات، فقا: قاتل الله قوماً يزعمون أن هذه من خلق الله، فقيل: إن لم تكن من خلق الله فمَن خلقها؟ فقال: الشيطان، إنّ ربكم لأعظم شاناً من أن يخلق هذه الوذح، فنقل قوله إلى الفقهاء فأكفروه واعتقدوا أنّه ثنوي.

٣ ـ أو لانه كان مأبوناً، فكان ياخذ الخنفساء فيضعها على مقعده لتعضه فيسكن بذلك بعض ما به.

٤ ـ أو لأنه رأى خنفساء تدب إلى مصلاه فقال: نحوا هذه فانها وذَحَة من وذح إبليس، فنَحَّوها فعادت، فاخذها بيده ليحذف بها فقرصته قرصةً ورمت منها يده فكان بها هلاكه.

٥ ـ أو كناه بذلك لدمامته في نفسه وحقارة منظره وتشويه خلقته، فانه كان قصيراً دميماً نحيفاً أخفش العينين معوجّ الساقين قصير الساعدين مجدور الوجه اصلع الراس، فكناه باحقر الأشياء، وهو البعرة.

٦ ـ أو لتلبّسه بدنس الذنوب ونجاسة المعاصي التي لو شوهدت بالبصر لكانت بمنزلة البعر الملتصق بشعر الشاة.

فهذه وجوه ذكرها السيّد المدني في شرح هذا الأثر، ولا تراها مجموعة كلها في مكان واحد.

فقد ذكر ابن هيثم البحراني في شرح المائة كلمة بعض الوجه الرابع[١]، وذكر ابن الأثير في نهايته بعض الوجه الثاني[٢]، ومثله صنع الزمخشري في الفائق[٣]، وابن منظور في لسانه.

وذكر الطريحي الوجهين الأول والثالث[٤].

فالسيّد المصنف لم يكتف بنقل هذه الوجوه المقتضبة، فنقل ستة وجوه في شرح هذا الأثر، ذكرها ابن ابي الحديد كلها في شرح النهج[٥]، أخذها السيّد مع إيضاحه لشرح الوجه السادس منها.

فهو إذن لم يقتصر على ما في كتب غريب الأثر واللغة، بل كانت موسوعيته وجامعيته هي الميزة الواضحة في الأثر.

ويضاف إلى جميع ما قلناه حسن انتقائه وانتخابه وايصال المطالب أقرب عبارة واخصرها وأوضحها، كما صنعه في شرحه الأثر «كل مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللذان يهوّدانه وينصرانه ويمجّسانه» حيث أعرض عن تطويلات مثل التهذيب[٦] ولسان العرب[٧] والتاج وبعثرتها، كما أعرض عن اختصار مثل

---

(١) شرح المائه كلة: ٢٤١.

(٢) النهاية ٥: ١٧٠.

(٣) الفائق ٤: ٥٣.

(٤) مجمع البحرين ٢: ٤٢٣.

(٥) شرح النهج ٧: ٢٧٩.

(٦) تهذيب اللغة ١٣: ٣٢٦ ـ ٣٣٠.

(٧) لسان العرب ٥: ٥٦ و ٥٧ و ٥٨.

الجمهرة[١]، والمحيط[٢]، وشرح الأثر شرحاً علميّاً دقيقاً موافقاً لما ورد عن أهل البيت، معرضاً عن التكلفات والتمحّلات في شرحه.

وخلاصة القول: انه رحمه الله اتبع في منهجية الأثر إفراده عن غيره، ثمّ احتجاجه واعتماده على الأثر النبوي، وصبّ عنايته على كلمات واقوال وخطب وأدعية وزيارات ائمّة آل محمّدعليهم السلام، وخصوصاً الإمام عليّ بن أبي طالبعليه السلام في نهج بلاغته، والإملام السجادعليه السلام في صحيفته المعروفة بزبور آل محمد.

وفوق كل ذلك لم يقتصر على ما ورد في كتب غريب الأثر وكتب اللغة، بل تتبع هو مصادر الحديث الإسلامية وأثبت منها ما يحتاج إلى شرح كل في موضعه، وكان قد أولى لكتب الشيعية الإمامية جل أهتمامه كالكافي والفقيه والتهذيب وغيرها، فنقل عنها آثاراً وشرحها بما قد لا يوجد في مكان آخر، أو قل ما لا يوجد بتاتاً في معجم من معاجم اللغة. وهو بعد كل ذلك يستقصي الوجوه بأحسن عبارة واسلسها.

---

(١) جمهرة اللغة ٢: ٧٥٥.

(٢) ٩: ١٦٣.

المصطلح :

قال السيّد المدني في مادة «صلح» من طرازه : **الاصطلاح اتفاق قوم على تسمية شيء باسم ما يُنقل عن موضوعه الأول.**

وقال الجرجاني في تعريفاته : **الاصطلاح** : عبارة عن اتفاق قام على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول ، قال : والاصطلاح أيضاً : إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما .

وقيل : الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى .

وقيل : الاصطلاح اخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد .

وقيل : الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين[١] .

وفي هامش الشرح الكبير :

الاصطلاح في الأصل مصدرُ اصطلَحَ : اتفق مطلقاً ، ثمّ خُصَّ في العُرف باتفاق قوم مخصوصين على أمر بينهم ، والمراد به في كلام الشارح المصطلح عليه ، فهو مجاز مرسل ، علاقته التعلق

---

(١) التعريفات للجرجاني : ٥.

الاشتقاقي[١].

وقد وقع النزاع في المصطلح والاصطلاح، هل أنّه يجب أن يكون له أصل لغويّ صحيح، أم أنّه يجوز أن يُصطَلَحُ على لفظ بدون لحاظ الأصل اللغويّ ؟

والتحقيق هو أنّه لابد أن يكون للمصطلح أصل لغوي، وإلّا لكان وضعاً جديداً، ولذلك انتخب السيّد المصنف التعبير الذي ذكرناه، وفيه لحاظ نقله عن موضوعه الأوّل، ولذلك صحّ تدوين المصطلح في اللغة، لأنّها أصله وجذره، وببيان المصطلح يتبين وجه العلاقة التي سوّغت هذا الاصطلاح أو ذاك.

وقد أغنى السيّد المصنّف العمل المعجميَّ بذكره الاصطلاحات وإفراده «المصطلح» بالذكر، وتوسّع فذكر المصطلحات المتعلقة بشتى العلوم، العربية والمنطق والفلسفة والتصوف والعرفان ووو... ولم يقتصر على مصطلحات علوم العربية كما هو دأب باقي المعاجم.

• ففي مادة «بدأ» ذكر الاصطلاحات الفلسفية، والمنطقية، وعند الصوفية، كما ذكر مصطلحات النحو والعروض، فقال:

المصطلح:

المبدأُ الأوّلُ: هو اللهُ سبحانَهُ وتعالى، وهو بمعنى السَببِ؛ إذ كان تعالى هو السَببَ الأوّلَ في وُجودِ الممكناتِ، ومنه ابتداؤها.

والمبدأ القريبُ: هو الفَاعلُ المُؤَثِّرُ بلا واسطةٍ.

ومبادِئُ الأُمورِ: أسبابُها وعِلَلُها.

ومبدأُ الشّيءِ: ما يتركَّبُ منه، وما منه يكون؛ فالحروفُ مَبْدَأُ

---

(١) الشرح الكبير ١: ٢١ لأبي البركات سيدي أحمد الدردير.

الكَلم ، والنَواةُ مبدأُ النَخل .

ومَبادِئُ المطالبِ: ما يُؤَدِّي إليها ويُنتقَلُ عنها إلى المطالب ، وهي الأُمورُ المعلومةُ التي يُرتِّبُها الفكرُ ؛ ليتأَدَّى بها إلى المجهولة .

ومَبادِئُ العِلمِ: ما يُبْدَأُ به قبل المقصودِ لذاتِهِ ؛ لتَوَقُّفِ ذاتِ المقصودِ عليه .

والمَبْدَئِيَّةُ عند الصُّوفيّة: إضافةٌ محضةٌ تلي الأَحَديَّةَ ؛ باعتبارِ تقدُّمِ الحضرةِ الأَحَديَّةِ على الحضرةِ الواحديَّةِ التي هي منشأُ التعَيُّناتِ والنِسَبِ الأسمائيَّةِ والصِفاتيّةِ ، والاضافاتُ اعتباراتٌ عقليّةٌ .

ومبادئُ النهاياتِ عندهم: هي فروضُ العباداتِ ، أي الصلاةُ والزكاةُ والصومُ والحجُّ ؛ لأنّها وُضِعَت للتوصُّل بها إلى قربهِ تعالى ورضاهُ .

والابتداءُ في عرف النُحاة: تجريدُ الاسم عن العوامل ؛ لإسنادِهِ إلى شيءٍ .

وقيلَ: جعلُ الاسمِ في صدرِ الكلامِ تحقيقاً أو تقديراً ؛ للإسناد إليهِ ، أو لإسنادِه ..

و ـ في العَروض: هو أوّلُ جزءٍ من المصراعِ الثّاني .

والابتداءُ العرفيُّ: جعلُ الشّيءِ قبلَ المقصودِ ، فيتناولُ الحمدلةَ بعد البسملة .

والمبتدأُ في النَحو: هو الاسمُ المجرَّدُ عن عامل لفظيّ مسنداً إليه ؛ نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو الصِفةُ بعد نفيٍ أو استفهامٍ رافعة لظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ ؛ نحو : أقائمٌ الزيدان ؟ أو أقاعدٌ أنتُما ؟

• وفي مادة «برأ» ذكر الاصطلاح الفقهي وصرح بالاخذ عن الرافعي ثمّ ذكر المصطلح عند المحدثين، ثمّ ذكر المصطلح عند النحاة، فقال:

الاستبراء: التربُّص لبراءة الرحم إذا تعلق بملك اليمين، فإن تعلق بالنكاح أو وطء الشبهة سمّي عدّةً. قال الرافعي: هو التربُّص الواجب بسبب ملك اليمين حدوثاً أو زوالاً؛ خص بهذا الاسم لان هذا البياض مقدّر بأقل ما يدل على البراءة من غير تكرر، وخصّ التربص الواجب بسبب النكاح باسم العدة اشتقاقاً من العَدَد؛ لما فيه من التعدد.

والمبارأة: أن يقول الرجل لامرأته: بارأتك على كذا فانت طالق، أو نحو ذلك من الالفاظ(١).

والبراءة: الصك؛ لأن من كُتب له برئَ من التّهمة، وتسمى ليلة النصف من شعبان ليلة البراءة، وليلةَ الصّك؛ لما اشتهر من أنّ ملك الموت يعطي فيها صكاكاً مكتوباً فيها اسم من يقبض روحه في تلك السنة.

و«لا» التبرئة عند النحاة: هي النافية للجنس، كأنّها تدل على البراءة منه، وهو من باب الوصف بالمصدر، أو إضافة العَلَم.

• وذكر في مادة «جزأ» الاصطلاح الفلسفي، والمنطقي، والعروضي، ثمّ الفقهي، فقال:

---

(١) هذا التعريف ناقص، فإنّ المبارأة مفاعلة، ولابدّ فيها من قبول المرأة، فحق العبارة أن يضاف إليها «وتقبله هي» انظر تعريفات الجرجاني: ٢٤٩.

الجزءُ: ما يتركب الشيء منه ومن غيره.

والجزء الذي لا يتجزأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الخارج ولا بحسب الوهم.

والجزئي الحقيقي: ما يمنَعُ نفسُ تصوّره عن وقوع الشركة فيه، كزيد.

والجزئي الاضافي: كل أخصَّ تحت الأعم، كالإنسان بالاضافة إلى الحيوان.

والجُزءُ في العروض: ما من شأنه أن يكون الشعر مقطعاً به، وهي عشرة أجزاء، أربعة أصول وستة فروع[(١)].

والمجزوء: بيت ذهب جُزْءا عروضه وضربه.

والإجزاء: هو الأداء الكافي لسقوط المتعبّد به، وقيل: سقوط القضاء.

• وقال في مادة «شيأ»:

المشيئة: توجّه النفس إلى معلوم بملاحظة صفاته وأحواله المرغوب فيها الموجبة لحركة النفس لتحصيله وهذه الحركة النفسانية وانبعاثها هي الإرادة، فنسبة المشيئة إلى الارادة كنسبة الظن إلى الجزم.

ومشيئة الله تعالى: عبارة عما يترتب عليه أثر هذا التوجّه، ويكون بمنزلته.

---

(١) انظر التعريفات للجرجاني: ١٠٧ ـ ١٠٨.

وقيل: عبارة عن تجلي الذات والعناية السابقة لإيجاد معدوم أو إعدام موجود، فهي أعم من الإرادة؛ إذ هي عبارة عن تجلّيه لإيجاد معدوم، فهي لا تتعلق دائماً إلا به، فكانت صفة تخصص أمراً بحصوله ووجوده. ومن تتبع مواضع استعمال المشسيئة والإرادة في القرآن يعلم ذلك، وإن كان بحسب اللغة يستعمل كل منهما مقام الآخر(١).

والشيء عند الحكماء: اسم لما هو حقيقة الشيئية، ولا يقع على المعدوم ولا المحال.

وعند أكثر الأشاعرة: هو الموجودُ لا غير(٢).

وقيل: هو المعلوم.

وقيل: هو حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم الممكن.

وقيل: هو القديم.

وقيل: هو الحادث دون القديم.

وقيل: هو الجسم، ولا شيءَ في الحقيقة سواه.

والشيئية عند المتكلمين: التقرر والثبوت في الخارج منفكّاً عن صفة الوجود.

- وفي مادة «ضوأ» قال:

الضوءُ عند الحكماء: ما يكون للشيء من ذاته، كما للشمس،

---

(١) انظر التعريفات للجرجاني: ٢٧٠. ولم يرتضه السيّد المصنف وضعّفه بـ«قيل».

(٢) وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في تعريفاته: ١٧٠.

والنور ما يكون له من غيره، كما للقمر، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿**جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً**﴾.

والضياء عند الصوفية: رؤية الاشياء بعين الحق.

وقد ذكر الجرجاني التعريف الصوفي للضياء وأطال فيه(١)، فأخذ السيّد خلاصته وذكره، بعد أن ذكر مصطلح «الضوء» الذي لم يذكره الجرجاني.

● وفي مادة «قرأ» ذكر القرآن الكريم في المصطلح، فقال:

القرآن مجموع كتاب الله المنزل على محمّد ﷺ، وقد يطلق على القدر المشترك بينه وبين بعض أجزائه الذي له نوع اختصاص به ... والقرآن عند أهل الحق هو العلم اللدني الإجمالي الجامع للحقائق كلها.

وقد ذكر الجرجاني التعريف الأول، دون ان يشير إلى أن القرآن قد يطلق على القدر المشترك كما هو الحق. ثمّ أن السيّد ذكر معنى القرآن عند أهل الحق، وهو الذي ذهب إليه الجرجاني(٢).

● وقال في مادة «مرأ»:

المروءةُ: آداب نفسانية تحمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الآداب.

وقيل: هي قوّة للنفس تكون مبدأً لصدور الأفعال الجميلة عنها المستتبِعة للمدحِ شرعاً وعقلاً وعرفاً.

---

(١) التعريفات للجرجاني: ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) التعريفات: ٢٢٣.

وهذا الثاني الذي ذكره بـ «قيل» هو الذي اقتصر عليه الجرجاني[١]، فذكر السيّد المصنف الرأي الصائب الذي يرتأيه، ثمّ عطف عليه قول الجرجاني مضعّفاً له.

• وقال في مادة «نسأ» النِّسْأَةُ كهجرة: البيع المؤجّل، وهو تأجيل ثمن البيع حالاً إلى أجلٍ معيَّن، ويقابلها النقد، وهو البيع الحالّ، وأكثر الناس يبدلون الهمزة ياءً، فيقولون: نِسْيَةٌ، كحِلية.

فذكر هذا المصطلح الفقهي وما يقابله في أصله اللغوي.

• وفي مادة «نشأ» بعد أن فرغ من اللغة العامة، والكتاب الذي ذكر فيه قوله تعالى ﴿**إنّ ناشئة الليل هي أشدّ وَطْئاً**﴾ وفسّر معنى الناشئة، عاد في المصطلح ليذكر ما اصطلح عليه أهل القلوب في «ناشئة الليل»، بعد أن ذكر مصطلح «المنشأ»، فقال:

مَنْشَأ الشيء: سببه وما منه يكون، كما قالوا: مَبْدَؤُهُ.

«ناشئة الليل» في اصطلاح أهل القلوب: الواردات الروحانية، والخواطر النورانية، والانفعالات النفسانية للابتهاج بعالم القدس، وفراغ النفس من الشواغل الحسّيّة التي تكون بالنهار.

وهذان المصطلحات لم يذكرهما الجرجاني، ولا هما مذكوران في مصادر اللغة العربية ومعاجمها.

• وفي مادة «وطأ» قال في المصطلح منها: المتواطئ: هو الكلّي الذي يكون حصول معناه وصدقُهُ على أفراده الذهنية والخارجية على السويّة، سُمّي بذلك لان

---

(١) التعريفات: ٢٦٣.

أفرادَهُ متواطئة، أي متوافقة في معناه، كالإنسان والشمس، فإن الإنسان له أفراد خارجية، وصدقهُ عليها بالسوية، والشمس لها أفراد ذهنية وصدقها عليها بالسوية أيضاً.

وهذا المصطلح مأخوذ تعريفه بالنص من تعريفات الجرجاني(١)، لكن بزيادة «سمّي بذلك لأنّ أفراده متواطئة، أي متوافقة في معناه» فإن الجرجاني لم يذكر هذا الوجه، وذكره السيّد المصنف لبيان وجه العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي.

وقال في نفس المادة: حمل المواطأة: هو أن يكون الشيء محمولاً على الموضوع بالحقيقة بلا واسطة؛ نحو: الإنسان حيوان ناطق، ويقابله حمل الاشتقاق؛ وهو أن لا يكون محمولاً عليه بالحقيقة، بل بواسطة «ذو» أو الاشتقاق؛ نحو: الإنسانُ ذو بياض، أو أبيض.

وهذا التعريف يفوق بكثير تعريف الجرجاني لهذا المصطلح، حيث عرّفه بعبارة غير واضحة، وغفل عن ذكر الحمل بالاشتقاق، مقتصراً على الحمل بـ«ذو»(٢). ناهيك عن أنّ هذين الاصطلاحين المنطقيين لم يُذكرا في معجم من المعاجم اللغوية. ثمّ ذكر من بعد هذين المصطلحين المنطقيين، المصطلح العروضي «الإيطاء» الذي ذكرته كتب اللغة.

• وقال في مادة «هيأ»: الهيئة: عِلمٌ يُبحث فيه عن أحوال الأجرام البسيطة العلوية والسفليّة، من حيث الكمية والكيفية، وما يلزمها من حركات وأبعاد.

---

(١) التعريفات: ٢٥٢.

(٢) انظر التعريفات: ١٢٦.

وخلاصة ما يمكن أن نقوله في المصطلح ، إنّ السيّد المصنف وإن كان قد أفاد من تعريفات الجرجاني ، إلّا أنّه ذكر الكثير مما لم يذكره ، وتنوع في ذكر شتى المصطلحات ، في مختلف العلوم ، ومضافاً إلى كل ذلك كانت عباراته أدقّ وأوفى ، فهو في المصطلح يمتاز بالجامعية والدقة والتنوع ، مع حرصه على بيان العلاقة بين المصطلح واللغة ، أو التنبيه عليها .

وقد خدمت المؤلف ثقافتُهُ الواسعة في اللغة وعلومها ، والدعاء ، والمنطق ، والفلسفة ، والعرفان ، والتَّصوُّف ، والفقه ، والحديث ، وعلوم الطب وغيرها مما امتاز السيّد المصنف به من إلمامه بالعلوم ، فجاء المصطلح مصبّاً جامعاً لما عنده ثقافة ، وما ألمّ به من العلوم ومصطلحاتها ، ولعلّ هذا هو السرّ الذي جعل طرازه اللغوي هو الاول يمتاز على باقي المعاجم في هذا المجال ، إذ أنّ أرباب المعاجم غالباً ما كانوا مختصين باللغة وعلومها لا غير ، وربّما ألمّ بعضهم ببعض الشيء من الفقه والحديث اللذين كانا آنذاك من مقدّمات دراساتهم الأولية التي يتناولونها أكاديمياً دون تعمق وتبحر ، وهذا على العكس تماماً من ثقافة السيّد المدني الموسوعية ، وجمعه لأطراف كثير من العلوم .

المثل

قال أبو الفتح الموصلي في المثل السائر: المثل هو القول الوجيز المرسل ليُعمل عليه(١).

وقال الطريحي: الأمثال جمعُ مَثَل بالتحريك، وهو في الأصل بمعنى النظير، ثمّ اتعمل في القول السائر الممثَّل [به] الذي له شأن وغرابة(٢).

وقال: المَثَلُ، بالتحريك: عبارة عن قول في شيء يُشبه قولاً في شيء آخر بينهما مشابهة ليبيّن أحدهما الآخر ويصوّره، ويُدني المتوهَّم من المشاهَد.

وإن شئت قلت: هو عبارة عن المشابهة بغيره في معنى من المعاني، وإنّه لإدناء المتوهَّم من المشاهَد(٣).

وقال الميداني في مقدمة مجمع الأمثال: قال المبرّد: المثَلُ مأخوذ من المثال، وهو قول سائر يُشَبَّهُ به حالُ الثاني بالأوّل، والأصل فيه التشبيه، فقولهم: «**مَثَلَ بين يديه**» إذا انتصب معناه أَشْبَهَ الصورةَ المنتصبَة، وفلانٌ أَمثَلُ من فلان أي أشبه بما له من الفضل ... فحقيقة المثل ما جُعل كالعَلَم للتشبيه بحال الاول؛ كقول كعب بن زهير:

---

(١) المثل السائر ١: ٤٢.

(٢) مجمع البحرين ٥: ٤٧٢.

(٣) مجمع البحرين ٥: ٤٦٩.

كانت مواعيد عـرقوب له مَـثَلاً وما مـواعـيدها إلّا الأبـاطيل

فمواعيد عرقوب عَلَمٌ لكل ما لا يصح من المواعيد.

قال ابن السكيت: المَثَلُ لفظ يخالفُ لفظ المضروب له، ويوافق معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره.

وقال غيرهما [أي غير المبرد وابن السكيت]: سمّيت الحكم القائم صدقها في العقول أمثالاً لانتصاب صورها في العقول، مشتقّة من المثول الذي هو الانتصاب.

قلت: ... فالمَثَلُ ما يُمَثَّلُ به الشيء، أي يُشبَّه ... غير أنّ المِثْل لا يوضع موضع المَثَل، وإن كان المَـثَلُ يـوضَع مـوضعه، فـصار المَـثَل اسـماً مـصرّحاً لهـذا الذي يُضرب[١] ...

وزاد أبو هلال العسكري في جمهرة أمثاله قيد السيرورة للمثل، فإن ما قيل في حادثة ووضِعَ لضربه والتمثل به لا يعدّ مَثَلاً عندَهُ حتى يسير بين الناس، قال: أصل المَثَل التماثل بين الشيئين في الكلام، كقولهم: «**كما تدين تدان**» وهو من قولك: هذا مِثْلُ الشيء ومَثَلُهُ، كما تقول شِبْهُهُ، ثمّ جُعل كلّ حكمة سائرة مَثَلاً، وقد يأتي القائل بما يحسن أن يتمثل به إلّا أنّه لا يتفق أن يسير فلا يكون مثلاً[٢].

وهذا القيد الذي جاء به أبو هلال ربّما لا تراه مطّرداً حتّى في الأمثال المدونة في كتب الأمثال، فإن كثيراً منها لم تَسر وتشتهر بهذا الشكل الذي يتبادر من عبارته، فلعل مراده هو أنّه الحكمة السائرة والقول الوجيز ما لم يؤخذ ويستعمل ويَسِر ولو عند البعض لم يكن مثلاً، وهذا صحيح لا غبار عليه.

---

(١) مجمع الأمثال ١: ٥.

(٢) جمهرة الأمثال ١: ٧.

وعلى أيّ حال، فإنّ هناك من الأقوال المحبكة النادرة والحكم السائرة والأقوال الوجيزة ما تصلح أن تكون أمثالاً أو تجري مجراها، ولذلك قال أبو هلال نفسه.

ويجري من خلال ما فسّرت منها [أي من الأمثال] ومن غيرها حكايات وأشعار تصلح أن تكون أمثالاً ... فتؤخذ وتستعمل في المواضع التي تصلح لها[١].

وقال أبو الفتح الموصلي في المثل السائر: وأمّا الوقائع التي وردت في حوادث خاصة بأقوام فإنها كالأمثال في الاستشهاد[٢] ...

ومن هنا كان السيّد المدني قد التفت إلى هذه النكتة، فَعَدّ كثيراً من أقوال العرب السائرة الموضوعة على حدّ المثل، عدها أمثالاً كما سيأتي بيانه.

والأمثال تُضرب محكيّةً على ما وضعت عليه، قال أبو هلال: وضَرَبَ المثَلَ: جَعَلَهُ يسير في البلاد؛ من قولك: ضَرَبَ في الأرض إذا سار فيها، ومنه سمّي المُضارب مضارباً، ويقولون: الأمثال تُحكى، يعنون بذلك انها تُضرب على ما جاءت عن العرب، ولا تغيّر صيغتها، فتقول للرَّجُلِ: الصيفَ ضيَّعتِ اللبنَ، فتكسر الياء لأنّها حكاية[٣].

وكذلك تقول للأنثى: «**تسمَعُ بالمعيدي خير من أن تراه**» على صيغة المذكر، لأنّ المثل وضع على ذلك، فتضربه محكيّاً على ما هو عليه، وإن كان المضروب فيه المثل مؤنّثاً.

وقد نهج السيّد المصنف في المثل منهج الشرح الوافي مع الاختصار، دون التطويل المملّ في وجوه المثل ومعانيه، فهو يأخذ زبدة الأقوال وخلاصتها،

---

(١) جمهرة الأمثال ١: ٦.

(٢) المثل السائر ١: ٤٢.

(٣) جمهرة الأمثال ١: ٧.

ويشرح المثل بها.

• ففي مادة «حلأ» قال في المثل: «**حَلَأَتْ حالئةٌ عن كوعها**» أي قشرت قاشرةٌ عن كوعها؛ لأنّ المرأة الصَناع ربّما استعجلت فقشرت اللحم عن كوعها، يضرب لمن يتعاطى ما لا يحسنه، ولمن أراد إصلاح أمر فأفسده بسوء رأيه(١).

وإذا قارنّا هذا الشرح المختصر الوافي بما قالوه في شرح هذا المثل تبين لنا مقدار الجهد العلمي الذي بذله السيّد المصنف في تلخيص معناه وشرحه بأقرب عبارة وأوضحها.

قال الميداني في شرح هذا المثل: الحالئة المرأة تحلأُ الأديم، أي تقشره، يقال: حَلَأْتُ الجلدَ، إذا أَزلت تِحْلِئَهُ، وهو قشوره ووسخه. والمرأة الصناع ربّما استعجلت فَحلأت عن كوعها. و«عن» من صِلة المعنى، كأنّه قال: قشرت اللحم عن كوعها. يضرب لمن يتعاطى ما لا يحسنه، ولمن يرفق بنفسه شفقة عليها(٢).

وقال أبو هلال العسكري: يضرب مثلاً في حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها، أي اتقى مُتّقٍ على نفسه، وأصله التي تحلأ الأديم فتصنعه على كوعها ثمّ تسحاه بالسكين، فإن أخطأت قطعت كوعها(٣).

وقال الزمخشري: المرأة إذا حلَأَت الأديم ـ أي نزعت تحْلِئه. وهو باطنه ـ فخَرُقَتْ قطعت الشفرة كوعها، وإذا رفقت سلمت. فالمعنى أنّها جاورت بالحَلْإِ كوعها فدافعت عنه.

ويروى حزّت حازّة [وفي نسخة «م» من المستقصى: ويروى جرّت جارّة من

---

(١) المستقصى ٢: ٦٤.

(٢) مجمع الأمثال ١: ١٩٢.

(٣) جمهرة الأمثال ١: ٢٥٥.

كوعها، أي قطعت بعض كوعها، يضرب في اشتغال الرجل بما هو فيه عن غيره؛ لأنّ من حزّت كوعها شغلها ما هي فيه عن غيره]. يضرب للمدافع عن نفسه.

وقال أبو عبيد في أمثاله: في باب حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها: «**حلئت حالئة عن كوعها**» قال الاصمعي: وأصله أن تحلأ المرأةُ الأديم -وهو نزع تِحلئه يعني باطنه- فإن هي رفقت سلمت، وإن خَرُقَتْ أخطأت فقطعت بالشفرة كوعها[1].

وفي زحمة هذا الاختلاف قال ابن منظور: وفي المثل في حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها «حلأت حالئة عن كوعها» أي أنّ حَلْأَها عن كوعها إنّما هو حذر الشفرة عليه لا عن الجلد؛ لأنّ المرأة الصناع ربّما استعجلت فقشرت كوعها.

وقال ابن الأعرابى: حلأت حالئة عن كوعها، معناه أنّها إذا حَلَأَتْ ما على الإهاب أَخَذَتْ مِحْلَأَةً من حديدٍ؛ فوها وقفاها سواء، فتحلأ ما على الإهاب من تِحلئه؛ وهو ما عليه من سواده ووسخه وشعره، فإن لم تبالغ المِحْلَأَةُ ولم تقلع ذلك عن الإهاب أخذت الحالئة نَشْفَةً -وهو حجر خَشِن مُثقب- ثمّ لفّت جانباً من الإهاب على يدها، ثمّ اعتمدت بتلك النّشفة عليه لتقلع عنه ما لم تُخرج عنه المِحْلَأَة، فيقال للذي يدفع عن نفسه وَيُحضُّ على إصلاح شأنه ويضرب هذا المثل له، أي عن كوعها عملت ما عملت، وبحيلتها وعَمَلها نالت ما نالت، أي فهي أحقّ بشيئها وعملها، كما تقول: عن حيلتي نلتُ ما نِلتُ، وعن عملي كان ذلك. قال الكميت:

كحالئة عن كوعها وهي تبتغي ... صلاحَ اديم ضيّعته وتعمل

---

(١) الأمثال لأبي عبيد: ٢٢١.

وقال الأصمعي: أصله ان المرأة تحلأ الاديم ـ وهو نزع تحلئه ـ فإن هي رفقت سلمت، وإن هي خَرُقت أخطأَت فقطعت بالشفرة، كوعها.

وروي عن الفراء: يقال: حلَأَت حالئة عن كوعها، أي لتغسل غاسلة عن كوعها، أي ليعمل كلّ عامل لنفسه، قال: ويَقال: اغسل عن وجهك ويدك، ولا يقال: اغسل عن ثوبك، انتهى(١).

وهكذا نرى اختلافهم في تفسير المثل قائماً على قدم وساق، وكذلك اختلافهم في ما يضرب له على وجوه، ملخصها:

١ ـ لمن يتعاطى ما لا يحسنه.

٢ ـ لمن أراد إصلاح أمره فافسده بسوء رأيه. وهما قريبان من بعضهما.

٣ ـ لمن يرفق بنفسه شفقة عليها.

٤ ـ وفي حذر الإنسان على نفسه ومدافعته عنها، وهما قريبان من بعضهما.

٥ ـ وفي اشتغال الرجل بما هو فيه عن غيره.

٦ ـ ليعمل كل عامل لنفسه.

ولهذا الاختلافات الكثيرة قال الزبيدي في التاج: ومنه المثل: «**حلأت حالئة عن كوعها**» لأن المرأة ربما استعجلت فقشرت كوعها، والمِحلأة آلتها، وقيل في معنى المثل غير ذلك.

وقد أخذ السيّد المصنف هنا ظهور المثل في المعنيين الأول والثاني، واللذين يرجعان إلى معنى واحد، وأعرض عن باقي التكلفات والتطويلات التي لا طائل منها في شرح هذا المثل.

---

(١) لسان العرب: مادة حلأ.

ومن ميزاته في المثل -كدأبه في كل مواد الكتاب - دقته، وذكره للالتفاتات الذكية التي لا يُعثر عليها بسهولة، بل تحتاج إلى بحث واستقصاء ودقة نظر.

• ففي مادة «فرأ» قال: **«كل الصيد في جوف الفَرَا» أصله أنّ ثلاثة نفر اصطاد أحدهم ظبياً... وتمثل به النبيّ ﷺ في أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، لا أبي سفيان بن حرب كما توهّمه غير واحد.**

وهذه ملاحظة نادرة، فإن عامة كتب الأمثال لم تذكر سوى أنّ النبيّ ﷺ تمثل به في أبي سفيان(١).

ومثل كتب الأمثال صنعت كتب الأثر، فلم تبين من هو أبو سفيان الذي تمثل النبيّ ﷺ بهذا المثل فيه(٢).

واقتصرت على ذلك أكثر معاجم اللغة، كالتهذيب(٣)، ومعجم مقاييس اللغة، ولسان العرب، والتاج وغيرها.

وقد صرّح من بين كتب الأمثال أبو عبيد بأنه أبو سفيان بن حرب، وقال البكري في فصل المقال في شرح كتاب الأمثال لأبي عبيد معلقاً على ذلك: وقد روي أنّ رسول الله ﷺ إنما قال هذا المثل لأبى سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، لا لأبي سفيان بن حرب(٤).

وقال أبو الفرج في الاغاني(٥)، والجاحظ في البيان والتبيين(٦)، أنّه أبو سفيان

---

(١) انظر جمهرة الأمثال ١: ١٦٣، والمستقصى ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥، ومجمع الأمثال ٢: ١٣٦.

(٢) انظر الفائق ١: ٢٢٣، والغريبين ٥: ١٤٢٣، والنهاية الأثيرية ١: ٢٩٠، ٣: ٤٢٢.

(٣) تهذيب اللغة ١٥: ٢٣٩.

(٤) فصل المقال ١: ١٠ - ١١.

(٥) الاغاني ٦: ٣٦.

بن حرب ، وإلى ذلك ذهب الصاغاني في مادة «فرأ» من عبابه .

هذا مع انّ ابن منظور صرّح في مادة «جلهم» بأنه أبو سفيان بن الحارث ، قال : وهو أبو سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب(٧) .

هذا ، وفي حياة الحيوان للدميري : قاله النبي لأبي سفيان بن الحارث ، وقيل لأبي سفيان بن حرب ،كذا قاله أبو عمر بن عبدالبر وقال السهيلي : الصحيح أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قاله لابن حرب يتألفه به ... وقال في كلامه على فتح مكة : الأصح أن النبيّ قاله لأبي سفيان بن الحارث ، وكان رضيع النبيّ(٨) ...

وقال ابن عبدالبر: وقال ابن دريد وغيره من أهل العلم بالخبر أن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «**كل الصيد في جوف الفرا**» انه أبو سفيان بن الحارث ابن عمه . وقد قيل أنّ ذلك كان منه صلى الله عليه وآله وسلم في أبي سفيان بن حرب وهو الأكثر ، والله اعلم(٩) .

فها هم غالباً ما يذكرون أنّه «أبو سفيان» مطلقين ذلك ، ومعه ينصرف إلى أبي سفيان بن حرب ، وإذا ما أرادوا إيضاح المراد من أبي سفيان نقلوا ـ الا ابن منظور في «جلهم» ـ الرأيين دون ترجيح ، والمهم هنا هو أنّ السيّد المدني لم يغفل مثل هذه الالتفاتة والنكتة الطريفة ، بل حقّق المراد من «أبي سفيان» وذكره بضرس قاطع ، ووهَّمَ من ذَهَبَ إلى أنّه أبو سفيان بن حرب .

والميزة المهمة في «المثل» عند السيّد المصنف هو أنّه يعدّ ما فيه ملاك المثل مثلاً وإن لم يذكره غيره في الأمثال ، فامتاز بذلك على كتب اللغة والأمثال معاً .

---

(٦) البيان والتبين ١ : ٢٢٠ .

(٧) لسان العرب ١٢ : ١٠٤ .

(٨) حياة الحيوان الكبرى ٢ : ١٤٨ .

(٩) الاستيعاب بهامش الاصابة ٤ : ٨٥ .

• ففي المثل من مادة «جيأ» قال: «**ما جاءَت حاجتك» أوّل من قال ذلك الخوارج لابن عباس إذ جاءهم رسولاً من عليّ عليه السلام، و «جاء» بمعنى صار أو كان، و «حاجتك» تروى بالرفع، فـ «ما» استفهامية في موضع نصب على أنّها خبرٌ قدّم للاستفهام، والتقدير أَيّة حاجةٍ صارت حاجتك، وبالنصب على أنّها خبر «جاءت» واسمها ضمير «ما»، وأنّث للإخبار عنه بالحاجة، مثل: مَن كانت أُمَّك؟ ومقتضى كلامهم أنّ استعمال جاء بمعنى صار خاصٌ بهذا التركيب لا يُعدّى إلى غيره.**

وهذه المقوله للخوارج منتشرة في كتب اللغة والنحو والصرف، فهي في شرح الكافية في موضعين[(١)]، ومغني اللبيب في موضعين أيضاً[(٢)]، وفي اللسان والقاموس والتاج وغيرها من المصادر.

وقد أطالوا في شرحها وبيانها ولكنهم لم يعدّوها مثلاً، مع أنّ واقعتها وقصّتها وبناءَها التركيبي يدل على أنّها مثلٌ، لكنها لم تعدّ في كتب الأمثال ولا كتب اللغة مثلاً، فعدَّها السيّد المصنف في «المثل» لوجود ملاك المثل فيها.

• وفي مادة «طأطأ» قال في المثل: «**طأطأ الركضَ في ماله» يضرب للمسرف يُسرعُ إنفادَ ماله.**

وهذه المقولة أيضاً مبثوثة في المصادر اللغوية، فهي في إصلاح المنطق[(٣)]، والاساس للزمخشري، والقاموس للفيروزآبادي والتاج وغيرها، ولم يعدّوها مَثَلاً، فعدَّها السيّد المصنف مَثَلاً.

• وفي المثل من مادة «كفأ» قال: «**يا رُبَّ كفافٍ كافئٍ لفيك» أي ربّ رجل ترى أنّه**

---

(١) شرح الكافية ٤: ١٨١ و ١٨٧.

(٢) مغني اللبيب ٢: ٣٧٩ و ٤٥٢.

(٣) اصلاح المنطق ١: ٤١٣.

يكفيك ما يهمّك وهو يكفَؤُك، أي يكبك على وجهك، يضرب للخائن المغتال.

وهذا الذي عدّه مثلاً غير موجود في كتب الأمثال، وهو موجود في الاساس.

• وفي مادة «نكأ» قال في المثل: «**إنّه لَزُكَأَةٌ نُكَأَةٌ» كهُمَزَة لُمَزَة. يضرب للرجل الموسر الحاضر النقد، يقضي الحقوق من غير مطل ولا تسويفٍ.**

وهذه المقولة مذكورة في مادة «نكأ» من القاموس والتاج، وفي مادتي «زكأ» و «نكأ» من لسان العرب، ومادة «نكا» من تكملة الصاغاني، والعباب، والمحيط في اللغة[١]، والتهذيب[٢]، وغيرها ولم يعدوه مثلاً، وإنما ذكروه على أنّه من أقوال العرب فعدّه السيّد المدني في الأمثال.

• وفي مادة «هنأ» قال في المثل: «**هو يَضَعُ الهِنَاءَ مواضِعَ النُّقَب» الهِناء هنا القطران، والنُّقَبُ، بالضمّ: جمعُ نُقْبَةٍ ـ كغرفة ـ وهي أوَّل ما يبدأ من الجرب قِطعاً متفرّقة. يضربُ للماهر المصيب الذي يضَعُ الشيء موضعَهُ.**

وهذا المثل لم يذكر منفرداً في كتب المثل، بل ذُكر استطراداً في جمهرة الأمثال[٣] ضمن شرح المثل: «**ليس الهناءُ بالدَّسّ**»، حيث قال: يضربُ مثلاً للرجُل يُقصِّر في الأمر ولا يبالغ في اصلاحه. واصله أن يجرب البعير في ارفاغه، فإذا هنئت ارفاغُهُ بأعيانها قيل: قد دسَّ دسًّا، وليس ذلك بالمختار، وإنما المختار أن يُهنأَ جسدُهُ كلُّهُ لينحسم الداء بأجمعه، وقد مدح دريد بن الصمّة بوضع الهناء مواضع الداء وهو خلاف المثل [المذكور] فقال:

ما إن رأيتُ ولا سمعتُ به ... كاليوم هانئ أيـنُقٍ جُرْبِ

---

(١) المحيط ٦: ٣٣٥.

(٢) التهذيب ١٠: ٣٨٣.

(٣) جمهرة الأمثال ٢: ١٨٨ ـ ١٨٩ / ضمن المثل ١٥١٠.

مـــستبذّلاً تـــبدو مـــحاسِنُهُ   يَـضعُ الهـناءَ مـواضـع النُّـقْبِ

والنُّقب مواضع الجرب. وهذا مَثَلٌ يضربُ لكلّ منَ يضع الشيء موضعه.

وهذا المثل لم يذكر في كثير من كتب الأمثال، ولا تعرضت له كتب اللغة، نعم ذكره الزمخشري في مادة «نقب» من الاساس ولم يعده مثلاً، ولم يذكره في مستقصاه هذا مع أنّ هذا المثل واستعمال العرب له مبثوث في مصادر اللغة والادب فهو في البيان والتبيين[١]، والأغاني[٢]، ونفح الطيب[٣]، وصبح الأعشى[٤]، وغيرها فصنيع السيّد المصنف وعدّه مثلاً مستقلاً هو الأصوب.

• وفي مادة «أوب» عدّ في المثل قولهم: **«أَوْبَةً وطوبةً» كتوبة فيهما، أي أبتَ إلى عيش طيب، ومآبٍ طيِّب. يقال للرجل إذا قدم من سفره، والأصل «طيّبة» لكنهم جاءوا بالواو للمزاوجة.**

وهذا مذكور في الجمهرة من أقوال العرب حيث قال: وتقول العرب للرجل إذا قدم من سفر: أوبةً وطوبةً، أي أُبْتَ إلى عيش طيّب ومآبٍ طيّب[٥].

وفي المزهر: الجمهرة: تقول العرب للرجل إذا قدم من سفر: أوبة وطوبة، أي أبت إلى عيش طيب ومآب طيب، والأصل طيبة، فقالوه بالواو لمحاذاة أوبة[٦].

وذكر بعض ذلك ابن منظور في مادة «طوب» من اللسان، كما ذكر غيرهم ذلك،

---

(١) البيان والتبيين ١: ٧١و ٩٢.

(٢) الأغاني ١: ٢٢٩.

(٣) نفح الطيب ٦: ٣٣١.

(٤) صبح الاعشى ١٤: ٢٣٤.

(٥) جمهرة اللغة ٢: ١٠٢٩.

(٦) المزهر في اللغة ١: ٣٤٠.

لكنهم لم يعدوه مثلاً، بل اكتفوا بأنه من أقوال العرب، فعدّه السيّد المدني مثلاً لوجود ملاك المثل فيه.

● وفي مادة «جدب» ذكر أمثالاً ثلاثة على التوالي، وهي: «**وقعوا في أمّ جندب**» و «**جاء القوم بأمّ جندب**» و «**ركب فلان أمّ الجندب**».

والمثلان الأوّل والثالث مذكوران في كتب الأمثال إلّا أن أوسطهما وهو قولهم: «**جاء القوم بأمّ جندب**» لم يذكروه، فذكره السيّد المصنف في المثل وقال: «**جاء القوم بأمّ جندب**» إذا جاءوا بجمع كثير من الناس.

وقد أخذ السيّد المصنف هذا القول وعدّه مثلاً من المرصع، حيث قال فيه ابن الاثير: ويقال: وقع القوم في أمّ جندب: إذا ظَلَموا وإذا ظُلِموا، ويقال: جاء القومُ بأمّ جندب أي بالجماعة من الناس، وركب فلان امّ الجندب بالالف واللام إذا ضلّ الطريق[(١)] ...

وهذه الثلاثة كما ترى على نسق واحد، وقد ذكروا اثنين منها وتركوا الثالث فلم يذكروه في الأمثال، فاستدركه السيّد المصنف على كتب الأمثال ومعاجم اللغة معاً فذكره في المثل من مادة «جدب».

● وفي مادة «جرب» قال في المثل: «**ان الجرب لَيُعدي**» **أي يجاوز صاحبه إلى من قاربه فيَجْرَبُ، قالوا: الأمراض المعدية ثلاثة، اول اسم كل واحد منها جيم: الجرب والجدري والجذام، وأسرعها عدوىً الجَرَب، ولذلك قيل في المثل «أعدى من الجرب»**.

والمثل الأخير مذكور في كتب الامثال، لكن قولهم «**إن الجرب ليعدي**» غير

---

(١) المرصع: ١٢٥.

مذكور في كتب الأمثال، وإنما هو مذكور في كتب اللغة منسوباً إلى قول العرب، كما في مادة «عدا» من التهذيب[(١)] ولسان العرب وغيرهما، لكنّ السيّد المدني عدّه في الأمثال لأنّه موضوع على حدّها.

• وفي مادة «برد» قال في المثل منهما: «**وقع بينهما قَدُّ بُرودٍ يمنية**» أي بلغا أمراً عظيماً من الشّر. وقد ذكر هذا القول من المجاز في الاساس، وكذلك عدّه الزبيدي في التاج من المجاز، وهو مذكور في القاموس وتكملة الصاغاني، وغيرها من المصادر، غير معدودٍ مثلاً. فعدّه السيّد المصنف مثلاً.

ومثل ذلك قولهم: «**هي لك بردة نفسها**» فهو في التهذيب[(٢)] والتاج وتكملة الزبيدي وغيرها، غير معدود مثلاً، وقد عدّه السيّد مثلاً.

ومثله قولهم «هو لبُرْدَة يميني» إذ هو في التهذيب[(٣)] واللسان والتاج وتكملة الزبيدي، غير معدود مثلاً.

هذا إلى كثير من الأمثلة التي يطول المقام بذكرها جميعاً، وفيما ذكرنا منها كفاية للتدليل على ما قلنا من أنّ السيّد المدني يعدّ ما فيه ملاك المثل وما وضع على حدّ المثل مثلاً، وإن لم يذكر في كتب الأمثال:، وذكرته معاجم اللغة مساكتة عليه أو مصرّحة بانه من أقوال العرب فقط.

هذا، مع حسن الالتفات وجامعيته في المثل، فإنه رحمه الله أخذ المثل النبوي ولم يفته أن يضعه في المثل من كتابه، ففي مادة «كلأ» من طرازه ذكر هذا المثل «**من مشى على الكلّاء قذفناه في الماء**» وقال: أي من مشى على شاطئ النهر القيناه في

---

(١) التهذيب ٣: ١١٤.

(٢) التهذيب ١٤: ١٠٧.

(٣) التهذيب ١٤: ١٠٧.

وسطه، يريد: من وقف موقف التهمة لُمناه. وقد ضُرِبَ هذا المثل في الحديث لإلزام الحدِّ مَن يُعَرِّضُ بالقذفِ. وهو كما في النهاية الأثيرية[١] مَثَلٌ ضربه النبيّ لمن عرَّضَ بالقذف. وهذا المثل غير مذكور في كتب الأمثال، مع أنّه مَثَلٌ نبويّ، والأولى أن يوضع قبل غيره في كتب الأمثال.

هذا، ولسعة السيّد المصنف، وإيمانه بتطور اللغة وامتدادها وشمولها وعدم وقوفها عند حدّ معين، نراه يذكر أمثال المولدين دون أن يقتصر على أمثال العرب القدماء.

• ففي مادة «كمأ» ذكر في المثل: «**هو كالكَمْأة لا أصلٌ ثابت ولا فَرعٌ نابت**» قال: يضرب لمن لا نسب له ولا حسب. وهذا المثل ذكره الميداني في أمثال المولّدين[٢].

ومضافاً إلى كل ذلك ذكر بعض الأمثال غير الموجودة في كتب الأمثال المتداولة ولم نعثر عليها في معاجم اللغة أيضاً، مما يعني أنّه اطلّع على قدر كبير من كتب الأمثال وكتب الأدب، فذكر من خلال سعة اطلاعه ما ليس موجوداً في متناول الايدي من المصادر المعروفة المتداولة.

• ففي مادة «خطأ»: قال: «**اخطأت استُهُ الحفرة**» **يضرب لمن طلب أمراً فلم ينله، ولمن لم يصب موضع حاجته**. ومثله «**أخطأ سهمُهُ الثُغرة**». وهذا الثاني غير موجود في كتب الأمثال ومعاجم اللغة.

ومثله ما ذكره في مادة «برد»: «**وقع بينهما فتباتّا برُدةً يمينة**» **أي تخاصما حتّى**

---

(١) النهاية ٤: ١٩٤.

(٢) انظر مجمع الأمثال ٢: ١٧٢ / أمثال المولّدين.

شاقّا ثيابهما الغالية. وهو مَثَلٌ يضربُ في شدة الخصومة ؛ لأنّ برود اليمن لنفاستها لا تُشقُّ الا لأمر عظيم.

وهو مع كل هذه الميزات الغنية لا يركن إلى شرح القدماء لبعض الأمثال بما لا يتطابق مع وضعها، فيأتي هو برأيه الخاص في الشرح.

ففي المثل من مادة «سبب» قال: «**المزاحُ سِباب النَوكى**» أي إذا ما زَحْتَ الأحمق فقد شاكلته الأحمق سُبّة، هكذا قال الميداني.

وعندي أنّ معناه: أنّ الأحمق إذا مازحك سبّك وهو يظن أنّه يمزح. يضرب في التحذير عن ممازحة الحمقى.

وهذا تصريح منه رحمه الله بعدم ارتضائه تفسير السابقين، وبأنّه صاحبُ رأي ونظر في المثل من لغة العرب.

والذي يمكن أنّ نلخّصه مما مرّ في المثل هو أنّه كشأنه في باقي الكتاب منهما أبواباً وفصولاً، لم يخل من جديد، فهو سلس العبارة واضح المقصد، وافٍ بالمطلوب، مع الاعراض عن التطويل بلا طائل، والابتعاد عن الاختصار المخل، وهو قبل كل ذلك يمتاز بالشمولية والإيمان بالتطور اللغوي، ولذلك لم يغفل ذكر أمثال المولدين، والميزة المهمة عنده كما تقدم هي ذكره من الأمثال ما لم يذكروه، وعدّه أقوال العرب التي وضعت على حدّ المثل أمثالاً، وتفسيره بعض الأمثال بغير ما فسروه، وبالتالي فإنّه قدّم للمعاجم العربية ما لم يكن عندها، واستدرك عليها ما لم يستدرك من قبله.

خلاصة ما مرّ

اتضح من خلال ما مرّ بعض محاسن كتاب الطراز في اللغة، ودوره في تطوير المعجم اللغوي العربي، وكيف أنّ الإمام اللغوي العلّامة الاديب السيّد عليّ خان المدني سلك مسلك الاستدراك والنقد.

وقد أوضحنا بعض الشيء عن نقده للقاموس ونواحي ذلك النقد ودفاعاته عن الجوهري، في جانب، ونقده للجوهري والقاموس معاً في جانب ثانٍ، ونقده ثالثاً لكلّ من جافى الحقيقة من اللغويين وأئمتهم.

واستعرضنا نماذج من ذلك، مشفوعة بتنبيهاته العامّة على بعض الأغلاط والأوهام والتصحيفات دون ذكر أسماء أشخاصٍ بأعيانهم، مضافاً إلى كل ذلك ما نبّه عليه من أغلاط الرواة والمحدثين وأوهامهم، وما هو من لحن العامّة، وما هو غلط مشهور، وما ضارعها مما يقع في اللسان العربي، ودعونا جادّين إلى دراسة شاملة لهذه الناحية من معجم الطراز.

وكذا الحال بالنسبة للمنهج العامّ للكتاب، فقد أوضحنا التقسيم الخماسي له، وما ابتكره من منهج في إفراد اللغة العامّة مضيفاً إليها المجاز، فاصلاً له عن الاستعمالات الحقيقية، ثمّ إفراده اللّغة في كتاب الله العزيز، ثمّ الأثر، ثمّ المصطلح، ثمّ المثل.

وأوضحنا ما يختزن هذا التقسيم والإفراد من فوائد وميزات، وكيف طوّر هذا التقسيمُ العمل المعجميَّ؛ تفصيلاً وتسهيلاً للتناول، وأنّ السيّد المصنف كان بحق المطوروالمنمق للمنهج الاستدراكي النقدي في اللغة بل كان هو المبتكر الأول لهذه المنهجية في تدوين معاجم اللغة العربية.

وفي إطار تحقيقنا النهائي لبابى الهمزة والزاي منه، وبعض الباء، وما اقتنصناه

عن تحقيقنا الأوّلي لباب الراء وبعض إفاداتنا عليه، كل ذلك مضافاً إلى ما استللناه على عجالة من كتاب الصاد، استلهمنا من كل هذه المواضع الرسم الهيكلي العام والميزات المهمة التي فاق بها باقي المعاجم اللغوية التي عليها المعوّل والمدار اليوم.

ولعلّ مواصلة التحقيق النهائيّ لكل أبواب هذا المعجم وفصوله ـ إن قُدّر ذلك للاخوة الذين أنيطت بهم مهمة إتمام تحقيق الباقي من هذا الكتاب ـ يكشف عن مزيد من الميزات، وعن خطوط تفصيلية أعمق وأدقّ في منهجية هذا المعجم الفريد والمسمّى بحق الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعول وعلى كل حال، فإن أهمَّ ميزات هذا الكتاب ومجمل خطوط منهجية المؤلف كانت هي:

١ ـ ابتكاره التقسيم الخماسي ـ في خطة تأليف معجم اللغة العربية ـ ويدخل في ضمنه إفراده المجاز عن الحقيقة.

٢ ـ امتيازه بتكريس الجهود في العمل المعجمي على المنهج النقدي، وبيان الأوهام والأغلاط والتصحيفات والهفوات ووو، وكان القسط الأوفر منها منصباً على نقده للفيروزآبادي في قاموسه، ونقوداته على أنحاء وأقسام يحتاج بيانها إلى دراسة مفصّلة. وقد مرّ ذكر هاتين الميزتين.

٣ ـ امتيازه بسعة العمل الاستداركي في اللغة، وذكره ما لم يذكر في المعاجم اللغوية المتداولة، وبرمجته المحبكة في كيفية التدوين، وهذا العمل يتجسّم على أكثر من صعيد:

أ ـ ما استدركه من اللغات والاستعمالات المبثوثة في مختلف كتب اللغة ـ دون معاجمها ـ وكتب الأفعال، والدواوين وشروحها، وكتب النحو والصرف ووو، ووضع كل ما لم يذكروه في موضعه

من المعجم.

ب ـ استدراكه بعض المواد اللغوية كاملة، مثل مادة «برب» و«بعقب» و«خشلب» و«قدعج» وغيرها.

ج ـ ما استدركه مستفيداً من مواطن القياس المطّرد في اللغة.

د ـ ما استدركه مستفيداً من كتب التفسير والأثر والمثل والطب والحيوان، وكتاب المرصّع لابن الاثير، وتذكرة الانطاكي البصير وغيرها من الكتب.

هـ ـ ما استدركه من اللغات الموجودة في مواضع أخرى من معاجم اللغة، كذكره في المهموز ما ذكروه في المعتل، أو في أماكن أخرى.

و ـ ما استدركه من ذكره للأفعال ـ وخصوصاً الثلاثية منها ـ التي لم تذكر في المعاجم اللغوية مع حسن ترتيبه بالذكر لها، الثلاثي ثمّ الرباعي، ثمّ المزيد ....

ز ـ ما استدركه من ذكره لحركة عين المضارع، مما لم تذكره المعاجم اللغوية ،د كما في مادة «هرد» و«خسر» مما هو أجلى وأوضح في بيان هذا النوع من الاستدراك.

ح ـ ما استدركه من ذكره وبيانه لحروف التعدية، واختلاف المعاني بحسب اختلافها مضافاً إلى تفسيره الفعل المتعدي بحرف ما من حروف الجرّ، بفعل آخر يتعدى بنفس الحرف لا بغيره كما يصنعونه في المعاجم اللغوية.

ط ـ ما استدركه من ذكره لجلّ ـ أو كُلّ ـ الوجوه واللغات، من

جموع ومصادر وأسماء وسائر المشتقات، ومن وجوه إعرابية، كما في مادة «هوأ» في ذكره لغات «هَأْ» و «هاءِ».

ي ـ توفيقه بين أصول اللغة والاشتقاق الصرفي وبين مسموعاتها، وإثبات النتيجة الصحيحة المستوحاة من بينهما.

ك ـ ما استدركه من معاني اللغات مقتنصاً لها من استعمالاتها، كما في مادة «أوب» من تفسيرهم الأوب بالنحل، في حين فسّره السيّد المصنف بالمطر، لأنّه هو المتلائم مع البيت الشعري الوارد فيه، ومثله ما في مادة «جأب».

ل ـ ما ذكره مما لم يذكروه في معاجمهم من الفوائد اللغوية والنحوية والصرفية، وجمعه للاقوال، وطرحه لآرائه فيها، ويتجلى رأيه في مثل ما في مادة «وهب» من تصحيحه «وهبته منه».

٤ ـ امتيازه بسلاسة العبارة في الإفهام والتفهيم، وخلوصها من الغموض والتعريف بالأخفى أو المساوي، وهي ميزة مطردة في كلّ الطراز امتاز بها عن باقي المعاجم.

٥ ـ امتاز هذا الكتاب في المجاز مضافاً إلى خصوصية الإفراد وسلاسة العبارات بميزات أخرى، هي:

أ ـ ذكره لمجازاتٍ لم تذكر في عامة المعاجم، ويدخل في ضمنها تنبيهه على ما هو مجاز من الاستعمالات التي ذكروها دون التنبيه على ذلك.

ب ـ شرحه لعبارات الأساس. وهي تكاد تكون أهمّ ميزاته في

المجاز.

ج ـ ذكره وجه المجاز، وبيانه للعلاقة التي صحّ من خلالها الاستعمال المجازي، وصار بها المجازُ مجازاً.

٦ ـ وامتاز الطراز في «الكتاب» مضافاً إلى خصوصية الإفراد وسلاسة العبارات بميزات أخرى، هي:

أ ـ عدمُ اقتصاره على محض التفسير اللغوي، بل إشفاعه ببيان المعنى المراد من الآية القرآنية من خلال التفاسير، وعدم إغفاله من الآراءِ التفسيرية آراءَ أهل التأويل والباطن.

ب ـ عنايته بالقراءات القرآنية، وذكره للقراءة الموافقة للمادة اللغوية المبحوث فيها، وهذا وإن ذُكر أحيانا في المعاجم إلّا أنّه قليل بالنسبة الى ما ذكره السيّد المصنف في الطراز.

ج ـ ذكره تفاسير الآيات التى تخصّ أهل البيت عليهم السلام، ونقله ما ورد عن السنة النبوية الشريفة وأقوال آل محمّد في تفسير بعض الآيات، كما في مادة «عهد» في تفسير قوله تعالى: ﴿ **لا ينال عهدي الظالمين** ﴾.

د ـ تحقيقاته وتدقيقاته في شرح بعض الآيات القرآنية بما لم يذكره أحد من أئمّة المفسرين ومشهوريهم، كرأية الذي طرحه في مادة «لألأ» في تفسير قوله تعالى ﴿ **يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان** ﴾.

٧ ـ وامتاز هذا الكتاب في «الأثر» مضافاً إلى خصوصية الإفراد وسلاسة العبارات، بميزة اعتماده بشكل كبير على الأثر النبوي الصحيح، وانفرد من بين المعاجم ـ تبعاً للرضي الاسترابادي، والشيخ الطريحي ـ بالأخذ بكلام أهل

البيت عليهم السلام حجة لا تشكيك فيها، فذكر كلماتهم وأقوالهم وشرحها في «الأثر»، فاعتمد كثيراً على ما في نهج البلاغة، والصحيفة السجادية، والكافي، والفقيه، والتهذيب، وكتب الأدعية، والمصادر الإمامية الأخرى.

٨ ـ وامتاز «الطراز الاول» في «المصطلح» مضافاً إلى خصوصية افراد، بالسعة والشمول في ذكر المصطلحات لشتى العلوم، دون الاقتصار على مصطلحات علوم اللغة العربية كما هو دأب معاجم اللغة المتداولة، فقد ذكر المصطلحات الفلسفية، والمنطقية، والعرفانية، والصوفية، والفقهية، ووو... إلى جانب مصطلحات علوم اللغة العربية، وذلك لما ذهب إليه من الرأي الصحيح الصائب، القائل بوجود أصول لغوية لجميع المصطلحات العربية للعلوم.

٩ ـ وامتاز هذا الكتاب القيم في «المثل» مضافاً إلى خصوصية الإفراد وسلاسة العبارة، بالشرح الكامل للمثل، وذكر وجوهه ومعانيه إن تعدّدت باختصار وافٍ، دون تطويل بلا طائل.

وإلى جانب ذلك نراه يتحف شرحه للأمثال بالتفاتاته الذكية، الرافعة للإهمال، كما في مادة «فرأ» في شرح المثل: **«كل الصيد في جوف الفرا»** حيث نبه على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم تمثّل به في أبي سفيان بن الحارث بن عبدالمطلب، لا أبي سفيان بن حرب، وغيرها.

والميزة المهمة في «المثل» هي عدّه ما فيه ملاك المثل مَثَلاً، وإن ذُكر في كتب اللغة ومعاجمها على أنّه من أقوالهم، ولم يذكر في كتب الأمثال، وقد ذكرنا جملة صالحة من أمثلة ذلك.

بقي شيء

وهو أنّ ما ذكرناه من محاسن كتاب الطراز الأول، وميزاته التي فاق بها سائر المعاجم اللغوية من حيث التقسيم والترتيب المنهجي، ومن حيث غنائه في النقد والاستدراك، ومن حيث التحقيقات الأنيقة الرشيقة التي تضجّ بين دفتيه، كل هذا لا يمنعنا من القول بأن هذا الكتاب ككل كتاب غير كتاب الله لا يخلو من الخطأ والوهم، وكما قال السيّد المصنف في خطبة كتابه:

وهيهات، إنّ الكتاب الذي لا ريبَ فيه إنّما هو كتاب الله الذي لا يضلّ مقتفيه، وما سواه فهو مظنةٌ للاختلاف.

فأما في مجال نقده للفيروزآبادي والجوهري وغيرهما.

• ففي مادة «حفسأ» وهَمَ السيّد المصنفُ الجوهريَّ لأنّه ذكر «الحَفَيْسَأ» في «حفس»، فتابع الفيروزآباديَّ في قوله: ووهم أبو نصرٍ في إيراده في «ح ف س».

وإذا غَضضنا النظر عن أصل التوهيم[1]، فإنا نقول: إنّ السيّد المصنف فاته أن يشير إلى غفلة الفيروزآباديِّ، حيث أعاد ذكر «الحفيسأ» في «حفس» دون تنبيه عليه، وقد تعجب من صنيع الفيروزآباديِّ هذا ابن الطيب الفاسي في إضاءة الراموس[2]، والزبيدي في تاج العروس[3].

• وفي مادة «رقأ»، قال: الرقوء، كرسول: ما يوضع على الدم ليرقأ، ومنه قول قيس بن عاصم لولده: «**لا تسبوا الإبل، فإن فيها رقوء الدم ومهر الكريمة**» أي بها **يحقن الدم لأنّها تُدفَعُ في الديات، فكيفُّ صاحب الثار عن طلبه، فيحقن دم القاتل.**

---

(١) لأنّ أبا حيان والفارابي وغيرهما صرّحوا بزيادة الياء، في «حفس» ليس بخطأ قطعي.

(٢) انظر إضاءة الراموس ٣: ١٣٧.

(٣) انظر تاج العروس المادة.

ووهم الجوهري فقال : في الحديث...

وهذا التوهيم صحيح قطعاً طبقاً لمبنى الإمامية من اختصاص لفظ الحديث في الاصطلاح بقول النبيّ ﷺ ، وأمّا بناء على مباني العامة فلا وَهَمَ للجوهري .

قال المامقاني : ولا يخفى عليك أنّ تسمية ما انتهى إلى غير المعصوم من الصحابي والتابعي «حديث» مبنيٌّ على أصول العامّة ، وأما أصحابنا فلا يسمّون ما لا ينتهي إلى المعصوم حديثاً(١) .

قال السيّد المصنف في المصطلح من مادة «اثر» : **الأثرُ عند المحدِّثين أعمّ من الحديث والخبر ؛ فالحديث ما روي عن النبيّ ﷺ ، والخبر ما روي عن غيره ، والأثر أعمّ منهما .**

لكنّ السيّد المصنف غفل عن توهيمه هذا ، فعادَ في المصطلح من مادة «حدث» ليقول : الحديث ما رُوي من قول النبيّ ﷺ أو الصحابي أو التابعي .

• وفي مادة «لجأ» وَهَّمَ الفيروزآباديُّ الجوهريَّ في «عمر بن لَجَأ» ، وادعى أنّ لَجَأً جَدُّ عمر لا أبوه ، مع أنّ المطبق عليه الشائع الذائع في كتب الأنساب هو ما ذكره الجوهريّ(٢) ، فكان على السيّد المصنف الدفاع عن الجوهري هنا .

• وقال السيّد المدني في مادة «نتأ» : النُتاءة ، كسلافة : ماءٌ لبني عميلة أو لغني . وبهذا ضبطه ياقوت في معجم البلدان حيث وزنه فقال : النُّتاءةُ بالضم ، وبعد

---

(١) مقباس الهداية ١ : ٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) انظر ما قاله صاحب التاج هنا . ولم يذكر ما ذكره الفيروزآبادي إلّا الصاغاني في العباب ؛ حيث قال : عمر بن الاشعث بن لجأ التيمي ، شاعر .

الألف همزة ثمّ هاء[١].

وضُبط في نسخ القاموس «النُّتَأَة، كهمزة» ولم ينبه السيّد المصنف على هذا الغلط.

• وفي مادة «نيأ»، قال السيّد المصنف: **ناءَ اللحمُ وغيرُهُ كباع نيئاً ونُيُوءاً ونُيوءةً: لم ينضج.**

وهذا هو الصحيح الذي عليه أهل اللغة، فهو في الصحاح والمصباح والنهاية الأثيرية واللسان، وغيرها، فهو ناء يَنِيءُ كباع يبيع.

والذي في القاموس: و [ناء] اللحمُ يناءُ فهو نُيءٌ بَيِّنُ النُّيُوءِ والنُّيوءَةِ: لم ينضج، يائية، وذكرها هنا وَهَمٌ للجوهري.

فما ذكره الفيروزآبادي من مضارع «ناء» مخالف لما عليه أهل اللغة، وفات السيّد المصنف تغليطه، وما ذكره من تغليط الجوهري أيضاً غير صحيح، ولم يردّه السيّد المصنف ولا دافع عن الجوهري[٢].

ومثل هذا ليس بنادرٍ في منهجه النقدي، لكنّه قليل قياساً بضخامة العمل النقدي في معجمه «الطراز».

وأمّا ما يتعلق بالاستدراك:

فقد وقع في الطراز بعض المآخذ التي أخذت عليه، نذكر هنا بعضاً منها لبيان الصورة النزيهة لهذا المعجم والحقيقة المتوخّاة دون تعصب أو تحيّز، على أن ذكرها لا يُعدّ نقصاً بمقدار ما يُعدّ تقييماً لعظمة هذا المعجم الذي تكاد المآخذ عليه

---

(١) معجم البلدان ٥: ٢٦٠.

(٢) انظر تاج العروس في هذا الموضع.

تضمحلّ وتتضاءل إلى جنب محاسنه وميزاته الجمّة الوافرة، وقديماً قال الشاعر:

كفى المرءَ نُبْلاً أن تُعدَّ معايبه

فإنَّ حصرها بعدد معدود يدلك على جملة المحاسن والمميزات التي يتحلى بها.

والذي يمكن أن نأخذه على الطراز هو عدم دقته في الأوزان التي وزن بها الكلمات التي أراد بيان وزنها وضبطها، فإنّ هذا المأخذ هو أبرز ما رأيناه من المآخذ على هذا المعجم، فإنه لم يلحظ في الوزن إلّا صورة الكلمة فقط دون لحاظ ما يفيد وزنها من مبالغة أو تكرار أو.

• ففي مادة «وَكأ»، قال: **والتُّكَأَةُ، كرُطَبَة: الرجل الكثير الاتّكاء**. فوزن تُكَأَة الذي هو فُعَلَةٌ للمبالغة بـ«رُطَبَة» التي هي مفرد الرُّطَب،ولا سنخية ولا مماثلة بين الموزون والموزون به إلّا في صورة الكلمة.

فصنيع الفيروزآبادي في مادة «وكأ» حيث وزنها بـ«هُمَزَة» هو الأوفق بالوزن، ومعنى المبالغة.

ومثل ذلك صنع ابن منظور في مادة «وكأ» حيث قال: التُّكَأَة بوزن الهُمَزَة: ما يُتَّكأ عليه، ورجَلٌ تُكَأة: كثير الاتّكاء.

وفي التهذيب: وقال أبو عبيد: تِكَأَةٌ بوزن فُعَلَة[١].

وفي الصحاح: رَجُلٌ تُكَأَةٌ مثال هُمَزة: كثير الاتكاء ...

فوزنه بـ«همزة» هو الأوفق بالاشتقاق، وهو الذي استعمله أرباب المعاجم[٢]

---

(١) التهذيب ١٠: ٣٣٤/ مادة «تكأ».

(٢) نعم، وزن الفيومي في المصباح «التكأة» اسماً لما يتكأ عليه ـ لا بمعنى الكثير الاتكاء ـ بـ«رطبة».

كما رأيت بعض نماذج ذلك، فلا وجه للعدول عن هذا الوزن.

• وفي مادة «دبأ»، قال: **الدُّبَّاءُ، كتفاح: اليقطين**. ثمّ عاد في مادة «دبب» فقال: **الدُّباء، كثُفّاء: القرع**. فوزن نفس الكلمة تارة بـ«تفَّاح» وهو الأوصح الاعرف، وتارة أخرى بـ«ثفّاء».

• ووزن في المثل من مادة «جلأ» **ذرُّوح بـ«سَفُّود»**، ثمّ عاد في مادة «ذرح» فوزن **ذرّوح بـ«دبُّوس»**.

وربّما ادعى بعضهم أنّ هذا التفنن في الوزن إنّما هو للتدليل على براعة المصنف وإلمامه بلغات العرب، والأوزان التي عليها كلماتهم، ولكن هذا القول فيه تعسّف، لأنّ الهدف من تأليف المعجم اللغوي ـ وكما قلنا ـ هو إيصال اللغة لطالبيها لا استعراض القدرات، وأنّ المهم هو تفهيم القارئ بوزن الكلمة واشتقاقها من خلال تنظيرها بكلمة معروفة متداولة.

وإذا أردت التحقق مما قلناه فخذ مثلاً لسُوء عدم الالتزام بأوزان خاصّة في وزن الكلمات.

• ما في مادة «خرأ» قال: **ومُخَرِّئٌ كمُحَدِّث: أحد جبلي الصفراء، والآخر: مُسَلِّحٌ، كمُحَدِّث أيضاً.**

وهذا النص ورد مضبوطاً ضبط القلم في نسخة «ت» فقط، مع أن كتب البلدان والسيرة النبوية والمغازي ناطقة بوزن هذين الجبلين بـ«مُفْعِل» كمُحْسِن، وربّما ضبطا في بعض المصادر بفتح الميم «مَفْعَل»، وعلى كلا التقديرين فإنّ ضبطهما بالتشديد مما لم يذكره أحد.

وبمراجعة مادة «سلح» من الطراز ترى الضبط الصحيح الذي عليه المصادر، حيث قال: «**مُسْلِحٌ... كمُحْسِن أحد جبلي الصفراء**» وفرّقه عما هو كمُحَدِّثَ فانه اسم

شعب ...

فلماذا إذن لم يضبطه ويزنه في مادة «خرأ» بـ«مُحْسِن» ؟!

إنّ عدم التزام ألفاظ مخصوصة، ولا ملحوظ فيها ما في أصل الكلمة الموزونِ بها، مما يُربك المعجم ويضيع على طالب العربية سهولة الفهم والتناول.

ولعلّ خير من ضبط الأوزان ورفع الخلل في هذا المجال، هو صاحب معيار اللغة، حيث قال:

> إنّ القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان، واقتصروا في جُلِّ ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب والإشكال دون ذكر الأوزان، ووقعت كتبهم بأيدي المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم، فحصل فيها الزيادة والنقصان ... ولكنني لم أقتصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب، بل عقدت فصلاً في المقدمة وأوردت فيه كُلَّ ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره، وبيّنت حروفها وإعرابها، كيما إن وقع في أثناء الكتاب زيادة أو نقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصحّحوها[(١)].

وهذا النقص لم يسلم منه كتاب الطراز، رغم أن مصنفه رفع كثيراً من مساوئ المعاجم اللغوية المتقدمة عليه.

ومن المآخذ على الطراز أنّه رغم استدراكه كثيراً من المواد واللغات عليهم إلّا أنّه لم يذكر بعضها مما هو موجود ومُدَوَّن في معاجم اللغة.

• فلم يذكر في الطراز، مادة «ثطأ» مع أنّها ومفرداتها واستعمالاتها موجودة

---

(١) معيار اللغة ١: ١ ـ ٢.

مذكورة في الصحاح والعباب والتكملة والقاموس واللسان والتاج .

• وذكر في القاموس والعباب والتكملة والتاج مادتي «فلأ» و «فنأ» ، وذكر اللسانُ مادة «فنأ» دون «فلأ» ، ولم يذكر السيّد المصنف في الطراز لا مادة «فلأ» ولا «فنأ» .

ومن المآخذ عليه خطأُهُ في ترتيب المواد اللغوية في بعض الأحيان ، حيث ذكر مادة «حفتأ» ثمّ «حفسأ» ثمّ «حفأ» ، وذكر القاموس «حفأ» ثمّ «حفسأ» ولم يذكر «حفتأ» مع أنّه أحال عليها في مادة «حفت» ، وذكر الزبيدي في التاج «حفتأ» ثمّ «حفأ» ثمّ «حفسأ» ، والسيّد المصنف والزبيدي كلاهما أخطأ في الترتيب ، إذ المفروض أن يكون تسلسل المواد كالاتي : «حفأ» ثمّ «حفتأ» ثمّ «حفسأ» .

ورغم ما قلناه من سلاسة عبارته ووضوحها في مجمل الطراز ، إلّا أنّه ربّما فاقت عباراتُ غيره في الوضوح عبارَتَهُ ، لكنّ ذلك في موارد قليلة تضمحلّ وتندثر مقابل عبارته في كل الكتاب ، فإنه في مجمل كتابه يتوخى العبارة الواضحة السلسة كما مرّ عليك ، وإذا جاءَ بعبارة ليست بهذا الوضوح فإنّما ذلك في المواطن التي مرّ قريباً بيانها من كتابه .

ففي مادة «كرفأ» مثلاً قال : **كَرْفَأَتِ القِدْرُ: كَثَأَت** . ولم يبين معنى «كثأت» ولم يقل : **أزبدت للغلي** ، ولم يراع مزيد الإيضاح في العبارة ؛ وذلك لقرب مرور مادة «كثأ» حيث قال فيها : كثأتِ القدرُ : **أزبدت للغلي** ، هذا هو منهجه العام في سلاسة العبارة ، لكنه ربّما تخطى عن ذلك كما :

• في مادة «ثفأ» حيث قال : **ثَفَأَ القدرَ: فثأها** . وهذا تعريف بالأخفى أو المُساوي ، ولم تأتِ مادة «فثأ» بعد ، فكان عليه شرحها بأن يقول : ثفأ القدرَ : فثأها ، أي سكّن غليانها بالماء ، كما هو دأبه في مثل هذه الموارد .

• وفي مادة «ربأ» قال: **مِرْبَأةُ البازي مَيْقَعَتُهُ.** وهذا تعريف بالأخفى أو المساوي، مما يحوج الطالب إلى مراجعة مادة «وقع»، مع أن عبارات باقي المعاجم أوضح منها، ففي اللسان والتاج وغيرهما: مِربأة البازي: منارةٌ يربأُ عليها، أو مكان البازي الذي يقف فيه.

وفي العباب: المَرْبأة والمَرْبأ والمُرْتَبَأ: المَرْقَبةُ، ومنه قيل لمكان البازي الذي يقف فيه مَرْبأة.

• وفي مادة «قضأ» قال: قَضِئت العين: احمرّت وفسدت ورَهِلَ مأقها. مع أنّ عبارة القاموس واللسان أوضح، حيث قالا: احمرّت واسترخت مآقيها.

وفي المحيط: قَضِئَت عينه قَضَأً: أي قرحت[1].

وفي الجمهرة: قَضِئَت عينه... إذا فسدت[2]. وفي موضع آخر منه: قَضِئَت عينُ الرجل: إذا احمّرت ودمعت[3].

هذا وقد وقعت بعض الأغلاط في الطراز يترجّح قويّاً أنّها من أغلاط النسّاخ، لعدم حصولنا على مخطوطة الطراز التي بخط السيّد‌ﷺ[4]، ولأنّ وقوعها من مثله‌ﷺ شيء شبيه بالمحال.

وذلك مثل ذكره في الكتاب من مادة «جزأ» قوله تعالى: **﴿لنعلم أيّ الحزبين﴾** الفريقين المختلفين في مدّة لبثهم، أحدّهما: أصحاب الكهف، والآخر: الملوك الذين تداولوا المدينة مَلِكاً بعد مَلِك، أو كلاهما من أصحاب الكهف، أو هما

---

(١) المحيط ٥: ٤٦٣.

(٢) جمهرة اللغة ٢: ٩١٠.

(٣) جمهرة اللغة ٢: ١١٠٢.

(٤) وهي في مكتبة السماوي في العراق.

طائفتان من المؤمنين في زمانهم اختلفوا في مدّة لبثهم.

وأعاد نفس الآية ونفس التفسير بتفاوت في العبارات في مادة «حزب» ولم نعثر على قراءة «أي الجزئين» ليصح إيرادها في مادة «جزأ» فيبقى احتمال الغلط من النسّاخ هو الراجح.

ومثل ذلك ما حصل في مواضع قد لا تتجاوز الثلاثة من تقديم المصطلح على الأثر، أو المثل على المصطلح، والذي يترجح أنّه من أغلاط النساخ.

يضاف إلى كل ذلك بعض الأخطاء التي أشرنا إليها في هوامش التحقيق، وبعض اللغات التي فاته ذكرها ـ برغم شموليته في مثل هذه المواطن كما ذكرنا سابقاً ـ كما في مادة «هأهأ» حيث ذكر «هِئ هِئ» دعاء للإبل للعلف، ولم يذكر «هَأْهَأْ» مع أنّها مذكورة في معاجم اللغة.

لكن الحصيلة النهائية التي يقف عليها الباحثُ بوضوح وجلاء هي أنّ معجم الطراز هو الاول في بابه مملوءٌ بالمحاسن، تضجّ صفحاته بالاستدراكات والنقودات، وهو خالٍ من كثير من معايب ونواقص المعاجم اللغوية، سالمٌ من الحشو والغثاء، جديدٌ مبتكرٌ في طريقته، مبتكرٌ في منهجيته، وما وقع فيه من النواقص قد لا يعدّ شيئاً في قبال محاسنه، خصوصاً إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ السيّد المصنف صنفه في أخريات سنيّ حياته الشريفة، وأنّه كان مصاباً بعلل الشيخوخة وأمراضها، وعلى نسخة سبطه علي اصغر حكمت الشيرازي من الطراز ما يدلّ على ذلك وتضرّعه إلى الله وتوسّله بالنبيّ وآله لنيل الشفاء، فتكونُ بعض النواقص مرجعها إلى النسّاخ كما عرفت، وبعضها لعدم امتداد العمر به ليتم كتابته وتنقيحه ومراجعته، مضافاً إلى علته وكبر سنه، ونحن على يقين أنّه لو كان قد امتدّ به العمر فأتم كتابه وراجعه ونقحه وأضاف إليه، لجاء الكتاب أجود بمرّاتٍ مما هو عليه الآن.

قصة الكتاب

قبل برهة من الزمن لفت نظري مقالٌ قرأته في صحيفة عربية مفاده : أن الشيعة يدّعون بأنّهم هم الذين أسّسوا علوم الإسلام ، لقول الإمام عليّ بن أبي طالب عليه السلام لأبي الأسود الدؤلي : الكلمة : اسم وفعل وحرف ...

ثمّ تهجّم صاحب المقال على الشيعة ، فقال : العكس هو الصحيح ، فالشيعة اليوم هم عيال على أهل السنة والجماعة ، لكونهم يأخذون النحو والصرف واللغة والبلاغة منهم ، ولو راجعت مراكز الإشعاع الفكري عندهم كالنجف وكربلاء وقم ومشهد ... لرأيتهم يعتمدون الكتب السنيّة في حوزاتهم العلمية كقطر الندى ، والمغني ، وألفية ابن مالك ، وشرح ابن عقيل ، والسيوطي ، والمختصر ، والمطوّل للتفتازاني إلى غير ذلك .

فابن هشام سنّيّ حنبلي ، وابن عقيل والسيوطي والتفتازاني و ... سنيّون شافعيّون ، فكيف بهؤلاء الشيعة وقولهم أنّهم هم الّذين أسّسوا العلوم ؟؟!!

قال هذا صاحب المقال وكأنّه لا يعلم بأن كثرة الكتب المؤلفة في النحو والصرف لا تنافي كونَ الإمام عليّ هو مؤسس علم النحو والصرف و ...

وكذا تغافل الكاتب عن أنّ هناك فرقاً بين العلوم الآلية والعلوم الاستقلالية ، فعلم النحو والصرف واللغة والبلاغة وأمثالها إنّما هي من العلوم الآلية والتي يستعين بها الطالب على فهم كلام العرب ، فلا ضير ولا اشكال في أخذ الشيعيّ بكتاب السني أو السنيّ بكتاب الشيعي ، وهما معاً يمكنهم الاخذ بكلام المسيحيّ أو اليهودي كما هو الملاحظ اليوم ، حيث يرجع كلاهما بلا حذر إلى كتاب المنجد وهو كتاب

لشخصٍ مسيحيٍّ وقد تعهدت الكنيسة الكاثوليكية ومطبعتها بطبعه ونشره !!

ولا أدري كيف خفي على الكاتب ما للشيعة واتباع أهل البيت من دور في علوم الإسلام ؟! ولِمَ هذا التحامل عليهم ؟!

ألم يكن الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ وهو إمام النحو العربي وأستاذ سيبويه ورائد العمل المعجمي العربي ـ من الشيعة ؟!

ألم يكن الصاحب بن عبّاد صاحب المحيط ـ والذي مدح أهل البيت بما شاء الله من الشعر ومن الأبيات والقصائد ، والذي نقش على خاتمه «على الله توكلت وبالخمس توسّلت» ـ من الشيعة ؟!

ألم يكن ابن دريد صاحب الجمهرة من الشيعة ؟! وهو الذي قد جُرِحَ لذكره مناقب أمير المؤمنين كمنقبة ردّ الشمس لعلي عليه السلام وغيرها من مناقبه ؟!

ألم يكن ابن السكّيت من الشيعة ؟! وهو الذي قتله المتوكل حين سأله عن ابنيه ـ المعتز والمؤيد ـ أهما أحبّ إليك أم الحسن والحسين ؟ فقال ابن السكيت : «والله إنّ قنبراً خادم عليّ خير منك ومن ابنيك» .

ألم يكن يحيى بن يعمر الوشقي العدواني الّذي نقّط المصاحف من الشيعة ؟!

ألم يكن نجم الأئمّة الرضيّ الاسترابادي من الشيعة ؟!

وألم يكن الشريفان الرضيّ والمرتضى من الشيعة ؟!

ألم تطبع تركيا ومصر ـ وحديثاً جامعة قاريونس / ليبيا ـ شرح نجم الأئمّة الرضيّ الاسترابادي الشيعي على الكافية ؟!

وألم تدرّس نصوص أعلام الشيعة كالرضيّ والمرتضى في جامعة بغداد والقاهرة و...

وألم وألم ...

نقول بهذا ونحن نرى أنّ أخذ الشيعيّ بكتاب السنيّ دليل على سعة صدره واحتوائه للطائفية وعدم تعصّبه واكتفائه بجهود مَن سبقه من أعلام طائفته مع ما لهم من مصنّفات كثيرة في أغلب العلوم.

ومن المؤسف أن نرى هؤلاء الأخوة يحملون عمل اخوانهم من الشيعة على الضعف والتواني لا على سعة الصدر وقدرة الاحتواء وتجاوزهم لأُطُرِ الطائفية والعصبية.

نعم، إنّ الشيعيّ لو أخذ فقهه وحديثه وأصوله ورجاله ـ وغيرها من العلوم الاستقلالية ـ من أهل السنة والجماعة لصار عيالاً عليهم، ولما كان له ما لهم من أصول الفكر وقواعد الاستنباط.

هذا، وإنّا وإن كنا نعلم بمغالطة المستشكِل ـ كاتب المقال ـ وسقم دعواه، لكنّ هذه الإثارة دعتنا للتنقيب عن أثرٍ خالدٍ لأحد علمائنا الأبرار ـ لم يطبع بعد ـ كي يكون جواباً لمثل هذه الترّهات التي تثار بين الحين والآخر والفينة والأخرى وتشغل حيزاً من أفكارنا وجهودنا.

وفي صيف عام ١٤١٤ هـ وحين بحثنا عن نفائس تراثنا الإسلامي المغمور، وقع نظرنا على كتاب (الطراز الأوّل) للسيّد علي خان المدني، فتصفحته على عجل فأعجبني أسلوبه، وطريقة عرضه، وترتيبه للمادة، وعطفه للمعاني الموجودة فيها، مع فصله للمجاز عن الحقيقة، مع ذكره لغريب القرآن الكريم، والسنة المطهرة والمأثور عن الصحابة وأهل البيت عليهم السلام، ثمّ ذكره للمصطلح والمثل العربي، كل ذلك بتحقيقات رشيقة وبحوث أنيقة، وكان حقاً وكما قال الشيخ آغا بزرك الطهراني في الذريعة:

«من أحسن ما كتب في اللغة، لكنّه لم يتجاوز النصف من حرف الصاد

المهملة، وانتهى إلى كلمة قمص، تكلّم في كلّ صيغة بكل ما لها من المعاني بكلّ اصطلاح، وذكر جميع استعمالاتها الحقيقية والمجازية في الكتاب والسنة والمثل وغيرها ـإلى أن يقول ـ: فهو جامع للسان العوام ولسان الخواص، وغريب القرآن وغريب الحديث، وغريب الأمثال»[١].

فالكتاب ناقص ـكما ترى ـ لم يكمل بعد، فجئت أتساءل مع نفسي عن ضرورة تحقيق وطبع كتاب ناقص كهذا؟

وهل أنّه سيفي بالغرض؟

وهل يمكن أن يكون الجواب الوافي لبعض تلك الترهات؟

وهل أنّه يخدم لغتنا وتراثنا أم لا؟

وهل أن هذا العمل سيوازي ما نريد عمله في حقل فقه الخلاف وبيان ملابسات التشريع الإسلامي أم لا؟

فكان جوابي للسؤال الأول هو: أنّ حضارة كل أُمة تُنتزع من تراث أعلامها، وأن قيمة كل أُمة ترتبط بفكر ونتاج رجالها، فكان على الأبناء الاحتفاظ بتراث السلف ونقله إلى العصور اللاحقة؛ لكونهم الجسر بين الماضي والمستقبل، وباعتقادي أنّ جمع نسخ هذا الكتاب أو غيره سيكون الخطوة الأولى لحفظ التراث ومن ثمّ الوصول إلى نشره وعرضه بالشكل المطلوب.

مضافاً إلى ذلك نرى أن التحقيق والعمل في المعجم اللغويّ يختلف عن كثير من غيره من العلوم، لأنّ الكلام في كل مادة يعتبر نتاجاً مستقلاً قد لا يكون له ارتباط

---

(١) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١٥: ١٥٧ ـ ١٥٨.

شديد بما قبله وما بعده، وبتعبير آخر: هو مادة بحد ذاته لا يفتقر إلى المواد الأخرى، بعكس مواد كتب الفقه أو الاصول أو الدراية أو النحو أو... فهي بحوث مترابطة يكمل بعضها البعض الآخر.

وعليه فالنقيصة في الكتاب اللغوي ليست بعيب، وهناك عشرات الكتب في اللغة ناقصة لكن الاعلام يعتمدونها ككتب ابن بري والصاغاني وغيرهم.

وأما جوابي عن السؤال الثاني وغيره من التساؤلات التي كانت تراودني وتدعوني تارة إلى الاقدام وأُخرى إلى الإحجام هو نفس اشكال المستشكل وعظيم قوله وافترائه على الشيعة، وخصوصاً لو جمع مع ما قاله السيوطي في بغية الوعاة في ترجمة ثعلب:

«قال أبو بكر بن مجاهد، قال لي ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، وأصحابُ الحديث بالحديث ففازوا، وأصحابُ الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيد وعمرو، فليتَ شعري ماذا يكون من حالي، فانصرفت من عنده فرأيت النبيّ ﷺ تلك الليلة، فقال لي اقرئ أبا العباس مني السّلام وقل له: أنت صاحبُ العلمِ المستطيل»[(١)].

فقلت مع نفسي: حقاً لو اشتغل أصحاب الفقه بالفقه، وأصحاب الحديث بالحديث، وأصحاب القرآن بالقرآن، وتركنا اللغة والنحو والصرف وشأنهما، أو قللنا من مكانتهما في محافلنا ـ كما هو الملاحظ اليوم في معاهدنا العلمية ـ فما سيكون حال اللغة والادب والتراث في المستقبل القريب.

إنّ وقوفنا على المؤثرات الخارجية التي دفعت اليوم إلى العزوف عن اللغة، بل

---

(١) بغية الوعاة.

إعجاب شبابنا باللغات والثقافات الأُخرى وابتعادهم عن لغتهم الأصيلة والغنية ، بل شيوع العجمة في اللغة العربية .

كل هذه الأمور مع أُمور أُخرى دعتنا للاهتمام بطبع وتحقيق هذا السفر القيم وإخراجه إلى النور .

فشمرنا عن ساعد الجد وعزمنا بعد التوكل على الله لجمع ما تيسّر لنا من نسخ هذا الكتاب .

نسخ الكتاب

ألّف المصنف كتابه في ثلاثة أجزاء ، ولمّا كان للمجلدين الاولين نسخ متعددة ، وهي بنظرنا في عرض واحد ، فقد انتخبنا بعضها لسهولة تناولها ، ولقدم تأريخ بعضها ، أو لكونها مقابلة على نسخة عليها بلاغات للمؤلف ، أو لكونها مكتوبة من على نسخة المصنف ، وقد حصلنا مؤخراً على المجلد الثالث من هذا الكتاب بخط المؤلف كانت في مكتبة الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رحمه الله ، وإليك بعض النسخ المعتمدة ، والإشارة إلى بقية نسخ الكتاب :

الاولى : نسخة مكتبة الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ـ العامة .

الثانية : نسخة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام الاولى وهي من أول الكتاب إلى مادة « يزداذ » .

الثالثة : نسخة المحقق الطباطبائي الاولى وهي من أول الكتاب إلى مادة « وذذ » .

الرابعة : نسخة مكتبة مؤسسة كاشف الغطاء العامة وهي من أول الكتاب إلى مادة « يزداذ » .

الخامسة: نسخة الشيخ قيس العطار وهي من مادة «أبر» إلى مادة «عبقس».

السادسة: نسخة المحقق الطباطبائي الثانية وهي من مادة «أبر» إلى آخر السين.

السابعة: نسخة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام الثانية وهي من مادة «شكر» إلى مادة «قمص».

وهناك نسخ أخرى من الكتاب لم نصورها ونعتمدها لحد الآن في التحقيق؛ لعدم الحصول على بعضها، وللاستغناء عن بعضها الآخر بغيرها، لكن ذكرها لا يخلو من فائدة وهي:

١ ـ نسخة مكتبة الإمام الصادق في قزوين المرقمة ٣٦٩ والتي تقع في ٤٨٥ ورقة من أول الكتاب إلى آخر مادة «يزداذ» بخط نجفعلي بن زيبا علي، كتبت في سنة ١٢٣٨، كتبها الناسخ من على نسخة المصنف.

٢ ـ نسخة مكتبة مدرسة نواب / مشهد المقدسة برقم (١٢) لغة، كتبها محمد قاسم بن حسن علي السرجاني في مشهد، وفرغ منها سنة ١٢٥١.

٣ ـ نسخة المكتبة المركزية في جامعة طهران برقم ٦٦٤٨ (المجلد الاول في ٣١٢ ورقة كتبت سنة ١٢٦٢».

٤ ـ نسخة مجلس الشيوخ الايراني برقم ٤٣٩ (المجلد الثاني) في ٢٧١ ورقة كتبت في القرن الثاني عشر.

٥ ـ نسخة دار الكتب الوطنية في طهران برقم ٤٦١٧، مذكورة في فهرسها ٩٨/٨.

٦ ـ نسخة مكتبة گوهرشاد برقم (١٣٨١) من مادة «غمد» إلى مادة «يزداذ».

٧ ـ نسخة مكتبة سپهسالار (الشهيد المطهري) في طهران برقم ٢٩ من أول الكتاب فصل العين إلى باب الدال، في ٢٤٢ ورقة كتبت بخط نسخي جيد سنة

١٢٥٧.

٨ ـ نسخة أُخرى فيها برقم ٢٣ وهي كسابقتها في ٣١٠ ورقة كتبت سنة ١٢٨٣.

٩ ـ نسخة مكتبة ملك الاهلية، برقم ٣٣٦ (المجلد الاول) في ٤٢٤ ورقة كتبها نظام الدين محمد بن محمد علي القزويني بخط نسخي، فرغ منها في ٢٨ ربيع الاول سنة ١٢٣٨.

١٠ ـ نسخة أُخرى فيها برقم ٣٣٨ في ٢٦٢ ورقة بخط آنف الذكر من باب الراء فصل الهمزة (أبر) إلى (حاس).

١١ ـ نسخة من مكتبة الإمام الرضا (الاستانه) في مشهد برقم ٣٧٣١كتبت سنة ١٢٨٤.

١٢ ـ نسخة أُخرى فيها برقم ٣٧٣٢ في ٢٣٢ ورقة من أول باب الراء فصل الهمزة (أبر) إلى باب السين فصل الطاء، كتبت في القرن الثالث عشر.

١٣ ـ نسخة مكتبة العاطف باسلامبول في تركيه «انظر الذريعة ١٥ : ١٥٨».

١٤ ـ نسخة في مكتبة الشيخية في كرمان.

وقد عرّف المرحوم المحقق السيّد عبدالعزيز الطباطبائي غالب هذه النسخ فيماكتبه عن مخطوطات اللغة العربية في مكتبات إيران، وهناك نسخ أُخرى مذكورة في فهارس المكتبات.

والان مع وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ورموزها:

وصف نسخة مكتبة الإمام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ـ العامة

وهي نسخة بخط المؤلف كانت مخرقة اشتراها الشيخ محمد السماوي من بعض أحفاد نظام الدوله المجاورين للنجف الأشرف، وصحفها وجلدها واحياها،

ثم اشتراها الإمام كاشف الغطاء من الشيخ السماوي، وهذه النسخة هي من مادة «شمر» حرف الراء إلى «قمص»، وقد ذكر السيد المصنف تاريخ فراغه من استنساخها في موضعين من هذا المجلد.

احدهما: في آخر الزاي: فرغ منه ظهر يوم الخميس غرة ربيع الاول «١١١٤ هـ».

وثانيهما: في آخر الشين: فرغ في اصفهان في ١١١٧ هـ.

وقد كتب الإمام الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء على اول هذه النسخة بخطه:

بسم الله الرحمن الرحيم
هذا المجلد كله بخط مؤلفه السيد عليخان قدس سره
كما صرح به في آخر حرف الزاي والشين والشين
والظاهر انه هو نسخة الاصل وهو من
مكتبة العلامة السماوي حفظه الله تملكناه بالشراء بقيمة عالية
محمد الحسين
آل كاشف
الغطاء
غرة محرم
١٣٦٧

وقد اهدانا مصورة هذه النسخة نجله الكريم الاستاذ الفاضل الشيخ شريف كاشف الغطاء فله منا جزيل الشكر ومزيد الامتنان.

وقد اعتبرنا هذه النسخة، نسخة الأصل.

وصف نسخة المكتبة الرضوية الاولى / مشهد.

وهي وقف الاستاذ علي أصغر حكمت الشيرازي وزير المعارف والأوقاف

آنذاك، وسبط المصنف برقم ٨٩٦٢، تقع في ٤٠٠ ورقة، من أول الكتاب إلى آخر حرف الذال، كتبها علي بن حسن البحراني بخط النسخ، مشكول، وفرغ من كتابتها في ٣ ذي الحجة ١١١٣ هـ، وعلى النسخة بلاغات مقابَلَةٍ بأصلِ المصنف، وقد جاء في آخر النسخة في الهامش: بلغ قبالاً بأصله على يد مؤلفه علي الصدر الحسيني غفر الله له ضحوة يوم ٢٩/٢ محرم الحرام سنة ١١١٤.

وكان المصنف قد كتب على صدر النسخة أُموراً، منها الكتب التي اعتمدها في التاليف وهي:

كتاب العين للخليل بن أحمد، مختصر العين للزبيدي، المحيط لابن عبّاد، المحكم لابن سيّدَةَ، التّهذيب للأزهري، الجمهرة لابن دريد، المجمل لابن فارس، المقاييس له، الصحاح للجوهري، الاساس للزمخشري، الفائق له، الغريبين للهروي، مجمع الغرائب للفارسي، النهاية لابن الاثير، المعرب للمطرزي، المغرب له، ديوان الآدب للفارابي، مشارق الأنوار لعياض، تكَمِلَة الصحاح للصّغاني، القاموس للفيروزآبادي، شمس العلوم لنشوان، كتاب الصفات للنضر بن شميل، المصباح المنير للفيومي، كتاب الأبنية لابن القطّاع، المرصَّع لابن الاثير، المزهر للسيوطي، كتاب الف با لابن الشيخ، نوادر أبي عمرو الشيباني، نوادر أبي زيد، الأمالي للقالي، الكامل للمبرّد، مجمع الامثال للميداني، جمهرة الامثال لأبي هلال العسكري، المستقصى للزمخشري، الامثال لأبي عبيد، معجم البلدان لياقوت، عجائب البلدان للقزويني، الفصيح لثعلب، شرحه للمرزوقي، أدب الكاتب لابن قتيبة، جمهرة

النسب لابن الكلبي ، تبصير المنتبه لابن حجر العسقلاني ، المؤتلف والمختلف ، مفردات الراغب ، ينابيع اللغة للبيهقي ، لسان العرب لابن مكرم ، العباب للصغاني ، مجمع البحرين له .

وعلى ظهر هذه النسخة كتابات لنجل المؤلف .

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ « ت » .

وصف نسخة المحقق الطباطبائي ﴿ﷺ﴾ الأُولى .

أرسل إلينا مصوَّرَتَها المغفورُ له العلّامة المحقق السيّد عبدالعزيز الطباطبائي ﷺ ، وهي من أول الكتاب إلى مادة « وذذ » ، مخرومة الأول ، بخطّ النسخ ، عدد أوراقها ٣٣٦ ، عدد الأسطر في كل صفحة ٢٨ ، فيها بلاغات والظاهر أنّها مقابلة على نسخ معتبرة ، لوجود بلاغات وزيادات فيها لم تذكر في نسخة حكمت الشيرازي ، وهي تقريباً أصح النسخ المعتمدة .

لم يذكر فيها اسم الناسخ ، بل قال بعد حرف الهمزة : وكان الفراغ منه ضحوة الخميس منتصف جمادى الاولى سنة خمسة وعشرين بعد الف ومائتين ولله الحمد رب العالمين .

وقال بعد حرف الثاء : تمت بعون الملك الوهاب في ثامن شهر رجب المرجب من شهور ١٢٢٥ .

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ « ج » .

وصف نسخة مكتبة كاشف الغطاء في النجف الأشرف .

أرسل إلينا مصوَّرَتَها فضيلة الخطيب السيّد مهدي الشيرازي ، كتبت بخطّ

الشيخ علي بن محمد الرضا آل كاشف الغطاء، بخطّ النسخ، أتمها الناسخ يوم الجمعه ٢٧ ربيع الثاني سنه ١٣٣٠، وقد جعل المجلد الاول من الكتاب في جزئين، أنهى الجزء الأول إلى آخر الخاء.

والثاني إلى آخر الذال، عدد الأسطر في كل صفحة ٢٥، عدد صفحات الجزء الأول ٤٦٠، وعدد صفحات الجزء الثاني ٦٢٤.

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ «ش».

وصف نسخة المحقق الطباطبائي ﴿﴾ الثانية.

أرسل إلينا مصوَّرَتَها المغفور له، وهى من أول الراء «أبر» إلى مادة «عبقس» عدد الأسطر في كل صفحة ٢٢، عدد أوراقها ٢٣٣، لم يذكر فيها اسم الناسخ وتأريخ النسخ.

رمزنا لها بـ «ج» كسابقتها.

وصف نسخة الشيخ العطّار.

صورناها على نسخةٍ هي عند الاستاذ الشاعر الشيخ قيس العطّار، وهي من أول حرف الراء «أبر» إلى مادة «عبقس» بخطّ النسخ عدد أوراقها ٥٨٣، والأسطر في كل صفحة منها ٢١ سطر، كتبت سنة ١١٢٤هـ.

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ «ع».

وصف نسخة المكتبة الرضوية الثانية / مشهد.

وهي بخطّ حسين بن محمد، بخطّ النسخ، كتبت من على نسخة المؤلف،

تمت كتابتها لعشرٍ خَلَوْنَ من شهر رجب سنة ١٢٨٤ .

أولها: الأثر من مادة «شكر» وانتهاؤها إلى مادة «قمص» .

عدد الاوراق ٢٠٣ ، طول الصفحة ٣٤/٥ سم ، وعرضها ٢٢/٥ .

عدد الاسطر ٢٩ ، رقمها في المكتبة الرضوية : ٣٧٣١.

وقد رمزنا لهذه النسخة بـ «س» .

نحن والكتاب

من دواعي الغبطة والحبور أن قدمت لهذا السفر القيِّمِ والمعنيِّ باللغة والأدب العربي ، وهو حقاً كما سماه مصنفه «**الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل ، الجامع للصريح منها والمأول ، المغني عن كل مختصر ومطوّل**» إذ جمع المصنف كتابه في أحسن ترتيب ، ذاكراً فيه بعض الاستعمالات الحقيقية والمجازية ، مما ذكر منها وما لم يذكره في المعاجم ، مع حسن ترتيبه في ذكر الأفعال الثلاثي أولاً ثمّ الرباعي ، ثمّ ... على نظام دقيق ، وترتيب أنيق ، مع حسن الاستقراء والاستقصاء ، مضيفاً إلى عمله فوائد تأريخية ، وتفسيرية ، واجتماعية ، وطبية ونجومية ، وعرفانية و ...

غير متغافلين عن أنّ القراءة في أي قاموس لا تسرد لنا تاريخ الكلمات ومعانيها فحسب ، بل تكشف لنا عن منحى التفكير في الأمة ، فقد يحصل المطالع في اللغة على كلمة أو كلمات تقصّ عليه تاريخاً لا تقصه كتب التاريخ ، أو يقف على معنى في اللغة لا نستعمله ولا نألفه اليوم ، فمعنى كلمه «آنسة» اليوم يختلف عما في

اللغة[١]، وكذا الكتاب فكان يسمى سابقاً بالمصحف[٢]، أما اليوم فيقال عنه كتاب.

نحن لا نريد التفصيل في هذه الأمور بقدر ما نريد الاشارة إلى أنَّ مصنفنا ﷺ يعني بعمله ربط الماضي بالمستقبل، وأنّه قد جمع في عمله بين العمل اللغوي النقديّ الاستدراكي والعمل المعجمي الإحصائي، بتحقيقات عالية في النحو والصرف، والبلاغة، وفقه اللغة واشتقاقها، مع ما له من بحوث في التفسير والطبّ والنجوم والعرفان والأدعية، فكان وكما قال الشيخ آغا بزرك الطهراني: **قد جمع بين لسان العوام ولسان الخواص، وبين تفسير القرآن وغريب الحديث، وغريب الأمثال وبين الحقيقة والمجاز.**

نعم قد يمكن أن ينتقص المؤلف في منهجه هذا، أنّه يُخرج طالب اللغة الباحث عن دائرة كتب اللغة ويدخله في دائرة المعاجم ودائرة المعارف العامة، لإتيانه بمعلومات إضافية قد يكون اللغوي في غنى عنها، وهي مما لا يُتعرَّض له في كتب اللغة.

لكنّ الحقّ ليس كما قالوه لإن العمل الصحيح هو الذي اتبعه المؤلف في مصنفه، لأن سعة اطلاع المؤلف وإحاطته بالعلوم المختلفة ـ والادعية والأشعار ـ أهَّلته لانتهاج هذا المنهج الفريد في نوعه، وقد ساعده على ذلك وقوفه على اللغات الأخرى كالفارسية والهندية و...

فتعامَلَ المصنف مع اللغة تعامُلاً يرجع إلى سعة اطّلاعه وإلمامه بالعلوم الأُخرى، وحفظه للنصوص والأشعار، مع ما له من معرفة بقواعد النحو والصرف

---

(١) انظر عبقرية اللغة لعمر فروخ ٣١ ـ ٣٢.

(٢) عبقرية اللغة لعمر فروخ: ٣٢.

وباع في المعاني والبديع والبيان، وما عنده من العلوم، وماله من رحلات ومشاهدات وأسفار، وهذا ما لا يلحظ عند الآخرين من أصحاب المعاجم، فكان رحمه الله يتعامل مع اللغة بروح استنباطية، ولغةٍ احتوائية، مستخرجاً المعاني الجديدة من أشعار الفصحاء ودواوينهم، حتّى أنّه ربما استفاد من اشعار العباسيّين ومن كُتُبِ شروح الحديث والادعية والزيارات، وهذه خصوصية من خصائص طراز سيدنا المصنف.

ولا يمكنني ان انسىٰ صلتي بالسيّد المترجم له أيّام دراستي لكتاب الصمدية ـ تاليف والد الشيخ البهائي ـ فكنت شأن كل طالب مبتدئ مولعاً بكتب الشروح، وقد وقفت على شرح السيّد علي خان على الصمدية ضمن الشروح التي رأيتها لكني أدركت ومنذ الوهلة الأولى بأن هذا الشرح أعلى من مستواي بكثير ولا يمكنني الاستفادة منه فاكتفيت بالشروح الأُخرى.

ثمّ وقفت بعد ذلك على كتاب آخر للمترجم له إسمه «**أنوار الربيع في أنواع البديع**» فكان هو الآخر يرشدني إلى سعة اطلاع المؤلف بالبديع، وبكل علوم العربية، ولغاتها وأساليبها.

وحين دققت في كتابه «**رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين**» وجدت المصنّف بحراً لا ساحل له، وعملاقاً إماماً لغويّاً لا يطاول وسبّاقاً لا يشق له غبار وكم تمنيت لو أنّه كان قد كتب شرحاً لنهج البلاغة.

واليوم كان كتاب «**الطراز**» ملتقانا الجديد، نأمل أن نوفق لإكماله وإتمامه، أو الاكتفاء بنشر وتحقيق الموجود منه.

فقمنا أولاً بتصوير نسخ الكتاب من المكتبات، ثمّ رسم خطة متكاملة للعمل فيه، فبدأنا أولاً بمقابلة ما صورناه من النسخ مع بعضها، ثمّ عرض مواد الكتاب على

المعاجم وتثبيت الاختلاف بينهما في الهامش، مع تخريجنا للآيات والأحاديث والاشعار والأمثال والحديث والآيات القرآنية و...

وقد استعنّا في تحقيقه بالأخوة الاماجد الأساتذة: الشيخ قيس العطّار، الشيخ علي مرواريد، الشيخ محسن قديري، الشيخ نصير مهدي النجفي، الشيخ باسم الحلي، ناصر النجفي، صادق السوداني، عبدالرضا مجيد الروازق، إسماعيل الهمداني، كما نشكر الأخ مجيد اللّامي لتحمله أعباء صف هذا الكتاب وإخراجه بهذه الحلّة القشيبة.

ولا يسعني هنا إلّا انّ أُقدم أسمى آيات الشكر والتقدير لجميع هؤلاء الاخوة الأماجد، مثمناً دورهم في تحقيق هذا السفر القيم، وأخص بالذكر الاستاذين الفاضلين الشيخين الجليلين قيس العطّار ونصير النجفي اللذين لولا مثابرتهما ومتابعتهما للعمل لما أمكننا إنهاء هذا السفر القيم بهذه الجودة والشكل الأنيق، فلله درّهم وعليه أجرهم.

الفقهاء والكتاب

بعد أن إنتهينا من إعطاء صورة عن المؤلِّف والمؤلَّف، وبيان قصة الكتاب وضرورة تحقيقنا له، والنسخ المعتمدة في العمل، رأينا أنّه لابد من ذكر مكانة هذا الكتاب عند العلماء والفقهاء، وما فيه من تحقيقات ونقولٍ في علم الرجال فإليك أقوال بعض أعلام الفقهاء في ذلك:

قال السيّد محمّد مهدي بحر العلوم المتوفى ١٢١٢ هـ في (الفوائد الرجالية):

«وقال السيّد علي بن أحمد في (الطراز) ـ في كندر بالنون ـ: «إن كُنْدُر،

كسنبل، قرية قرب قزوين، منها، عيسى بن الحسين الكندري والد أبي الحسين علي، وأبي الغانم الحسين، المحدثين، وقرية بنيسابور، منها: عبدالملك أبو نصر منصور بن محمد الكندري وزير طغرليك السلجوقي»[١].

وقال أيضاً: «ففي الطراز كيذر ـ بالذال المعجمة كحيدر ـ: قرية بيهق، منها: قطب الدين محمد بن الحسين الكيذري الأديب الشاعر»[٢].

وقال الشيخ محمد حسن النجفي المتوفى ١٢٦٣ هـ في كتاب الطهارة من (جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام»:

«وعن الطراز: طَهُرَ طُهْراً ـ بالضمّ ـ وطَهارة، بالفتح: نَظُفَ ونَقِيَ من النَّجَس والدَّنَس»[٣].

وقال أيضاً: «وعن الطراز: إن فُعُولاً ليس من التفعيل في شيءٍ وقياسه على ما هو مشتقٌّ من الأفعال المتعدية كمَنُوع وقَطُوع غيرُ سديد، إلّا أن يكون المراد بذلك بيان كونه بليغاً في الطهارة فهو حَسَنٌ صواب؛ إذ كانت الطهارةُ بنفسها غيرَ قابلة للزيادة، فمرجع الزيادة إلى انضمام التطهير، لا أنَّ اللازم قد صار متعدّياً»[٤].

وقال الشيخ مرتضى الانصاري المتوفى ١٢٨١ في كتاب (الطهارة):

«وعن الكشاف وطراز اللغة: أنّ كل من أوجبَ المسحَ قال: هو المِفْصَلُ بين الساق والقدم، انتهىٰ[٥].

---

(١) الفوائد الرجالية «رجال السيّد بحر العلوم»: ٣: ٢٤٤.

(٢) الفوائد الرجالية «رجال السيّد بحر العلوم» ٣: ٢٤٧.

(٣ ـ ٤) انظر الجواهر ١: ٤ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠.

(٥) كتاب الطهارة ٢: ٢٦٧.

وقد أخذ هذه العبارة كثيرٌ من الفقهاء كالسيّد الحكيم في المستمسك[١]، والسيّد الروحاني في فقه الصادق[٢]، والسيّد الخوئي في دروسه.

وقال أبو الهدى الكباسي المتوفي سنة ١٣٥٦هـ في (سماء المقال في علم الرجال): «الخور: وادٍ، وزابن: جبل، ومنه قول الشاعر:

سقى السررةَ المحلالَ ما بين زابنٍ ... إلى الخَوْرِ وَسْمِيَّ البقول المُدَيَّمِ

فإن كلام القاموس مأخوذ مما ذكره الأودي، على ما في الطراز نقلاً وذكر في المقوقس[٣]...»

وقال أيضاً:

«... ثمّ إن التلميذَ لفظٌ شائع مشهور وفي غالب كتب اللغة مذكور، نعم ذكره في الطراز نقلاً، التِّلميذ كقِطْمِير: الخادمُ، وغلامُ الصانع، ومتعلّم الصنعة، وإهمال الدال لغة فيه، وزنه فِعْلِيل لا تِفْعِيل؛ إذ ليس في كلام العرب تِفعيلٌ بالكسر، إلّا ما كان أصله الفتح، ثمّ أُتبعت كتنبيت وترغيب، وجمعه: تلاميذ -إلى أن قال- واشتهر إطلاق التلاميذ على طلبةِ العلم؛ لأنّهم غِلمانُ مشائخهم، والأصل فيه غلمان الصانع. وتَلْمَذَ تَلْمَذَةً، كدحرج دحرجة: خدمَهُ واستخدمه فهو مُتَلْمِذ بكسر الميم وفتحها، وما اشتهر من قول الناس «تَلمَّذَ» له بتشديد الميم خطأ، منشأه توهّم أن التاء زائدة. وصرح أيضاً نقلاً في «لمذ» بأن التاء في تِلميذ أصلية، وقولهم:

---

(١) مستمسك العروة الوثقى ٢: ٣٧٧.

(٢) فقه الصادق ١: ٢٨٣.

(٣) سماء المقال في علم الرجال ٢: ٥٧.

تَلَمَّذَ أي صار تلميذاً، غَلَطٌ»[1].

وكذا أخذ عنه أبو المعالي الكلباسي وغير من ذكرنا في مصنّفاتهم وتقريرات دروسهم.

منهج التحقيق

• لقد التزمنا ضبط الكلمات بالشكل واستعنا في ذلك بأُمّهات كتب اللغة، وحين يتعدّد ضبط الكلمة نكتفي في المتن بضبط المؤلف. مشيرين إلى بعضها الآخر في الهامش إذا رأينا ضرورة ذلك.

• حرصنا على تخريج الآيات القرآنية والقراءات التي ذكرها المؤلف.

• خرّجنا الأحاديث النبويّة، والمأثور عن أهل البيت عليهم السلام والصحابة وأقوال العلماء والأمثال، ورجعنا في ذلك إلى كتب الحديث والفقه والأدعية والزيارات والغريب والأمثال والأدب واللغة وغيرها.

• استدركنا ما اهمله المؤلف من الكتاب والأثر والمثل في بعض المواد.

• اكتفينا في توثيق الأثر أو المثل بذكر مصدر واحد إن اتفق نقل المؤلف معه وإلّا أشرنا إلى مصادر اُخرى كذلك.

• أتممنا التخريج بالقول: هو في حديث أنس، أو أنّه يضرب في ...، أو أن الرجز هو ... إلى غير ذلك من التعليقات المكملة لكلام المؤلف.

• حرصنا على تخريج الشواهد الشعرية من ديوان الشاعر ـ إن وجد ـ وإلّا فمن

---

(١) سماء المقال ٢: ٢٧٣.

المعاجم والمصادر الأخرى، ونسبنا الأشعار والأرجاز غير المنسوبة إلى قائلها ما أمكن، وأشرنا إلى الإختلاف في النسبة إن وجد.

• شرحنا مراد المؤلف ووضحنا مقصود كلامه إن رامَ غرضاً بعينه، وصححنا كل خطأ قطعي وأثبتنا في المتن مع الإشارة إلى ما في النسخة أو النسخ على خلافه.

• أضفنا التعليقات التي كتبها المؤلف بقوله (منه) في هامش الكتاب.

• علّقنا على كلام المؤلف مشيرين إلى موارد أخذه، وأن المذكور في المثل ليس بمثل، أو أنّه اتى بالأثر في المثل أو بالعكس، أو أنّ ما اعتبره مثلا هو عجز لبيت، أو أنّه أحال في باب التاء على الهمز ولم يتعرض له فيه، أو أن اتيان قوله تعالى (اي الحزبين) في مادة (جزء) خطا، وغيرها.

• اعتمدنا اسلوب التلفيق كمنهج عمل في الأحرف التي هي ليست بخط المؤلف ـ من أول الكتاب إلى «شمر» ـ أمّا نسخة المصنّف ـ من «شمر» إلى «قمص» ـ فقد اعتبرناها الأصل في التحقيق وأشرنا إلى ما يخالفها من النسخ الاخرى في الهامش.

الرموز والإشارات

و ـ : للدلالة على تكرار الكلمة لمعنى جديد .

.. : للدلالة على استمرار الكلام والانتقال من معنى إلى آخر .

ـ ـ : للدلالة على كون الجملة تفسيرية أو معترضةً أو للوَزْن في بعض الاحيان .

﴿ ﴾ : للدلالة على حصر الآيات القرآنية .

( ) : للدلالة على حصر الأثر والمثل .

[ ] : للدلالة على الزيادة والاستدراك .

مشيرين إلى أنّا قد راعينا علامات الترقيم ، والتعجب ، والاستفهام ، والفارزة المنقوطة ، وغيرها حتّى يخرج الكتاب في صورة حسنة وهيئة واضحة تيسر للقارئ الاستفادة منه .

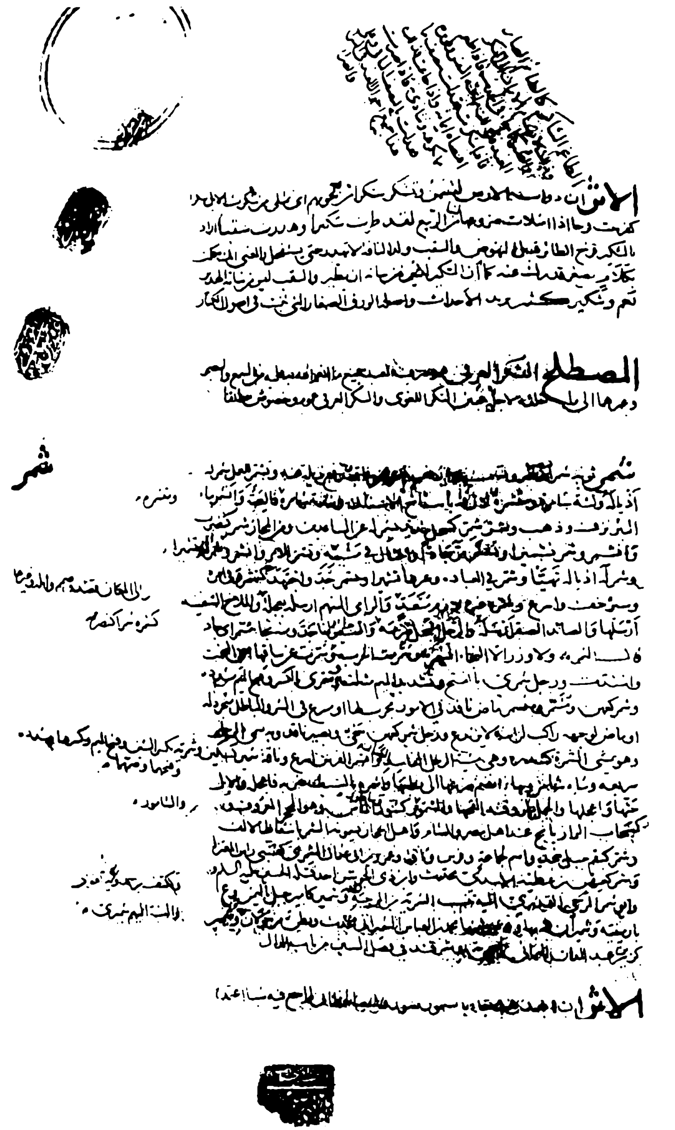
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

عليّ الشهرستاني

في الحادي عشر من ذي القعدة الحرام سنة ١٤٢١ هـ

يوم ولادة الإمام الرضا عليه السلام وبجوار مرقده الشريف / مشهد المقدسة

صور من النسخ المعتمدة



مخصوطات
مكتبة ألامام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء -العامة
(مكتبة ألامام كاشف الغطاء)

صورة الصفحة الأُولى من نسخة الأصل بخط المصنّف

المثل ملت بالقلوص منع اهلها الحاجة اي لا يحاجون معها ان يركبوا ... وقوا
لطلب المعاش وذلك انها تنتج بطنا فيشربون لبنها سنتهم ثم تنتج اخر فيبيعونه والمراد
انهم يخلفون بدرها وينتظرون لقاحها يضرب للضعيف الحال يجاور ...

القماص كغراب الشديد الحموضة من اللبن وهو المتقمص من القارص وهو اتباع له يقال قارص قماص

القميص من اللباس معروف وهو مذكر قاله الخليل والازهري وانشد جرير
تدعو هوازن والقميص مفاضة تحت النجاد تشد بالازرار
وقال ابن السكيت اراد بالقميص درعا مفاضة فقول الفيروزابادي وقد يؤنث خطأ
وجمعه اقمصة وقمص وقمصان وقمصه تقميصا البسه قميصا فتقمصه وقمص هذا
الثوب تقميصا اقطعه قميصا كما يقال قب هذا الثوب اي اقطعه قباء وقمص البعير
والفرس ونحوه كضرب ونصر قمصا اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجن برجليه والاسم القماص
بكسر القاف وضمها قال الازهري والضم افصح ومنعه الجوهري وقال اذا كان ذلك عادة
له فهو بالضم وفرس قموص وقموص كثير القماص **ومن المجاز** قمصك الله تعالى قميصا
وتقمص الخلافة تلبس بها وقمص الولد تحرك في بطن امه ... وقمص قمصا نفر
والقمص البحر بالسفينة حركها بالامواج وقمصت الناقة بالرديف تقميصا مضت مسرعة
وانه لقموص الحنجرة اي كذاب والقموص الاسد وكسب الجراد ... وذباب صغار
يكون فوق الماء واحدتها بهاء وجبل بخيبر والقمصى كزمكى ... وهو العدو السريع

(في الهامش: قمص — فوق النطاق — فقال ابن نقل العاص للمتصدي والافهو بالكسر كالنفار والشراد)

الكتاب اذهبوا بقميصي هذا فالقوه على وجه ابي يأت بصيرا هو قميص
من نسج الجنة او قميص ابرهيم عليه السلم وهو من حرير الجنة اتاه به جبرئيل لما جرد من ثيابه والقي في النار
عريان فالبسه اياه فكان عنده فلما مات ورثه اسحق ثم يعقوب فلما شب يوسف جعل يعقوب
ذلك القميص في قصبة وسد راسها وعلقها تعويذا في عنقه خوفا عليه من العين وكان لا يفارقه فلما
القي في البئر عريان جاء جبرئيل فاخرج القميص من عنقه والبسه اياه فلما سأل يوسف اخوته عن
ابيه وقالوا ذهبت عيناه جاء جبرئيل ... ارسل اليه ذلك القميص فان فيه ريح الجنة
لا يلقى على مبتلى ولا سقيم الا عوفي فدفعه يوسف الى اخوته وقال القوه على وجه ابي يأت
بصيرا وهو القميص الذي قد من دبر ارسله ليعلم يعقوب انه عصم من الفاحشة وهو قميص
من ملبوسه عبقت فيه رائحته فاوحي اليه انه ...

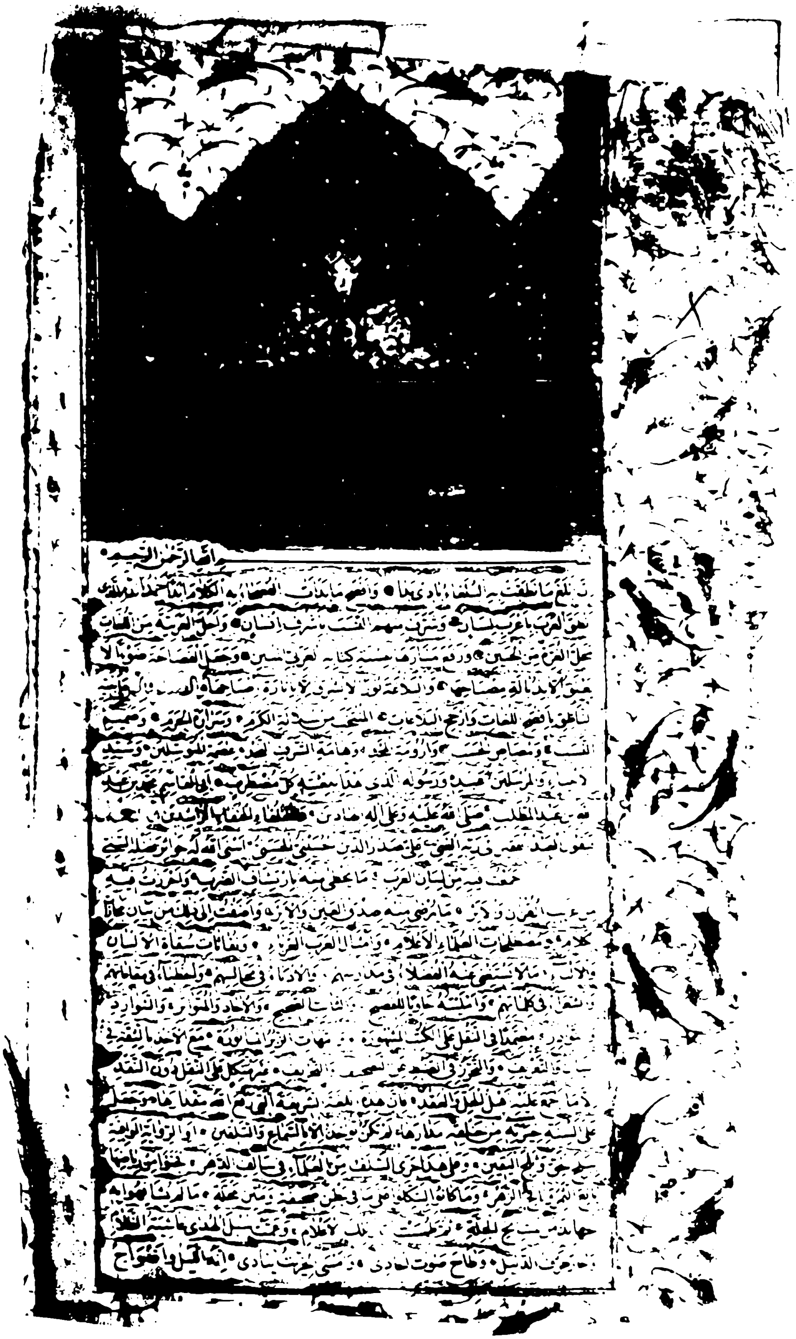
الاثر وقمصت بها فقصا ... لتقمص بكم الارض قماص البقر يعني الزلزلة
القامصة النافرة الضاربة برجلها

المثل ما بالعير من قماص يضرب للضعيف الذي لا حراك به لان العير لا يقمص عند الركوب

قنص

مخطوطات
مكتبة ألامام الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء ــ العامة
(مكتبة ألامام كاشف الغطاء)

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل بخط المصنّف



صورة الصفحة الأُولى من نسخة « ت »



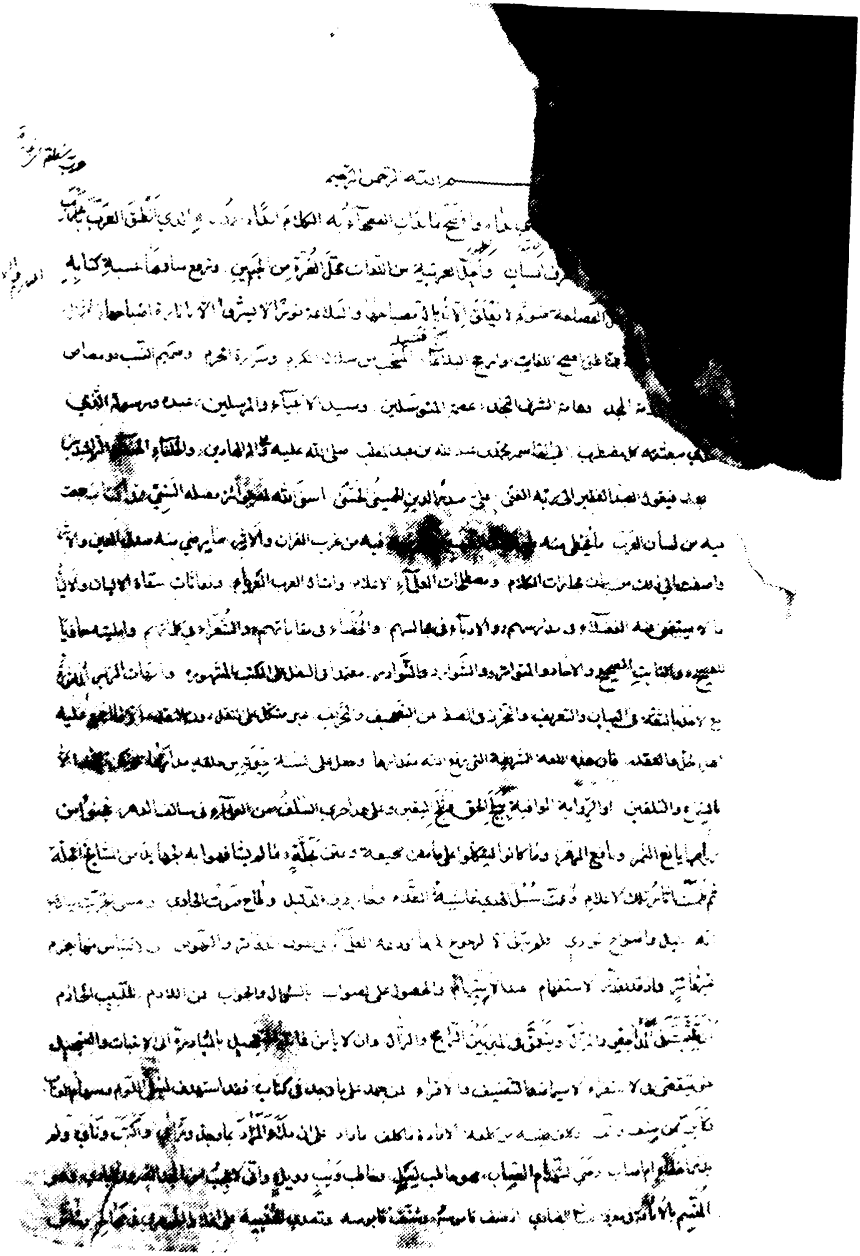
هذا آخر الجزء الأول من الطراز الأول فيما عليه من لغة العرب المعول الجامع للصريح منها والمأول المغني عن كل مختصر فيها ومطول من الله باتمامه

واجتناء نوره من كمامه

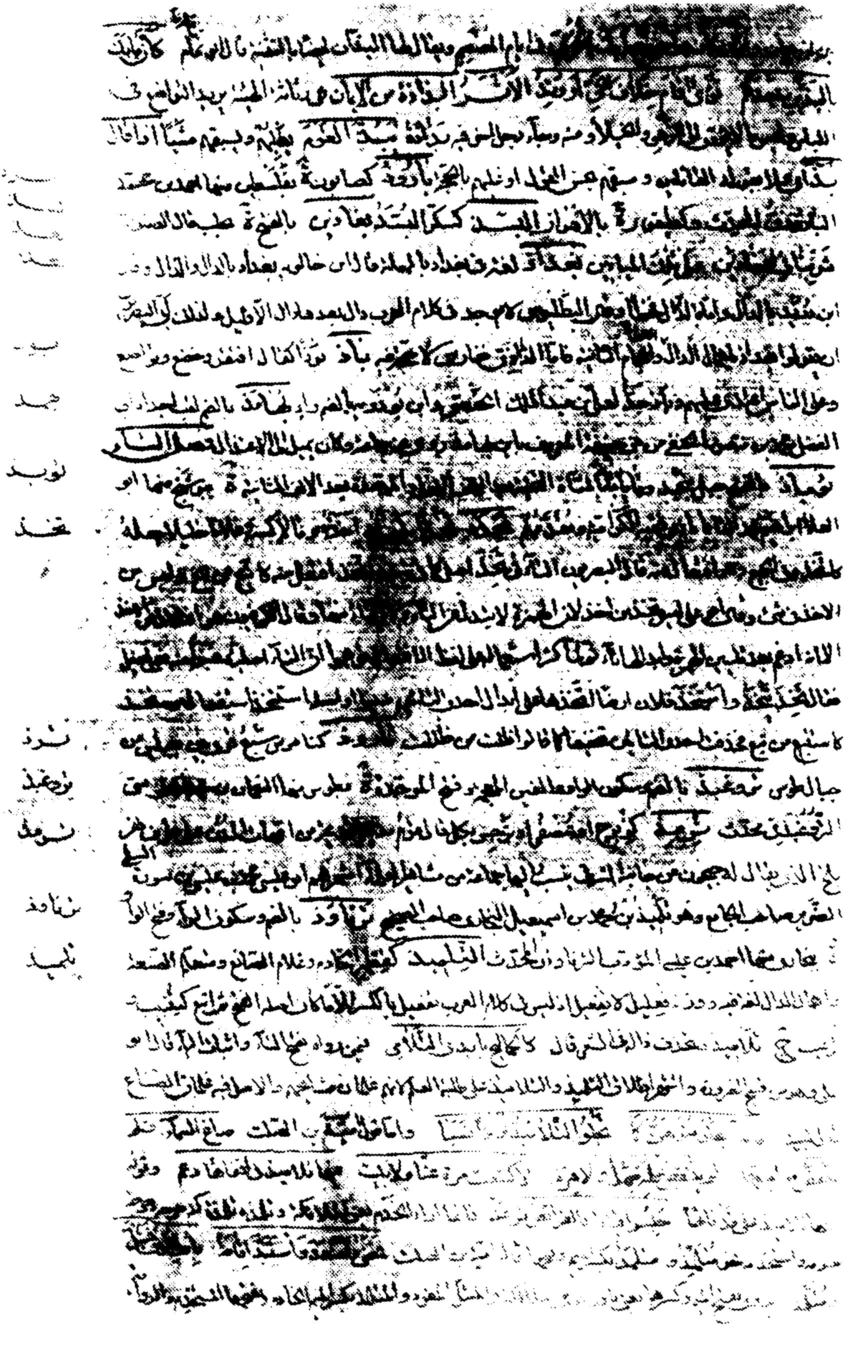
صبيحة يوم الجمعة لثمان بقين من ذي الحجة الحرام من شهور سنة إحدى عشرة ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوة والسلام والتحية بقلم مؤلفه علي الصدر الحسيني وفقه الله لإكماله بمحمد وآله

وكتبت هذه النسخة المنورة نورها المصنف جعله نا من طلله على يد تراب أقدام المؤمنين الفقير الحقير المحتاج إلى رحمة ربه الغني علي بن حسن بن محمد البحراني غفر الله له ولوالديه والمؤمنين أجمعين آمين رب العالمين عما الساعة السادسة من اليوم الـ[illegible] من العشر الأول من الشهر الثاني عشر من السنة الثانية عشر بعد المائة والألف هجرية على مهاجرها وآله أفضل الصلوة والسلام [illegible] العالمين

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة « ت »



صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ج» الأُولى



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ج» الأولى

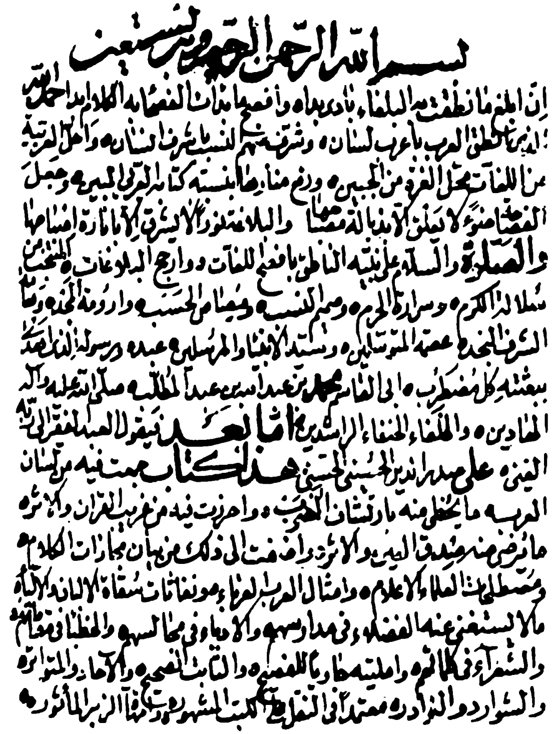


باب الراء من الطراز — بسم الله الرحمن الرحيم — فصل الهمزة

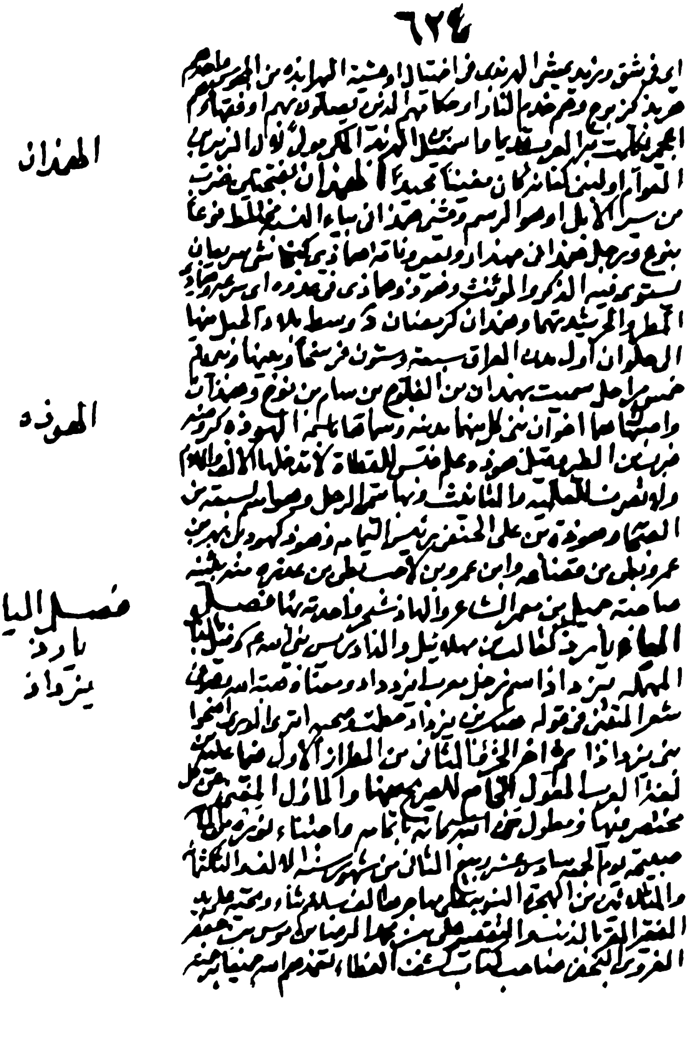
صورة الصفحة الأولى من نسخة «ج» الثانية



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة « ج » الثانية



صورة الصفحة الأُولى من نسخة « ش »



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة « ش »

ابر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

باب الراء من الطراز الأول فصل الهمزة أبر النخل كقتل وضرب أبرًا لقحه والزرع أصلحه
وأبّره تأبيرًا مبالغة وتكثير والاسم الإبار والإبارة بكسرهما ومن ذلك الأبّار ككتّاب
وتأبّر النخل قبل الإبار وائتبر الرجل صاحبه سأله أن يأبر له نخله أو زرعه
والأبور كصبور ما يؤبر به كالمئبر كمنبر وككتاب النخلة التي يؤبر بطلعها تسمية
باسم المصدر والإبرة المخيط ج إبر وإبار كفرقة وفرق ولقحة ولقاح وبائعها وصانعها
الأبّار والإبري كعباس وإنسيّ أو الثاني بائعها والمحدثون لا يقولون فيه إلا الإبَري
بفتح الباء كعنبي وهو خطأ عند الجمهور لأن الجمع إذا لم يسم به نسب إلى واحده لا إليه
وأجازه قوم والمئبر كمنبر موضع الإبرة وأبرت الكلب إذا أطعمته الإبرة في الخبز
وشاة مأبورة أكلتها في علفها والأبار كسحاب الأسرب معرب ومنه شياف الأبار
وهو دواء للعين وقضية عبارة الفيروزابادي أنه ككتان وهو غلط قال عدي بن الرقاع
ذهب يباع بآنك وأبار ، ومن المجاز إبرة القرن طرفه قال تنحى عن كأن إبرة روقه
قلم أصاب من الدواة مدادها ، وهي من العرقوب عظم وتره . ومن المرفق طرفه
وما انحدّ وانقطع من عرقوب الفرس والفيل من المقل وشجر كالتين ومن النخلة
والعقرب شوكتها كالمئبر كمنبر فيهما ، وقد أبرته العقرب تأبره وتأبره أي لدغته
ج مآبر ومنه الإبرة للنميمة والمآبر للنمائم كما قالوا دبت بينهم العقارب إذا اشتد بينهم
النمائم وأبره كقتله وضربه اغتابه وآذاه وأهلكه وإبرة الراعي ضرب من النبات وإبرة
الراهب الكاعي أو هما واحد يعقب بعده نور شبيه بالإبر والأبرون حي العالم باليونانية
ومعناه دائم الحياة ومئبر الرمل كمنبر ما دق منه ومئبرة الأديم أول ما ينبت منه وائتبر
بئرًا احتفرها كأنه مقلوب ابتأرها وأبر بينهم كضرب أصلح ثم رجع بينهم جمع الإبرة
شقق الثوب والأبّار كعباس البرغوث لأنه شديد الأبر بإبرته وهي خرطومه والأبر كعنق

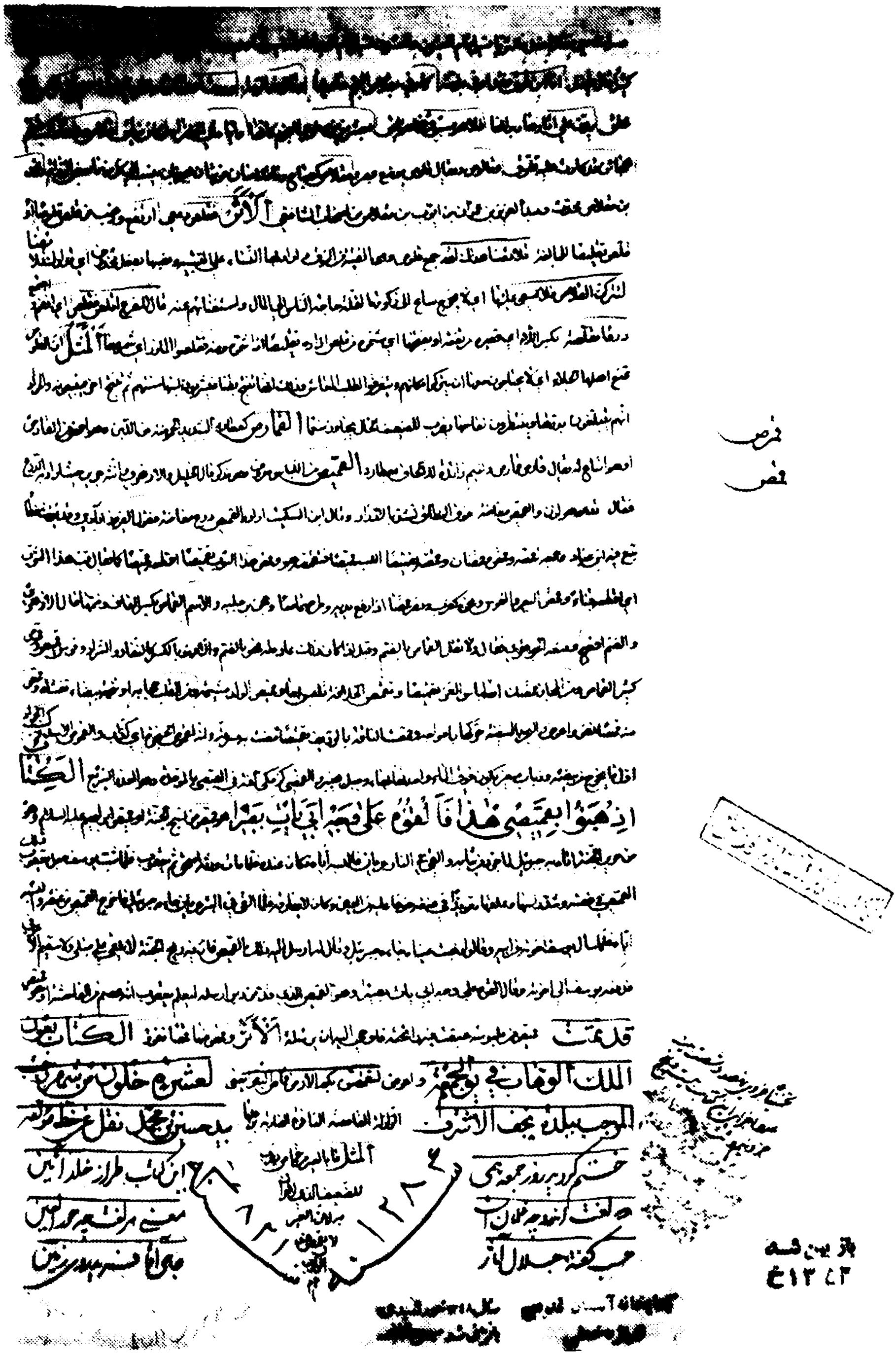
صورة الصفحة الأُولى من نسخة «ع»

للعبليين شباء المنسبة ماء بالعرهم بين جبلي طيء | وعنبوس كنوزع في شعر
كثير في قوله: طالعات الغميس من عبوس الكتاب في | عبس وتولى اكثر
المفسرين على ان الذي عبس هو الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والاعمى
هو ابن ام مكتوم وذلك انه اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعنده صناديد
قريش يدعوهم الى الاسلام فقال يا رسول الله اقرئني وعلمني مما علمك
الله وكرر ذلك وهو لا يعلم شغله بالقوم فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قطعه لكلامه وعبس واعرض عنه فنزلت | وقيل انها نزلت في رجل من بني
امية كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجاء ابن ام مكتوم فلما رآه
تقذر منه وعبس واعرض بوجهه عنه فحكى الله سبحانه ذلك وانكر
عليه | ثم عبس وبسر اي قطب وجهه لما فكر في القرآن فلم يجد فيه طعنا او
عبس في وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم | وبسر قبض ما بين عينيه
وان قبل وجهه وتغير | يوما عبوسا قمطريرا شديدا العبوس وصفا له يوم
اهله من الاشقياء او يشبه بالعباس الاسد في الفظاعة والضراوة والقمطرير اشد
ما يكون من الايام واطوله بلاء | الا ترى انه ينظر الى نعم وقد عبست في ابوالها
كنعبست من عبست الابل اذا جفت ابوالها وابعارها على اذنابها وذلك يكون
من كثرة الشحم والسمن وتعديته بفي لتضمينه معنى انغمست ونحو | ومنه حديث
شريح كان يرد من العبس كعبد اي يرد العبد البوال في فراشه اذا اعتيد
منه ذلك حتى بان اثره على بدنه وان كان شيئا يسيرا نادرا لم يرده
| العبنقس والعنبقوس كعجد وعصفور دويبة لغة في العبقص والعبقوص
بالصاد المهملة | والعباقيس كالعقابيل زنة ومعنى وهي بقايا العلة ونحوها
او العبقسي نسبة الى عبد القيس وتعبقس انتسب اليه | والعبنقس كغضنفر

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة « ع »



صورة الصفحة الأُولى من نسخة « س »



صورة الصفحة الأخيرة من نسخة « س »

ثبت المراجع

بعد القرآن الكريم

١ ـ كتاب الإبدال

لأبي يوسف، يعقوب بن السكيت (ت ـ ٢٤٤ هـ).

تحقيق: الدكتور حسين محمد محمد شرف.

من منشورات: مجمع اللغة العربية القاهرة ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨م.

٢ ـ الإبدال ٢/١

لأبي الطيب اللغوي، عبدالواحد بن علي المتوفى ـ ٣٥١هـ.

تحقيق: عز الدين التنوخي.

مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.

٣ ـ أبنية الصّرف في كتاب سيبويه

لخديجه الحديثي.

نشر: منشورات مكتبة النهضة بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٤ ـ أبنية المصدر في الشّعر الجاهليّ

سميّة عبدالمحسن المنصور.

نشر: جامعة الكويت، ط١، ١٩٨٤م.

٥ ـ أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ١/٦

لأبي عبدالله، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي المتوفى ـ ٢٧٥هـ.

تحقيق: الدكتور عبدالملك عبدالله دهيش.

طبعة ٢ / دار خضر ـ بيروت / ١٤١٤هـ.

٦ ـ أخبار النحويين واللغويين

للسيرافي، الحسن بن عبدالله.

نشر: المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٧ ـ ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ١/٥

لأبي حيان الاندلسي (ت / ٧٤٥هـ).

تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد.

مراجعه: الدكتور رمضان عبدالتواب.

طبعة ١ / مكتبة الخانجي ـ القاهرة / ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٨ ـ الازهية في علم الحروف

للهروي علي بن محمد.

تحقيق: عبدالمعين الملوحي.

نشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٩٨١م.

٩ ـ أساس البلاغة

لأبي القاسم، جار الله محمود بن عمر الزمخشري المتوفى ـ ٥٢٨هـ.

طبعة / مكتبة لبنان ناشرون.

وطبعة اخرى بتحقيق الاستاذ عبدالرحيم محمود.

١٠ ـ الألسنيَّة العربيّة

لريمون طحّان .

نشر : دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٢م .

١١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ٤/١

لعلي بن محمد الجزري (ت / ٦٣٠) .

المطبوع بهامش الإصابة في تمييز الصحابة ٤/١ .

مطبعة السعادة ـ مصر (١٣٢٨هـ) .

١٢ ـ اسماء المؤلفين وآثار المصنفين ٦/٥

من كشف الظنون .

لأسماعيل باشا البغدادي (ت / ١٣٣٩هـ) .

دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) .

١٣ ـ إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٤/١

المعروف بتفسير أبي السعود .

لأبي السعود ، محمد بن محمد العمادي المتوفى ـ ٩٥١ .

طبعة / دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٤ ـ ادب الكاتب ،

لابن قتيبة .

تحقيق : محمد أحمد الدالي .

نشر : مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٢م .

١٥ ـ الإشتقاق

لأبي بكر، محمد بن الحسن بن دريد (ت ـ ٣٢١هـ)

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

طبعة / دار الجبل ـ بيروت / ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .

١٦ ـ إصلاح المنطق

لأبي يوسف ، يعقوب بن السكيت (ت ـ ٢٤٤هـ) .

تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون .

طبعة ٢ / دار المعارف بمصر / سنة ١٩٥٦ .

١٧ ـ الأصوات اللّغوية

لابراهيم أنيس .

نشر: دار النّهضة العربية ، القاهرة ، ط٣، ١٩٦١م .

١٨ ـ الأضداد في كلام العرب

لأبي الطيب ، عبدالواحد بن علي المتوفى ـ ٣٥١هـ.

تحقيق : الدكتور عزة حسن .

طبعة / مطبوعات المجمع العلمي العربي ـ دمشق / ١٩٦٣م .

١٩ ـ كتاب الأضداد

لمحمد بن القاسم الأنباري المتوفى ـ ٣٢٧هـ.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة / المكتبة العصرية ـ بيروت / ١٩٨٧م .

٢٠ ـ الاضداد للتوزي

تحقيق : الدكتور محمد حسين ال ياسين .

(مجلة المورد العراقية م ٨، ٣ ص ١٦١ ، دار الجاحظ ١٩٦٩ .

٢١ ـ الاضداد

لابن السكيت (ضمن ثلاثة كتب في الاضداد) .

٢٢ ـ الاضداد

لابي حاتم السجستاني (ضمن ثلاثة كتب في الاضداد) .

٢٣ ـ اعيان الشيعة ١ /١٠ «رحلى» .

للسيّد محسن الأمين .

تحقيق : حسن الامين .

دار التعارف للمطبوعات ـ بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م .

٢٤ ـ الأغاني ١ /٢٤

لأبي الفرج الأصفهاني (ت ـ ٣٥٦هـ) .

تحقيق : سمير جابر .

طبعة ٢/ دار الفكر ـ بيروت .

٢٥ ـ الأفعال

لابي عثمان المعافري السرقسطي .

تحقيق : الدكتور حسين محمد محمد شرف ،

طبعة / مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٥م .

٢٦ ـ الاقتضاب

لابن السيّد البيطلموس .

تحقيق : مصطفى السقا والدكتور حامد عبدالمجيد .

طبعة / الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٨١م .

٢٧ ـ أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارِد ١/ ٣

لسعيد الخوري الشرتوني اللبناني .

منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي

قم ـ إيران / ١٤٠٣هـ.

٢٨ ـ الامالي

للصدوق ، الحسين بن علي بن بابويه القمي (ت / ٣٨١هـ)

طُبع على الحجر بإيران .

والمطبعة الحيدرية في النجف / ١٣٨٩هـ.

٢٩ ـ الأمالي ١/ ٢

لأبي علي القالي

طبعة / دار الكتب بالقاهرة / ١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٩م .

٣٠ ـ الامالي الزجاجي

تحقيق : عبدالسلام هارون .

طبعة / المؤسسة العربية الحديثة بالقاهرة ١٣٨٢هـ.

٣١ ـ الامالي الشجرية

طبعة مصورة عن حيدر آباد ١٣٤٩هـ.

نشر: دار المعرفة بيروت .

٣٢ـ الامالي لليزيدي

حيدر آباد ١٣٦٩ طبعة مصوره عالم الكتب بيروت ومكتبة المثنى بالقاهرة .

٣٣ـ امثال العرب

للمفضل الضبي ، قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس

بيروت ١٩٨٠م .

٣٤ـ الامثال

لابي عُبيد ، القاسم بن سلّام (ت / ٢٢٤هـ)

تحقيق : الدكتور عبدالمجيد قطامش .

طبعة / دار المأمون للتراث ـ دمشق / ١٩٨٠م .

٣٥ـ أملاء ما منّ به الرحمن ٢/١

لأبي البقاء ، عبدالله بن الحسين العكبري (ت ـ ٦١٦ هـ)

الطبعة الاولى ١٣٩٩ .

دار الكتب العلمية ـ بيروت .

٣٦ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة

لأبي الحسن ، جمال الدين ، علي بن يوسف القفطي المتوفى سنة / ٦٤٦هـ.

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة ١ / مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩٥٠م .

٣٧ـ الانساب

للسمعاني ، حقق ستة اجزاء منه الشيخ المعلمي اليماني .

طبعت في حيدرآباد.

٣٨ ـ الانصاف في مسائل الخلاف

لابي البركات بن الانباري.

تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد،

طبعة / المكتبة التجارية بمصر ط ٤ / ١٩٦٤م.

٣٩ ـ انوار الربيع في انواع البديع ٧/١

للسيّد علي صدر الدين بن معصوم المدني.

تحقيق: شاكر هادي شاكر.

طبعة ١ / مطبعة النعمان ـ النجف الاشرف / ١٣٨٨ هـ ـ ١٩٦٨م.

٤٠ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون /٤٣

عن اسامي الكتب والفنون

لاسماعيل باشا البغدادي.

تحقيق: محمد شرف الدين ورِفعت بيلكة الكليسي.

طبعة / دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

٤١ ـ البديع

لعبد الله بن المعتزّ.

اعتناء أغناطيوس كراتشقوفسكي.

نشر: دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٢م.

٤٢ ـ البديع في نقد الشعر

أسامة بن منقذ.

تحقيق: أحمد بدوي وحامد عبدالمجيد.
نشر: مطبعة مصطفى البابى، مصر، ١٩٦٠م.

٤٣ ـ البلاغة تطوّر وتاريخ

لشوقي ضيف.
نشر: دار المعارف بمصر، ١٩٦٥م.

٤٤ ـ بحار الانوار ١/١١٠

للمجلسي، محمد باقر بن محمد تقى (ت / ١١١٠هـ).
طبعة / مؤسسة الوفاء / بيروت (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م).

٤٥ ـ البخلاء للجاحظ

تحقيق: طه الحاجري.
طبعة / دار المعارف بمصر ط ٤ سنة ١٩٧١م.

٤٦ ـ بُغيَة الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة ١/٢

للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي.
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.
طبعة ١ / دار الفكر ـ بيروت / ١٣٩٩ هـ ـ ١٩٧٩م.

٤٧ ـ بلاغات النساء

لأبي الفضل بن أبي طاهر معروف بابن طيفور المتوفى ـ ٣٨٠هـ.
طبعة / مكتبة بصيرتي ـ قم المقدسة.

٤٨ ـ البلغة في شذور اللغة

للدكتور هفتر والاب شيخو.

٤٩ ـ البيان والتبيين ٢/١

لأبي عثمان، عمرو بن بحر (ت ـ ٢٥٥هـ).

تحقيق: المحامي فوزي عطوي.

طبعة ١ / دار صعب ـ بيروت / ١٩٦٨.

٥٠ ـ تاويل مشكل القرآن لابن قتيبة

شرحه ونشره السيّد أحمد صقر.

المكتبة العلمية.

٥١ ـ مجموعة من المحققين.

طبعة / دار التراث العربي ـ الكويت / ١٣٨٠ هـ ـ ١٩٦٥م

مطبعة اخرى غير محققه في عشر اجزاء (رحلى) من منشورات دار مكتبة الحياة بيروت.

٥٢ ـ تاريخ آداب اللغة العربية

لحرجي زيدان.

٥٣ ـ تاريخ دمشق ٧٠/١

لابن عساكر (ت ـ ٥٧١ هـ)

تحقيق: علي شيري.

طبعة / دار الفكر / ١٤١٥هـ.

٥٤ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه

لابن حجر.

تحقيق: علي محمد البجاوي.

طبعة / المؤسسة المصرية .

٥٥ ـ التبيان في المعاني والبيان

لشرف الدين الطيبي .

تحقيق : الدكتور عبدالحميد هنداوي .

طبعة / المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

٥٦ ـ تثقيف اللسان وتلقيح الجنان

لابن مكي الصقلي .

تحقيق : الدكتور عبدالعزيز مطر .

طبعة / دار المعارف بمصر ط ٢ ١٩٨١م .

٥٧ ـ تحفة الاحوذي في شرح جامع الترمذي

للمباركفوري ، محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم (١٢٨٣ ـ ١٣٥٣هـ) .

طبعة ١ / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م .

٥٨ ـ تذكرة اولي الالباب الجامع للعجب العُجاب

لداود بن عُمر الانطاكي (ت / ١٠٠٨ هـ) .

ويليها : ذيل التذكرة لأحد تلاميذة المؤلف .

وبالهامش : النزهة المبهجة ، في تشحيذ الاذهان وتعديل الأمزجة للمؤلف .

الطبعة الاخيرة / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر / ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

٥٩ ـ التعريفات

لأبي المحسن ، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحنفي المتوفى ـ ٨١٦هـ.

تحقيق : الدكتور عبدالرحمن عميرة .

طبعة / عالم الكتب .

٦٠ ـ التعازي والمراثي للمبرد

تحقيق : إبراهيم الجمل .

طبعة / مكتبة النهضة مصر ـ القاهرة .

٦١ ـ تفسير البحر المحيط ١/ ٨

لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي (ت ٦٥٤ ـ ٧٥٤هـ) .

طبعة / دار الفكر / ط ٢ (١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م) .

٦٢ ـ تفسير البيضاوي ١/ ٥

لأبي سعيد ، ناصر الدين ، عبدالله بن عُمر بن محمد الشيرازي البيضاوي

تحقيق : عبدالقادر عرفات العشاحسونة .

طبعة ٢ / دار الفكر ـ بيروت / ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

٦٣ ـ التفسير الكبير ١/ ٣٢

محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين الفخرالرازي (ت ٦٠٦ هـ) .

الطبعة الثالثة .

٦٤ ـ تفسير غريب القرآن

لابن قتيبة .

تحقيق : السيّد أحمد صقر القاهرة ١٩٥٨م طبعة مصورة .

٦٥ ـ التكملة والذيل والصِّلة ١/ ٧

للسيّد محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي المتوفى ـ ١٢٠٥ هـ.

تحقيق : جمع من الأساتذة .

طبعه ١ / الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية / ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٦٦ ـ التكملة والذيل والصلد ١/٧

للحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني المتوفى ـ ٦٥٠هـ.

تحقيق : عدّة من الأساتذة .

طبعة / مطبعة دار الكتب ـ القاهرة / ١٩٧٠ .

٦٧ ـ تهذيب الاحكام ١/١٠

لشيخ الطائفة ، أبي جعفر ، محمد بن الحسن الطوسي (ت / ٤٦٠ هـ) .

تحقيق : السيّد حسن الموسوي الخرسان .

دار الكتب الإسلامية / تهران ـ بازار سلطاني ط٣ .

٦٨ ـ تهذيب اللغة ١/١٧ «مع الفهارس»

لابي منصور ، محمد بن أحمد الازهري (ت ـ ٣٧٠هـ) .

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، راجعه : محمد علي النجار .

طبعة : دار القومية العربية للطباعة / ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .

٦٩ ـ الجاسوس على القاموس

لأحمد فارس الشدياق .

طبعة : دار صادر ـ طُبع في مطبعة الجوائِب ـ قسطنطينية / ١٢٩٩ هـ .

٧٠ ـ الجامع لاحكام القرآن ١/٢٠

لأبي عبدالله ، محمد بن أحمد الانصاري القرطبي (ت / ٦٧١هـ ـ ١٢٧٣م) .

اعادت طبعه بالاوفست . دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

٧١ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١/٣٠

لمحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت / ٣١٠).

تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني.

طبعة ٢/ دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٥هـ

وطبعة اخرى / دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت لبنان ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م

٧٢ ـ جمال الاسبوع بكمال العمل المشروع

لرضي الدين علي بن موسى بن طاؤوس الحلي (ت / ٦٦٤ هـ).

منشورات الرّضي / قم ـ إيران.

٧٣ ـ جمهرة اللغة ١/٣

لأبي بَكر، محمد بن الحسن بن دُرَيد (ت / ٣٢١هـ).

تحقيق: الدكتور رَمزي مُنير بعلبكي.

طبعة ١/ دار العلم للملايين ـ بيروت / ١٩٨٧م.

٧٤ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام ١/٤٣

للشيخ محمد حسن النجفي (ت / ١٢٦٦هـ).

تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.

طبعة ١ / (المحققة) / ١٤١٧ هـ ق.

٧٥ ـ الحديث النبويّ الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية

للدكتور محمد ضاري حمادي.

طبعة ١/ مؤسسة المطبوعات العربية ـ بيروت / ١٩٨٢م.

٧٦ ـ حياة الحيوان الكبرىٰ ٣/١ «مع الفهارس»

لكمال الدين ، محمد بن موسىٰ الدّميري (ت / ٨٠٨هـ) .

طبعة ٢/ منشورات الشريف الرضي ـ قم / ١٣٦٤هـش .

٧٧ ـ خزانة الأدب ٢/١

لأبي بكر ، تقي الدين الحموي الأزراري «المتوفى ـ ٨٣٧ هـ» .

تحقيق : عصام شعيتو .

طبعة / دار ومكتبة الهلا ـ بيروت / ١٩٨٧ .

٧٨ ـ الخصائص ٣/١

لأبي الفتح عُثمان بن جني .

تحقيق : محمد علي النجار .

طبعة / المكتبة العلمية .

٧٩ ـ دراسات في الحديث النبوي ٢/١

للدكتور مصطفىٰ الاعظمي .

المملكة العربية السعودية ـ جامعة الملك فيصل .

٨٠ ـ العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والاساليب

البوهان فك .

نقله إلى العربية الدكتور عبدالحليم النجار .

طبعة / مطبعة دار الكتاب العربي ـ القاهرة / ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م .

٨١ ـ الديباج على صحيح مسلم ٦/١

لعبدالرحمن السيوطي (ت / ٩١١ هـ) .

تحقيق : أبو إسحاق الحويني الاثري .

دار ابن عفان ـ السعودية .

طبعة ١/ (١٤١٦ هـ) .

٨٢ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ١/ ٢٦

للشيخ آقا بزرك الطهراني .

طبعة ٣/ دار الاضواء ـ بيروت / ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

٨٣ ـ ذوب النضار في شرح الثار

لابن نما الحلي (ت / ٦٤٥هـ) .

تحقيق : فارس حسون كريم .

طبعة / مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة .

ط ١ (١٤١٦ هـ) .

٨٤ ـ رحلة ابن مَعصوم = أو سلوة الغريب وأُسوة الاديب

للسيّد علي صدر الدين بن الامير أحمد نظام الدين بن محمد معصوم المدني المتوفى سنة / ١١٢٠هـ.

تحقيق : شاكر هادي شكر .

ط١/ مكتبة النهضة العربية ـ بيروت / ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م .

٨٥ ـ الرسائل الرجالية

للسيّد محمد باقر بن محمد نقي الموسوي الشفتي الجيلاني المشتهر بـحجة الإسلام (١١٧٥ ـ ١٢٦٠ هـق) .

تحقيق : السيّد مهدي الرجائي .

طبعة / انتشارات مكتبة مسجد السيّد حجة الإسلام الشفتي

ط ١ (المحققة) / ١٤١٧ هـ ق.

٨٦ ـ رياض السالكين ففي شرح صحيفة سيّد الساجدين عليه‌السلام ١/٧ «مع الفهارس في جلدين»

للسيّد علي خان الحسيني الحسني المدني الشيرازي (ت ـ ١١٢٠ هـ).

تحقيق: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة.

طبعة ٢ / مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي / ١٤١٥هـ.

٨٧ ـ رياض العلماء وحِياض الفضلاء ١/٦

للميرزا عبدالله افندي الاصبهاني.

تحقيق: السيّد أحمد الحسيني.

من مخطوطات مكتبة السيّد المرعشي النجفي

مطبعة الخيام ـ قم / ١٤٠١هـ.

٨٨ ـ سلافة العصر

للسيّد علي خان بن أحمد المدني المتوفى ١١٢٠هـ النجف الاشرف.

٨٩ ـ سماء المقال في عالم الرجال ١/٢

لأبي الهدىٰ الكلباسي (ت / ١٣٥٦).

تحقيق: السيّد محمد الحسيني القزويني.

طبعة ١/ (١٤١٩هـ) مؤسسة ولي العصر للدراسات الإسلامية ـ قم.

٩٠ ـ سنن الترمذي ١/٥

لأبي عيسىٰ، محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي (٢٠٩ ـ ١٧٩).

تحقيق : عبدالوهاب عبداللطيف .
طبعة / دار الفكر ـ بيروت / (١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠م) .

٩١ ـ السنن الكبرىٰ ١٠/١

لابي بكر، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت / ٤٥٨هـ) .
مطبعة / دار المعرفة / بيروت ـ لبنان .

٩٢ ـ شرح ديوان الحماسة ٢/١

لأبي زكريا، يحيى بن علي التبريزي الشهير بالخطيب .
طبعة / عالم الكتب ـ بيروت .

٩٣ ـ شرح الرّضي على الكافية ٤/١

تحقيق : يوسف حسن عُمر .
من منشورات مؤسسة الصادق ـ تهران ـ إيران (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م) .

٩٤ ـ شرح شافية ابن الحاجب ٤/١

للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت / ٦٨٦هـ) مع شرح شواهده .
لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الادب (ت / ١٠٩٣هـ) .
تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزقراف ومحمد محي الدين عبدالحميد .
طبعة / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .

٩٥ ـ الشرح الكبير ٤/١

لأبي البركات سيدي أحمد الدردير المتوفى ـ ١٢٠١هـ.
طبعة / دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت .

٩٦ ـ شرح مائة كلمة

لكمال الدين ميثم بن علي ميثم البحراني (القرن السادس) .

تحقيق : مير جلال الدين .

طبعة / جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم .

٩٧ ـ شرح النَظّام

للحسن بن محمد النيسابوري .

تحقيق : عَلي الشَملاوي .

طبعة / مكتبة العزيزي ـ قم / ١٣٧٧هش ـ ١٤١٨هق .

٩٨ ـ شرح نهج البلاغة ١/٢٠

لابن أبي الحديد .

تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة / دار احياء التراث العربي ـ بيروت

ط ٢ / ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م .

٩٩ ـ شرح ابن عقيل ١/٤ (في مجلدين)

لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت / ٧٦٩هـ) .

ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبدالحميد .

طبعة ٢/ انتشارات سيّد الشهداء ـ قم / ١٣٧٠ هش ـ ١٤١١ هق.

١٠٠ ـ شرح أشعار الهُذليين ١/٣

لأبي سعيد ، الحسن بن الحسين السكّريّ .

تحقيق : عبدالستار أحمد فرّاج .
طبعة / مطبعة المدني ـ القاهرة .

١٠١ ـ شرح أصول الكافي ١/ ١٢
للمولى محمد صالح المازندراني (ت ـ ١٠٨١هـ) .
مع تعليق الميرزا أبو الحسن الشعراني .

١٠٢ ـ شرح النووي على صحيح مسلم (حواشي في عشر مجلدات)
لمحيي الدين ، يحيىٰ بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام النووي .
طبعة / دار احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان .

١٠٣ ـ شفاء الغليل في كلام العرب الدخيل
لشهاب الدين ، أحمد الخفاجي المصري المتوفى ـ ١٠٦٩ .
تحقيق : محمد عبدالمنعم الخفاجي .
طبعة ١ / المطبعة المنيرية بالأزهر / ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .

١٠٤ ـ الصحاح «تاج اللغة وصحاح العربية» ١/ ٦(رحلي)
للجوهري ، إسماعيل بن حمّاد (ت / ٣٩٣هـ) .
تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار .
طبعة ٢/ دار العلم للملايين ـ بيروت / ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .

١٠٥ ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا ١/ ٨
لأحمد بن علي القلقشندي (ت ـ ٨٢١) .
تحقيق : دكتور يوسف علي طويل .
طبعة / دار الفكر ـ دمشق / ١٩٨٧م .

١٠٦ ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان

لعلاء الدين ، علي بن بلبان الفارسي (ت / ٧٣٩هـ) .

تحقيق : شُعيب الأرنؤوط .

طبعة / مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان .

ط ٣ (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م) .

١٠٧ ـ صحيح البخاري ١/ ٩ «في اربع مجلدات)

لابي عبدالله ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردريه البخاري الجعفي (ت / ٢٥٦هـ) .

تحقيق : قاسم الشماعي الرِفاعي .

طبعة ١/ دار القلم ـ بيروت / ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

١٠٨ ـ صحيح مسلم ١/ ٥

للنيسابوري ، مسلم بن الحجاج القشيري (ت / ٢٦١هـ) .

تحقيق : محمد فُواد عبدالباقي .

طبعة ٢/ دار الفكر ـ بيروت / ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

١٠٩ ـ الصحيفة السجادية

للإمام علي بن الحسين السجاد عليه السلام .

طبعة / مؤسسة الإمام المهدي / قم .

١١٠ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر (الهمزة ـ السين ـ الطاء ـ الفين ـ الغاء)

لرضي الدين ، الحسن بن محمد الصغاني (ت / ٦٥٠هـ) .

تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين .

طبعة ١/ مطبعة المعارف ـ بغداد / ١٣٩٧ هـ ـ ١٩٧٧م .

١١١ ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر (حرف الهمزة)

لرضي الدين ، الحسن بن محد الصغاني (ت / ٦٥٠هـ) .

تحقيق : فير محمد حسن .

طبعة ١/ مطبعة المجمع العلمي العراقي / ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م .

١١٢ ـ علل الشرائع

للصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي (ت / ٣٨١هـ) .

قدم له السيّد محمد صادق بحر العلوم .

طبعة / دار احياء التراث العربي

ط ٢ (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م) .

١١٣ ـ عون المعبود شرح سُنن أبي داود ١/ ١٤

لأبي الطيب ، محمد شمس الحق العظيم آبادي مع تعليقات ، الحافظ شمس الدين ابن قَيم الجوزية .

تحقيق : صدقي محمد جميل العطار .

طبعة / دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت / ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م .

١١٤ ـ الغدير ١/ ١٢

للاميني ، الشيخ عبدالحسين أحمد .

نشر دار الكتاب العربي

ط ٥ / ١٤٠٣ ـ ١٩٨٣م .

١١٥ ـ غريب الحديث

لابن الجوزي ، عبدالرحمٰن بن علي بن محمد ، أبو الفرج (ت ٥٩٧هـ) .

وثّق أُصوله وخرّج أحاديثه : الدكتور عبدالمعطي أمين قلعه چي .

طبعة ١ / دار الكتب العلمية / ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

١١٦ ـ غريب الحديث ١/٢

للهروي ، القاسم بن سلّام (ت / ٢٢٤هـ ـ ٨٣٨) .

طبعة ١ / نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

١١٧ ـ الغَريبَين في القران والحديث ١/٦

لأبي عبيد ، أحمد بن محمد الهروي صاحب الازهري (ت / ٤٠١هـ) .

تحقيق : أحمد فريد المزيدي .

طبعة ١ / المكتبة العصرية ـ بيروت / ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

١١٨ ـ الفائِق في غريب الحديث ١/٤

لجار الله ، محمود بن عُمر الزمخشري .

تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم .

طبعة ٢ / دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت .

١١٩ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري «المقدمة»

لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) .

دار احياء التراث العربي / بيروت ـ لبنان .

١٢٠ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

لأبي عبيد البكري .

تحقيق : دكتور إحسان عباس ودكتور عبدالمجيد عابدين .
طبعة ٢ / مؤسسة الرسالة ـ بيروت / ١٩٨٣ .

١٢١ ـ فقه اللغة وسرّ العربيّة
لأبي منصور، إسماعيل الثعالبي النيسابوري المتوفى ـ ٤٢٩ هـ.
طبعة / مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان ـ قم .

١٢٢ ـ الفهرست
لابن النديم ، محمد بن إسحاق أبي الفرج (ت ٣٨٥هـ) .
دار المعرفة ـ بيروت / ١٣٩٨ هـ ـ ١٩٧٨م .

١٢٣ ـ فيض القدير ٦/١
لعبد الرؤوف المناوي .
طبعة ١/ المكتبة التجاري الكبرى ـ مصر / ١٣٥٦ .

١٢٤ ـ القاموس المحيط ٤/١
لمجد الدين ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) .
دار الجيل / بيروت ـ لبنان .

١٢٥ ـ الكافي ٨/١
للكليني ، محمد بن يعقوب بن إسحاق ، أبو جعفر (ت / ٣٢٨ هـ) .
دار الكتب الإسلاميّة ـ طهران .
طبعة ٢ / ١٣٦٢ هـ.

١٢٦ ـ كتاب الافعال ٤/١ (الرابع بقسمين)
لأبي عثمان ، سعيد بن محمد المعافري السَرَقُسطي .

تحقيق : الدكتور حسين محمد محمد شرف .
مراجعة : الدكتور محمد مهدي علام .
مجمع اللغة العربية ـ القاهرة / ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .

١٢٧ ـ كتاب الافعال ١/٣

لأبي القاسم ، علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت / ٥١٥هـ) .
طبعة ١/ عالم الكتب ـ بيروت / ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

١٢٨ ـ كتاب جمهرة الامثال ١/٢

لأبي هِلال العسكري .
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش .
طبعة ٢/ دار الجيل ـ بيروت / ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م .

١٢٩ ـ كتاب سيبويه ١/٥ (مع الفهرس)

لأبي بشر ، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ـ ١٨٠هـ) .
تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .
طبعة ٣/ عالم الكتب ـ بيروت / ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م .

١٣٠ ـ كتاب الطهارة

للشيخ مُرتضى الانصاري (١٢١٤ ـ ١٢٨١هـ)
اعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الاعظم .
مؤسسة الهادي ـ قم .
طبعة ٢ / ربيع الاول ١٤١٥) وطبعه اخرى .

١٣١ ـ كتاب العين ١/ ٩ مع الفهارس

لأبي عبدالرحمان، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ).

تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي والدكتور: إبراهيم السامرائي.

طبعة ١/ مؤسسة دار الهجرة ـ قم ـ إيران / ١٤٠٥هـ.

١٣٢ ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١/ ٤

وعيون الاقاويل في وجوه التأويل.

لجار الله، محمود بن عمر الزمخشري ـ (ت / ٥٢٨هـ).

١٣٣ ـ كشف الخفاء ومزيل الالباس ١/ ٢

لإسماعيل بن محمد العلجوني الجراحي (ت ـ ١٤٠٥هـ).

طبعة / دار الكتب العلمية.

١٣٤ ـ كشف الظنون عن اسامي الكُتب والفنون ١/ ٢

لمصطفى بن عبدالله القُسطنطني الرُومي الحنفي

الشهير بالملاكاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة (ت / ١٠٦٧هـ).

دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

١٣٥ ـ كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الالفاظ

لأبي يوسف، يعقوب بن إسحاق السكيت.

هذبه الشيخ أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي.

طبعة ٣/ مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة تاريخ النشر: ١٣٦٦هـش.

١٣٦ ـ الكنز اللغوي في اللسن العربي

المطبعة الكاثوليكية للاباء اليسوعيين في بيروت .

الناشر الدكتور اوغست هفنر .

١٣٧ ـ لسان العرب ١/١٠

لابن مَنظور

نَشرُ ادب الحوزة ـ قم ـ إيران / ١٤٠٥هـ ـ ١٣٦٣ق .

١٣٨ ـ المثل السائر ١/٢

لأبي الفتح ، ضياء الدين نصر الله الموصلي المتوفى / ٦٣٧ .

تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد .

طبعة / المكتبة العصرية ـ بيروت / ١٩٩٥ .

١٣٩ ـ مثير الأحزان

لابن نما الحلي (ت ـ ٦٤٥هـ) .

طبعة / الحيدرية ـ النجف / ١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م .

١٤٠ ـ مجالس ثعلب ١/٢

لأبي العباس ، أحمد بن يحيى ثعلب (ت ـ ٢٩١ هـ) .

تحقيق : عبدالسلام هارون .

طبعة / دار المعارف ـ القاهرة .

١٤١ ـ مجمع الامثال ١/٢

لأبي الفضل ، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري ، الميداني (ت / ٥١٨هـ) .

تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد .
مطبعة السنة المحمدية / ١٣٧٤هـ ـ ١٩٥٥م .

١٤٢ ـ مجمع البحرين

للشيخ فخر الدين الطريحي (ت / ١٠٨٥) .
تحقيق : السيّد أحمد الحسيني .
عُنيت بنشره ـ المكتبة المرتضوية لاحياء الآثار الجعفرية (١٣٨٦هـ) .

١٤٣ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن ١/٥ «مع الفهارس»

لأبي علي ، الفضل بن الحسن الطبرسي .
منشورات مكتبة السيّد المرعشي النجفي
قم ـ إيران / ١٤٠٣ هـ ق .
مطبعة العرفان ـ صيدا / ١٣٣٣ .

١٤٤ ـ مُجمل اللغة ١/٥ «مع الفهارس»

لأبي الحسين ، أحمد بن فارس (ت ـ ٣٩٥هـ) .
تحقيق : الشيخ هادي حسَن حمودي .
طبعة ١/ منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت /
١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٠م .

١٤٥ ـ المحاسن ١/٢

لأبي جعفر ، أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت / ٢٨٠ هـ ق) .
تحقيق : السيّد مهدي الرجائي .
المعاونية الثقافية للمجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام ـ قم

طبعه ١ / (١٤١٣هـق) .

١٤٦ ـ المحيط في اللغة ١/ ٩ (مع الفهارس)

للصاحِب ، إسماعيل بن عَباد (ت / ٣٨٥هـ) .

تحقيق : الشيخ محمد حسن آل ياسين .

طبعة ١ / عالم الكتب ـ بيروت / ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

١٤٧ ـ مختار الصحاح

لمحمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي .

ضبطه وصححه : أحمد شمس الدين .

طبعة ١ / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

١٤٨ ـ المخصّص ١/ ٥

لأبي الحسن ، علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده المتوفى ـ ٤٥٨ هـ .

تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي .

طبعة ١ / دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .

١٤٩ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

للدكتور مهدي المخزومي .

طبعة / مطبعة مصطفى البابي ـ مصر / ١٩٥٨م .

١٥٠ ـ المرصع في الآباء والامهات والبنين والبنات والاذواء والذوات

لمجد الدين المبارك بن محمد المعروف بابن الاثير (ت / ٦٠٦ هـ) .

تحقيق : الدكتور إبراهيم السامرائي .

إحياء التراث الإسلامي ـ العراق.

١٥١ ـ المُزهِر في علوم اللغة وانواعها ١/ ٢

لعبد الرحمان، جلال الدين السيوطي (ت / ٩١١هـ).

دار الفكر ـ بيروت.

١٥٢ ـ المستقصىٰ في أمثال العرب ١/ ٢

لأبي القاسم، جار الله محمود بن عَمر الزمخشري (ت / ٥٣٨هـ).

طبعة ٢ / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥٣ ـ مسند أبي داود الطيالسي

لأبي داود الطيالسي (ت / ٢٠٤هـ).

دار الحديث ـ بيروت.

١٥٤ ـ مسند أبي يعلى الموصلي

لأبي يعلى، أحمد بن علي بن المثنىٰ الموصلي (ت / ٣٠٧هـ).

تحقيق: مصطفىٰ عبدالقادر عَطا.

دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.

طبعة ١ / (١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٨م).

١٥٥ ـ مسند أحمد ١/ ٦

لأبي عبدالله، أحمد بن حنبل الشيباني (ت / ٢٤١هـ).

مؤسسة قرطبة ـ مصر.

١٥٦ ـ مصباح المتهجد وسلاح المتعبد

لأبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي

تحقيق : إسماعيل الانصاري الزنجاني .

١٥٧ ـ المصباح المنير = مصباح الفيّومي

لأحمد بن محمد بن علي المُقرِى الفيومي (ت / ٧٧٠هـ) .

المكتبة العلمية ـ بيروت .

١٥٨ ـ المصطلح الاعجمي

في كتب الطب والصيدلة العربية ١/٢

إبراهيم بن مراد

طبعة ١ / دار الغرب الإسلامي بيروت ـ لبنان / ١٩٨٥م .

١٥٩ ـ المعارف

لابن قتيبة الدينوري (ت ـ ٢٧٦هـ) .

طبعة ١ / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤٠٧ هـ .

١٦٠ ـ معاني الاخبار

للصدوق ، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي (ت / ٣٨١هـ) .

تحقيق : علي أكبر الغفاري .

منشورات جماعة المدرسين ـ قم (١٣٧٩هـ) .

١٦١ ـ معجم الادباء ٢٠/١

لياقوت .

طبعة ٣/ دار الفكر ـ بيروت / ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م .

١٦٢ ـ معجم القراءات القرآنية ٨/١

اعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم .

طبعة ١ / انتشارات أسوة إيران / ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م .

١٦٣ ـ المعجم الكبير ١/ ٢٥

لأبي القاسم ، سليمان بن أحمد الطبراني

(٢٦٠هـ ـ ٣٦٠هـ) .

تحقيق : حمدي عبدالمجيد السلفي .

طبعة ٢ / دار احياء التراث العربي .

١٦٤ ـ المعجم المفصل في الأدب من الخزانة الادبية ١/ ٢

إعداد الدكتور محمد التونجي .

طبعة ٢ / دار الكتب العلمية ـ بيروت / ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م .

١٦٥ ـ معجم مقاييس اللغة ١/ ٦

لأبي الحُسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ـ ٣٩٥هـ) .

تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

دار الكتب العلمية ـ بيروت .

١٦٦ ـ المُعرّب عن الكلام الأعجميّ على حروف المعجم

للجواليقي ، أبو منصور ، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المتوفى ـ ٥٤٠ .

تحقيق : أبو الأشبال أحمد محمد شاكر .

طبعة / مطبعة دار الكتب المصرية ـ القاهرة .

١٦٧ ـ معيار اللغة ١/ ٢ (رحلي)

للميرزا محمد علي الشيرازي .

الطبعة الحجرية ـ إيران / ١٣١١ هـ.

١٦٨ ـ مغني اللبيب ١/٢

لجمال الدين، ابن هشام الانصاري (ت / ٧٦١هـ)

تحقيق / الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

راجعة / سعيد الافغاني.

مكتبة سيد الشهداء ـ قم ـ إيران / ١٤٠٦ هـ.

١٦٩ ـ المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام

لجواد علي

طبعه سنة ١٣٨٠هـ.

بيروت ـ لبنان.

١٧٠ ـ مكارم الاخلاق

لأبي نصير، الحسن بن الفضل.

تحقيق: علاء آل جعفر.

مطبعة مؤسسة النشر الإسلامي.

طبعة ١ / (١٤١٤هـ).

١٧١ ـ المنصف ١/٣

لأبي الفتح، عُثمان بن جني ٣٩٢هـ.

وهو شرح لكتاب التصريف للمازني ٢٥٠هـ.

تحقيق: إبراهيم مصطفىٰ وعبدالله أميت.

طبعة ١ / البابي الحلبي ـ القاهرة معه ادارة الثقافة العامة

طُبع الاول والثانى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤
والثالث ١٣٧٩ ـ ١٩٦٠م.

١٧٢ ـ من لا يحضره الفقيه ١/ ٤

للصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القمّي (ت / ٣٨١ هـ).
تحقيق: السيّد حسن الموسوي الخرسان.
طبعة ٥/ دار الكتب الإسلامية ـ طهران / ١٣٩٠هـ.

١٧٣ ـ مهج الدعوات ومنهج العبادات

لأبي القاسم، رضي الدين، علي بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن طاووس الحسني الحسيني (ت / ٦٦٤هـ).
مؤسسة الاعلمي للمطبوعات ـ بيروت ـ لبنان.
طبعة ٣ / (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

١٧٤ ـ نشوء اللغة العربية ونموها

لانستاس ماري الكرملي
طبعة / القاهرة / ١٩٤٨م.

١٧٥ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب

لأحمد بن محمد المقري التلمساني
تحقيق: دكتور إحسان عباس.
طبعة / دار صادر ـ بيروت / ١٩٦٨.

١٧٦ ـ النهاية في غريب الحديث والاثر ١ /٥

لأبي السعادات ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري

اِبن الاثير (ت / ٦٠٦ هـ).

تحقيق : محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي .

طبعة ٤ / مؤسسة مطبوعات إسماعيليان ـ قم / ١٣٦٤هـش .

١٧٧ ـ نهج البلاغة ١ /٣ في مجلد واحد

شرح محمد عبده .

تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد .

مطبعة الاستقامة .

١٧٨ ـ النوادر في اللغة

لأبي زيد ، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ـ ٢١٥هـ) .

تحقيق : سعيد الخوري الشرتوني .

طبعة / المطبعة الكاثوليكية للاباء المرسلين

اليسوعيين ـ بيروت / ١٨٩٤م .

١٧٩ ـ وقاية الاذهان

لأبي المجد ، محمد رضا النجفي الاصفهاني .

(ت ١٣٦٢هـ) .

تحقيق : مؤسسة آل البيت عليهم‌السلام لاحياء التراث .

طبعة ١ / (١٤١٣هـ) .

المطبعة / مهر ـ قم .

فهرس المواضيع

مناهج اللغويين في التدوين

المؤلِّف والمؤلَّف

المنهج العام عند اللغويين.

المنهج الاستداركيّ النقديّ في اللغة

بعض معالم المنهج النقدي للمؤلف

منهج الكتاب وميزاته